



د. محمد وح عبد الرحمن

المنظومة النحوية

دراسة تحليلية

٢٠٠٠

دار الميفتة الجامعية

٤٠ شارع مصر - الجزائر - بناية ١٦٣ - ٢٤٣
٣٨٧ شارع تازا - الجزائر - بناية ١٢٦ - ٥٩٧

المنظومة النحوية

دراسة تحليلية

د. محمد دوح عبد الرحمن

٢٠٠٠

دار المعرفة الجامعية
٤٠ شارع بورسعيد - المنيا - مصر - ٢١٤٠١٦٣
٣٨٧ شارع جمال الحسيني - الكحلين - ٥٩٧٣١٤٦



رقم الإيداع ٩٨ / ٨٩٥٤

الترقيم الدولى:

I. S. B. N.

977 - 273 - 193 - 3

إهداء

إلى معلمتى الأصيلة السيدة / جليلة حسنين منصور
التي علمتنى أبجديات الحياة والمعرفة، وشمعتى التي
تضى لى السبيل بعد أن أظلمت عيناي وشراعى الذى
يشق لى الأجواء بعد أن ضاق الزحام بمنكبى، وكهفى
الذى أخفى فيه ضعفى عن أعين الناس، وساعدى
وعونى يوم لم ينفعنى جهدى واجتهادى، وصديقتى
بعد أن دفنت أصحابى فى التراب ومركبى الذى
يقلنى بعد أن ضاق الطريق بقدمى

فعدت كذى رجلين، رجل صحيحة

ورجل رمى فيها الزمان فشئت

وكنت كذات الظلع لما تحاملت

على ظلعها بعد العثار استقلت



تقديم

الحمد لله الذى أنزل الكتاب بلسان عربى مبین والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء

قد أرجع الباحثون رغبة الشعوب فى التغنى بالكلام، المنغوم إلى مواقف كثيرة: أولها الشعور الدينى يضاف إلى ذلك الجانب التعليمى الذى يراد به للمتعلم أن يحفظ العلم وقواعده عن ظهر قلب لأن لغة النظم مركزة مضغوطة موجزة أشد الإيجاز وليس هناك مجال لإهمال أى جزء فيه لأنه يعدّ أصلاً من أصول العلم أو مثلاً من أمثله.

وكانت حتمية التنويع فى النغم تفرضها المضامين الجديدة التى برزت تلوذ بالشعر وتحتفى به وتريد أن تأخذ راحتها فى رحابه بما عرف عن الشعر عبر مراحل من احتلاله لمرتبة سامية من الفنون الأخرى وماله من أثر عميق وتأثير بالغ فى المشاعر الإنسانية التى كانت تهتز لمعانى الفرح والطرب فتفرح وتطرب وتأسى لمعانى الحزن والبؤس فتحزن وتبتئس وتغضب ويلتهب سعيها للهجاء المقذع وتنتشى لمعانى الكرم والوفاء والخلال العربية الحميدة فتفخر بها جميعاً بل وتحافظ عليها جميعها تتوارثها جيلاً عن جيل وللشعر الفضل فى الإبقاء والمحافظة عليها، وفى نظم قواعد النحو جمع بين حفظ القواعد وحفظ الأمثلة والشواهد من كلام العرب وأشعارهم وآيات القرآن الكريم. واشتهرت المنظومة بالألفية لأنها ألف بيت.

وهى من كامل الرجز أو مشطوره: ووزن كامل الرجز: مستفعلن ست مرات، والشطر حذف النصف بأن يكون البيت على مستفعلن ثلاث مرات، فعلى أنها من كامله يكون مثلاً.

قال محمد هو ابن مالك أحمد ربه الله خير مالك
بيتاً مصرعاً، عروضه موافقة لضربه، ويكون كل بيت شعراً مستقلاً
وعلى أنها من مشطوره يكون مثلاً:

«قال محمد هو ابن مالك» بيتاً، و«أحمد ربه الله خير مالك» بيتاً،

ويكون كل بيتين شعراً مزدوجاً مستقلاً فعلى كل لا يسمى مثل هذه الأرجوزة قصيدة لأنهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد، ولا على حركة واحدة فلو جعلنا مجموع الأبيات قصيدة للزم وجود الإقواء في القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها. على أن الإقواء لا يعدّ عيباً في الأراجيز.

المنظومة النحوية هي الألفية التي يبلغ عدد أبياتها ألف بيت تزيد أو تنقص، وأشهر الألفيات في النحو ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك ثم تبعهما من جاءوا بعدهما ونظمو النحو في ألف بيت، ويبدو أن العرب كانوا يميلون إلى هذا الرقم مثل عملهم في ألف ليلة وليلة.

نظم ابن مالك في «ألفيته» كل مسائل النحو والصرف وقد جاءت في ١٠٠٢ من الأبيات، وشرحها كثيرون من أئمة علماء النحو منهم: المؤلف نفسه، وابنه بدر الدين محمد، والأبناسى الهاشمى، وابن عقيل، والادكاوى، والمرادى (المعروف بابن أم القاسم)، والأشمونى، والمختار بن بون، وابن العيني، والمكودى، والرعيى الأندلسى، والهورى الأندلسى وغيرهم.

وتضم الألفية باستثناء المقدمة والخاتمة أبواباً وفصولاً كثيرة بين القصير والطويل، تبلغ عدة هذه الفصول ثمانين، أولها باب الكلام وما يتألف منه وآخرها باب الإدغام. وتمتاز الألفية بترتيب فصولها وأبوابها وهو الترتيب المثالى لأبواب النحو، والأكثر ملائمة لدراسته. كما تمتاز الألفية بأن ابن مالك عدل فيها عن آرائه السابقة وأثبت ما يرى صحته، فيمكن القول إنها رأيه النهائى فى المسائل النحوية. وأول ما يصادفنا من مسائل الصرف فى هذه الألفية هو: تعدى الفعل ولزومه (نظم فيها ابن مالك، (١١ بيتاً)، ثم أبنة المصادر (١٧ بيتاً)، ويتلو ذلك: أبنية أسماء الشاعلين والمفعولين (١٠ أبيات)، والصفة المشبهة باسم الفاعل (٧ أبيات) وأفعال التفضيل (١٠ أبيات)، والتأنيث (١٣ بيتاً)، والمقصور والمدود وكيفية تثنيتهما وجمعهما تصحيحاً (٢٠ بيتاً)، وجمع التكسير (٤٢ بيتاً)، والتصغير (٢٢ بيتاً)، والنسب (٢٦ بيتاً)، الوقف (١٩ بيتاً)، والإمالة (١٥ بيتاً) والتصريف

(٢٣)، وزيادة همزة الوصل (٥ أبيات)، والإبدال والإعلال (٤٨ بيتاً)، والإدغام (١٢ بيتاً). من هذا العرض نستطيع أن نؤكد أن عدد أبيات الألفية التي تناولت المسائل الصرفية هو ٣٠٠ بيت، والباقي من الألفية وعدده ٧٠٢ من الأبيات فهي في علم النحو. ولكن ينبغي أن يعلم أن أبيات الصرف لم تكن وفقاً على الأبنية والصيغ وحدها مما يختص به الصرف، ولكنها تناولت أيضاً تراكيبها وأحوال وقوعها في الجملة وطريقة إعرابها ولذا فإن الـ ٣٠٠ بيت ليست كلها خالصة تماماً للصرف.

وقد يأخذ البعض على الألفية عدم تركيزها على تصريف الأفعال وتخصيص باب لها يليق بأهميتها في النحو، والرد على ذلك بأن ابن مالك ربما فعل ذلك اكتفاء بلاميته الشهيرة المسماة لامية الأفعال. ولم يكن ابن مالك هو أول من نظم مسائل الصرف فقد نظم ابن دريد (ت ٣٢١ هـ) في المقصور والمدود.

ويبدو أن المقصور والمدود قد حظي بعناية الباحثين لدرجة أن ابن دريد كتب فيهما قصيدة في أكثر من ستين بيتاً طبعت مرتين: إحداهما في مجلة المشرق، بيروت ١٩٢١م صفحات ٦٤ - ٦٨، والطبعة الثانية في مجلة المجمع العلمي بدمشق سنة ١٩٢٨م صفحات ٤٣٣ - ٤٣٧ مشروحة. إن قسماً كبيراً من مؤلفات ابن مالك النحوية كان معالجاً بالنظم، ويبدو أنه كان بارعاً في النظم وإلا لما استطاع أن ينظم هذه العلوم على ما بها من صعوبة وأن تنقاد له قواعد النحو وشواهد على هذا النحو في الألفية وأرى أن هذا يعدّ سبباً مهماً من أسباب اتجاهه إلى نظم النحو بهدف التيسير على المتعلمين إلى جانب اتجاهه التجديدي في الوسائل التعليمية.

أضف ذلك إلى شيوع الشعر التعليمي في شكل منظومات منذ القرن الثاني الهجري فلعل هذه الأسباب جميعاً اتحدت معاً وأسهمت في نظم علم النحو والصرف.

وقد أوضح الكتاب جميع المباحث النحوية مما يتصل بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات، والمشتقات، وبالفاعل وإعرابه وبالتصغير والنسب والوقف والإمالة، وبالإعلال والإبدال والإدغام.

وقد أتمت شروح هذا الكتاب وحواشيه ما يحتاج إليه من استيفاء الشروط وما يتطلب من شواهد.

فشرح الأشمونى يمتاز بأنه يسوق في ثنايا الموضوعات طائفة من التنبهات التي تتضمن كثيراً من الفوائد والشوارد وهذه تشتمل على مسائل لها شأن في إتمام الشرح واستيعاب أطراف المسائل.

ولأن المنظومات النحوية طريقة جديدة في عرض النحو فقد اختصرت قواعده وشواهد وأمثلته وعممت ضروراته الشعرية واللهجات المختلفة في الاستعمال ومزجت بين آراء نحاته من الكوفيين والبصريين لأنها نقلت النحو العربي بأصوله وأسسها كما هي لذا فكانت هذه المنظومات وسيلة وطريقة لامنهج ولأن ألفية ابن مالك هي أكثرها شيوعاً وتداولاً بين الدراسين قديماً وحديثاً في المعاهد العلمية والجامعات. ولكن هذه التجربة في نظم علم النحو بما تأثرت به من تجربة ابن حزم وابن مضاء القرطبي تعد محاولة هادئة من محاولات الاعتراض على المؤلفات النحوية العربية المألوفة والموروثة عن نحاة العربية على مر عصور التأليف النحوي وإن سبقتها ألفية ابن معطي.

وهذه الألفية تتحمل ما وجه إلى النحو العربي من نقد في العصر الحديث ومن عدم مسابرة لأساليب البحث اللغوي المعاصر وإن كانت هذه الألفية قد تخلصت من الحشو وتعدد الآراء وعرض أصول النحو تفصيلاً وتحليل الأمثلة والشواهد. لكنها جلبت على نفسها كثيراً من الحشو والتطويل والعودة إلى ما كان مبسوطاً في كتب النحو القديمة بما أجرى عليها من شروح وشروح الشروح والتعليقات والتقارير. فأصبحت عبء على الدارس وضاع الهدف الذي أراده ابن مالك من اختصار النحو حتى أن الناظم نفسه قد شرحها وكذا ابنه وكثير من علماء النحو الأجلاء المتأخرين وتجربة د/ تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها تعد وسيلة لدراسة النص العربي من كافة جوانبه وكانت تجربة الدكتور تمام تقصد معالجة أوجه القصور في النحو العربي وهذه الجوانب التي أراد بها الدكتور تمام تطوير نحو العربية إنما تصلح أن توجه إلى هذه المنظومات وشروحها لا إلى النحو العربي في كتب المتقدمين.

فالنحو والصرف علمان شريفان جليلان لا يعينان على فهم اللغة وتراكيبها فحسب بل هما معينان على فهم كل علوم العربية وهما يحتاجان إلى طول فكر ودربة على العديد من الشواهد والنصوص العربية من مختلف مستويات اللغة ولذا فالنظم لا يوفى بحاجات المتعلم أو الدارس من الإيضاح والتفسير والشرح ولذا يعدّ الدارسون علم النحو من الصعوبة بحيث لا تستوعب قواعده في كتب النحو الأصيلة فحسبنا صعوبة النظم الذي يعتمد على علم العروض والقافية الذي يشكو الدارسون من صعوبته أيضاً. فتحليل الشعر وهو في صورته المنظومة يعدّ من المسائل الصعبة على دارسي اللغة، ولذا إذا قدم علم النحو بقواعده الصعبة في صورة منظومة فقد يكون هذا الأمر لائقاً بالدارسين في عصور متقدمة أما في هذا العصر الذي يمارس فيه تعليم النحو. فإن هذه المنظومة النحوية تعدّ من أصعب الأمور وأن الدارس دائماً لا يعتمد على النظم في تعلم قواعد النحو وإنما يعتمد على الشروح والحواشي أو الكتب التي تحاول أن تقدم أبواب النحو في صورة مبسطة ويتعلم الدارس هذه القواعد من خلال تحليل الشواهد لا من خلال النظم.

لذا فإن هذه المنظومات لاتلائم مستوى الدارس في هذا العصر الذي نعيشه إلا إن كان مؤهلاً تأهيلاً خاصاً من حيث إتقانه لعلمى العروض والقافية لأن نطق النظم نطق غير سليم يؤدي إلى كسر البيت ومن ثمّ فهم القاعدة فهماً خاطئاً وغالباً ما يحشى البيت بجزء من الشاهد فيحفظه أيضاً حفظاً خاطئاً.

وأجرينا التحليل على ألفية ابن مالك لأنها أكثر شيوعاً وتداولاً بين دارسي النحو في المعاهد العلمية المختلفة في العالم العربي والإسلامي ولأن مزيداً من الشروح قد صنعت لها وأن معالجتها على هذا النحو الذي نتبعه يكون إفادة تتناسب مع شيوع تداول المنظومة. فنظم قواعد النحو والصرف يتطلب من الناظم مهارات خاصة بل فائقة في علمى العروض والقافية بالإضافة إلى القدرة على اختصار الشواهد والأمثلة وضمها إلى القاعدة التي تتعلق بها لذلك جعلنا الفصل الأول بعنوان (أداء الناظم وكفاءة المنظومة) وفي مبحثه الأول تناول للألفية وما تتطلبه من المهارات التي أشرنا إليها

وطبيعة العلم الذى تناوله ومؤهلات الناظم التى أقدرته على أدائها ببراعة والأسباب التى دعت إلى نظم القواعد وكذا البيعة التى أنتجت الناظم والمنظومة ثم كان المبحث الثانى فى الواضحات من أبيات الألفية التى يبرز فيها أداء الناظم وكفاءة المنظومة فى إيصال قواعد النحو إلى الدارس المتعلم دون عناء أو جهد ولكن لم يكن هذا هو طبيعة النظم دائماً لذا جعلنا الفصل الثانى بعنوان طاقة النظم وفيه تحليل متسلسل لأبيات الألفية التى قصرت طاقة النظم عن إيصال القواعد كما هو الحال فى الكتب التى تبسط قواعد النحو؛ فطاقة النظم أسهمت فى تعميم بعض القضايا الخاصة. ومزجت بين أحكام النحاة واستعمالات العرب وغيّبت فى بعض الأحيان المصطلحات النحوية التى كانت قد استقرت فوصفت الظاهرة دون وضع المصطلح المحدد لها لملء حشو النظم كما عرضت بعض القواعد بالتفصيل والإسهاب فى نظير العرض الخاطف لبعضها الآخر كما غابت بعض تفاصيل الأبواب وأسرف الناظم فى تحليل بعض الظواهر وعرض لأكثر من مثال على حين أهمل التمثيل والاستشهاد فى بعضها الآخر وذلك لأن طاقة النظم لاتسمح بغير ذلك.

والفصل الثالث تتبع التمثيل والاستشهاد فى أبيات الألفية وفصل القاعدة عن التمثيل والاستشهاد وأكمل ما اختصر من هذه الشواهد وبين أن التمثيل والاستشهاد يكملان نظم القاعدة كما لو كان ذلك تناصاً شعرياً أى كما يستعين الشعراء فى قصائدهم بأقوال مأثورة أو آيات قرآنية أو أحاديث شريفة أو أبيات من نظم غيرهم متوافقة مع بحر الرجز والسريع وبين الفصل أيضاً أن علم النحو يحتاج إلى المزيد من التحليل والتدريب مما لاتتسع له المنظومة. وكان الفصل الرابع عن المنهج الذى يتسم بأنه تعليمى معيارى وأن المنظومة وليدة عناصر موروثه فى التراث النحوى منها طبيعة العلم الذى تناولت قواعده وطبيعة المنظومات التى ينبغى والشعر التعليمى وطبيعة البيعة التى أنتجت الناظم ومن سبقه أضف إلى ذلك الرغبة فى تيسير العلم على الدارسين والرغبة فى جعله سهل المنال أما الجانب الثانى من المنهج وهو الجانب المعيارى فرأى البحث أن المعيارية ضرورة تعليمية اتسم بها النحو العربى فى مراحل المختلفة وأن هذه المعيارية تتسم بها بعض أصوله التى بنى

عليها والتي استمدت من النسق الفصيح للغة الأدبية المشتركة وبيّن المبحث معالجة الناظم نفسه لما جاء في المنظومة من قصور بتأليف مؤلفات تالية على المنظومة كما أن غيره من نحاة العربية قام بهذا الواجب في مؤلفات أخرى سواء بالشرح أو التحليل أو إعادة التصنيف.

وكان نهجنا في تحليل ألفية ابن مالك الاتجاه أولاً إلى مفردات البيت وتحديد الجديد من الألفاظ مع الإشارة إلى ما اشتهرت به لغة المنظومة من الألفاظ تلك التي استمدتها من لغات العرب ثم تحليل تراكيب البيت فيما يعرف بفك عقده وإشارة إلى الضرورات التركيبية التي استعملت لتتفق تراكيب القواعد مع تفعيلات البيت، والفصل بين لغة القاعدة ولغة التمثيل أو الاستشهاد فيما يشبه التضمين أو التناص الشعري، وصياغة القاعدة صياغة سلسلة تكشف عن الفرق بين لغة المنظومة ولغة بسط القواعد مع إكمال جوانب النقص في البيت المنظوم لاستكمال الشروط والوفاء بالمطلوب للوسيلة التعليمية المناسبة لعلمي النحو والصرف.

وقد اعتمدنا في رواية أبيات الألفية المنظومة وتشخيص ظواهر القصور وفك عقد الأبيات المنظومة على: ألفية ابن مالك في النحو والصرف لموسى ابن محمد الداغستاني، وشرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف تحقيق وتعليق محمد عبد العزيز العبد، وإعراب الألفية المسمى تمرين الطلاب في صناعة الإعراب للشيخ خالد الأزهرى. وقد وضعنا بجانب الأبيات المنظومة المثبتة في البحث رقماً يدل على توثيقها وترتيبها في الكتب السابقة.

وبعد فله الحمد ومنه المنة وعليه التوفيق والسداد والفضل من بعد الله لمن قام بالإعانة على إنجاز البحث في مراحل المختلفة للأستاذة فاتن عبد اللاه إبراهيم الباحثة بقسم اللغة العربية بآداب الإسكندرية.

الإسكندرية

د/ ممدوح عبد الرحمن

الفصل الأول أداء الناظم وكفاءة المنظومة

(١) الألفية:

كان العرب أهل سماع وإنشاد، وبخاصة أن الإنشاد سمة بارزة في الشعر الذي لم يقتصر وجوده على عصر دون آخر من عصور الأدب، حتى أنهم عدوه سابقاً للنثر إلى الوجود، وأنه أعلق في الذاكرة وأقرب إلى القلب ولذا عدل ابن مالك وابن معط من قبله والسيوطي من بعده عن وسيلة بسط قواعد النحو إلى الألفية. وألفية ابن مالك أشهر من نار على علم وأظن أن ذلك راجع إلى اهتمام الشراح بها خصوصاً شرح ابن عقيل الفريد وتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد وإضافاته عليهما.

والألفية والأراجيز تقع ضمن النحو المعياري، ويسهل حفظها لأنها تتألف من الكلام الموزون المقفى. والمتعلم يصرف شطراً غير قصير من عمره لحفظها، معتمداً الإيقاع والوزن والقافية، ولكنه يعجز بعد تعلمها عن التعبير عن قواعدها وقدرته عن التعبير عنها. والألفية والأراجيز والشروحات تستعمل حتى مطلع عصرنا الحاضر، في مراحل التعليم المختلفة، والمتعلم يساق إلى التغيب، وكان الذي يوفق إلى حفظها عن ظهر قلب أو أحد شروحها أو حواشيها، يحسب أنه يفهم الموضوع اللغوي، وأنه يستطيع أن يعبر عما يجول بخاطره. وتتساءل اليوم: كيف يستطيع الطفل أو التلميذ أن يلقن علوم اللغة بتلك الحيث التعليمية؟ إن اللغويين أنفسهم يضيعون في متاهات إلغاز الألفية فكيف نريد أن يتعلمها أطفال الكتاب وأن يستثمروها عملياً في التعبير عن أغراضهم؟!

الشعر التعليمي

أما الشعر التعليمي المختص بالنحو فقد ذكر أنّ أول من نظم في النحو هو أحمد بن منصور اليشكري فقد ذكر السيوطي^(١) قال أبو حيان:

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ١٢٣، حيدرآباد، ١٣٦١ هـ.

وقد نظم أحمد بن منصور اليشكري في أرجوزته وهي أرجوزة قديمة عدتها ثلاثة آلاف بيت إلا تسعين بيتاً، احتوى على نظم سهل وعلم جم وقد روى منها قوله:

وما جاوزك الغلام راكب فليس للجواز يلقي ناصب
إلا ابن كيسان من المذاهب فإنه أجازا نصب الراكب
ومن الذين ساهموا أيضاً في هذا المجال الحريري^(١) صاحب المقامات المشهورة والمتوفى سنة ٥١٦ هـ حيث نظم أرجوزته المسماة «ملحة الإعراب» وتبلغ عدة أبياتها ثلاثمائة وسبعة وسبعين بيتاً، وكذلك ساهم أبو العباس أحمد بن عبد العزيز الشنتمري بهذا المجال فنظم أرجوزته في النحو كما ذكر السيوطي^(٢).

ونظم الحسين بن أحمد بن خيزان البغدادي المتوفى سنة ٦٠٠ هـ أرجوزة حميدة في النحو كما وصفها السيوطي^(٣) ونظم سالم أحمد بن سالم المعروف بالمنتجب^(٤).

الألفيات

يعد ابن معط الرائد في استعمال لفظ «الألفية» في أشعاره فقد أطلق على ألفيته هذه التسمية حيث قال:

نحوية أشعارهم المروية هذا تمام الدرّة الألفية
تبعه بعد ذلك ابن مالك حيث قال:

٥- وتقتضى رضا بغير سخط فائقة ألفية ابن معط

وتبعه بعد ذلك الناس. فقد استعملها أيضاً زين الدين أبو التقى شعبان

(١) السيوطي، بغية الرعاة، ج ٢، ص ٢٥٩، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار إحياء الكتب العربية القاهرة، (د.ت).

(٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٢٥ - ٣٢٦.

(٣) المصدر السابق، ج ١، ص ٥٣١.

(٤) المصدر السابق، ج ١، ص ٥٧٥.

ابن محمد بن داود بن علي المصري المتوفى سنة ٨٢٨ هـ حيث ألف ألفية في النحو سماها «كفاية الغلام في إعراب الكلام»^(١). وقد ذكر الأستاذ الزركلي^(٢) أن عبد العزيز بن عبد العزيز اللمطي المكناسي الميموني المتوفى سنة ٨٨٠ هـ قد ألف ألفية في النحو. ثم جاء بعده السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ، فألف ألفية جامعة لألفية ابن معط وابن مالك. وهناك ملاحظة هامة وهي ادعاء هؤلاء الشعراء والمؤلفين أن ألفية كل واحد منهم أفضل من ألفية من سبقه. فقد قالها ابن مالك وابن الحاجب والسيوطي... إلا أن ابن معطى لم يذكر هذا لأنه لم يسبق بشعر يحمل هذا الاسم.

ولم تختص هذه التسمية على النحو، فقد وضعت في العلوم الأخرى: فهناك ألفية في الألفاظ ألفها: أبو بكر بن محمد بن إبراهيم الأريابي المتوفى سنة ٦٧٩ هـ حيث ألف «الألفية في الألفاظ الخفية» ثم تلاه الحافظ العراقي زين الدين عبد الرحيم بن الحسن المتوفى سنة ٨٠٦ هـ^(٣) حيث كتب ألفية في أصول الحديث. ومحب الدين محمد بن شحنة الحلبي المتوفى سنة ٨١٥ هـ^(٤) حين ألف ألفية في الفرائض، وشمس الدين محمد ابن البرماوي الشافعي المتوفى سنة ٨٣١ هـ حيث ألف ألفية في أصول الفقه.

والشيخ زين الدين عمر بن مظفر الزردى المتوفى سنة ٧٤٩ هـ^(٥) حين ألف ألفية في التعبير. وبرهان الدين إبراهيم بن محمد القباقي الحلبي المتوفى سنة ٦٥٠ هـ^(٦).

(١) ابن معطى، الفصول الخمسون، ص ٨٧، تحقيق محمود الطناحي، ١٩٧٧ م.

(٢) الزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ١٤٥، القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م.

(٣) الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٢٠٤.

(٤) الزركلي، الأعلام، ج ٧، ص ٢٧٣.

(٥) عمر كحالة، معجم المؤلفين، ج ٨، ص ٣، دمشق، سنة ١٩٥٧ م.

(٦) الزركلي، الأعلام، ج ٦، ص ٣٥٢.

البيئة العلمية

شهد القرن الرابع الهجري قيام عدد من الدول الإسلامية المستقلة في شرق العالم الإسلامي وغربه وأصبحت عاصمة كل دولة مركزاً حياً للدرس والبحث في مختلف العلوم ومن بينها النحو وكان بين تلك العواصم تنافس على اجتذاب العلماء وتشجيعهم وكانت الأندلس إحدى هذه الدول بمدنها العامرة التي غدت مراكز علمية كبيرة في مختلف العلوم والتخصصات وبرز من بين أبنائها علماء باقوا شهرتهم الآفاق وخرجت من تحت أيديهم مؤلفات أفادت العالم وعلماءه ليس في المشرق العربي وحسب بل أفادت الأوروبيين أنفسهم في صياغة حضارتهم الحديثة ونذكر من هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر ابن مضاء القرطبي وابن مالك اللذين يعنياننا. وكانت نتيجة ذلك أن الدراسات النحوية - بعد أن كانت محصورة في البصرة والكوفة، ثم في بغداد، ومصطبة بشئ من التعصب نتيجة لذلك - اتسعت مراكزها وتعددت وتخلصت من صبغة العصبية واجتهد علماء كل قطر في خدمة الدرس النحوي عن طريق استيعاب ما ورثوه عن السابقين وتفسيره والتعليق عليه، أو وضع مؤلفات جديدة يثبتون بها وجودهم العلمي.

وإن رحلة علماء الأندلس إلى بلاد المشرق: مصر، والشام فراراً من الفتن التي عكرت صفو الحياة ومن أبرز هؤلاء العلماء: محمد بن عبد الله ابن عبد الله ابن مالك، العلامة: جمال الدين، أبو عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، ولد سنة ٦٠٠ هـ على أشهر الروايات، وتلقى العلم ببسلاط الأندلس، وقد كان النمط السائد عندهم في التعليم، أن يبدأ الناشئ حياته الأولى بحفظ القرآن الكريم، وقد يصحب ذلك دراسة القراءات، ويتطلب ذلك دراسة قدر من علوم الدين والنحو.

وقد سلك ابن مالك هذا الطريق المعبد، وحصل قدرأ مما يصل إليه بذاته وأترابه. ولكن عزمته الناقله وصبره على التحصيل، وطموحه، وعلو همته. مع الاستعداد الفطري، والذكاء المنقطع النظير. كل ذلك جعله يتحمل مشاق الرحلة، ومتاعب الطريق للاستزادة من العلم في موطن أكثر أمناً. ورعاية للعالم، والمتعلم.

وقد رحل شاباً، قوى العزم، إلى بلاد الشام ماراً بمصر وقد هداه الله تعالى لابن مالك الحياة العلمية، التي ارتحل من أجلها، وكان الإمام، والمدرس ببلاد الشام.

أم بالسلطانية بحلب، ودرس بها، كما أم بالعادية وصار المدرس بها، وصارت مستقر أسرته، ومقر إمامته، وتدرسه ومن مدرسته العادية تفجرت ينابيع العلم غزيرة. وصار الباحث، والمدرس والإمام وتحليلنا لمنظومته النحوية وإبداء رأينا في تفاصيلها وأبوابها وتقسيمها وتصنيفها وأمثلتها وشواهدا ولغتها وتأييد الآراء التي قيلت فيها، لا يعد كل ذلك قدحاً في علم الرجل وإنما هو تحليل للمنظومة نفسها وتقييم لها في ذاتها وبحث لمدى نفعها وأدائها للوظيفة التي صنعت من أجلها.

وعلى الرغم من كثرة ما أنتج في تلك الفترة، ومن تميز المؤلفات في مختلف العواصم بسمات محلية فإنها لم تخرج في جملتها منهجاً ومضموناً عن الموروث^(١) لقد كثرت تلك المؤلفات النحوية وتنوعت ومالت إلى الإسراف في الحجم حتى غدت دراسة النحو عملاً شاقاً يستنفد أعمار الكثيرين مع أن النحو - باعتراف الجميع - وسيلة لا غاية، ويبدو أن هذا الأمر هو ما دعا ابن مالك ومن قبله ابن معط إلى التفكير في صنع المنظومات الموجزة بعيداً عن الحشو والتطويل والإسراف ولأنها أيضاً وسيلة جديدة على علم النحو ومتعلميه.

المنثور والمنظوم من أعمال الناظم

أ- المؤلفات النحوية:

١- الكافية الشافية.

٢- الوافية في شرح الكافية.

٣- الخلاصة المشهورة بالألفية.

(١) محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص ١٦٦ - ١٦٧، ط ٢، القاهرة، ١٩٦٩م.

- ٤- التسهيل ، واسمه الكامل : تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد.
- ٥- شرح التسهيل . لم يكمله .
- ٦- المؤصل، فى نظم المفصل .
- ٧- سبك المنظوم، وفك المختوم .
- ٨- عمدة الحافظ، وعدة اللافظ .
- ٩- شرح عمدة الحافظ، وعدة اللافظ .
- ١٠- إكمال العمدة .
- ١١- شرح إكمال العمدة .
- ١٢- شرح شواهد التوضيح، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، أو إعراب مشكل البخارى .
- ١٣- المقدمة الأسدية .
- ١٤- شرح الجزولية .
- ١٥- نكته النحوية على مقدمة ابن الحاجب .
ثانياً: مؤلفات ابن مالك اللغوية:
- ١٦- نظم الفوائد .
- ١٧- مثلثات ابن مالك، المسماة: إكمال الإعلام، بمثلث الكلام .
- ١٨- إكمال الإعلام بثلاث الكلام .
- ١٩- ثلاثيات الأفعال .
- ٢٠- لامية الأفعال .
- ٢١- شرح لامية الأفعال .
- ٢٢- تحفة المورود: فى المقصور والمدود .
- ٢٣- شرح تحفة المورود .
- ٢٤- الاعتضاد: فى الفرق بين الظاء، والضاد .

- ٢٥- الاعتماد: فى نظائر الظاء، والضاد.
- ٢٦- قصيدة أخرى فى الظاء، والضاد.
- ٢٧- أرجوزة فى الظاء، والضاد.
- ٢٨- النظم الأوجز: فيما يهمز، وما لا يهمز، وشرحه.
- ٢٩- الوفاق: فى الإبدال.
- ٣٠- كتاب الألفاظ المختلفة.
- ٣١- ذكر معانى أبنية الأسماء الموجودة فى المفصل.
- ٣٢- فتاوى فى العربية.
- ٣٣- منظومة: فيما ورد من الأفعال بالواو، والياء.
- ٣٤- كتيب صغير لبيان ما فيه لغات ثلاث، فأكثر، وغير ذلك.
- ثالثاً: مؤلفات ابن مالك فى الصرف:
- ٣٥- إيجاز التعريف: فى علم التصريف.
- ٣٦- شرح تصريف ابن مالك، المأخوذ من كافيته. وهو شرح لقسم الصرف بالكافية الشافية.
- رابعاً: مؤلفات ابن مالك فى القراءات:
- ٣٧- المالكية فى القراءات.
- ٣٨- اللامية فى القراءات^(١).
- ومن أشهر الكتب النحوية لابن مالك التى أسهمت فى الحركة النحوية عبر القرن السابع والثامن من الهجرة الكافية الشافية: من مؤلفات ابن مالك فى مدينة حلب كتاب (الكافية الشافية) وهى أرجوزة طويلة فى القواعد النحوية والصرفية.
- وقد نصّ ابن مالك فى نهاية هذه الأرجوزة على عدد أبياتها فقال:

(١) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص ١٢، حققه عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

أبياته ألفان مع سبعمائة وزيد خمسون ونيف أكمله
ولما رأى ابن مالك أن أرجوزته لم تكن كافية للغرض الذي من أجله
ألفت شرحها في كتاب سماه «الوافية» وعلق عليه نكتاً^(١).

ومن النحويين الذين شرحوا الشافية الكافية ولده بدر الدين، وذيل أبو
الثناء محمود الكافية بأكثر من مائة بيت سماها «وسيلة الإصابة» ثم
شرحها^(٢).

ولما قصد حمأة بعد تصدّره في حلب اختصر من الكافية الشافية
الخلاصة أو الألفية. وقد اشتهرت هذه الألفية في الأصقاع العربية اشتهار
الحاجبية وغيرها جمع فيها مقاصد العربية، وسماها «الخلاصة» وهي التي
اخترناها لتكون ميداناً لتحليل النظم وإبراز خصائصه.

خصائص مؤلفاته

وانتجه ابن مالك إلى تأليف الكتب المتضمنة تفصيلات ودقائق النحو
ويتمثل هذا في كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ثم شرحه ثم انتقل
بعد ذلك إلى تأليف ما يعدّ اختصاراً لما سبق أن ألفه ويتمثل ذلك في كتابه
«عمدة الحافظ وعدة اللافظ» إذ اكتفى برؤوس المسائل واقتصر فيه على أهم
أبواب النحو ولم يخض في ذكر التفصيلات وعرض الخلافات وبسط النقاش
والجدل. وما سلكه ابن مالك في مصنّفاته النثرية هو ما سلكه أيضاً فيما
صنّفه نظماً كالكافية الشافية ثم الخلاصة المعروفة بالألفية، وقد مال ابن
مالك إلى نظم مسائل النحو وأبوابه متبعاً ما فشا في عصره من الأساليب
التعليمية المثلثة في نظم العلوم والفنون ليسهل على الناشئة حفظ المنظوم
وسهولة استرجاعه بجانب ما يدل على براعة المصنّف وتمكّنه من عمله
وقدرته على الصياغة التنظيمية^(٣). وقد صرف ابن مالك أنظار الناس إلى
مؤلفاته - قصد ذلك، أو لم يقصد - فقد أقبل العلماء عليها، وانصرفوا عن

(١) المقرئ، نفع الطيب، هامش نفع الطيب، ج٧، ص ٢٦٧.

(٢) المصدر السابق، ج٧، ص ٢٦٧.

(٣) د. محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص ٨٨، منشأة المعارف، الإسكندرية

مفصل الزمخشري، بعد أن أنفقوا فيه الوقت وبذلوا الجهد، وانصرفوا إلى الكافية الشافية له - في النحو، والصرف - بعد أن راجت لديهم كافية ابن الحاجب في النحو، وشافيته في الصرف، وللشرح والتحقيق اللذين شهرت بهما.

بسط المنظوم

وقد أوسع العلماء الألفية شرحاً وتعليقاً وبلغ من كثرتهم أن الدارس الحديث يعجز عن الإحاطة بهم ففى كشف الظنون ذكر الأكثر من أربعين شرحاً لها بدءاً من ابن الناظم بدر الدين ابن مالك (ت ٦٨٦ هـ) ومروراً بابن عقيل والأشموني حتى بدر الدين محمد بن محمد بن الرضى الغزى المتوفى سنة ١٠٠٠ هـ.

وعند بروكلمان فى كتابه تاريخ الأدب العربى فتجد أكثر من خمسين شرحاً منهم ما يقرب من ثلاثة وأربعين شرحاً بالعربية والباقي بالفارسية وقد اتفق مع صاحب الكشف من مجموعة من الشراح واختلف معه فى الكثيرين مما يعنى أن عدد شراح الألفية أكثر من العدد الذى حدده كل منهم.

فلم يوضع على متن من المتون ثراً كان أو نظماً مثل ما وضع على ألفية ابن مالك من الشروح المتنوعة، وأهم الشروح:

- ١- شرح الدرّة المضيئة لابن المصنف بدر الدين المتوفى سنة ٦٨٦ هـ.
- ٢- شرح البعلى وهو أحد تلاميذ ابن مالك توفى سنة ٧٠٩ هـ.
- ٣- شرح الأسنوى المتوفى ٧٢١ هـ.
- ٤- شرح الفزارى المتوفى ٧١٩ هـ.
- ٥- منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لابن حيان الأندلسى المتوفى ٧٤٥ هـ.
- ٦- شرح ابن عقيل ٦٩٧ - ٧٦٩ هـ.
- ٧- محمد الخضرى الدمياطى له حاشية على شرح ابن عقيل.

- ٨- لعبد المتعم الجرجاوى شرح على شواهد ابن عقيل.
- ٩- للسجاعي المتوفى ١١٩٧ هـ شرح لشواهد ابن عقيل سماه «فتح الجليل» فى شرح شواهد ابن عقيل.
- ١٠- لعبد الرحمن بن على بن صالح المكودى شرح على الألفية.
- ١١- ولأحمد الملوى حاشية على شرح المكودى.
- ١٢- ولابن هشام الأنصارى شرح للألفية «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» ويعرف بالتوضيح.
- ١٣- ولخالد بن عبد الله الأزهرى الجرجاوى شرح على أوضح المسالك وله كذلك إعراب الألفية سماه «تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب»، وله شرح على «تمرين الطلاب» سماه «موصل الطلاب».
- ١٤- ولبدر الدين محمود العينى كتاب «المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية».
- ١٥- ولعلى بن محمد الأشمونى الشافعى شرح يعرف بمتهج السالك.
- ١٦- وللصبان حاشية على شرح الأشمونى.
- أما المتقدمون فلهم حواشٍ وتعليقات على الشروح المشهورة مثل إرشاد السالك لعبد المجيد الشرنوبى الأزهرى وبغية السالك إلى أوضح المسالك لعبد المتعال الصعيدى إلخ ..
- ونلاحظ أن شرح بدر الدين بن المصنف المتوفى سنة ٦٨٦ هـ، كان شرحه شرحاً منقحاً اشتهر بشرح ابن المصنف قال الصّفدى عنه لم تشرح الخلاصة بأحسن ولا أسد، ولا أجزل منه على كثرة شروحيها. خطأ والده فى بعض المواضع، وأورد الشواهد من الآيات القرآنية وفرغ من تأليفه فى محرم سنة ٦٧٦ هـ^(١).
- وشرح أنير الدين أبو حيان المتوفى سنة ٧٤٥ هـ، وسمى شرحه منهج

(١) حاجى خليفة، كشف الظنون، ج ١، ص ١٥١ وما بعدها ط ١ ستنبول، ١٩٤٣ - ١٩٦٢ م.

السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك ولم يكمله، وذكر أبو حيان أن غرضه فى مقاصد ثلاثة: تبين ما أطلقه، وتنبيه على الخلاف الواقع فى الأحكام، وحل ما أشكل (١).

الشيخ شمس الدين حسن بن القاسم المعروف بابن أم القاسم النحوى المتوفى سنة ٧٤٩ هـ، وشرحه من الشروح المشهودة (٢).

أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الشهير بابن عقيل النحوى، والمتوفى سنة ٧٦٩ هـ. وما زال شرحه على الألفية يدرس حتى الآن.

شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ.

هذا ولم يكتف العلماء بوضع الشروح الكثيرة المتعددة للألفية، بل وجهوا همتهم أيضاً إلى إعرابها لتكون مجال تمرين للطلاب على الإعراب ومن الذين أعربوها الشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسن الرملى الشافعى، والمتوفى سنة ٨٤٤ هـ، والشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، والمتوفى سنة ٩٠٥ هـ. وقد سمي إعرابه «تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب» (٣).

وكما اهتم العلماء بها إعراباً وشرحاً اهتم بعض العلماء بشواهد شروحها كما فعل الشيخ أبو محمد محمود بن أحمد العينى، والمتوفى سنة ٨٥٥ هـ. فله شرحان على شواهد شروح الألفية: شرح كبير، وشرح صغير، وسمى شرحه الكبير: «المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية»، وقد اشتهر بالشواهد الكبرى جمعها من شروح التوضيح، وشرح ابن المصنف وابن أم قاسم، وابن هشام، وابن عقيل ورمز لها بالظاء والقاف والهاء والعين وعدد الآيات المستشهدة ألف ومائتان وأربعة وتسعون، وفرغ من الشرح فى شوال سنة ٨٠٦ هـ (٤).

وقد أسهم الشيخ نور الدين إبراهيم بن هبة الله الإسئوى، والمتوفى سنة

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

٧٢١ هـ بنشر الألفية، وكذلك قام بهذا المجهود برهان الدين إبراهيم بن موسى الكركي المتوفى سنة ٨٥٣ هـ (١).

وقد بدأ بروكلمان الحديث عن الشراح بأبن الناظم أيضاً لكن الحديث امتد عنده من ابن الناظم في القرن السابع الهجري إلى القرن الثالث عشر فقد ذكر مجموعة من الشراح فيه، منهم شرح على شرح المختار بن بون (ت بعد سنة ١٣٠٠ هـ)، والأزهار الزينية لأحمد بن زيني دحلان (ت ١٣٠٤ هـ) وغيرهم.

ومنذ سيويه (ت ١٨٠ هـ) بدأ عهد تصنيف المطولات النحوية فكتابه يعدّ أقدم المطولات التي ورثها النحويون حتى اليوم. وتتابع شرح الكتاب، ثم كان كتاب المازني في التصريف، ثم كتاب المقتضب للمبرد.

وهذه المطولات إما أنها ولدت عملاقة كأصحابها الأفاضل ككتاب سيويه والتصريف للمازني، والمقتضب للمبرد، وارتشاف الضرب لأبي حيان، وإما أن تكون شروحات لمصنفات دونها من النظم أو النثر، كشرح التسهيل لابن مالك، وشرح الكافية الشافية له أيضاً، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب، وشرح الرضي أيضاً على شافية ابن الحاجب، وهمع الهوامع على جمع الجوامع.

وقد ازدادت المطولات طويلاً بأن يتبع الشرح بحاشية ثم الحاشية بتقريرات فالأشموني يشرح ألفية ابن مالك شرحاً مطولاً، ثم يأتي الصبان ليضع حاشية على التوضيح ثم يأتي الشيخ خالد الأزهرى شارحاً التوضيح باسم التصريح، ثم يأتي الشيخ يس العليمي بحاشية على شرح الصبان.

وتسم هذه المطولات بذكر تفصيلات دقيقة في التعريفات والتقسيمات والاعتراض على بعض العبارات أو الألفاظ، ونجد ذلك واضحاً في شرح التسهيل لابن مالك في بيان أقسام الكلام ومعنى اللفظ والكلمة، وفي شرح الرضي على الكافية في معنى الكلمة وما المراد بالمفرد؟ وما المراد بالوضع؟

(١) المصدر السابق.

وهل الوضع للمفردات أو المركبات، كما تكثر المطولات من عرض الخلافات بين النحويين وذكر احتجاجاتهم وآراء من نقل أو أخذ عنهم، ويجد ذلك واضحاً في جمع الهوامع للسيوطي، وارتشاف الضرب لأبي حيان، وشرح الأشموني، وحاشية الصبان، كما تعرض للروايات المتعددة للشاهد إن تعددت الروايات أو ذكر قائلها.

وقد ساعد علي هذه الإطالة رغبة بعض المصنفين أو الشراح أو أصحاب الحواشي في أن يبرزوا غيرهم فيما صنفوا فهم يحشدون كل ما أودعته حافظتهم فجاءت شروحهم متشابهة في ألفاظها^(١)، وهكذا تحولت المختصرات إلى مطولات ففقدت وظيفتها.

فلقد تبارى ابن معط وابن مالك في وضع أوجز ما يمكن من الوسائل التعليمية في النحو فكانت هذه الألفية، ولكن هذه الشروح المتعددة والحواشي والتقارير عادت بها إلى العهد الذي سبق الألفية في التأليف النحوي فأصبحت الألفية لاتدل إلا على براعة ناظمها.

إن الدارسين لألفية ابن مالك لم يكونوا مجرد شارحين أو معلقين على النظم فحسب بل كثيراً ما اضطروهم طريقته في نظم القواعد إلى نقده ومقارنة نظمه بكتبه الأخرى التي بسط فيها القواعد على طريقة القدماء وكثيراً ما أوجدوا تناقضاً وقصوراً في المنظومة النحوية ومن هؤلاء الأشموني الذي نقد كثيراً في شرحه نظام الألفية وطريقة ابن مالك في نظمها ولم يقف الأمر به عند هذا الحد، بل كثيراً ما اقترح إصلاحاً لهذا النظم يقول في أحد تنبيهاته: وأما نون الإناث فقال في شرح التسهيل: إن المتصل بها مبنى بلا خلاف، وليس كما قال، فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من شبه الماضي^(٢) ويقول بعد شرح قول ابن مالك

(١) د. محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص ١٤٦.

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٦٢، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٥١٥- ونعت معمولي وَحِيدِي معنى وعمل أتبع بغير استئنا
وقوله: أتبع يوصم وجوب الإتياع، وليس كذلك لأن القطع في ذلك
منصوص على جوازه^(١).

ويقول بعد شرح قول ابن مالك^(٢)

١٠١- إن يستطل وصل وإن لم يستطل

فالحذف نزر وأبوا أن يختزل

١٠٢- إن صلح الباقي لوصل مكمل

والحذف عندهم كثير منجلى

١٠٣- في عائد متصل إن انتصب

بفعل أو وصف كمن نرجو يهب

(تنبيهات) في عبارته أمور:

الأول: ظاهرها أن المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل وليس كذلك
ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل في ذلك وفرعية الوصف
فيه مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأثير الوصف.

الثاني: ظاهرها أيضاً التسوية بين الموصول الذي هو غير صلة ال والذي هو
صلتها. ومذهب الجمهور أن منصوب صلة ال لا يجوز حذفه وعبرة
التسهيل: شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعيناً للربط؟ قال
ابن عصفور فإن لم يكن متعيناً لم يجر حذفه؟ نحو جاء الذي ضربته
في داره.

الثالث: إنما لم يقيد الفعل بكونه تاماً اكتفاء بالتمثيل كما هي عادته.

الرابع: إذا حذف العائد المنصوب بشرطه، ففيه تركيده والعطف عليه
خلاف، أجازة الأخفش والكسائي ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة.

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٣، ص ٦٨.

(٢) المصدر السابق، ج١، ص ١٧٠.

ويقول تعليقا على قول ابن مالك:

٥٨٠- ونحو زيد ضم وافتحن من نحو أزيد بن سعيد لانهن

أى إذا كان المنادى علماً مفرداً موصوفاً بابن متصل به مضاف إلى علم نحو: يا زيد بن سعيد جاز فيه الضم والفتح ... وشرط جواز الأمرين كون الابن صفة كما هو الظاهر فلو جعل بدلاً أو عطف بيان أو منادى أو مفعولاً بفعل مقدر تعين الضم وكلامه لا يوحى بذلك ولو كان مراده^(١).

ويقول تعليقا على قول ابن مالك^(٢)

٧٦٢- ومن فعيل كقتيل إن تبع موصوفه غالباً التاء تمتنع

فيقال: رجل قتيل وجريح وامرأة قتيل وجريح والاحتراز بقوله (كقتيل) من فعيل بمعنى فاعل، نحو: رحيم وظريف فإنه تلحقه التاء فتقول امرأة رحيمة وظريفة، ويقول (إن تبع موصوفه) من أن يستعمل استعمال الأسماء، غير قتيلاً وقتيلة، فراراً من اللبس ولو قال:

ومن فعيل إن عرف موصوفه غالباً التاء تحذف لكان أجود.

ويقول عند شرح قول ابن مالك:

٨٥٧- وإن تكن تربع ذا ثان سكن

فقلبها واوا وحذفها حسن

وإن كانت رابعة فى اسم ثانيه ساكن فوجهان قلبها واوا وحذفها، مثل ذلك حبلى تقول فيها على الأول حبلى فعلى الثانى حبلى .. وليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر، وليس على حد سواء، بل الحذف هو المختار، وقد صرح به فى غير هذا النظم. وكان الأحسن أن يقول: تحذف إذن وقلبها واوا حسن^(٣).

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٣، ص ١٤٥.

(٢) المصدر السابق، ج٤، ص ٩٦.

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٤، ص ١٧٨.

وحين يتحدث ابن مالك عن النسب إلى الجزء الثاني من المركب
الإضافي فيقول:

٨٧١- إضافة مبدوءة بابن أو أب

أو ماله التعريف بالثاني وجب

يقول الأشموني بعد شرحه والتعليق عليه، كان الأحسن أن يقول:

إضافة من الكنى أو اشتهر

مضافها غلبه كابن عمر^(١)

ويقول بعد شرح قول ابن مالك:

٩٨٤- كذلك ذا وجهين نجا الفعول من

ذى الواو ولا م جمع أو فرد يعن

في كلامه ثلاثة أمور: أحدها التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في

الوجهين، وليس كذلك:

ثانيها: ظاهرة أيضاً التسوية بين الإعلال والتصحيح في الكثرة وليس

كذلك وقد رفع هذين الأمرين في الكافية بقوله:

ورجح الإعلال في الجمع وفي

مفرد التصحيح أولى ما قفى

ثالثها: أطلق جواز التصحيح في فعول من الواوى اللام وهو مشروط بأن

لا يكون من باب قوى، فلو بني من القوة فعول وجب أن يفعل به ما فعل

بمفعول من القوة وقد تقدم. فكان التعبير السالم من هذه الأمور المناسب

لفرضه أن يقول:

كذا الفعول منه مفرداً وإن

يعن جمعا فهو بالعكس يعن^(٢)

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٤، ص ١٩١.

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٤، ص ٣٢٧.

وحين يقول ابن مالك عن (ال):
١٠٩- وبعض الأعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا
يقول الأشموني: في تمثيله بالنعمان نظر، لأن مثل به شرح التسهيل لما
قارنت الأداة في نقله.

فعلى هذا فالأداة فيه لازمة، والتي للمح الأصل ليست لازمة^(١).
ويقول في موضع آخر: مما استدل به الناظم على الجواز تقديم التمييز
على عامله المنصرف - قوله
رددت بمثل السيد نهر مقلص
كميت إذا عطفاه ماء تخليا

وقوله:
إذا المرء عينا قر بالعيش مثريا
ولم يعن بالإحسان كان مذمما
وهو سهو منه، لأن عطفاه والمرر مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور
والناصب للتمييز هو المحذوف^(٢).

وحين يقول ابن مالك^(٣):
٤٩٨- وأفعل التفضيل صله أبداً
تقديرأ أو لفظاً بمن إن جرّداً
يقول الأشموني: قوله (صله) يقتضى أنه لا يفصل بين أفعل وبين من
وليس على إطلاقه، بل يجوز الفصل بينهما بمعمول أفعل، وقد فصل
بينهما بلووما اتصل بها كقوله:

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ١٩٤.

(٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٠٢.

(٣) المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٦.

ولقوك أُنَيْب لو بذلت لنا

من ماء موهية على خمر^(١)

ويقول وهو يشرح قول ابن مالك:

٥٠٢- وإن تكن بتلو من مستفهما

فلهما كن أبدا مُقَدِّمًا

(وإن تكن بتلو من) الجارة (مستفهماً فلهما، أى لن ومجرور المستفهم، (كن أبداً مقديماً) على أفعل التفضيل لا على جملة الكلام كما فعل المصنف، إذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ولا قائل به^(٢).

ومن خلال اطلاع الدارسين العرب على المنهج الوصفي وعلم اللغة الحديث بدا لهم أن النحو العربي قد شابته بعض الشوائب مثل تعدد الآراء وكثرة الخلافات حول المسألة الواحدة وجواز أكثر من وجه في الموضوع الواحد وتعدد الصيغ واضطرابها خاصة في بعض مباحث الصرف مثل أبواب الفعل الثلاثي ومصادره وصيغ جموع التكسير وهذه الشوائب بطبيعة الحال تنطبق على الشروح والحواشي وشروح الشروح التي كتبت على الألفية ومؤلفات أخرى عاصرت الألفية لكن المنظومة النحوية تخالفت من هذه الشوائب لا لأنها منهج جديد في دراسة النحو ولكن لقصور أداة النظم عن استيعاب هذا التطويل ومن هنا فقد يكون هذا الأمر مؤيداً لما أراء من أن هذه المنظومة النحوية كانت اعتراضاً على طريقة النحو العربي في التأليف المألوف مثلما كان كتاب (الرد على النحاة) ثورة على نحو المشرق وأدوله، والثورة على نحو المشرق كانت لها بيئة وظروف تختلف عن البيئة التي نظمت فيها قواعد النحو والظروف أيضاً. فابن مضاء أتبع ابن حزم في توجيه سهام النحاة إلى النحو العربي وأصوله لتكون منطلقاً للثورة على فقه المشرق في إطار عيشهما في ظل دولة الموحدين، لكن ابن مالك وابن معطي نظما ألفيتهما

(١) شرح الأنموني على ألفية ابن مالك، ج٣، ص ٥٢.

(٢) شرح الأنموني على ألفية ابن مالك، ج٣، ص ٥٢.

في بلاد المشرق (مصر والشام) فلم يكن من الممكن مهاجمة المشاركة في عقرب دارهم بالإضافة إلى أن ابن مالك وابن معط أخذوا من مصر والشام ملاذاً ومأمناً من الفتن والثورات التي قامت في بلاد الأندلس كما أشرنا آنفاً. ولذا كانت تجربتهما في نظم القواعد اعتراضاً على وسائل تلقين النحو وتدرسه لا على النحو وأصوله ومع ذلك قصرت المنظومة النحوية عن الوفاء بمتطلبات القاعدة النحوية واستيفاء شروطها لقيود الوزن والقافية ومحدودية الضرورات ودورانها في إطار المستعمل من لغات العرب. والدليل على ذلك معاني حروف الجر المتعددة التي تتسع باتساع الاستعمال العربي.

فمعاني حروف الجرّ دراسة أسلوبية في المقام الأول، فالمعنى الذي يؤديه الحرف يعرف من نظم الكلام ومن ارتباطه بالكلمات قبله وبعده، وبعبارة قصيرة: من السياق الأسلوبى الذي جاء فيه.

ويترتب على ذلك بدهاءة أن المعانى التي ساقها النحاة لحروف الجرّ لأتعدّد شاملة، فمن المؤكّد أن استقراء الكلام العربى - شعره ونثره - يوقف على معانٍ أخرى غير ما ذكره النحاة والذي اختصره ابن مالك اختصاراً شديداً يكاد ينحصر في حصر حروف الجرّ نفسها:

٣٦٤- هَاكِ جِرِّوْفِ الْجِرِّوْمِ مِنْ إِيَّيْ حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنِّ عَلِيٍّ

٣٦٥- مَسْدٌ مَنذَرِبٌ اللَّامِ كَيْ وَآوُ وَتَا وَالْكَافِ وَالْبَسَا وَلَعَلَّ وَمَسْتَى

فذكر هذه المعانى - وبخاصة المعنى الأصلي لكل حرف - له فائدة نحوية أساسية في التفريق بين حرف الجرّ الأصلي والزائد والشبيه بالزائد.

إن عرض ابن مالك لمعاني هذه الحروف نظماً بدت فيه جوانب القصور التالية:

(أ) لم يف هذا العرض الوفاء المقنع بما لكل حرف من معانٍ استعمل لها استعمالاً مشهوراً في الأساليب العربية الفصحى، بل ذكر الناظم ما عن له من هذه المعانى وانتقاد لطاقة النظم - فالحرف (فى) مثلاً ذكر له معنيين هما (الظرفية - السببية) بينما وردت له معانٍ عديدة في كتب النحو الأخرى.

(ب) بعشرة معاني بعض هذه الحروف، إذ جاءت معاني الحرف الواحد أحياناً في أكثر من مكان - فالحرف (من) تفرقت معانيه في أكثر من موضع، وأيضاً حرف (الباء).

(ج) كلُّ ما أفاده نظم ابن مالك أن حفظ الأبيات قد يُعين على الإحاطة بمعاني الحرف فيما ذكره له من معانٍ، خصوصاً أنها معانٍ كثيرة يسهل النظم حصرها أكثر من النشر.

(د) لكن لمعرفة هذه المعاني بصورة أشمل وأكثر تنظيماً يستحسن الرجوع لبعض كتب النحو الأخرى، وأحسنها «أوضح المسالك» لابن هشام^(١). ومن عرض الناظم لما يقوم بعمل الفعل.

وضح في عرض الناظم. ابن مالك - ما يلي:

١- بدأ أولاً بذكر إعمال المصدر واسم المصدر.

٢- ثنى بذكر إعمال اسم الفاعل والمبالغة - باعتبارها في رأيه محوِّلة عنه - وإعمال اسم المفعول، وعرض في أثناء ذلك لأبنية المبالغة.

٣- عاد إلى ذكر أبنية المصادر من الثلاثي ومن غيره، والمره والهيئة - ولم يتعرض لأبنية «المصدر الميمي» وإن كان قد أشار إليه في إعمال اسم المصدر، إذ عدَّ - فيما ذكر ابن هشام - من هذا الأخير.

٤- عاد مرة أخرى إلى ذكر أبنية أسماء الفاعلين والصفة المشبهة - باعتبارها في رأيه من أسماء الفاعلين - وأبنية أسماء المفعولين.

٥- ثم تحدث عن إعمال الصفة المشبهة بعد ذكر أبنيتها مع أسماء الفاعلين.

٦- وبعد أن فصل الحديث في «التعجب ونعم ويُس» عاد مرة أخرى فتحدث عن «أفعل التفضيل» من حيث الإعمال و «سياغة».

(١) د. محمد عيد «نحو الألفية شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك» القسم الثاني، ص ٤٨٨، ط،

٧- ولم يتعرض في أبنية المشتقات عن أبنية الزمان والمكان و «أبنية الآلة»
ويبدو أنه تركهما، لأنه ليس لهما عمل في الجملة.

هذا نهج الناظم في عرضه، وهو نهج مختلط فلا هو التزام الأعمال
دائماً ولا هو والى بين الأبنية دائماً - ولا هو والى بين الأعمال والأبنية
في كل باب على حدة^(١).

ومن أشهر الشروح «شرح ابن عقيل» و «شرح الأشموني» و «أوضح
المسالك» لابن هشام، وطابع الشرحين الأولين تحليل نص الأبيات، وطابع
الأخير عرض نحوها دون ذكر الأبيات وحاولت هذه الشروح استكمال
جوانب النقص في النظم.

وكانت بعض شروح الألفية قد مزقت الأفكار النحوية ارتباطاً بنصوص
الأبيات وبجزئيات هذه النصوص (كذا - أى: كذا) وكثيراً ما يكون فيها
الاستطراد والجدل، مما يترتب عليه ضياع الموضوع الأصلي وكدر تحصيله،
ويظهر هذا واضحاً في الحواشي المكتوبة على تلك الشروح، مثل «شرح
الصبان» على «الأشموني» و «شرح الخضرى» على «ابن عقيل».

وقد كان «ابن هشام» في «أوضح المسالك» مركزاً تركيزاً شديداً مما
يحتاج معه الفهم إلى توضيح آخر وتفسير.

فبعض موضوعات النحو ومصطلحاته كانت في حاجة إلى فهم واضح
مقنع من خلال المراجع القديمة نفسها، ومن أمثلة ذلك «اجتماع الاسم
والكنية واللقب».

و«الإشارة للقريب أو البعيد» و «الظرف التام أو الناقص في بابي الموصول
والخبير» و «أعلام الغلبة» و «المصدر النائب عن فعله في حذف المبتدأ» و
«المصدر الذى لا يصلح خبراً في حذف الخبر» و «تحديد المقصود من التمام
والنقصان في «كان» و «العطف على خبر «ما» الحجازية و «المقصود من
اسم المصدر» و «جريان المشتقات مجرى الصفة المشبهة» و «نيابة المصدر
والجورور عن الفاعل» - وغير ذلك مما يوجد منبثاً خلال هذا الكتاب.

(١) دكتور محمد عيد، نحو الألفية شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك، القسم الثانى، ص ٥٩٥.

آثارت. بعض النصوص النحوية جدلاً بين النحاة، كما أثار مثل هذا الجدل بعض مسائل النحو مثل «أل: الموصولة وإفادة الاسمية» و «مصطلح: جمع المؤنث السالم» و «الأمثلة الخمسة» و «حذف جملة كان كلها» وأبيات كثيرة من الشواهد^(١).

وبخصوص الشرح والتفسير والحواشي والهوامش والتوضيحات والتعليقات والذبول والتقارير والرسائل وكلها من كتب التراث، وقد طبع كثير منها، علق عليها الدكتور ريمون طحان:

بأنها مصنفات تقليدية تجمع الشروح من فضلات الأقدمين وتتألف من أشياء مبتذلة ينقلها أستاذ إلى تلاميذه، في حلقات شبه علمية.

وأنها دراسات تقليدية إنتقلت بالتواتر إماماً عن إمام وشيخاً عن شيخ، وكان كل من شاء من الخلف أن يبدع، فما عليه إلا أن يتوارث العلم كابراً عن كابر، وأن يضيف بعض الشروح على الألفية، وأن يتبع «نهج السالك» و «أوضح المسالك» للوصول إلى التكرار والترداد والاستطراد، لا إلى الغاية والهدف. وأنها كشاكيل تتجمع فيها أمور من قبيل قال وما قال وعقب وذيل وبسط وأضاف، هي كشاكيل تكتظ بالنوادير والحكايات الطريفة وتمتلىء بالشروح التي ترجل في حلقات التعليم الشفوي، فأصحابها لم يتوصلوا حتى إلى استقراء متن الألفية، ولم يستخرجوا منه المبادئ، ولم يصوغوا على أساسه القواعد والقوانين والنواميس.

وأنها مجموعة من التخريجات والتعليقات التي تتأني على بال أحد والتي لم تخطر على خاطر صاحب الألفية نفسه، ولكن أصحابها ينطلقون من قاعدة معينة من قواعد أسلافهم أو من بيت من أبيات الألفية، ثم يفكرون بما يمكن أن يدخلوا تحته من قضايا لغوية، في رضون المشكلات بطريقة تداعي الأفكار، ويوردون الحجج^(٢).

(١) د/ محمد عيد، نحو الألفية شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك، ص أ - د القسم الأول، مكتبة الشباب، ط ١، القاهرة ١٩٩٠م.

(٢) د/ ريمون طحان، فنون التعميد وعلوم الألفية، ص ٤٩، دارالكتاب اللبناني - بيروت - ١٩٨٣.

مما يدل على أن هذه المنظومة النحوية لم تيسر النحو بل أخرجت الدارس والمتعلم إلى جهد أكبر في استيعاب البيت المنظوم أولاً وحل عقده ورموزه وإدراك الصعب من اللغة فيه أضف إلى ذلك استيعاب الشرح الذي كتب عليه وتحليل الشواهد وبذلك تكون المنظومة قد فقدت مزيتها في الاختصار فعادت الشروح إلى ما كتب في كتب النحو القديمة وأضيف إليها التبسيط وفك أَلغاز البيت المنظوم.

فانظر إلى الأشموني أحد شراح ألفية ابن مالك نجده يسلك طرقاً متعددة في شرحه لألفية ابن مالك فهو يورد البيت كله مرة.

ثم يعلق عليه وقد يورد البيت كلمة كلمة ثم يشرحه كذلك كلمة كلمة وقد يبدأ الباب النحوي بمقدمة من عنده وأحياناً يذكر أكثر من بيت ثم يشرح في شرحها وأحياناً يعرب أبيات الألفية وهكذا فالأشموني في شرح الألفية معنى بتحليل البيت ومقابلة كلام الناظم في التسهيل والكافية وغيرها بكلامه في الألفية ثم لازمته التنبيهات يضع فيها ما يريد التعليق عليه من مخالفة الناظم أو شرح كلمة لغوية. فهو مثلاً يبدأ باب (الكلام وما يتألف منه) هكذا الأصل: هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه اختصره للوضوح (كلامنا) أيها النحاة (لفظ) أي صوت مشتمل على بعض الحروف تحقيقاً كزيد أو تقديراً كالضمير المستتر (مفيد) فائدة يحسن السكوت عليها (كاستقم) فإنه لفظ مفيد بالوضع، مخرج باللفظ غيره من الدوال مهما ينطبق عليه في اللغة كلام كالخط والرمز والإشارة وبالمفيد المفرد نحو زيد والمركب الإضافي نحو غلام زيد والمركب الإسنادي المعلوم مدلوله ضرورة كالنار حارة وغير المستقل كجملة الشرط نحو إن قام زيد وغير المقصود كالصادر من الساهي والنائم.

(تنبيهات)

الأول: اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول أي الملفوظ به كالخلق بمعنى المخلوق.

الثاني: يجوز في قوله: كاستقم أن يكون تمثيلاً وهو الظاهر فإنه اختصر

في شرح الكافية على ذلك في حد الكلام ولم يذكر التركيب والتقصيد نظراً لأن الإفادة تستلزمهما، لكنه في التسهيل صرح بهما وزاد فقال: الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته فزاد لذاته قال: لإخراج نحو: قام أبوه من قولك: جاءني الذي قام أبوه وهذا الصنيع أولى لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ومن ثم جعل الشارح قوله كاستقمة تميمياً للحد.

الثالث: إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات إذ به يقع التفاهم. الرابع: إنما قال وما يتألف منه ولم يقل وما يتركب لأنه التأليف كما قيل أخص إذ هو تركيب وزيادة^(١) وفك عقد نظم البيت يعد عبءً إضافياً على كل من الشارح والمتعلم فالشارح لا بد أن يستعرض ثقافته الموسوعية والمتعلم عليه عبء إدراك التحليل وطريقته ومبررات هذا التحليل من الاستعمال اللغوي وأي عناء في هذا فالأشموني يقول تعليقاً على قول ابن مالك:

٥٨٨- وأيها مصحوب أل بعد صفة

يلزم بالرفع لدى ذى المعرفة

يجوز في ضبط هذا البيت أن يكون (مصحوب) منصوباً فأياً مبتدأ ويلزم خبره، (ومصحوب) مفعول مقدم يلزم صفة نصب على الحال من (مصحوب أل) وبالرفع في موضع الحال من (مصحوب أل) و (بعد) في موضع الحال مبنى على الضم لحذف المضاف إليه وهو ضمير يعود إلى أي والتقدير (وأياً) يلزم (مصحوب أل) حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة بعدها ويجوز أن يكون مصحوب محذوف أي يلزمها ويجوز أن يكون (صفة) هو الخبر والمراد إذا نوديت أي فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة وقد تضم لتكون عوضاً عما فاتها من الإضافة وتؤنث لتأنيث صفتها نحو يا أيها الإنسان، يأتها النفس، ويلزم تابعها الرفع^(٢) هذا النص آثرنا أن ننقله - على طوله - لنبين طريقة الأشموني في شرح بيت بدا له أن تركيبه غريب.

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج١، ص ٢٠.

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٣، ص ١٥٠.

خصائص نحو المرحلة

إذن لم يكن ابن مالك ممن اعترضوا على النحو العربي وأسسوه وأصوله بل يعدّ ممن اعترضوا على وسائل إنفهامه وما هذه المنظومة التي أنشأها إلا وسيلة أما عن علم النحو نفسه وقواعده فقد اتبع ابن مالك فئة العلماء الذين تلوا سيبويه فهؤلاء النحاة وغيرهم حين ألفوا في النحو بعيداً عن كتاب سيبويه كانوا يدورون في فلكه، منهم الذين زادوا كثيراً من تحديد مقاصد النحو، وتبين صورته ولكنهم لم يكادوا يضيفون إليه شيئاً ذا بال من الملاحظات الهامة والأنظار الجديدة^(١) كل ما طرأ على الدراسة النحوية من تطور على أيديهم كان تطوراً في الشكل لا في الجوهر في نظام التأليف لا في موضوع التأليف في أسلوب معالجة القضايا لا في القضايا نفسها^(٢) نرى ذلك واضحاً في المقتضب للمبرد الذي يكاد ينحصر ما أضافه للدرس النحوي في أمرين: محاولة استخلاص القاعدة النحوية والتركيز عليها وإبراز كيانها ثم ظهور بواكير المصطلحات النحوية المصقولة والصياغات العلمية المتطورة^(٣) وكذلك في كتاب المفصل للزمخشري الذي تميز بمنهجه المبتكر في تصنيف المادة النحوية الموروثة على أساس النظرة الشاملة حيث قسمها تقسيماً رئيسياً: أسماء وأفعال وحروف ومشترك: هذا هو الجديد لديه أما معالجة المادة نفسها داخل كل قسم فليس فيها جديد ذو قيمة.

بدأ الزمخشري كتاب المفصل بفصل وضع فيه معنى الكلمة والكلام ثم تناول الأقسام الأربعة من كتابه:

القسم الأول: وهو الخاص بالأسماء ذكر فيه تعريف الاسم وخصائصه وأصنافه، وأصنافه هي:

١- اسم الجنس.

(١) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج ٢، ص ١٣٥، ترجمة د/ عبد الحليم النجار، القاهرة،

١٩٦٨م.

(٢) حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص ٦٢، القاهرة ١٩٧٠م.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٨، ٦٩.

٢- الاسم العلم.

٣- الاسم المعرب المنصرف وغير المنصرف وهنا يعرض لوجوه إعراب الاسم، وهي الرفع والنصب والجر، وبين أن الرفع علم الفاعلية، وألحق بالفاعل المبتدأ والخبر، وخبر إن ولا النافية للجنس، واسم كان وأخواتها، واسم ما ولا المشبهتين بليس وتناول كل واحد من هذه على حدة تحت عنوان المرفوعات. وبين أن النصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له، وألحق بالمفعول الحال، والتمييز، والمستثنى المنصوب، والخبر في باب كان، والاسم في باب إن، والمنصوب بلا التي لنفى الجنس، وخبر ما ولا المشبهتين بليس. وتناول كل واحد من هذه على حدة تحت عنوان المنصوبات. وبين أن الجر علم الإضافة وتناول الإضافة وأحكامها. ثم ذكر التوابع وبين أن التوابع داخلة في أحكام المتبوعات وأن العامل ينصب على التابع والمتبوع انصباباً واحدة والتوابع خمسة أضرب تأكيد، وصفة، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف.

٤- الاسم المبنى وهنا عرف المبنى وبين سبب بناؤه وذكر أن الأصل في البناء السكون ويعدل عنه إلى الحركة لأسباب ثلاثة هي: الهرب من التقاء الساكنين ولثلا يبدأ بساكن لفظاً أو حكماً، ولعروض البناء، وبين أن ما بنته العرب في سبعة أبواب تناولها بإجمال وهي: المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال والأصوات، وبعض الظروف، وبعض المركبات الكنايات وهي كم، وكذا، وكيت وذيت.

٥- الاسم المثني: يعرف المثني وحكم التثنية، وتثنية المنتوص والممدود وهو يعنى بالمنقوص المقصور، وتثنية محذوف العجز، وتثنية الجمع.

٦- الاسم المجموع: يبين أنه على ضربين جمع صحيح وجمع تكسير ويتناول جمع القلة وجمع الكثرة وبيان أوزانها.

٧- الاسم المعرفة والنكرة: يعرف المعرفة ويبين أنها على خمسة أضرب العامة الخاص والمضمر، والمبهم وهو أسماء الإشارة والأسماء الموصولة. وما

دخل عليه حرف التعريف، والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقية ثم عرف النكرة بأنها ما شاع في أمته.

٨- الاسم المذكر والمؤنث.

٩- الاسم المصغر.

١٠- الاسم المنسوب.

١١- اسم العدد.

١٢- الاسم المقصور والمدود.

١٣- الأسماء المتصلة بالأفعال: يريد بذلك المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان والمكان، واسم الآلة.

١٤- الاسم الثلاثي: يعرض لأوزان مجردة ومزيدة.

١٥- الاسم الرباعي: يعرض لأوزان مجردة ومزيدة.

١٦- الاسم الخماسي: يعرض لأوزان مجردة ومزيدة.

القسم الثاني: قسم الأفعال: بدأ بتعريف الفعل وبيان علاماته وذكر أصنافه: وأصناف الفعل كما عرضها اثنا عشر صنفاً هي:

١- الفعل الماضي: يبين تعريفه وأحكام بنائه.

٢- الفعل المضارع: يبين تعريفه، وأحكام إعرابه وبنائه. وذكر وجوه إعرابه فعرض للمضارع، والمضارع المنصوب وعوامل التصب، والمضارع المجزوم وعوامل الجزم.

٣- الفعل مثال الأمر

٧- الأفعال الناقصة.

٤- الفعل المتعدي وغير المتعدي.

٨- أفعال المقاربة.

٥- الفعل المبني للمفعول.

٩- فعلا المدح والذم.

٦- أفعال القلوب.

١٠- فعلا التعجب.

١١- الفعل الثلاثي: مجردة ومزيدة وأبنية كل منهما ومعاني صيغ الزوائد.

١٢- الفعل الرباعي: مجردة ومزيدة وأبنية كل منهما.

القسم الثالث: قسم الحروف : بدأ بتعريف الحرف ثم ذكر من أصنافه أربعة وعشرين هي:

- | | |
|------------------------|---------------------------|
| ١- حروف الإضافة. | ٢- الحروف المشبهة بالفعل. |
| ٣- حروف العطف. | ٤- حروف التنبيه. |
| ٥- حروف النداء. | ٦- حروف التصديق والإيجاب. |
| ٧- حروف الاستثناء. | ٨- حرفا الخطاب. |
| ٩- حروف الصلة. | ١٠- حرفا التفسير. |
| ١١- الحرفان المصدريان. | ١٢- حروف التحضيض. |
| ١٣- حروف التقريب. | ١٤- حروف الاستقبال. |
| ١٥- حرف الاستفهام. | ١٦- حرفا الشرط. |
| ١٧- حرف التعليل. | ١٨- حرف الردع. |
| ١٩- اللامات. | ٢٠- النون المؤكدة. |
| ٢١- هاء السكت. | ٢٢- شين الوقف. |
| ٢٣- حرف الإنكار. | ٢٤- حرف التذکر. |

القسم الرابع: وهو قسم المشترك. وذكر من أصناف المشترك بين الأسماء والأفعال والحروف عشرة أصناف هي:

- | | |
|---------------------|---------------------|
| ١- الإمالة. | ٢- الوقف. |
| ٣- القسم. | ٤- تخفيف الهمزة. |
| ٥- التقاء الساكنين. | ٦- حكم أوائل الكلم. |
| ٧- زيادة الحروف. | ٨- إبدال الحروف. |
| ٩- الاعتلال. | ١٠- الإدغام. |

والكتاب بهذه الصورة يشهد بأن الزمخشري مجدد في تصنيف النحو ويبدو هذا التجديد في مظهرين:

المظهر الأول: أن منطلقه ليس العامل ولا المعمول، والمظهر الثاني: أنه مزج مسائل النحو بمسائل الصرف مزجاً تاماً وبذلك خلا كتابه من الاضطراب المنهجي.

ومع أن الزمخشري لم يتخذ العامل أو المعمول منطلقاً للتصنيف العام فإنه لم يستطع الفكك منهما إذ عاد إلى المعمول في قسم الأسماء عند تناوله لوجوه إعراب الاسم فذكر المرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات ثم التوابع، كما عاد إلى العامل في قسم الأفعال عند تناوله للمفعول المتعدى وغير المتعدى وأفعال القلوب، والأفعال الناقصة وأفعال المقاربة.

وكان الزمخشري متأثراً بفكر عبد القاهر ومنهجه في (دلائل الإعجاز) تأثره به في قضية النظم نلمس ذلك واضحاً عند تفسيره لقول الله تعالى: «إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى أن أقذفيه في التابوت فاقدفيه في اليم فليلقه اليم بالساحل يأخذه عدو لى وعدو له، وألقيت عليك محبة منى ولتصنع على عيني»^(١). يقول الزمخشري: (.... والضمائر كلها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجته لما يؤدي إليه من تنافر النظم.

فإن قلت المقدوف في البحر هو التابوت، وكذلك الملقى إلى الساحل. قلت: ما خبيرك لو قلت: المقدوف والملقى هو موسى في جوف التابوت، حتى لا تفرق الضمائر فينافر عليك النظم الذي هو أم إعجاز القرآن والقانون الذي وقع عليه التحدى ومراعاته أهم ما يجب على المفسر^(٢).

ومن هنا يتبين أن تأثير الزمخشري بعبد القاهر واضح فيما يتصل بقضية (النظم) واقتناعه بأفكاره التي صاغها من واقع القانون النحوى حيث أوجب مراعاته وبنى عليه عمده نظريته.

ومما لا ينبغي علينا أن الزمخشري إمام في النحو وله فيه مصنفات، وأن أصل ثقافته نحوية وقد ضمن تفسيره الكشاف العديد من آراء النحاة، وكان

(١) سورة داه - آية ٣٨، ٣٩.

(٢) الكشاف - دار الكتاب العربى - ج ٣ - ص ٦٣ - ط بيروت (د.ت).

إعراب الآيات القرآنية سمة واضحة في توجيه المعانى فى كشفه حيث استخدم منهج إعراب الكثير من الآيات. ليستلهم المعانى من الوجوه الإعرابية، وأيضاً نراه يسوق القراءات وما فيها من أوجه إعرابية، كل ذلك لتدعيم المعانى النحوية. هذا فضلاً عن اقتناعه بمنهج عبد القاهر النحوى الذى بسطه فى الدلائل، ولقد استهدى به الزمخشري فى تفسيره، فكان يعدّ الضوابط والقواعد التى وضعها عبد القاهر أصلاً له ثم ينطلق منه ليبين جمال المعانى القرآنية.

فلا غرو أن يتأثر النحاة بعضهم ببعض كالزمخشري النحوى بمنهج عبد القاهر النحوى فالمتبع واحد والثقافة واحدة، والوجهة التى يهدف إليها الشيخان واحدة وهى إبراز جمال النسق القرآنى فى لفظه ومعناه للتحدى به بوصفه معجزاً فى نظمه وكان نهج ابن مالك متبعاً لآثار هؤلاء النحاة فى علم النحو غير أن مسيلته النظرية فى عرض القواعد غيبت بعض المصطلحات وحدثت من عرض الشواهد وتحليلها فى إطار التركيز على القاعدة النحوية نفسها. وتأتى عناوين الألفية على النحو التالى:

الكلام وما يتألف منه، المعرب والمبني، النكرة والمعرفة، العلم، اسم الإشارة، الموصول، المعرف بأداة التعريف، الابتداء، كان وأخواتها، أفعال المقاربة، إن وأخواتها لا التى لنفى الجنس، ظن وأخواتها، أعلم وأرى، الفاعل، النائب عن الفاعل، اشتغال العامل عن المفعول، تعدى الفعل ولزومه، التنارع فى العمل، المفعول المطلق، المفعول له، المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً، المفعول معه، الاستثناء، الحال، التمييز، حروف الجر، الإضافة، المضاف إلى ياء المتكلم، إعمال المصدر، إعمال اسم الناعل، أبنية المصادر، أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها، الصفة المشبهة باسم الفاعل، التعجب، نعم وبئس وما جرد، مجراهما، أفعال التفضيل، التعت، التوكيد، العطف، عطف النسب، البديل، النداء، فصل (فى التوابع)، المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، الاختصاص، التحذير والإغراء، أسماء الأفعال والأصوات، نونا التوكيد، ما لا ينصرف، إعراب

الفعل، عوامل الجزم، فصل لو، أما ولولا ولوما، الإخبار بالذى والألف واللام، العدد، كم وكأين وكذا، الحكاية، التأنيث، المقصور والممدود، جمع التكسير، التصغير، النسب، الوقف، الإمالة، التصريف، فصل فى زيادة همزة الوصل، الإبدال، فصول متفرقة فى الإبدال، الإدغام، وبه نهاية الألفية أو الخلاصة. ولم تخل أبواب الألفية وفصولها من عرض لقضايا النحو وأصوله كالسماع والقياس والتعليل والعوامل والضرورة الشعرية والفوارق التركيبية بين اللهجات العربية وحشو لمسائل صوتية صرفية داخل أبواب النحو بالرغم من أن هذه الألفية الموسومة بالخلاصة وضعت للاختصار والإيجاز ولكن يبدو أن مسألة الاختصار والإيجاز كانت موجة شائعة فى ذلك الوقت من عمر التأليف فى العلوم العربية عموماً وفى النحو خصوصاً ولم تكن مقصورة على التنظيم وحسب بدليل شيوع عنوان (التسهيل) فى صدارة العديد من المؤلفات فى العلوم العربية ومنها كتاب (التسهيل) الذى ألفه ابن مالك بعد (الخلاصة والكافية) ومنها (التسهيل فى علوم التنزيل) لابن جزى الكلبى وهو مفسر أندلسى لكن كتابه تحليل صوتى صرفى نحوى دلالى للقرآن ومنها (تسهيل نيل الأمانى فى شرح عوامل الجرجانى).

لقد كانت عناية النحويين بحفظ الأحكام والقواعد تفوق عنايتهم بتكوين المهارة اللغوية وكان تصورهم أن العملية التعليمية قائمة على الانتقال من الجزء إلى الكل متأثرين فى ذلك بالمنطق الاستقرائى inductive الذى كان منهجاً للبحث منذ القرن الخامس قبل الميلاد عند اليونانيين⁽¹⁾. فبدأ النحويون بتعليم الجزئيات: أقسام الكلام علامات الإعراب فى المفرد والمثنى والجمع من الأسماء، علامات إعراب معتل الآخر.. ثم حالات الرفع، وحالات النصب، وحالات الجر.. إلخ، وعلى الدارس أن يختزن أحكام هذه الجزئيات، حتى يأتى دور المركبات وعلى الدارس أن يطبق أحكام

(1) See, 25 centuries of Language Teaching, p. 34, 500 BC. 1969, L.G. 1976.

نقلًا عن الدكتور العربى للدكتور محمد إبراهيم عباده.

الجزئيات على ما يصادفه من مركبات عند الكلام أو القراءة أو الكتابة، وهذه العناية نجدها في منظومة ابن مالك وتقسيمها وتصنيفها لأبواب النحو ومسائله وقضاياها.

فتأليف المطولات النحوية أدى إلى ظهور تطور في الدرس النحوي يسير في الاتجاه المضاد فقد ظهرت منذ عهد ابن مالك (القرن السابع الهجري) - موجة من المتون والمنظومات النحوية تهدف إلى تركيز النحو وجمع مادته الأساسية في مؤلفات صغيرة غاية في الإيجاز، من أشهر تلك المتون: ألفية ابن معطى (ت ٦٢٨ هـ)، (الكافية) لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) و (الكافية الشافية)، و (الألفية) و (الفوائد) لابن مالك و (الأجرومية) لابن أجروم (ت ٧٢٣ هـ) و (مشذور الذهب) لابن هشام (ت ٧٦١ هـ) و (الأزهرية لخالد الأزهرى) (ت ٩٠٥ هـ).

ظهرت هذه المتون علاجاً لظاهرتي الإسراف في الطول والتنوع اللذين اتسمت بهما المؤلفات النحوية في القرون الثلاثة السابقة، ولكنها لم توفق في تقديم العلاج السليم إذ جاءت شديدة الإيجاز والتكثيف في لغة كثرّة معماة يصعب على الدارس وحده فهمها بله دراسة النحو من خلالها. كان فهمها يقتضى من الدارسين أن يكونوا متفرغين لها، منقطعين لحفظها ودرسها وفك طلاسمها بملازمة أساتذهم وعلمائهم والرجوع إليهم، وإلى الشروح والتقارير^(١).

وإن كثرة الشروح والحواشي والتقارير على تلك المتون - وبعضها من صنعة مؤلفي المتون أنفسهم - دليل واضح على فشل تلك المحاولات في تحقيق الهدف منها، هذا الهدف الذي عبر عنه ابن مالك في مطلع منظومته (الألفية) بقوله:

٤- تقرب الأقصى بلفظ موجز

وتبسط البذل بوعد منجز

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث، د/ عباس حسن، ص ٢٢٤، القاهرة، دار المعارف ١٩٦٦م.

أكثر من هذا كانت المتون جنابة على الدراسات النحوية من ناحية. لأنها
بشكلها الجديد خاصة ما كان منها منظوماً صرفت العقول إليها فاشتغلت
بها حفظاً وشرحاً وفكاً لرموزها وأهملت ما عداها، فتوارت في زوايا النسيان
كتب النحو القيمة مثل كتاب (سيبويه) و (المقتضب) و (المفصل) و
(الخصائص) أما تلك المتون وما عليها من شروح وتقاير - فقد نقلت
البحث النحوي إلى مستوى آخر وجعلته يدور في جملته حول الألفاظ.

أسلمت رحلة المتون وشروحها دراسة النحو إلى مرحلة الحواشي
والتقارير والتعليقات القائمة على شروح تلك المتون، وهي مرحلة كانت
أشد عمقاً وأبلغ جنابة على النحو وعلى العربية. كانت تلك المؤلفات - إن
صح اعتبارها كذلك - مشبوبة بالنقول المضطربة المتخالفة .. مليئة
بالاعتراضات والردود عليها ثم الردود على الردود هذا مع كثرة التعقيد
والإلتواء في العبارات والتهافت عليها دون الغرض الحقيقي من النحو ومع
كثرة حشوها بالمصطلحات الأخرى من مختلف الفنون عربية وعقلية ومع
التعلق بالاستطراد^(١).

فتجربة ابن مالك النظمية تختلف مع تجربة كل من ابن حزم وابن
مضاء الأندلسيين في أنها لم تتجه إلى جذور النحو العربي وأصوله لكنها
تشابهت مع محاولات تيسير النحو العربي وإصلاحه في العصر الحديث
فغلب عليها طابع المحافظة وأعنى بذلك أن تلك المحاولات قامت على أساس
قبول النحو التقليدي في جملته ثم أجرت فيه - بخفة أو بقوة يد التعديل
والتبديل لتحقيق ما ترمى إليه من إصلاح وتيسير، باقية مع ذلك في حدود
الإطار العام للنحو. ولعل ذلك راجع إلى أن تلك المحاولات لم ترتكز ارتكازاً
مباشراً على نظرات ومناهج الدرس اللغوي الحديث، وتجربة ابن مضاء
القرطبي تعدّ بالفعل محاولة موجهة إلى صميم النحو العربي وأصوله
التي قام عليها لكن تجربة ابن مالك أرادت أن تجدد أو تضيف شيئاً إلى
النحو العربي لكنها لم تأت بجديد، غير أنها وسيلة جديدة من وسائل إفهام

(١) محمد الطنطاوي - نشأة النحو - ص ٢٥٢.

النحو العربي وتقبله أو بالأحرى وسيلة يحفظ الدارس بها قواعد النحو وأصوله وأمثلته وشواهدة أو قل وسيلة يتجرّع بها الدارس النحو وقواعده.

وقد عاب ابن خلدون الولع بتصنيف المختصرات وعدّ ذلك فساداً في التعليم وإخلالاً بالتحصيل لأن هذه المختصرات تلقى بالغايات من العلم على المبتدئ وهو لم يستعد بعد لقبولها، ولأن ألفاظ المختصرات. مع قلتها محملة بالمعاني الكثيرة فيعسر فهمها، وتشغل المتعلم بتتبعها لفهم ما يزدحم بها من المعاني^(١).

فابن خلدون عندما عاب على المصنفين مختصراتهم إنما كان يعنى أنها قد تكون غير ملائمة للمبتدئين الذين لم يستعدوا بعد لقبولها، فيصعب فهمها عليهم فينصرفون من أول الأمر عن العلم الذي هم في حاجة إليه فينبغي أن تكون كتب المبتدئين ملائمة لهم تتدرج بهم في العلم من مستوى إلى مستوى أعلى ناهينا بلغة النظم التي تكون أكثر تركيزاً في اللغة لأنها تستعمل كل ما أتيج من ضرائر للتغلب على الصياغة وعلى احتواء الشواهد الشعرية والنثرية وبعض آيات القرآن التي قد يحذف أغلبها ويكتفى الناظم بجزء منها قد لا يبدو للمتعلم أنه منها فيعمى عليه الأمر فيظنه من نظم القواعد.

(٢) بساطة القاعدة ووضوح النظم

العلاقة بين طول القصيدة وانفعال الشاعر في حال النظم من أهم العلاقات في هذا الموضوع. فكما أن طول القصيدة يؤثر في جودتها، فيما لاحظ القدماء والمحدثون ويؤثر في موسيقاها، فإنه يؤثر في الانفعال أيضاً، إذ إن إمكان استمراره قوياً على درجة واحدة من أول القصيدة إلى آخرها ضئيل، إلا في القليل النادر الذي لا يقاس عليه.

لقد اتخذ (هربرت ريد) العاطفة، لأهميتها الطويلة والقصيدة الغنائية. ويغالي (إدجار ألن بو) كثيراً حين يقول: «إن القصيدة الطويلة تسمية

(١) عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص ٤٧١، المطبعة الأزهرية، ١٩٣٠م.

متناقضة» وليست شعراً إذ لاتسودها عاطفة قوية^(١).

وقد وصف الدكتور عبد العال سالم مكرم نظم ابن مالك فى كتابه المدارس النحوية فى مصر والشام وفى الفصل الخاص الذى عقده لابن مالك فيما يشبه التقريظ بأنه سهل بسيط يفهمه الدارس دون عناء مع تمكن شديد، وجمع له تقاريف أخرى لعديد من العلماء لكن ابن مالك كتب ألفيته فى النحو والصرف معاً ولولا أنه أحسن بقصور لغة النظم عن أداء ما يريد ما أقدم على تأليف (لامية الأفعال) فى علم الصرف فهو نظم موجز أوضح فيه ابن مالك الأفعال والمشتقات وما يتصل بها، وقد شرحه الشيخ بحرق اليمنى، وكتب الشيخ أحمد الرفاعى حاشية على هذا الشرح وهى متداولة، وقد شرحها علماء آخرون. وكتاب لامية الأفعال يتضمن المباحث الآتية: أبنية الفعل المجرد وتصاريفه - أحكام اتصال الفعل الماضى بتاء الضمير أو نونه - أبنية الفعل المزيد فيه - فعل ما لم يسم فاعله - فعل الأمر - أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين - أبنية المصادر - مفعول ومفعول بكسر العين وفتحها - مفعلة بفتح الميم والعين - اسم الآلة. فقد كان ينظم الشعر سهلاً عليه^(٢) فهو إمام فى القراءات وألف فيها قصيدة دالية، وفى اللغة كان العلم الذى لا يجارى حتى إنه استطاع أن يبين ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهرى وهى مقدرة تعز على كثير من العلماء مما جعل الصفدى يتعجب منه ويقول: إنه أمر معجز، وفى النحو بلغ فيه الغاية حتى قيل عنه: إنه سيبويه زمانه، وفى الحديث كان نابغة وقالوا عنه: وأما الإطلاع على الحديث فكان فيه آية^(٣).

وكان ابن مالك بجانب ذلك كله راوية لأشعار العرب ملمماً بها، عارفاً بكل الأشعار العربية التى يستشهد بها فى المجالات النحوية واللغوية لدرجة أن الأئمة الأعلام كانوا يتعجبون من أين يأتى بها؟ والحقيقة التى لا يعترىها

(١) أحمد الشايب، أصول النقد الأدبى، ص ٢٠٠، ط ٦، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٦٠م.

(٢) المقرئ، نفع الطيب، هامش نفع الطيب، ج ٧، ص ٢٦٠، المطبعة الأزهرية المصرية، ١٣٠٢هـ.

(٣) المقرئ، نفع الطيب، ج ٢، ص ٤٢.

الشك أن ابن مالك كان ذا ثقافة واسعة وأسلوب عربي أدبي سليم^(١) مكنه ذلك من القدرة على استيعاب النحو العربي بمسائله وقضاياه التركيبية والتصريفية إلى جانب الأمثلة والشواهد المتنوعة وصوغها في هيئة منظومة دون أن يفلت منه الوزن أو القافية التي كان يلجأ للتغلب عليها إلى تصريح الشطرين للانتقال من صورة إلى أخرى من صور الرجز بالرغم من طول المنظومة النحوية وبالرغم من أن الفحول القدماء من الشعراء قد وقعوا في عيوب القافية، ويبدو أن الدكتور عبد العال سالم مكرم وازن بين نظم ابن مالك وبين نظم غيره من علماء العربية في مختلف العلوم والفنون أو أنه حكم بسهولة المنظومة وبساطتها لأنه درس المنظومة النحوية لسنوات طوال هي سنى دراسته كما درّسها لسنوات طوال أخرى فبدت له هكذا.

فمن غايات العلماء المحافظة على اللغة العربية من الفساد واللحن في شتى العصور حيث إن طباع أهل الحضرة اللحن، لاختلاطهم بالأعاجم^(٢).

ولاشك أن الاستعانة بنظم قواعد علم النحو والصرف مما يحقق هذه الغاية، حيث يسهل حفظ القواعد، وضبط إعراب الكلمات وتصوير حركاتها، وإعجامها، والألفيات لها شأن عظيم في هذا المجال ولكن تحقق ذلك لن يتم إلا بأن يتوفر للقاعدة النحوية عنصر البساطة وأن يتوفر للمنظومة عنصر الوضوح حين إذن يتحقق للمنظومة النحوية أن تؤدي الوظيفة التي وضعت من أجلها والتي غير بها نظام التأليف النحوي عند العرب في مرحلة من مراحل الطويلة الممتدة فقد سبقها بسط للقواعد في مطولات ومختصرات أيضاً لم تكن منظومة وكانت تسمى بالمقدمات ثم تلتها مرحلة الرجوع إلى المطولات مرة أخرى ولكنها مطولات تعليمية تكثر فيها الشروح والتعليقات والإكثار من الأمثلة والشواهد والتدريبات والحقيقة أننا لانعدم الوضوح في منظومة ابن مالك فهناك مجموعة ليست قليلة من الأبيات

(١) يوهان فك، العربية، ص ٢٨٨، ترجمة د/ عبد الحليم النجار، مطبعة دار الكتاب العربي، ١٩٥١م.

(٢) القفطى، إنباء الرواة على أنباء النحاة، ج ٤، ص ٨٢٧. ط دار الكتب، ١٩٥٥م.

تتسم بالوضوح لكن ذلك غالباً ما يرتبط ببساطة القاعدة النحوية وسنورد
بإذن الله في هذا الفصل الواضحات من هذه الأبيات المنظومة.

فالنظم يتسم بالتعقيد والإلغاز ويحتاج في تفسيره إلى جهد أضف ذلك
إلى الخلاف الذي يمكن أن ينشأ عن محاولة التفسير فقد أظهر ابن مالك
كلمة (استقر) هنا للضرورة كما في قول الشاعر:

فأنت لدى بحبوحه الهون كائن

لكونه كـوناً مطلقاً

ويحتمل أن يراد بالاستقرار هنا والكون في الشاهد الثبوت وعدم التزلزل
والانفكاك فيكون كوناً خاصاً فيجوز ذكره وحذفه ونظيره ما قاله أبو البقاء
وغيره في قوله تعالى «فلما رآه مستقراً عنده»^(١).

والاستقرار هنا معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون
خاص في قوله:

١٣٨- وَيَعْدُ لَوْلَا غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرِ

حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ

(وبعد) متعلق بحذف أو بحتم و (لولا) مضاف إليه و (غالباً) منصوب
بتزع الخافض وحذف الخبر محتم بعد لولا في غالب أمرها و (حذف) مبتدأ
و (الخبر) مضاف إليه و (حتم) خبر والتقدير وحذف الخبر متحتم بعد لولا
في غالب أمرها (وفي نص) متعلق باستقر وفي بمعنى مع (ويمين) مضاف
إليه من إضافة الصفة إلى موصوفها و (ذا) اسم إشارة مبتدأ حذف تابعه
وجملة (استقر) في موضع رفع خبر المبتدأ.

لولا: الامتناعية وخرج التحضيضية إذ لا يقع بعدها المبتدأ كما صرح به
الناظم في قوله «وأوليتها الفعل» نص يمين: من إضافة الصفة الموصوف
نحو لعمرك لأفعلن، فحذف الخبر وجوباً للعالم به وسدّ جواب القسم مسده،
ذا: اسم إشارة مبتدأ، أى ذا الحكم وهو حذف الخبر وجوباً.

(١) سورة النمل، آية (٤٠).

استقر: جملته خبر المبتدأ.

والمقصود يجب حذف الخبر، إذا كان خبراً لمبتدأ بعد «لولا» وكذا إذا كان المبتدأ نصاً في اليمين. مثال الأول: «لولا زيد لأتيتك» والتقدير: «لولا زيد موجود» ومثال الثاني: «لعمرك لأفعلن» التقدير: «لعمرك قسماً».

إذا كان المبتدأ مصدرأ، وبعده حال سدّت مسدّ الخبر، وهي لاتصلح أن تكون خبرأ، يحذف الخبر وجوبأ، نحو: «ضربى العبد مسيئأ» والتقدير: «إذا كان مسيئأ» أو «إذ كان مسيئأ».

هذه القاعدة النحوية صاغها ابن مالك نظماً عادياً يكاد يخلو من كل تعقيد يمكن أن يصيب كثيراً من نظمه اللهم إلا اتصال النظم بما يسبقه من أبيات وقواعد تحتاج إلى أعمال فكر في تذكرها وتدبرها مع خلو هذا النظم من كل تمثيل أو استشهاد وعمدنا إلى وضع مثل هذا النظم في هذا الفصل لتتسع الفصول الخاصة بتحليل المنظومة النحوية لظواهر التعقيد والإلغاز. قال ابن مالك

١٤٠- وقبل حالٍ لا يكونُ خبراً

عن الذي خبره قد أضمرأ

وقبل حال: أى ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لاتصلح خبرأ،

عن الذى: أى عن المبتدأ، أضمرأ: الألف للإطلاق.

(وقبل) معطوف على بعد فهو متعلق باستقر فى البيت قبل السابق

١٣٨- ويعد لولا غالباً حذف الخبر

حتم وفى نص يمين إذا استقر

و (حال) مضاف إليه و (لا) نافية و (يكون) مضارع كان الناقصة

واسمها ضمير مستتر فيها يعود إلى حال ويجوز فى الضمير العائد إلى الحال

التذكير والتأنيث و (خبراً) خبر يكون و (عن الذى) متعلق بخبراً والذى

نعت لمحذوف تقديره على المبتدأ الذى و (خبره) مبتدأ وجملة (قد أضمرأ)

بالبناء للمفعول خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره صلة الذى والرابط بينهما الضمير

في خبره وجملة يكون وما بعدها نعت لحال وتقدير المتعاطفات. هذا الحذف الواجب استقر مع نص يمين واستقر بعد واو عينت مفهوم مع واستقر قبل حال لا يصح أن يكون ذلك الحال خبراً عن المبتدأ الذي خبره قد أضمر.

وصاغ نظماً ما يتصرف من أخوات كان من الأفعال، وهو ما عدا «ليس ودام» يعمل غير الماضي منه عمل الماضي في قوله:

١٤٧- وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا

إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتَعْمِلَا

مثله: أي مثل الماضي وهي حال من فاعل عمل، عملاً: أي العمل المذكور والألف للإطلاق، الماض: بحذف الياء. (وغير) مبتدأ و (ماض) مضاف إليه و (مثله) بالنصب حال من فاعل عملاً مقدم على عامله لأنه فعل متصرف وصح ذلك لأن إضافة مثل لانتفيد التعريف وهو على تقدير مضاف. وجملة (قد عملا) خبر غير والألف فيه للإطلاق والتقدير على الأول غير ماض قد عمل حال كونه ماثلاً لعمل الماضي و (إن) حرف شرط و (كان) فعل الشرط و (غير) اسم كان و (الماض) بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة مضاف إليه و (منه) متعلق باستعمل و (استعملا) مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى غير الماضي وهو ومرفوعه في موضع نصب خبر لكان وجواب الشرط محذوف.

لا يجوز أن يتقدم الخبر على «ما» النافية، سواء ما كان النفي شرطاً في عمله، نحو: «ما زال وأخواتها» أو ما لم تكن النفي شرطاً في عمله، نحو: «كان وأخواتها». فلا تقول: «قائماً ما زال زيد» ولا «قائماً ما كان زيد»

صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

١٤٩- كَذَاكَ سَبِقُ خَيْرٍ مَا النَّافِيَةُ

فَجِيءَ بِهَا مَتَلُوهُ لَا تَالِيَهُ

(كذلك) خبر مقدم و (سبق) مبتدأ مؤخر و (خبر) بالتنوين مضاف إليه

من إضافة المصدر إلى فاعله و (ما) مفعول بسبق و (النافية) نعت لما والتقدير سبق الخبر ما النافية كذاك أى مثل سبقه دام فى المنع و (فجئ) أمر من جاء و (بها) متعلقة بجئ و (متلوة) حال من الهاء فى جها العائدة على ما و (لا تاليه) معطوفة على متلوة لاصفة لما قبلها لأن لا إذا دخلت على مفرد وهو صفة لسابق وجب تكرارها كقوله تعالى: «أنها بقرة لا فارض ولا بكر»^(١).

أى كما منعوا أن يسبق الخبر ما المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية. ومتلوة: أى متبوعة لا تابعة لأن لها الصدر ولا فرق فى ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط فى عمله تقدم النفى كزال ولا كان فلا تقول قائماً ما كان زيد، ولا قاعداً ما زال عمرو.

أشار هنا إلى منع تقديم خبر «ليس» عليها، فلا تقول «قائماً ليس زيد» والمراد بالتام ما يكتفى بمرفوعه، مثال التام قوله تعالى: «وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة»^(٢) أى وجد.

وقد صياغها ابن مالك نظماً فى قوله:

١٥٠ - ومنع سبق خبر ليس اصطفتى

وذو تمام ما يرفع يكتفى

(ومنع) مبتدأ و (سبق) مضاف إليه و (خبر) بالتنوين مجرور بإضافة سبق إليه من إضافة المصدر إلى فاعله و (ليس) مفعول بسبق و (اصطفتى) مبنى للمفعول ونائب فاعله مستتر فيه يعود إلى منع وهو ومرفوعه فى موضع رفع خبر المبتدأ (وذو) مبتدأ و (تمام) مضاف إليه و (ما) اسم موصول فى محل رفع خبر المبتدأ ويجوز العكس وهو أولى و (يرفع) بمعنى مرفوع أو بذى رفع أو بعمل رفع متعلق بيكتفى وجملة (يكتفى) صلة ما والتقدير والذي يكتفى بمرفوع ذو تمام.

لا يجوز أن يلى «كان» وأخواتها، معمول خبرها، الذى ليس بظرف، ولا جار ومجرور، فلا تقول: «كان طعامك زيد أكلاً» ويجوز «كان عندك زيد مقيماً» و «كان فيك زيد راغباً».

(١) البقرة، آية ٦٨.

(٢) البقرة، آية ٢٨٠.

وقد صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

١٥٢- ولا يلي العاملَ معمول الخبير

إلا إذا ظرفاً أتى أو حرف جر

العامل: أى كان وأخواتها، ظرفاً: حال من فاعل أتى، أتى: أى معمول

الخبير.

و (لا) نافية و (يلى) فعل مضارع منفى بلا و (العامل) مفعول مقدم على الفاعل و (معمول) فاعل يلي مؤخر و (الخبير) مضاف إليه و (إلا) حرف استثناء و (إذا) ظرف مضمن معنى الشرط و (ظرفاً) حال من فاعل أتى و (أتى) فعل ماض و فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى معمول الخبير و (أو) حرف جر) معطوف على (ظرفاً) على حذف العاطف والمعطوف وجواب إذا محذوف والتقدير ولا يلي معمول الخبير العامل إلا إذا أتى المعمول ظرفاً أو حرف جر ومجرور فإنه يليه.

تحذف «كان» مع اسمها، ويبقى خبرها كثيراً بعد «إن» و «لو» مثل

قوله: «قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذباً» والتقدير: إن كان المقول صدقاً، وإن كان المقول كذباً.

وقد صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

١٥٥- ويحذفونها ويبقون الخبير

ويعد إن ولو كثيراً ذا اشتهر

(ويحذفونها) فعل و فاعل ومفعول على تقدير حذف المعطوف مع عاطفه (ويبقون) فعل و فاعل و (الخبير) مفعول يبقون وأل خلف عن الضمير المضاف إليه والتقدير ويحذفون كان واسمها ويبقون خبرها (ويعد) متعلق باشتهر و (إن) بكسر الهمزة وسكون النون المخففة مضاف إليه (ولو) معطوف على إن ونعتها محذوف (كثيراً) حال مبينة لا مؤكدة من فاعل اشتهر أو نعت لمصدر محذوف (ذا) اسم إشارة في محل رفع على أنه مبتدأ ونعته محذوف وجملة (اشتهر) خبره والتقدير هذا الحذف المذكور من كان واسمها اشتهر كثيراً بعد إن ولو الشرطيتين.

ويطرد حذف كان في ثلاثة مواضع: الأول بعد إن الشرطية، والثاني بعد لو، والثالث بعد أن المصدرية، ومن ذلك «المرء مجزى بعمله إن خيراً فخير وإن شراً فشر».

إذا جزم الفعل المضارع من «كان» قتل: «لم يكن» والأصل «يكون» فحذفت «الواو» ثم حذفوا «النون» تخفيفاً، فقالوا: «لم يك»

ثم صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

١٥٧- ومن مضارع لكان منجزم

تُحذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذَفُ مَا التُّزِمُ .

(من مضارع) متعلق بتحذف و (لكان) نعت لمضارع متعلق بمحذوف و (منجزم) نعت لمضارع و (تحذف) مضارع مبنى للمفعول و (نون) نائب الفاعل بتحذف (وهو حذف) مبتدأ وخبر و (ما) نافية و (التزم) فعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إليه حذف وجملة ما التزم نعت لحذف والتقدير وهو حذف غير ملتزم. و (لكان): ناقصة كانت أو تامة. منجزم: نعت لمضارع، حذف: جائز، ما: نافية، ما التزم: أى لم تلتزمه العرب. إذا دخل لجازم على مضارع كان وهو «كون» سكنت نونه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فتقول لم يكن، ويجوز بعد ذلك أن تحذف نونه لشبهها بحرف اللين ولكثرة الاستعمال فتقول: لم يك زيد قائماً.

تزداد الباء كثيراً في الخبر بعد «ما، وليس» وقد وردت زيادة الباء قليلاً في خبر «لا» وفي خبر مضارع «كان» المنفية بـ «لم».

وقد صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

١٦١- وبعد ما وليس جرّ الباء الخبر

وَبَعْدَ لَا وَنَفَى كَانَ قَدْ يُجَرُّ

نحو «وما ريك بظلام» «أليس الله بكاف عبده». ما: النافية، الباء: الزائدة وبالقصر للضرورة. الخبر: مفعول جر، لا: النافية ومن ذلك قوله:

وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة

بمعن فتيلاً عن سواد بن قارب

كان، كقوله:

وإن مُدَّت الأيدي إلى الزاد لم أكن

بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

(أو بعد) متعلق بجر و (ما) مضاف إليه (وليس) معطوفان على ما و (جر) بفتح الجيم فعل ماض و (البا) بالقصر للضرورة فاعل جر ونعت الباء محذوف و (الخبر) مفعول جر وأل في الخبر عوض عن المضاف إليه (وبعد) متعلق بيجر آخر البيت و (لا) مضاف إليه (ونفى) بالجر معطوف على لا و (كان) مضاف إليه من إضافة الصفة إلى موصوفها وإطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول و (قد) حرف تقليل هنا و (يجر) مضارع مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو مما يفسره لفظاً لامعنى كقولهم عندي درهم ونصفه. وتقدير البيت وجر الباء الزائدة بعدما وليس خبرهما وقد يجر الخبر بالباء بعد لا وبعد كان المنفية.

تعمل «لا» عمل «ليس» عند الحجازيين، بشروط ثلاثة، أحدها: أن يكون الاسم والخبر نكرتين، والثاني ألا يتقدم خبرها على اسمها، والثالث: ألا ينتقض النفي إلا نحو: «لأرجل أفضل منك» وأما «إن» النافية، فقد تعمل عمل «ليس» ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكون نكرتين، فتقول: «إن رجل قائماً، وإن زيد القائم، وإن زيد قائماً». وقد صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

١٦٢- في النكرات أعملت كليلاً

وقد تلى لآت وإن ذا العملاً

(فالنكرات) متعلق بأعملت و (أعملت) فعل ماض مبني للمفعول و (كليلاً) في موضع الحال من لا و (لا) في موضع رفع بالنيابة عن الفاعل لأعملت والتقدير على الأول أعملت لا في النكرات حال كونها مماثلة

لليس في عملها وعلى الثاني أعملت لا في النكرات إعمالاً كإعمال ليس (وقد) حرف تقليل هنا و (تلى لات) فعل وفاعل (وان) بكسر الهمزة وسكون النون حرف نفى معطوف على لا و (ذا) اسم إشارة في محل نصب على أنه مفعول تلى و (العملا) عطف بيان أو نعت لذا والألف فيه للإطلاق.

اقتران خبر «عسى» بـ «أن» كثير وتجريده من «أن» قليل، نحو قوله تعالى: (عسى ربكم أن يرحمكم) وأما «كاد» فهي عكس «عسى» فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد من «أن»، ويقل اقتترانه بها، نحو قوله تعالى: (فذبوها وما كادوا يفعلون). صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

١٦٥- وَكُونُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزَّرَ وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا
وكونه: أى كون المضارع الواقع خيراً. نزر: أى قليل ومنه:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
(وكونه) مبتدأ والضمير والمضاف إليه اسمه وخبره محذوف إن كان ناقصاً وإلا فلا حذف و (بدون أن بعد عسى) متعلقان بخبر الكون على الأول وبالكون نفسه على الثاني، و (نزر) بالنون والزاي بمعنى قليل خبر المبتدأ والتقدير على الأول وكون الخبر واقعاً بعد عسى بدون أن نزر وعلى الثاني ووجود الخبر بعد عسى بدون أن نزر، و (وكاد) مبتدأ أول، و (الأمر) مبتدأ ثان، و (فيه) متعلق بعكسا و (عكسا) ماض مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه وهو ومرفوعه رفع خبر المبتدأ الثاني والثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بين المبتدأ الأول وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بين المبتدأ الأول وخبره الضمير في فيه والرابط بين الثاني وخبره الضمير في عكسا المرفوع على النيابة عن الفاعل والألف للإطلاق أى اقتترانه بأن بعدها قليل، و «حرى» مثل «عسى» في الدلالة على رجاء الفعل، لكن يجب اقتران خبرها بـ «أن» نحو: «حرى زيد أن يقوم» ولم يجرد خبرها من «أن». صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

١٦٦- وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنْ جُعِلًا خَبَرَهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلًا

وكعسى: فى العمل والدلالة على الرجاء. متصلاً: نحو حرى زيدا أن يقوم (وكعسى) خبر مقدم، و (حرى) بفتح الحاء المهملة والراء مبتدأ مؤخر (ولكن) الداخلة على الجمل حرف ابتداء واستدراك، و (جعلاً) فعل ماض مبنى للمفعول والألف فيه للإطلاق، و (خبرها) مرفوع على النيابة عن الفاعل بجعلاً وهو مفعوله الأول، و (حتماً) حال من الضمير المستتر فى متصلاً أو نعت لمصدر محذوف والتقدير اتصالاً حتماً أى واجباً، و (بأن) بفتح الهمزة متعلقة بمتصلاً، و (متصلاً) مفعول ثان لجعلاً وتقدير البيت وحرى كعسى ولكن جعل خبر حرى متصلاً بأن اتصالاً حتماً.

عند ابن مالك أن «كرب» مثل «كاد» فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من «أن» ويقل اقترانه بها، وأشار هنا إلى أن ما دل على الشروع فى الفعل، لا يجوز اقتران خبره بـ «أن».

وقد صاغ هذه القاعدة نظماً فى قوله:

١٦٨- وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصْحَ كَرِبًا وَتَرَكَ أَنْ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبًا
(ومثل) خبر مقدم و (كاد) مضاف إليه و (فى الأصح) متعلق بمثل لما فيها من معنى المماثلة و (كرباً) بفتح الراء وكسرهما مبتدأ مؤخر والألف للإطلاق (وترك) مبتدأ و (أن) بفتح الهمزة مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف فاعله و (مع) متعلق بترك و (ذى) بمعنى صاحب مضاف إليه وهو أيضاً مضاف إلى الشروع و (الشروع) مضاف إليه وجملته (وجباً) خبر ترك والألف للإطلاق، واستفيد من النظم أن خبر هذه الأفعال أربعة أقسام: ما يجب اقترانه بأن وهو حرى واخلولق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب.

أفعال باب المقاربة لاتصرف، إلا «كاد» و «أوشك» فإنه قد استعمل منهما المضارع، نحو:

قوله تعالى: (يَكَادُونَ يَسْطُونَ) (١) وقول الشاعر:

«يشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها»

وورد استعمال اسم الفاعل من «أوشك»

صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

١٧٠- وَأَسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لِأَوْشَكَ وَكَادَ لَا غَيْرُ زَادُوا مُوشِكَا

(واستعملوا) فعل وفاعل والضمير للعرب و (مضارعا) مفعول استعمالوا و (لأوشكا) متعلق باستعملوا والألف فيه للإطلاق (وكاد) معطوف على أوشكا و (لاغير) لا عاطفة عطفت غير على أوشك وكاد لكنها بنيت على الضم لقطعها عن الإضافة والتقدير لأوشك وكاد لا لغيرهما (وزادوا) فعل وفاعل و (موشكا) مفعول زادوا.

وقد تستعمل «عسى واخلولق وأوشك» تامة، وهي المسندة إلى «أن» والفعل، نحو: «عسى أن يقوم» و «أن» والفعل في موضع رفع فاعل «عسى» واستغنت به عن خبرها.

وقد صاغ هذه القاعدة نظماً في قوله:

١٧١- بَعْدَ عَسَى اِخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ

غَنَى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانَ فُقِدَ

(بعد) متعلق بيرد و (عسى) مضاف إليه و (اخلولق أوشك) معطوفان على عسى على حذف العاطف و (قد يرد) للتحقيق لا للتقليل لكثرة ورود ذلك و (غنى) فاعل بيرد و (بأن يفعل عن ثان) متعلقان بغنى لأنه مصدر و (فقد) بالبناء للمفعول في موضع النعت لثان على حذف الموصوف والتقدير قد يرد غنى أي استغناء بأن يفعل عن جزء ثان مفعلة بعد عسى واخلولق وأوشك.

يجب كسر (إن) إذا وقعت في أول الكلام، نحو (إن زيدا قائم) أو وقعت صدر الصلة، نحو (جاء الذي إنه قائم) أو وقعت جواباً للقسم وفي

(١) الصحاح من آية ٧٢.

خبرها اللام، نحو (والله إنَّ زيدا لقائم) في قوله:
 ١٧٨ - فَأَكْسِرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَفِي بَدءِ صِلِهِ وَحَيْثُ إِنَّ لِيَسْمِينَ مُكْمَلَةً
 (فاكسر) فعل أمر وفاعل ومفعوله محذوف على تقدير حال من مصدر
 الفعل والتقدير فاكسر همز إن حال كون الكسر واجبا و (في الابتداء) متعلق
 بأكسر (وفي بدء) معطوف على الابتداء و (صله) بكسر الصاد وفتح اللام
 مضاف إليه (وحيث) معطوف أيضاً يعنى على محل الجار والمجرور و (إن) مبتدا
 و (ليمين) متعلق بمكمله و (مكمله) خبر المبتدأ (وحيث) مضاف
 إلى الجملة و (إن) بكسر الهمزة وتشديد النون. (فالابتداء) إما حقيقة نحو
 (إنا فتحنا لك) (١) أو حكما كالواقعة بعد ألا الاستفتاحية نحو (ألا إن أولياء
 الله لاخوف عليهم ولا هم يحزنون) (٢) ونحو (إنا أعطيناك الكوثر) (٣)،
 (وفي بدء صله) نحو (وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى
 القوة) (٤) أى (وحيث) تكون إن جواباً للقسم، و (مكمله) خبر المبتدأ نحو
 (والعصر إن الإنسان لفي خسر) (٥).

يجوز فتح «إن» وكسرها، إذا وقعت بعد «إذا» الفجائية، نحو «خرجت
 فإذا إن زيدا قائم» وكذا إذا وقعت «إن» جواب قسم، وليس في خبرها
 الكلام، نحو «حلفت أن زيدا قائم» صاغها ابن مالك نظماً في قوله:
 ١٨١ - بعد إذا فجاءة أو قسم لا لام بعده بوجهين نجي
 (بعد) متعلق بنمى آخر البيت و (إذا) مضاف إليه و (فجاءة) مضافة
 إليه أو نعت إذا و (أو قسم) معطوف على إذا و (لا) نافية للجنس و (لام)
 اسمها مبنى معها على الفتح و (بعده) خبرها وهى واسمها وخبرها في
 موضع جر نعت لقسم والرابط بين الصفة والموصوف الهاء من بعده و

(١) الفتح ١ .

(٢) يونس ٦٢ .

(٣) الكوثر .

(٤) القصص ٧٦ .

(٥) العصر ٢ .

(بوجهين) متعلق بنمى و (نمى) فعل ماض مبني للمفعول وتائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى همز إن.

تدخل لام الابتداء على معمول الخبر، إذا توسط بين اسم (إن) والخبر، نحو: (إن زيدا لطعامك أكل) وتدخل اللام ضمير الفصل، نحو: (إن زيدا لهو القائم) وأشار بقوله: (واسمأ حلّ قبله الخبر) إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر، نحو: (إن في الدار لزيداً). صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

١٨٦- وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ وَالْفَصْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرَ

(وتصحب) أى لام الابتداء، (الواسط) بين اسم إن وخبرها، (ممول) بدل منه نحو: (إن زيدا لعمراً ضارب)، (والفصل): أى ضمير الفصل نحو (وإن ربك لهو العزيز الرحيم)، (واسمأ) يعنى أن لام الابتداء تدخل أيضاً على الاسم بشرط تقدم الخبر عليه لثلا يجمع بين حرفى توكيد، مثاله قوله تعالى: (وإن لنا للآخرة والأولى).

وإذا أتى بعد اسم (إن) وخبرها بعاطف، جاز فى الاسم الذى بعده وجهان، أحدهما: النصب عطف على اسم (إن) والثانى: الرفع نحو (إن زيدا قائم وعمرو). صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

١٨٨- وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعْطُوفًا عَلَيَّ

مَنْصُوبٌ إِنْ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمَلًا

(تستكملاً) خبرها نحو (إن زيدا أكل طعامك وعمرو) والألف فى تستكملاً للإطلاق.

(وجائز) خبر مرفوع و (رفعك) مبتدأ مؤخر والفتحة مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله و (معطوفاً) مفعول رفع ومنعوتة محذوف و (على منصوب) متعلق بمعطوفاً و (إن) بكسر الهمزة وتشديد النون مضاف إليه (وبعد) متعلق برفعك؛ لاجئز لما فيه من الفصل بالمبتدأ وهو أجنبي من الخبر و (أن) بفتح الهمزة وسكون النون مضافاً إليه وهو حرف مصدرى

يسبك مع ما بعده بالمصدر و (تستكملاً) فعل مضارع منصوب بأن ومفعوله محذوف وتقدير البيت ورفعت اسماً معطوفاً على منصوب أن بعد استكمالها الخبر جائز.

وحكم (أن) المفتوح، و(لكن) في العطف على اسمها حكم (إن) المكسورة، برفع الاسم بعد العاطف، ونصبه، وأما (ليت) و (لعل)، و (كأن) فلا يجوز معها إلا النصب.

وصاغها ابن مالك نظماً في قوله:

١٨٩- وَأَلْحَقْتَ بِإِنْ لَكِنْ وَأَنْ مِنْ دُونَ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ
(وألحقت) فعل ماضٍ مبني للمفعول (بإن) بكسر الهمزة متعلق
بألحقت و (لكن) بفتح النون المشددة في موضع رفع بالنيابة عن الفاعل
بألحقت (وأن) بفتح الهمزة وتشديد النون معطوف على لكن و (من دون)
متعلق بألحقت و (ليت) مضاف إليه (ولعل وكان) بتشديد النون معطوفان
على ليت.

وإذا خففت (إن) فالأكثر في لسان العرب إهمالها، فتقول: (إن زيد لقائم) وإذا أهملت لزمتها اللام، فارقة بينها وبين (إن) النافية، ويقال إعمالها، فتقول: (إن زيدا قائم). صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

١٩٠- وَخَفَفْتَ إِنْ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ
(وخففت) مبني للمجهول و (إن) بكسر الهمزة وفتح النون المشددة
في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بخففت (فقل) الفاء عاطفة وقل فعل
ماضٍ و (العمل) فاعل قل (وتلزم) فعل مضارع و (اللام) بالرفع فاعل تلزم
ومفعول تلزم ومتعلقة محذوفان و (إذا) ظرف متضمن معنى الشرط وجوابه
محذوف و (ما) زائدة و (تهمل) فعل مضارع مبني للمفعول ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه يعود إلى إن والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ووقوع
المضارع بعد إذا قليل بالنسبة إلى الماضي وتقدير الشرط وتلزم اللام الخبر في
القياس إذا أهملت.

إن أعملت (إن) لاتلزمها جينئذ اللام، لأنها لاتلتبس والحالة هذه النافية لأن النافية لاتنصب الاسم، وترفع الخبر. صاغها ابن مالك نظماً في قوله:
 ١٩١- وربما استغنى عنها إن بدأ ما ناطق أرادته معتمداً
 (استغنى) يعنى أنه قد يستغنى عن اللام بعد إن المخففة أمن اللبس بينها وبين إن النافية لاعتماد الناطق بها على ذلك، كقول الشاعر:
 أنا ابن أباة الضميم من آل مالك .

وإن مالك كانت كرام المعادن
 فإن صبر البيت مدح فعلم أن إن فى عجزه ليست للنفى لئلا ينتقض صدر البيت وعجزه فلم يحتج إلى اللام الفارقة.

(وربما) حرف تقليل ر (استغنى) مبنى للمفعول و (عنها) فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل باستغنى ومتعلقه محذوف و (إن) بكسر الهمزة حرف شرط و (بدأ) فعل الشرط فى محل جزم بإن و (ما) موصول اسمى فى موضع رفع فاعل بدأ وهو نعت لمحذوف و (ناطق) مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه فاعلاً فى المعنى و (أرادته) فعل وفاعله مستتر ومفعوله بارز وهذه الجملة فى موضع رفع خبر ناطق وهو خبره صلة ما والرابط بين المبتدأ والخبر الضمير المستتر فى أرادته المرفوع على الفاعلية والرابط بين الصلة والموصول الهاء المنصوبة على المفعولية و (معتمداً) بكسر الميم حال من الفاعل ومتعلقه محذوف ويفتحها حال من المفعول وتقدير البيت وربما استغنى عن اللام فى السماع أن ظهر المعنى الذى أرادته ناطق معتمداً عليه وإنما قيدنا اللزوم بالقياس والتقليل بالسماع جمعاً بين الكلامين.

إذا خففت (إن) فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناحية للابتداء، نحو كان وأخواتها، وظن وأخواتها قال الله تعالى: (وإن نأت لكبيرة إلا على الذين هدى الله) (١).

وصاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

(١) البقرة، ١٤٣.

١٩٢- وَالْفِعْلُ وَإِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا

تَلْفِيهِ غَالِبًا يَأْنُ ذِي مُوَصَّلًا

(والفعل) مبتدأ و (إن بكسر الهمزة حرف شرط و (لم) حرف نفى وجزم و (يك) مجزوم بلم وهو فعل الشرط واسمه مستتر فيه يعود إلى الفعل و (ناسخا) خبره و (فلا) الفاء مجرد ربط الجواب بالشرط لا للعطف إذ لا يعطف الجواب على الشرط ولا نافية و (تلفيه) بضم التاء مضارع ألفى المتعد لاثنين وفاعله مستتر فيه وجوباً والهاء مفعوله الأول وجملة تلفيه خبر لمبتدأ محذوف والمبتدأ وخبره جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدأ الذي هو الفعل و (غالبا) حال من الهاء في تلفيه و (يأن) بكسر الهمزة وسكون النون متعلق بموصلا و (ذى) اسم إشارة بدل من إن أو نعت لها و (موصلا) بفتح الصاد مفعول ثان لتلفيه وتقدير البيت والفعل إن لم يك ناسخاً فأنت لا تلفيه أى لا تجده موصلاً بأن هذه غالباً.

وإذا خففت (أَنَّ) المفتوحة، بقيت على ما كان لها من العمل لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً، وخبرها لا يكون إلا جملة، وذلك نحو: (علمت أن زيد قائم). صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

١٩٣- وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ

وَالْخَبْرَ أَجْعَلُ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

(استكن) معنى حذف من اللفظ وجوباً ونوى وجوده لا أنها تحمّلتها لأنها حرف وأيضاً فهو ضمير نصب وضمائر النصب لا تسكن.

(وإن) بالكسر حرف شرط و (تخفف) مجزوم يأن على أنه فعل الشرط وهو مبنى للذمفعول و (أن) بفتح الهمزة وفتح النون المشددة فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل بتخفف (فاسمها) مبتدأ وجملة (استكن بمعنى انحذف خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره جواب الشرط ولهذا اقترن بالفاء (والخبر) بالنصب مفعول أول باجعل مقدم عليه و (اجعل) فعل أمر من جعل المتعدى لاثنين و (جملة) مفعوله الثانى و (من بعد) متعلق باجعل و (أن)

بفتح الهمزة مضاف إلى بعد والأصل من بعدها فأنا ب الظاهر عن المضمرة
والذي سهله أنهما من جملتين مستقلتين. إن وقع خبر (أن) المخففة، جملة
فعلية، فعلها متصرف، وليس دعاء، فإنه يجوز الفصل وتركه، والأحسن
الفصل بواحد من أربعة، الأول: (قد) كقوله تعالى: (ونعلم أن قد صدقتنا)
والثاني: حرف التنفيس، وهو السين أو سوف، مثاله قوله تعالى: (علم أن
سيكون منكم مرضى)، والثالث: النفي، كقوله تعالى: (أفلا يرون أن لا يرجع
إليهم قولاً) والرابع: (لو) والفصل بها قليل. صاغها نظماً ابن مالك في
قوله:

١٩٥- فالأحسن الفصل بقَدَّ أو نفي أو

تنفيس أو لو وقليل ذكر لو

(فالأحسن الفصل) مبتدأ وخبر وهذه الجملة جواب الشرط في البيت.
١٩٤- وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً . وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُمْتَنِعَاً
ولهذا اقترنت بالفاء و (يقد) متعلق بالفصل و (أونفي أو تنفيس أو لو)
معطوفات على قد (وقليل) خبر مقدم و (ذكر) مبتدأ مؤخر و (لو) مضاف
إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف فاعله ومتعلقه محذوف والتقدير
ذكر النحاة لوفى الفواصل قليل، ونلاحظ هنا الاستطراد في قوله (وقليل
ذكر لو) ففي كثير من الأحيان لا يتسع النظم للقاعدة أو للمثال أو توضيح
المثال كما أن النظم كثيراً ما لا يتيح تطابق القاعدة مع المثال مما يعد قصوراً
في الجانب التعليمي من الألفية الذي صنعت من أجله مسألة الكثير
والقليل والناذر قد لا يكون المتعلم في حاجة إليها في هذه المرحلة بقدر ما هو
في احتياج إلى معرفة القاعدة والمثال وتوضيح المثال لكنك تجد سمة أسلوبية
في المنظومة النحوية وهي التلميح أحياناً إلى بعض آراء النحاة الخاصة كآراء
الكوفيين والبصريين أو بعض آراء هؤلاء وأولئك وأحياناً يشير إلى الاستعمال
العربي للتركيب أي المؤلف في الاستعمال العربي وعن تلك السمات أيضاً
قصر الممدود وليس العكس مما هو متاح في الضرورات الشعرية وذلك يدلنا
على قصور مساحة النظم للوفاء بالقاعدة ومستلزماتها فالاستطراد في القاعدة

يدلنا على قصور مساحة النظم للوفاء بالقاعدة ومستلزماتها فالاستطراد في القاعدة يدلنا على مدى الخلل في المنظومة النحوية التي كثيراً ما لا تتسع للقاعدة قليلاً ما يحتاج الناظم إلى ملء حشوها أو استعمال ألفاظ خارجة عن مصطلحات النحو وقواعدها خصوصاً في القافية لإحداث التصريح الذي بموجبه ينتقل الناظم من صورة إلى أخرى من صور بحر الرجز، والنظم هنا ليس نظماً إبداعياً أى في لغة الشعر أو النثر الفني بحيث تضيف اللفظة إلى الأخرى معنى أو إيحاءً لم يكن متحققاً للفظه الواحدة بمفردها بل هو نظم علمي لقواعد محددة وأمثلة مستعملة مشهورة وللتوفيق بينهما في صورة واحدة من صور بحر الرجز يتوجب على الناظم اتباع قواعد إعادة الترتيب في استعمال اللغة سواء بالحذف أو الزيادة أو اختصار مقاطع الكلمات أو إكمال النظم بحيث تنضم القاعدة إلى المثال للتوفيق بينهما في مساحة مقطعية هي مساحة تفصيلات بحر الرجز يضاف إلى ذلك استعمال الناظم لكل ما تتيحه الضرورات الشعرية له من تقديم أو تأخير في وحدات اللغة المستعملة في البيت الواحد أو التضمين النحوي والعروضي بحيث يبدأ تركيب الشرط في بيت ويرد الجواب في البيت الثاني ناهينا بالتوسع في الحذف بجميع ألوانه ذلك الحذف الذي يكشفه لنا تحليل النظم والبنية التحتية للكلام حين ينثر والأبيات المنظومة تكشف لنا دائماً طاقة النظم المحدودة في الوفاء بمتطلبات عرض القاعدة النحوية وإيضاحها فإننا نجد في أغلب النظم قصوراً في التمثيل والإيضاح على حين أننا نجد إسراف في التمثيل في باب المبتدأ والخبر فقد تتوالى ثلاثة أبيات منظومة بأمثلة من أمثلة أحوال الابتداء بالنكرة أو الحذف في ذلك الباب.

إذا خففت (كأن) نوى اسمها، وقد يخبر عنها بجملة اسمية، نحو
(كأن زيد قائم) وروى إثبات منصوبها، ولكنه قليل، ومنه قوله: (كأن ثدييه
حُقان). صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

١٩٦- وَخَفَّفَتْ كَأَنَّ أَيْضاً فَنَوَى مَنصُوبُهَا وَثَابِتاً أَيْضاً رَوَى

(نوى منصوبها) وهو ضمير الشأن كثيراً (وثابتاً) وهو غير ضمير الشاذ قليلاً.

(وخفت) فعل ماض مبني للمفعول و (كأن) بفتح الهمزة وفتح النون المشددة نائب الفاعل بخفت و (أيضاً) مفعول مطلق مصدر آض بالمد إذ عاد (فنوى) الفاء عاطفة ونوى مبني للمفعول و (منصوبها) مرفوع على النياية عن الفاعل بنوى (وثابتاً) حال من مرفوع روى و (أيضاً) مفعول مطلق و (روى) مبني للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى منصوب كأن والتقدير روى منصوبها ثابتاً أيضاً.

وفى باب (لا النافية للجنس) إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس، بقيت على ما ما كان لها من العمل، وسائر أحكامها، سواء قصد بالاستفهام التوبيخ، أو الاستفهام عن النفي.

صاغها نظماً ابن مالك فى قوله:

٢٠٤- وأعط لا مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام
(وأعط) بقطع الهمزة أمر من أعطى المتعدى لاثنتين وفاعله مستتر فيه وجوباً و (لا) مفعوله الأول و (مع) فى موضع الحال من لا و (همزة مضاف إليه بالنسبة إلى مع ومضاف بالنسبة إلى استفهام و (استفهام مضاف إليه لاغير و (ما) اسم موصول نعت لمحذوف فى محل نصب على أنه مفعول ثان (لأعط) جملة (تستحق) صلة ما والعاثد محذوف و (دون فى موضع الحال أيضاً من لا وهو مضاف لمحذوف دل عليه المذكور قبله (الاستفهام) مضاف إليه والتقدير وأعط لا حال كونها مصاحبة همز الاستفهام العمل الذى تستحقه فى حال كونها مفارقة همزة الاستفهام. وإذا دل دليل على خبر (لا) النافية للجنس حذف، ومثاله أن يقال «هل من رجل قائم؟ فتقول: «لا رجل» وتحذف الخبر وهو «قائم» فإن لم يدل على الخبر دليل، لم يجر حذفه، نحو قوله ﷺ: «لا أحد أغير من الله». صاغها نظماً ابن مالك فى قوله:

٢٠٥- وشاعَ في ذَا البَابِ إِسْقَاطُ الخَبْرِ

إِذَا المرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

(وشاع) فعل ماضٍ و (في ذا) متعلق بشاع و (الباب) عطف بيان لاسم الإشارة أو نعت له، و (إسقاط) فاعل شاع، و (الخبر) مضاف إليه و (إذا) ظرف للمستقبل مضمن معنى الشرط مختص بالجمل الفعلية على الأصح فعلى هذا (المراد) فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر، و (مع) متعلق بظهر و (سقوطه) مضاف إليه وجملة (ظهر) خبر المراد.

القسم الثاني من أفعال القلوب: ما يدل علي الرجحان، وذكر ابن مالك منها ثمانية: خال، وظن، وحسب، وزعم، وعد، وحج، وجعل، وهب. صاغها نظماً في قوله:

٢٠٧- ظن حسبت وزعمت مع عد حجاً درى وجعل اللذ كاعتقد

مع، متعلق بأعلى في البيت السابق:

انصب بفعل القلب جزأى ابتداءً أعنى رأى خال علمت وجداً
(حجاً) بمعنى ظن، (جعل الذى كاعتقد) فى المعنى نحو: «وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إنانا».

(ظن حسبت وزعمت) معطوفات على رأى بإسقاط العاطف مع غير زعمت و (عد) مضاف إليه و (حجاً درى وجعل) معطوفات على عد بإسقاط العاطف مع غير جعل و (اللذ) بسكون الذال لغة فى الذى موضعه خفض على أنه نعت لجعل و (كاعتقد) متعلق صلة (اللذ) ولفظ (اللذ) من الألفاظ العديدة التى تستعمل استعمالاً خاصاً فى المنظومة النحوية والهدف هنا واضح وهو ملائمة اللغة للمقاطع العروضية لبحر الرجز وسنشير فى كل موضع من الأبيات إلى الاستعمالات الخاصة لمثل هذه الألفاظ التى يمكن أن تشكل معجماً خاصاً بمفردات الألفية ومصطلحاتها. وأفعال التحويل: عدّها النحاة سبعة: صير، وجعل «بمعنى صير»، وهب، واتخذ، واتخذ، وترك، ورد، صاغ ابن مالك بعضها فى البيت التالى وهى: هب، وتعلم وهى من أفعال التصيير أى التحويل وعند اتصالها بضمير فاعل يتحول

الاسمان التاليان لها إلى مفعولين بدلاً من وظيفتهما الأساسية في الجملة الاسمية وهي المبتدأ والخبر وما ذكرناه هنا يمثل مدى القصور في وضوح القاعدة عند الناظم وعند عدد من الشراح لم يفصحوا عن هذا المعنى مثل: موسى بن محمد الداغستاني، والأستاذ محمد عبد العزيز العبد اللذين جمعا شروح الألفية ولخصاها في مؤلفين مختصرين^(١). قال ابن مالك:

٢٠٨- وَهَبَ تَعَلَّمَ وَالَّتِي كَصَبِيرًا أَيْضًا بِهَا أَنْصَبَ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا
(وهب تعلم) معطوفان على عدّ بالبيت السابق العاطف من تعلم (والتي) مبتدأ و (كصيرا) في موضع صلة التي و (أيضا) مفعول مطلق و (بها) متعلق بانصب وجملة (انصب) في موضع رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون التي في موضع نصب بفعل يفسره انصب من باب الاشتغال فعلى هذا يقدر له عامل يصح تسلطه عليه على حد زيد أمر به وفيه عسر و (مبتدأ) مفعول انصب و (خبرا) معطوف على مبتدأ.

أفعال القلوب المتصرفة: اختصت بالتعليق والإلغاء، (فالتعليق) هو ترك العمل لفظاً دون معنى لمانع، نحو: «ظننت لزيد قائم» (والإلغاء) هو ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع، نحو: «زيد ظننت قائم» ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره، ما ثبت للماضي، والمتصرفة هي ما عدا «هب وتعلم». صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٢٠٩- وَخُصَّ بِالتَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا
مِنْ قَبْلِ هَبِّ وَالْأَمْرِ هَبِّ قَدْ الزَّيْمَا
(بالتعليق) التعليق هو إبطال العمل لفظاً لا محلاً، (الإلغاء) هو إبطال العمل لفظاً ومحلاً.

(وخص) يحتمل أن يكون فعل أمر وهو الأشبه بقوله وجوز ويحتمل أن يكون ماضياً مبنياً للمفعول و (بالتعليق) متعلق بخص على الاحتمالين

(١) موسى بن محمد الداغستاني، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ٥٣، محمد عبد العزيز العبد، شرح وتعليق على ألفية ابن مالك، ص ٣٠، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط١، ١٩٩١م.

(والإلغاء) معطوف على بالتعليق و (ما) موصول اسمى فى محل نصب على المفعولية على الاحتمال الأول وفى موضع رفع على النيابة عن الفاعل على الثانى وعليهما فهى نعت محذوف و (من قبل) متعلق صلة ما و (هب) مضاف إليه والتقدير وخص بالتعليق والإلغاء الأفعال التى ذكرت من قبل هب (والأمر) بالنصب مفعول ثانٍ بالزم على حذف مضاف و (هب) مبتدأ و (قد) حرف تحقيق و (الزما) فعل ماضٍ مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى هب وهو المفعول وجملة قد ألزما خبر هب والألف للإطلاق والأصل وهب قد ألزمه العرب صيغة الأمر فحذف الفاعل وأنيب عنه المفعول الأول ثم المضاف وأنيب عنه المضاف إليه ففيه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ ولا يجوز إلا فى الشعر ولو رفع الأمر على أنه مبتدأ أول وهب مبتدأ ثانٍ وجملة قد ألزما خبر الثانى وهو خبره خبر الأول والعائد إلى المبتدأ الثانى الضمير المرفوع على النيابة عن الفاعل المستتر فى ألزم والعائد إلى المبتدأ الأول محذوف والتقدير والأمر هب قد ألزمه لسلم من هذا.

وغير المتصرف اثنان، وهما (هَبْ، وتَعَلَّمْ) بمعنى اعْلَمْ، فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر، ولا يكون فيها تعليق ولا إلغاء، وكذلك أفعال التحويل نحو «صَبْرٌ» وأخواتها صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢١٠ - كَذَا تَعَلَّمْ وَلَغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالِهِ زَكِينٌ .

(من سواهما) أى من سوى هب وتعلم لأنهما لازمان للأمر. و (كذا) خبر مقدم و (تعلم) بتشديد اللام مبتدأ مؤخر (ولغير) فى موضع المفعول الثانى باجعل و (الماضى) بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة مضاف إليه و (من سواهما) فى موضع الحال ويجوز أن يكون فى موضع النعت لغير لأنها لا تتعرف بالإضافة لشدة إبهامها (واجعل) فعل أمر من جعل بمعنى صبر يتعدى لاثنتين و (كل) مفعوله الأول فتحته فتحة إعراب وتقدم مفعوله الثانى فى الجار والمجرور قبله و (ما) موصول اسمى مضاف إليه و (له) متعلق بزكن و (زكن) بمعنى علم مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه وجملة زكن صلة ما و (زكن) من الألفاظ الخاصة بمعجم

النظم، والتقدير واجعل كل حكم معلوم للماضي ثابتاً لغير الماضي الجارى من سوى هب وتعلم.

إن تقدمت الأفعال المتصرفة من باب (ظن وأخواتها) أى بخلاف (هب، وتعلم) امتنع الإلغاء، فلا تقول: «ظننت زيد قائم» بل يجزى الأعمال، فإن جاء من لسان العرب، ما يؤهم الإغناء متقدمة، أول علم إضمار الشأن، كقوله: «وما إخال لدينا منك تنويل» أى: ما إخاله، أو علم تقدير «لام الإبتداء» كقوله: «أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب» أى: للملاء الشيمة الأدب، فهو من باب التعليق. صاغها نظماً فى قوله:

٢١٢- فى موهب إغناء ما تقدماً والتزم التعليق قبل نفى مر
(ما تقدماً) أى الفعل، (قبل نفى ما): أى ما النافية نحو «لقد علمت ما هؤلاء ينطقون».

(فى موهب) متعلق بانو بالبيت السابق:

٢١١- وجوز الإغناء لا فى الأبتداً وأنو ضمير الشأن أو لام ابتد
و (الإغناء) مفعول موهب و (ما) موصول اسمى مضاف إليه واقعة على الفعل وجملة (تقدماً) صلة ما والألف للإطلاق (والتزم) فعل أمر على الأنسب بما قبله وفى بعض النسخ ماض مبنى للمفعول و (التعليق) مفعول به على الأول ونائب الفاعل على الثانى و (قبل) متعلق بالتزم و (نفى) مضاف إليه و (ما) مجرورة بإضافة نفى إليها وإضافة النفى إلى ما إما لأنه من فعلها أو من إضافة الصفة إلى موصوفها على أن المراد بالمصدر اسم الفاعل والتقدير قبل ما النافية.

يجب التعليق: إذا وقع بعد الفعل «ما» أو «إن» النافية، أو «لا» النافية، أو «لام ابتداء» أو «لام القسم»، أو «الاستفهام». صاغها نظماً فى قوله:
٢١٣- وإن ولا لام ابتداء أو قسم كذا والاستفهام ذالهُ انحتم
(إن) بكسر الهمزة، (وإن ولا) النافيتين (صفة لأن ولا) فى جواب قسم ملفوظ أو مقدر نحو - علمت والله إن زيد قائم - وعلمت إن زيد

قائم - وعلمت والله لا يزيد في الدار ولا عمرو - وعلمت لا يزيد في الدار ولا عمرو (ذا) أى الحكم (وإن) بكسر الهمزة وسكون النون (ولا) معطوفان على ما و (لام) بالرفع مبتدأ و (ابتداء) مضاف إليه و (أو قسم) معطوف على ابتداء ويجوز أن يكون معطوفان على لام بعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والأصل أو لام قسم و (كذا) خبر المبتدأ وما عطف عليه (والاستفهام) مبتدأ أول و (ذا) اسم إشارة مبتدأ ثان و (له) متعلق بانحتم وجملة (انحتم) فى موضع رفع خبر المبتدأ الثانى وهو وخبره خبر المبتدأ الأول والرباط بين الثانى وخبره الضمير المستتر فى انحتم وبين الأول وخبره الهاء من له. إذا كانت رأى حَلْمِيَّة - أى: للرؤيا فى المنام - تعدت إلى المفعولين، كما تتعدى إليهما «عَلِمَ» ومثالها قوله تعالى: «إِنى أَرَانى أُعَصِرُ خَمْرًا» (١) فالياء، مفعول أول، و «أعصر خمرًا» جملة فى موضع المفعول الثانى، صاغها نظماً ابن مالك فى قوله:

٢١٥- وَلِرَأَى الرُّوْيَا أَنَّمَا لِعِلْمًا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ انْتَمَى
(ولرأى) متعلق بأنم (والرؤيا) مضاف إليه و (أنم) فعل أمر من نمي ينمي مبنى على حذف الياء و (ما) موصول اسمى فى محل نصب على أنه مفعول أنم وهو نعت لمحذوف و (لعلمًا) متعلق بانتمى و (طالب) حال من علم يجوز أن يكون حالاً من فاعل أنم و (مفعولين) مضاف إليه و (من قبل) متعلق بانتمى وجملة (انتمى) صلة ما وهو مطاوع نمي المتعدى إلى واحد لانمى اللازم، والتقدير على هذا أنسب العمل الذى انتسب من قبل لعلم حال كونه طالباً مفعولين لرأى الرؤيا.

لايجوز فى هذا الباب سقوط المفعولين، ولا سقوط أحدهما، إلا إذا دل دليل على ذلك، فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال: «هل ظننت زيدا قائماً؟ فتقول: «ظننتُ ومثال حذف أحدهما للدلالة، أن يقال: «هل ظننتُ أحداً قائماً؟ فتقول: «ظننتُ زيداً».

صاغها نظماً فى قوله:

(١) سورة يوسف: آية ٣٦.

٢١٦- وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ
(هنا) أى فى هذا الباب.

(ولا) حرف نهى وجزم و (تجز) مضارع أجاز مجزوم بلا و (هنا) ظرف
مكان متعلق بتجز و (بلا دليل) متعلق بتجز و (سقوط) مفعول تجز و
(مفعولين) مضاف إليه و (أو) حرف عطف وتخيير و (مفعول) معطوف
على مفعولين.

من شروط إجراء القول مجرى الظن، ألا يفصل بين الاستفهام والفعل،
بغير ظرف، ولا جار ومجرور، ولا معمول الفعل، فإن فصل بأحدها لم يضر،
فمثال ما اجتمعت فيه الشروط «أتقول عمراً منطلقاً؟

صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢١٨- بغيرِ ظرفٍ أو كظرفٍ أو عملٍ وإنَّ ببعضِ ذى فصلتٍ يُحتمَلُ
(ذى) أى المذكورات وهى إشارة إلى الثلاث الظرف وشبه الظرف
والمعمول، و (بغير) متعلق بينفصل و (ظرف) مضاف إليه و (أو) حرف
عطف و (أو كظرف) الكاف هنا اسم بمعنى مثل معطوف على غير وظرف
مجرور به و (أو عمل) معطوف على غير أيضاً وهو مصدر بمعنى المفعول
وجواب الشرط محذوف (وإن) حرف شرط و (ببعض) متعلق بفصلت و
(ذى) إشارة إلى الثلاث الظرف وشبهه والمعمول محله الجر بالإضافة ونعتها
محذوف و (فصلت) فعل الشرط و (يُحتمَلُ) جواب الشرط وهو مبنى
للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى المصدر المفهوم من الفعل
السابق وتقدير البيت مع سابقه واجعل تقول كتظن فى نصب المبتدأ والخبر
إن ولى تقول شيئاً مستفهماً به ولم ينفصل منه بغير ظرف أو مثل ظرف أو
معمول وإن فصلت ببعض هذه الثلاثة يُحتمَلُ الفصل.

يثبت للمفعول الثانى، والمفعول الثالث من مفاعيل (أعلم وأرى) ما
ثبت لمفعولى (علم ورأى) من كونهما مبتدأ وخبراً فى الأصل، ومن جواز
الإلغاء والتعليق، ومن جواز حذفهما، أو أحدهما إذا دل دليل على ذلك.

صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٢٢١- وَمَا لَمْفَعُولِي عَنَّمِ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقَّقًا
(ما) مبتدأ، و (لمفعولي) اللام صلة ما، و (للثان) اللام متعلق بحقق، و (حققا) جملة خبر المبتدأ، والمقصود بالثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى، و (لمفعولي) بفتح اللام متعلق بمحذوف صلة ما، و (علمت) مضاف إليه و (مطلقا) حال من فاعل الصلة، و (الثالث) معطوف على الثان و (أيضا) مفعول مطلق وهو مصدر آض إذا عاد و (حققا) فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير مستتر مرفوع بالنيابة عن الفاعل راجع إلى ما ومتعلقه محذوف وجملة حققا في موضع رفع خبر ما الواقعة مبتدأ والتقدير والذي حقق لمفعولي علمت مطلقا حقق أيضا للثاني والثالث من مفعولي أعلم وأرى ويجوز أن يقرأ حققا بفتح الحاء على أنه فعل أمر والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة وما مفعول مقدم بحقق والتقدير وحققت أنت الحكم الذي ثبت لمفعولي علمت، مطلقا للثاني والثالث أيضا. و «أرى، وعلم» إذا كانا قبل الهمزة، يتعديان إلى واحد، فإنهما يتعديان بالهمزة إلى مفعولين. صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٢٢٢- وَإِنْ تَعَدِّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمَزٍ فَلَاثِنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا
(وإن تعديا) أي رأى وعلم، (وإن) حرف شرط (وتعديا) فعل الشرط و (لواحد بلا همز) متعلقان بتعديا (فلاثنين) إلغاء رابطة لجواب الشرط ولاثنين و (به) متعلقان بتوصلا والهاء من به يعود إلى همز و (توصلا) فعل أمر والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة ويحتمل أن يكون فعلاً ماضياً والألف فيه ضمير التثنية يعود إلى علم ورأى كما أن ألف تعديا كذلك وقد مقدرة قبل الفعل على هذا دون الأول وعلى الاحتمالين الجملة جواب الشرط والتقدير وإن تعدى علم ورأى لواحد بلا همز فتوصل أنت بالهمز لاثنين أو فقد توصلا بالهمز لاثنين.

ذكر في البيت الآتي الخمسة الباقية، من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، وهي: (نبأ، وأخبر، وحدث، وأنبأ، وخبر) صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٢٢٤- وَكَأْرَى السَّابِقِ نَبَأَ أَخْبِرَا حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبِرَا
 (وكأرى) خير مقدم و (السابق) بالجر نعت أرى المجرورة بالكاف و
 (نبأ) بتشديد الباء الموحدة مبتدأ مؤخر، و (أخبرا - حدث أنبأ) معطوفات
 على نبأ بإسقاط حرف العطف و (كذلك) خير مقدم و (خبرا) مبتدأ مؤخر.
 ومذهب طائفة من العرب، أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر - مثنى أو
 مجموع - أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع، فتقول: «قاما الزيدان»
 و «قاموا الزيدون» و «قمن الهندات». صاغها نظماً في قوله:

٢٢٨- وَقَدْ يُقَالُ سَعِدًا وَسَعِدُوا وَالْفَعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ
 (وقد يقال سعداً) على لغة قليلة، و (سعداً) الزيدان، و (سعدوا)
 الزيدون، (وقد) حرف تقليل هنا و (يقال) فعل مضارع مبنى للمفعول و
 (سعداً) فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل على الإسناد إلى اللفظ
 (وسعدوا) معطوف على سعد (والفعل) الواو للابتداء وتسمى واو الحال و
 (للظاهر بعد) متعلقان بمسند وبعد مبنى على الضم لقطعها عن الإضافة مع
 نية معنى المضاف إليه و (مسند) اسم مفعول مرفوع على أنه خير المبتدأ
 وجملة المبتدأ وخبره فى موضع نصب على الحال من نائب فاعل يقال
 وفاعل سعدا وسعدوا محذوف مدلول عليه بقوله مسند للظاهر وتقدير البيت
 وقد يقال سعد الزيدان وسعدوا الزيدون والحال أن الفعل مسند للظاهر بعد.

تلزّم تاء التانيث الساكنة الفعل الماضى فى موضعين: أحدهما: أن يسند
 الفعل إلى ضمير مؤنث متصل. نحو: «هند قامت»، و «الشمس طلعت»
 الثانى: أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقى التانيث، نحو: «قامت هند». صاغها
 ابن مالك نظماً فى قوله:

٢٣١- وَإِنَّمَا تَلَزَمَ فِعْلَ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ بِنْتُ ذَاتِ حِرِّ
 (تلزم) أى تاء تانيث، و (متصل) سواء عاد على مؤنث حقيقى «كهند
 قامت» أو مجازى «كالشمس طلعت».

(وانما) حرف حصر و (تلزم) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود إلى

تاء التأنيث و (فعل) مفعول تلزم و (مضمر) مضاف إليه على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه و (متصل) نعت لمضمر و (أو) حرف عطف لأحد الشئيين و (مفهم) بكسر الهاء اسم فاعل من أنهم معطوف على مضمر و فاعله مستتر فيه والمنعوت به محذوف و (ذات) بمعنى صاحبة مفعول (مفهم) و (حر) مضاف إليه وهو بكسر الحاء المهملة الفرج وأصله حرح حذف لامه وتقدير البيت وإنما تلزم تاء التأنيث فعل فاعل مضمر متصل أو فعل فاعل ظاهر مفهم صاحبة فرج، و (حر) من ألفاظ معجم النظم الخاصة لتحدث تصريحاً مع (مضمر).

قد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي، من غير فصل، وهو قليل جداً، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي، وصاغها نظماً في قوله:

٢٣٤ - وَهَبَ تَعْلَمُ وَالَّتِي كَصَيْرًا أَيْضاً بِهَا أَنْصِبُ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا

(ذى) أى ذى التأنيث، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي وهو مخصص كقوله:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا
(المزنة) السحابة البيضاء، و (ودقت و دقها) أى أمطرت كأمطارها، (أبقل إبقالها) أى أنبتت كإنباتها، والشاهد فى أبقل حيث لم يؤنث مع تأنيث الأرض^(١)، و (الحذف) مبتدأ وجملة (قد يأتى) ومتعلقة خبره و (بلا فصل) متعلق بيأتى (ولمع) متعلق بوقع و (ضمير) مضاف إليه و (ذى) بمعنى صاحب مجرور بإضافة ضمير إليه على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه و (المجاز) مضاف إليه و (فى شعر) متعلق بوقع وجملة (وقع) و فاعله معروفة على خبر الحذف وتقدير البيت والحذف قد يأتى بلا فصل ووقع فى شعر يع ضمير المؤنث ذى المجاز.

(١) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٤٧٩. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ط ١، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م، مطبعة السعادة الناشر المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

إذا أسند الفعل إلى جمع تكسير لمذكر، كالرجال أو لمؤنث كالهنود، أو جمع سلامة لمؤنث كالهندات، جاز إثبات التاء وحذفها، والتاء مع جمع التكسير، وجمع السلامة لمؤنث، كالتاء مع الظاهر المجازى التأنيث، تقول: «كسرت اللبنة» و«كسر اللبنة» صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٢٣٥- والتاء مع جمع سوى السالم من

مذكر كالتاء مع إحدى اللين
 (والتاء) مبتدأ و (مع جمع) في موضع الحال منه، و (سوى السالم) نعت لجمع و (من مذكر) متعلق بالسالم و (كالتاء) خبر المبتدأ فأبقاه على ظاهره وتجاوز في بعضه وقد يدعى حذف المعطوف بالواو وإن كان كخلاف الظاهر ليوافق اختيار مذهب جمهور البصريين في عدم جواز الوجهين في جمع المؤنث السالم والتقدير سوى السالم من مذكر ومؤنث وحذف المقابل معهود ومنه قوله تعالى: «سرايل تقيكم الحجر»^(١) أي والبرد و (مع إحدى) في موضع الحال من التاء و «اللين» بكسر الباء الموحدة جمع لبنة مضاف إليه.

يجب تقديم الفاعل على المفعول، إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، نحو: «ضرب موسى عيسى» وكذا إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور، نحو: «ضربت زيدا». صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٢٣٩- وأخر المفعول إن لبس حذر أو أضمر الفاعل غير منحصر
 (اللبس) نحو ضرب موسى عيسى، ومثال ما إذا أضمر الفاعل نحو ضربت زيدا، (وأخر) فعل أمر، و (المفعول) مفعول (أخر) و (إن) حرف شرط و (لبس) يسكون الباء الموحدة مرفوع على التثنية عن الفاعل بفعل محذوف يفسره حذر و (حذر) مبني للمفعول وجواب الشرط محذوف للدلالة ما قبله عليه و (أو) حرف عطف و (أضمر) مبني للمفعول و (الفاعل) نائب فاعل والجملة معطوفة على التي قبلها و (غير) منصوب

(١) سورة النحل: آية ٨١.

على الحال من الفاعل و (منحصر) مضاف إليه وتقدير البيت و (أخر) المفعول إن حذر لیس أو أضر الفاعل حال كونه غير منحصر.

إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ «إلا» أو بـ «إنما» وجب تأخير، وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور، إذا ظهر المحصور من غيره، وهذا في الحصر بـ «إلا». صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٢٤٠- وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرَ أَخْرَ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهَرَ
فالمفعول المحصور نحو: «ما ضرب زيداً إلا عمراً» و «إنما ضرب زيد عمراً» فالفاعل المحصور نحو: «ما ضرب عمراً إلا زيد» و «إنما ضرب عمراً زيد».

(وما) موصول اسمى في موضع نصب على المفعولية بأخر و (بإلا أو بإنما) متعلقان بانحصر وجملة (انحصر) صلة ما والعائد إليها الضمير المستتر في انحصر المرفوع على الفاعلية و (أخر) بكسر الخاء المشددة فعل أمر ومتعلقة محذوف والتقدير وأخر الذي انحصر بإلا أو بإنما عن غيره (وقد) حرف تقييد و (يسبق) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه عائد على اسم الفاعل المستفاد من انحصر المقرون بإلا و (إن) حرف شرط و (قصد) فاعل يفعل محذوف يفسره ظهر وجواب الشرط محذوف و (ظهر) فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى القصد والتقدير وقد يسبق المنحصر بإلا إن ظهر قصد.

وفي باب نائب الفاعل إذا بنى الفعل المتعدى إلى مفعولين لمالم يُسم فاعله، وكان من باب «أعطي» فإنه يجوز إقامة الأول منهما، وكذلك الثاني بالاتفاق فتقول: «كسي زيد جبة» وإن شئت أقمت الثاني: فتقول: «كسي زيداً جبة» و «أعطي زيداً عمراً درهماً»، وهذا إذا لم يحصل لبس، وإلا وجب إقامة الأول نحو: «أعطيت زيداً عمراً» فلا يجوز اتفاقاً أن يقال فيه: «أعطي زيداً عمرو» بل يتعين فيه إنابة الأول، لأن كلا منهما يصلح لأن يكون أخذاً، صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٢٥٢- وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِي مِنَ بَابِ كَسَا فِيمَا التَّبَاسُهُ أَمِنْ
 (وباتفاق) متعلق ينوب في البيت السابق و (قد) حرف تقييل و
 (ينوب) فعل مضارع و (الثان) بحذف الياء والاستغناء بالكسرة فاعل ينوب
 (ومن باب) في موضع الحال من الثان و (كسا) مضاف إليه و (فيما)
 متعلق بينوب وما اسم موصول و (التباسه) مبتدأ وجملة (أمن) بالبناء
 للمفعول خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره صلة ما والعائد إلى الموصول الهاء المتصلة
 بالمبتدأ.

الأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول، ويمتنع إقامة الثاني، في
 باب «ظن» والثاني والثالث في باب «أعلم» وذهب ابن مالك إلى أنه
 لا يتعين إقامة الأول، لا في باب «ظن» ولا في باب «أعلم» ولكن يشترط ألا
 يحصل ليس، صاغها نظماً ابن مالك:

٢٥٣- فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

(في باب) متعلق باشتهر و (ظن) مضاف إليه (ورأى) معطوف على
 ظن و (المنع) بالرفع مبتدأ وجملة (اشتهر) خبره والتقدير المنع اشتهر في
 باب ظن وأرى فقدم معمول الخبر على المبتدأ وهو لا يجوز إلا في الضرورة
 لأن الخبر الفعلي لا يجوز تقديمه على المبتدأ فمعموله أخرى (ولا) نافية و
 (أرى) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا و (منعاً) مفعول أرى ولا ثاني
 له لأنه من قولهم رأي أبو حنيفة حل كذا ورأى الشافعي حرمة من الرأي
 بمعنى المذهب و (إذا) ظرف للمستقبل متضمن معنى الشرط مختص
 بالجملة الفعلية على الأصح فعلى هذا (القصـد) فاعل بفعل محذوف يفسره
 ظهر و (ظهر) فعل ماض وهو وفاعله لا محل له لأنه مفسره وإذا كان
 للفعل معمولان فأكثر، وبنى الفعل لما لم يسم فاء - - أقيمت واحداً منهما
 مقام الفاعل، ونصبت الباقي فتقول: «أعطى زيد درهما» و «أعلم زيد عمراً
 قائماً»، وتقول: «أعطى زيد درهماً يوم الجمعة أمام زيد» فتصـب جميع
 ماعلق بالفعل غير النائب، وصاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٢٥٤- وَمَا سَوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

(وما) موصول اسمى مبتدأ و (سوى النائب مما) متعلقان بصلة ما وما
المجرورة موصولة أيضا جارية على محذوف وجملة (علقا) بالبناء للمفعول
صلة ما المجرورة والألف للإطلاق و (بالرافع) متعلق بعلقا و (النصب) مبتدأ
و (له) خبره، و (محققا) حال من الضمير في الجار والمجرور الواقع عن
النصب وجملة النصب له خبر ما الواقعة مبتدأ أول البيت والرابط بينهما
الضمير المجرور باللام وتقدير البيت والذي استقر سوى النائب عن المعمول
الذي علق بالرافع النصب ثابت له محققا.

وفي باب اشتغال العامل عن المعمول إن شغل مضمراً اسم سابق فصلاً
عن ذلك الاسم، بنصب المضمير لفضاً، نحو: «زيداً ضربت» و «مررت»
اشتغل بضمير «زيد» لكن «ضربت» وصل إلى الضمير بنفسه، و «مررت»
وصل إليه بحرف جر، فهر مجرور لفظاً، منصوب محلاً صاغها ابن مالك
نظماً في قوله:

٢٥٥- إن مضمراً اسم سابق فعلاً شغلَّ عنه ينصب لفظه أو المحلَّ

(أن) حرف شرط و (مضمراً) فاعل بفعل محذوف يفسره شغل و
(اسم) مضاف إليه و (سابق) نعت لاسم و (فعلاً) مفعول شغل و (شغل)
فعل ماض و فاعله مستتر فيه يعود إلى مضمير والجملة مفسرة لا محل لها و
(عنه بنصب) متعلقان بشغل و ضمير عنه إلى اسم و (لفظه) مضاف إليه
والضمير فيه يعود إلى مضمير و (أو المحل) معطوف على لفظه وأل فيه خلف
عن الضمير المضاف إليه وتقدير البيت أن، شغل مضمراً اسم سابق فعلاً عن
الاسم السابق بنصب لفظ المضمير أو بنصب محله والمراد بنصب لفظ
الضمير أن يصل إليه الفعل بنفسه وينصب محل الضمير أن يتعدى الفعل
إليه بحرف الجر.

ويجب رفع الاسم المشتغل عنه، وإذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء، كماذا
التي للمفاجأة. صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٢٥٨- وإن تلا السابق ما بالابتداء يختص بالرفع التزمه أبداً

(تلا السابق) أى تلا الاسم السابق، و(التزمه) نحو: «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» و «ليتما بشر زرته» ولو نصبت زيدا وبشراً لم يجز لأن إذا المفاجأة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل ومما يختص بالابتداء واو الحال فى نحو: «خرجت زيد يضربه عمرو» فلا يجوز: «وزيداً يضربه عمرو» بنصب زيد، (وإن) حرف شرط و(تلا السابق) فعل وفاعل و (ما) مفعول تلا وهى معرفة ناقصة أو نكرة ناقصة و(بالابتدا) متعلق بـيختص وجملة (يختص) صلة ما أو صفتها إلا أن فى هذا الفصل بين الصفة والموصوف أو الصلة والموصول بمعمول الصلة أو الصفة (فالرفع) الفاء رابطة للجواب بشرطه والرفع مفعول بفعل محذوف يفسره التزمه على الراجع فى هذا الباب و (التزامه) فعل أمر وفاعل ومفعول و (أبدأ) منصوب على الظرفية بالتزامه وجملة التزمه جواب الشرط وتقدير البيت وإن تلا الاسم السابق شيئاً يختص بالابتداء فالتزم رفعه أبدأ.

وكذلك يختار النصب، إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف، تقدمته جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف والاسم، نحو: «قام زيد وعمراً أكرمته» .

صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢٦١- وَيَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلِ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوْ لَا

(وبعد) معطوف على بعد فى البيت السابق فى قوله:

٢٦٠- وَأَخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ

وَيَعْدَ مَا إِيلاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ

و (عاطف) مضاف إليه و(بلا فصل) . . . ملق بعاطف والظاهر أنه فى موضع لعاطف فيتعلق بمحذوف و(على معمول) متعلق بعاطف و(فعل) مضاف إليه على تقدير حذف المعطوف بالواو والتقدير على معمول فعل وعامله و(مستقر) نعت لفعل و(أولاً) ظرف متعلق بمستقر وكذلك يختار

النصب، إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف، تقدمته جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف والاسم، نحو: «قام زيد وعمراً أكرمته» صاغها ابن مالك نظماً نحو:

٢٦٢- وَإِنْ تَلَاَ الْمُعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبِراً يَبِيحُ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنَّ مُخْبِراً
(وإن) حرف شرط و(تلا) فعل الشرط في محل جزم بإن و(المعطوف) فاعل تلا و(فعلاً) مفعول و(مخبيراً) بفتح الباء نعت لفعل و(به عن اسم) متعلقان بمخبيراً على جعل أحدهما نائب فاعل و(فاعطفن) الفاء لربط الجواب واعطفن أمر مؤكد بالنون الخفيفة وفاعله مستتر فيه والجملة جواب الشرط و(مخبيراً) بفتح الياء حال من فاعل اعطفن.

وفيه باب تعدى الفعل ولزومه الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر «مررت بزيد» وقد يحذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه، نحو «جزت زيدا» فإن كان المجرور غير «أن» و«أن» لم يجر حذف الجر إلا سماعاً. وصاغها ابن مالك نظماً في قوله :

٢٧٢- وَعَدُّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفَ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ
تعدية اللازم بحرف جر نحو «ذهبت بزيد» بمعنى أذهبته، و(إن حذف) أي حذف الجر، (فالنصب للمنجر) وجوباً وشد إيقاظه على الجر و(عد) بكسر الدال فعل أمر و(لازماً) مفعول عد على حذف المنعوت، و(بحرف) متعلق بعد، و(جر) مضاف إليه، و(وإن) حرف شرط، و(حذف) فعل ماضٍ مبني للمفعول في محل جزم على أنه فعل الشرط وسكونه عارض للإدغام ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى حرف جر (فالنصب) الفاء لربط الجواب والنصب مبتدأ، و(للمنجر) جره والجملة جواب الشرط.

و(يلزم الأصل) - وهو تقديم الفاعل في المعنى - عند خوف اللبس) نحو: «أعطيت زيدا عمراً» فيجب تقديم الآخذ منها، لأجل اللبس، وقد يجب تأخير ما هو فاعل في المعنى: نحو «أعطيت الدرهم صاحبه» فلا يجوز

تقديم «صاحبه» لكلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٢٧٥- وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَاً وَتَرَكَ ذَاكَ الْأَصْلِي حَتَّمَا قَدْ بَرَى

(ويلزم) قد يلزم، (الموجب عري) وذلك كخوف اللبس، و (عري) أى وجد، (ويلزم الأصل) فعل وفاعل، و (لموجب) بكسر الجيم معلق ويلزم وجملة، و (عرا) مضاف إليه، و (الأصل) عطف بيان لذا أو نعت له، و (حتماً) حال من مرفوع يرى إن كانت بصرية ومفعول ثانٍ لها إن كانت علمية.

ويجوز حذف ناصب الفضلة، إذا دل عليه دليل، نحو أن يقال «مَنْ ضَرَبْتَ؟ فَتَقُولُ: «زَيْدًا وَقَدْ يَكُونُ وَاجِبًا، نَحْوُ «زَيْدًا ضَرَبْتَهُ». صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٢٧٧- وَحَذَفُ النَّاصِبِهَا إِنْ عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا

(ملتزماً) نحو: «زيد ضربته» التقدير ضربت زيدا ضربته فحذف ضربت وجوباً لما تقدم، و (وحذف) فعل مضارع مبنى للمفعول، و (الناصبها) مرفوع على أنه نائب فاعل يحذف وهو اسم فاعل مقرون بال الموصولة لا يحتاج في عمله إلى شرط وفاعله مستتر فيه والهاء المتصلة به مفعوله وهى عائدة إلى الفضله بالبيت السابق:

٢٧٦- وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْرًا إِنْ لَمْ يَضُرْ
كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَاباً أَوْ حَصِرَ

و (إن) حرف شرط، و (علما) فعل الشرط مبنى للمفعول والألف فيه للإطلاق ونائب فاعله مستتر فيه يعود إلى الناصب وجواب الشرط محذوف والتقدير ويحذف العامل الذى نصب الفضلة إن علم، و (قد) حرف تقليل هنا، و (يكون) مضارع كان الناقصة، و (حذفه) اسمها، و (ملتزماً) بفتح الزاى خبرها.

وفى باب التنازع في العجل، فالتنازع: عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد، نحو «ضربتُ وأكرمتُ زيدا» فكل واحد من «ضربتُ» و «أكرمتُ» يطلب «زيداً» بالمفعولية، بشرط أن يكونا قبل الم معمول. صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٢٧٨- إنَّ عَامِلَانِ اقْتَضِيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ
قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

(اقتضيا) أى طلبا، و (قبل) أى حال كونهما قبل الاسم و (إن) حرف شرط، و (عاملان) فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، و (اقتضيا) فعل و فاعل، و (في اسم) متعلق باقتضيا والظاهر أنه متعلق بعمل يعمل وقدم عليه للضرورة، و (عمل) مفعول اقتضيا وقف عليه بحذف الألف، و (قبل) متعلق باقتضيا والظاهر أنه في موضع الحال من عاملان أو نعت لهما وهو مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة ونية معنى المضاف إليه، و (فللواحد) خبر مقدم، و (منهما) في موضع الحال من الواحد ويحتمل أن يكون في موضع النعت للواحد لأنه معرف بأل الجنسية، و (العمل) مبتدأ مؤخر والجملة جواب الشرط ولذلك اقترنت بالفاء وتقدير البيت إن اقتضى عاملان عملاً في اسم حال كون العاملين كائنين قبل الاسم فالعمل للواحد حال كونه منهما.

في باب التنازع إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع - وهو المنصوب، والمجرور - ويلزم الحذف، فتقول: «ضربتُ وضربني زيد» و «مرت ومر بي زيد» وصاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٢٨٢- وَلَا تَجِيْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمِلَا
لِغَيْرِ اللَّامِ مَتَلَقَ بِ «أوهلا»، (أوهلا) أى جعل أهلاً، (ولا) ناهية و (تجي) مجزوم بها و (مع) متعلق بتجي و (أول) مضاف إليه ومنعوتة محذوف وجملة (قد أهمل) بالبناء للمفعول نعت لأول والألف للإطلاق، و (بضمير) متعلق بتجي، و (الغير) متعلق بأوهلا، و (رفع) مضاف إليه

وجملة (أوهلا) بالبناء للمفعول نعت لمضمر وتقدير البيت ولا تجيء مع عامل أول قد أهمل بمضمر موهل لغير رفع بأن جعل أهلا للنصب والجبر يقال أهلك الله للخير وأوهلك الخير أى جعلك له أهلا.

وإذا كان المفعول خبراً في الأصل، فإنه لا يجوز حذفه، بل يجب الإتيان به مؤخراً، فتقول: «ظننتى وظننت زيدا قائماً إياه» ومفهومه أن الثانى يؤتى معه بالضمير مطلقاً: مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

صاغها نظماً ابن مالك فى قوله:

٢٨٣- بَلْ حَذَفَهُ الزَّمَّ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ

وَأَخْرَجَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

(يكن غير خبر) أى فى الأصل، و (بل) للانتقال وهى هنا لعطف الجمل، و (حذفه) مفعول مقدم بالزم، و (الزم) بفتح الزاى فعل أمر، و (إن) حرف شرط، و (يكن) فعل الشرط واسمها مستتر فيها، و (غير) خبرها، و (خبر) مضاف إليه، (وأخرجه) فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة وفاعله مستتر فيه والهاء المتصلة به مفعوله، و (إن) حرف شرط، و (يكن) فعل الشرط واسمها مستتر فيها، و (هو) ضمير فصل لا محل له من الإعراب، و (الخبر) منصوب على أنه خبر يكن وجواب الشرطين محذوف للضرورة لفقد شرط حذفه وهو مضى الشرط.

فى باب المفعول المطلق: المصدر المؤكّد لا يجوز حذف عامله، لأنه مسوق لتقرير عامله، وتقويته، والحذف مناف لذلك، وأما غير المؤكّد فيحذف عامله للدلالة عليه، فالمحذوف جوازاً، كقولك: «سير زيد» لمن قال: «أى سير سرت»، و «ضربت» لمن قال: «كم ضربت زيدا؟». صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢٩١- وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ وَفِي سِوَاهُ لِذَلِيلِ مُتَّسَعٍ

(امتنع) لأنه إنما جئ به لتقوية عامله وتقرير معناه والحذف ينافى ذلك،

و (وحذف) مبتدأ، و (عامل) مضاف إليه وهو مضاف أيضاً بالنسبة إلى ما بعده، و (المؤكد) بكسر الكاف مضاف إليه على تقدير حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه وجملة (امتنع) خبر المبتدأ، و (وفى سواء) خبر مقدم على تقدير مضافين والضمير المضاف إليه يعود إلى المؤكد على حذف مضاف، و (لدليل) متعلق بحذف المقدر لا بمتسع لأن المصدر لا يتقدم معموله عليه فاسمه أولى ولأن التعليق دائر مع المعنى، و (متسع) اسم مصدر ميمى على زنة المفعول مبتدأ مؤخر وتقدير البيت وحذف عامل المصدر المؤكد ممتنع وفي حذف عامل سوى المؤكد لدليل اتساع.

كذلك يجب حذف عامل المصدر، إذا تاب المصدر عن فعل استند لاسم عين، أى: أخبر به عنه، وكان المصدر مكرراً، أو محصوراً، نحو: «زيد سيراً سيراً» و «ما زيد إلا سيراً» بحذف «يسيراً» وجوباً.

صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢٩٤- كَذَا مُكْرَرٌ وَذُو حَصْرِ وَرَدٍّ نَائِبَ فِعْلٍ لِأَسْمِ عَيْنٍ اسْتَنْدَ

(مكرر) مثاله زيدا سيراً سيراً والتقدير زيد يسير سيراً. إلخ.، (ذو حصر) مثال) «ما زيد إلا سيراً» والتقدير «ما زيد إلا يسير سيراً» إلخ، (نائب) حال من فاعل «ورد»، (الاسم) اللام متعلق باستند.

(كذا) خبر مقدم، و (مكرر) مبتدأ مؤخر حذف موصوفه (وذو) معطوف على مكرر، و (حصر) مضاف إليه وجملة (ورد) نعت للمبتدأ وما عطف عليه، و (نائب) حال من فاعل ورد المستتر فيه، و (فعل) مضاف إليه، و (الاسم) متعلق باستند، و (عين) مضاف إليه وجملة (استند) نعت ثان للمبتدأ وما عطف عليه وكان حقه أن يقول وردا نائبي فعل واستندا لأن كلا المصدرين يردان مستندين نائبي فعل ولكنه أفرد على معنى ما ذكر وهو نظير قوله:

فِيهَا خَطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَيَلْقَى كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلِيحَ الْبَهَقِ

أراد كأن ما ذكر والظاهر أن جملة استند لاسم عين نعت لفعل لا للمصدرين حقيقة وتقدير البيت ومصدر مكرر ووذو حصر وردا نائبي فعل مسند لاسم عين كذلك في وجوب حذف عاملهما.

وكذلك يجب حذف عامل المصدر، إذا قصد به ما يسمى «المؤكد لنفسه، والمؤكد لغيره، فالمؤكد لنفسه: هو الواقع بعد جملة لا تختمل غيره، والمؤكد لغيره: هو الواقع بعد جملة، تختمله وتختمل غيره.

صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٢٩٥- وَمَنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمَبْتَدَأُ
(منه) أى من الواجب حذف عامله، (فالمبتدأ) مبتدأ (ومنه) خير مقدم والضمير عائد إلى المصدر المحذوف العامل وجوباً، و (ما) موصول اسمى فى محل رفع على الابتداء والمنعوت بها محذوف، و (يدعونه) فعل وفاعل ومفعول أول، و (مؤكداً) بكسر الكاف مفعول ثان لأن دعا بمعنى سمي يتعدى لاثنين، و (لنفسه) متعلق بمؤكداً وجملة يدعونه مؤكداً صلة ما والعائد إليها الهاء من يدعونه، و (أو غيره) معطوف على نفسه.

مثال المفعول له: «جدُّ شكرًا» فشكراً مصدر، وهو مفهم للتعليل، لأن المعنى: جد لأجل الشكر ومشارك لعامله، وهو «جد» فى الوقت، لأن زمن الشكر هو زمن الجود، وفى الفاعل لأن فاعل الجود هو المخاطب، وهو فاعل الشكر.

صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢٩٩- وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقَتًا وَفَاعِلًا وَإِنْ شَرَطَ فَقَدْ
(وهو) مبتدأ، و (بما) متعلق بمتحد والباء بمعنى مع وما موصول اسمى وجملة (يعمل) صلتها و (فيه) متعلق بيعمل و (متحد) خير المبتدأ و (وقتاً وفاعلاً) منصوبان على حذف الجار أى فى وقت وفاعل ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل والتقدير متحد زمانهما وفاعلها وفى هذا

الوجه تقديم التمييز على عامله المتصرف ومذهب الجمهور جوازه، وفي قوله أن التمييز هنا مقدم على عامله نظر لأن العامل متحد وهو مقدم على التمييز على الأصل وحذف الجار على الوجه الأول موقوف على السماع فلا حاجة إليه مع إمكان غيره وجملة المبتدأ والخبر ومتعلقه في موضع نصب على الحال من فاعل (أبان) في البيت السابق:

٢٩٨- يَنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا كَجَدُّ شُكْرًا وَدِن

أو من المصدر، و (وإن) حرف شرط، و (شرط) مرفوع بالنيابة عن الفاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، و (فقد) مبنى للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى شرط.

كما مثل بـ (كَازَهْدٍ ذَا قِنَعٍ) في قوله:

٣٠٠- فَاجْرُرُهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشُّرُوطِ كِازَهْدٍ ذَا قِنَعٍ

(ليس يمتنع) أى جره باللام أو ما يقوم مقامها، و (قنع) بكسر النون بمعنى رضى، وقوله (كازهدٍ ذا قنع) فيه تقديم الخبر الفعلى وهو جائز عند الجمهور.

(فاجرره) جواب الشرط وهو فعل أمر ولكونه طلباً وجب اقترانه بالفاء والهاء في اجرره مفعول باجرر يعود إلى المفعول لأجله، و (باللام) متعلق باجرر، (وليس) فعل ماض ناقص واسمها مستتر فيها يعود إلى الجر بالحرف المدلول عليه بالفعل السابق يعود إلى المفعول له وجملة (يمتنع) في موضع نصب خبر ليس وفاعل يمتنع ضمير يفسره الجر المفهوم من قوله فاجرره فليجمع مع ما قبله والضمير فى ليس ويمتنع عائد على الجر بالحرف، و (مع) متعلق بيمتنع، و (الشروط) مضاف إليه على حذف مضاف والتقدير مع استكمال الشروط، و (كازهد) الكاف جارة لقول محذوف والجار والجرور بعدها متعلق بقنع، و (ذا) اسم إشارة في محل رفع على الابتداء وجملة (قنع) بكسر النون بمعنى رضى لا بفتحها بمعنى سأل خبره وفيه تقديم المفعول له على عامله. إن فقد شرط من كهذه الشروط: تعين جره

بحرف التعليل، وهو: «اللام، أو من، أو في، أو الباء» ولا يمتنع الجر بالحرف، مع استكمال الشروط، نحو: «هَذَا قَنَعٌ لَزُهْدٍ».

المفعول له: إذا كان مجرداً عن الألف واللام، والإضافة فالأكثر فيه النصب، ويجوز الجر، نحو: «ضربت ابني تأديباً، أو لتأديبٍ»، وما صحب الألف واللام بعكس المجرد فالأكثر جره، ويجوز النصب، نحو: «ضربت ابني للتأديب أو التأديب». صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٣٠١- وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجْرَدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلٍ وَأَنْشَدُوا

(يصحبها) أى اللام، (المجرد) أى المجرد من أَلٍ والإضافة، و (وقل) فعل ماضٍ، و (أَنْ) بفتح الهمزة حرف مصدرى وجملة (يصحبها) صلة أَنْ وَأَنْ وصلتها فى موضع مصدر مرفوع على الفاعلية بقل والهاء من يصحبها مفعول عائد إلى اللام، والمجرد) فاعل يصحبها وفى بعض النسخ يصحبه بالتذكير ولا فرق لأن الحرف يجوز عود الضمير إليه بالتذكير على إرادة اللفظ وبالتأنيث على إرادة الكلمة ومتعلق المجرد محذوف والتقدير المجرد من أَلٍ والإضافة، و (والعكس) مبتدأ و (فى مصحوب) خبره، و (أَلٍ) مضاف إليه، و (وأندوا) فعل وفاعل والضمير للنحاة ومفعوله قول محذوف.

فى باب المفعول فيه: يعنى أن اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهماً كان، نحو: «سرت لحظة وساعة» أو مختصاً، إما بإضافة، نحو: «سرت يوم الجمعة» أو بوصف نحو «سرت يوماً طويلاً» أو بعدد نحو: «سرت يومين». صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٣٠٥- وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا

(وقت) أى دالة على، و(ذاك) قوله ذاك أى النصب على الظرفية، و(ما) نافية، و(يقبله) الضمير المنصوب راجع للنسب المفهوم من الفعل، و(إلا مبهماً) يعنى أن أسماء المكان لا يقبل السرفية منها إلا المبهم. (وكل) مبتدأ، و(وقت) مضاف إليه ونعت محذوف، و(قابل) بالباء الموحدة خبر المبتدأ، و(ذاك) اسم إشارة فى محل نصب على أنه مفعول قابل ونعت اسم

الإشارة محذوف كما حذف نعت وقت، (وما) نافية، و(يقبله) فاعل محذوف وصارح ومفعول والضمير للنصب المفهوم من الفعل، و(المكان) فاعل يقبله على تقدير مضاف، و(إلا) حرف استثناء مفيدة للحصر، و(مبهماً) حال من المكان وتقدير البيت وكل وقت مظهر لا مضمرة قابل ذلك النصب وما يقبل النصب اسم المكان إلا في حالة إبهامه. أي: وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيساً، أن يقع ظرفاً لما اجتمع معه في أصله نحو: «جلست مجلس عمرو» و«جلست» و«مجلس» مشتقان من أصل واحد، وهو «الجلوس». صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٣٠٧- وَشَرَطُ كَوْنٍ ذَا مَقْيَسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعٌ.

(أن يقع) يعني أن شرط القياس في نصب هذا النوع وهو المشتق أن ينصبه عامل اجتماع معه في الأصل المشتق منه نحو: «رميت مرمى» و«ذهبت مذهباً»، و(شرط) مبتدأ، (كون) مضاف إليه، و(ذا) اسم رشارة مضاف إليه من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه، و(مقيساً) خبر كون ونعت اسم الإشارة محذوف، و(أن) حرف مصدرى و(يقع) صلتها وهي وصلتها في تأويل مصدر مرفوع على أنه خبر شرط، و(ظرفاً) حال من فاعل يقع، و(لما) متعلق بـ (ظرفاً) وما موصول اسمي نعت لمحذوف، و(في أصله معه) متعلقان باجتماع وجملة (اجتمع) صلة ما وتقدير البيت وشرط كون هذا المصوغ مقيساً وقوعه ظرفاً للعامل الذي اجتمع معه في أصله. والمتصرف من ظرف الزمان أو المكان، ما استعمل ظرفاً وغير ظرف، مثل: «يوم، ومكان» فإن كل واحد منهما يستعمل ظرفاً، وغير ظرف: أي: مبتدأ، أو فاعلاً، نحو «سرت يوماً» و«مكانك حسن» و«جاء يوم الجمعة». صاغها نظماً ابن مالك في قوله:

٣٠٨- وَمَا يَرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَلِكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ.

(ذو تصرف) فالتصرف من ظروف الزمان والمكان ما استعمل ظرفاً وغير ظرف كيوم ومكان فإن كل واحد منهما يستعمل ظرفاً نحو: «يوم

الجمعة، و«ارتفع مكانك» (وما) موصول اسمى فى محل رفع على الابتداء، و(يرى) فعل مضارع مبنى للمفعول يحتمل أن يكون قلبياً وأن يكون بصرياً فعلى الأول يتعدى لاثنتين الأول منهما ضمير مستتر قائم مقام الفاعل، و(ظرفاً) حال من نائب الفاعل (وغير) معطوف على ظرفاً على الاحتمالين، و(ظرف) مضاف إليه وجملة يرى ظرفاً وغير ظرف صلة ما والعائد إليها ضمير يرى المستتر فيها ومتعلق يرى محذوف، و(فذلك) مبتدأ حذفت صفته، و(ذو) خبره، و(تصرف) مضاف إليه، و(فى العرف) متعلق بتصرف وجملة فذلك إلخ خبر المبتدأ متى كان اسماً موصولاً وصلته فعل أو ظرف أو جاء ومجرور دخلت الفاء فى خبره كما تدخل فى جواب الشرط لشبه الموصول باسم الشرط فى عمومته وإبهامه وليست ماهنا شرطية والجملة جوابها لرفع المضارع بعدها.

و(غير المتصرف) هو ما لا يستعمل إلا ظرفاً أو شبهه، نحو «سحر» إذا أردته من يوم بعينه، و«فوق» نحو «جلست فوق الدار» والذى لزم الظرفية أو شبهها «عند ولدن».

٣٠٩ وَغَيْرِ ذِي التَّصْرِفِ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الكَلِمِ.
 (وغير مبتدأ، و(ذى) مضاف إليه، و(التصرف) مجرور بإضافة ذى بمعنى صاحب إليه، و(الذى) خبر المبتدأ ويجوز العكس، و(لزم) فعل ماض، و(ظرفية) مفعول لزم وجملة لزم ظرفية صلة الذى، و(أو شبهها) معطوف على محذوف تقديره أو لزم ظرفية أو شبهها وهو عند فإنه يلزم أحد هذين ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ظرفية المنطوق به لما يلزم من كونه يلزم شبه الظرفية وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو شبهها وأر على هذا للتقسيم، و(من الكلم) متعلق بشبهها ويكون الكلم على هذا واقعاً على الظروف التى تستعمل ظرفاً أو شبهها، وقوله من الكلم راجع إلى غير ذى التصرف حال منه، ويجوز أن يكون متعلقاً بلزم ويكون الكلم واقعاً على الظروف التى تستعمل ظرفاً أو شبهها.

وينوب المصدر عن ظروف المكان قليلاً، كقولك «جلستُ قربَ زيد»
ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان، نحو: «أتيتك طلوع الشمس»
والأصل: «وقت طلوع الشمس» فيحذف المضاف، ويقام المضاف إليه
مقامه، فيعرب بإعرابه، وهو: النصب على الظرفية، صاغها ابن مالك نظماً
في قوله:

٣١٠ - وَقَدْ يُنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ وَذَٰكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ.

(وقد) حرف تقليل، و(ينوب) فعل مضارع، و(قد) حرف تقليل،
و(ينوب) فعل مضارع، و(عن مكان) متعلق بينوب، و(مصدر) فاعل ينوب،
و(وذلك) مبتدأ، و (في ظرف) متعلق بيكثر، و(الزمان) مضاف إليه وجملة
(يكثر) خبر المبتدأ.

وفي باب المفعول معه: مثال النصب بالفعل «سيرى والطريق مسرعة» و
«الطريق منصوب» بـ «سيرى»، ومثال شبه الفعل «زيد سائر والطريق» و
«الطريق» هنا منصوب بـ «سائر». صاغها نظماً ابن مالك في قوله:

٣١٢ - يِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ.

(سبق) جملة صلة ما، ويفهم من قوله «بما من الفعل وشبهه سبق»
أن عامله لا بد أن يتقدم عليه فلا تقول «والنيل سرت» بالإتفاق، وأما تقدمه
على مصاحبه نحو «سار والنيل زيد» ففيه خلاف والصحيح منعه، (شبهه)
مثال شبه الفعل «زيد سائر والطريق». (بما) خبر مقدم وما موصول اسمي
نعت لمحذوف، و(من الفعل) متعلق بسبق (وشبهه) معطوف على الفعل
و(سبق) صلة ما والمفعول محذوف، و(ذا) اسم إشارة في محل رفع على أنه
مبتدأ مؤخر، و(النصب) عطف بيان لذا أو نعت له على الخلاف، و(لا)
حرف نفي وعطف، و(بالواو) معطوف على بما، و (في القول) متعلق
بالنصب وفي بمعنى على، و (الأحق) اسم تفضيل نعت للقول وتقدير
البيت هذا النصب حاصل بالعامل الذي سبق المفعول معه من الفعل أو
شبهه لا حاصل بالواو على القول الأحق.

وما سمع من كلام العرب من نصب المفعول معه بعد «ما» و«كيف» الاستفهاميتين، من غير أن يلفظ بفعل - فقد خرجة النحويون على أنه منصوب بفعل مضمرة، مشتق من الكون، نحو «ما أنت وزيداً» و«كيف أنت وقصعة من ثريد» التقدير: «ما تكون وزيداً» و«كيف تكون وقصعة من ثريد». صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٣١٣- وَيَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ يَفْعَلُ كَوْنِ مَضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

(وبعد) متعلق بنصب، و(ما) مضاف إليه ومضاف أيضاً و(استفهام) مضاف إليه لاغير، و(أو) حرف عطف و(كيف) معطوف على ما وحذف المضاف إليه لدلالة ما قبله عليه، و(نصب) فعل ماض حذف مفعوله، و(بفعل) متعلق بنصب، و(كون) مضاف إليه، و(مضمرة) بمعنى محذوف نعت لفعل، و(بعض) فاعل نصب، و(العرب) مضاف إليه وتقدير البيت ونصبه بعض العرب المفعول معه بفعل مضمرة يكون بعد ما استفهام أو كيف استفهام. وإن لم يمكن العطف، تعين النصب على المعية، أو على إضمار فعل يليق به. كقوله تعالى: (فأجمعوا أمركم وشركاءكم^(١)) و(شركاءكم) منصوب على المعية، أو إضمار فعل يليق به. صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٣١٥- وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ

أَوْ اعْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصَبُّ.

(والنصب) مبتدأ، و(إن) حرف شرط، و(لم) حرف نفى وجزم، و(يجز) فعل الشرط مجزوم بلم، و(العطف) فاعل يجز، و(يجب) خبر المبتدأ، و(أو اعتقد) معطوف على يجب وأو للتخيير و(عطف اعتقد) وهو طلب على يجب وهو خبر لأن يجب في معنى أوجب، و(إضمار) مفعول اعتقد، و(عامل) مضاف إليه، و(نصب) مجزوم في جواب الأمر على أنه جواب لشرط مقدر.

(١) يونس ٧١.

في باب الاستثناء: ينتصب المستثنى بـ «إلا» إن كان الكلام موجياً، ووقع بعد تمامه، نحو «قام القوم إلا زيداً، و«جاء الصالحون إلا الطالحين» سواء كان الاستثناء متصلاً أو منقطعاً، فالواقع بعد «إلا» منصوب على الاستثناء. صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٣١٦- ما استثنيت الأ مع تمام ينتصب وبعده نفي أو كنفى انتخب.

(إلا) فاعل - وإنما بدأ بإلا لأنها أصل الأدوات، و (ما استثنيت إلا مع تمام) نحو قام القوم إلا زيداً - واحترز بالك «تمام» من المفرغ، و (كنفى) المراد بشبه النفي النهى والاستفهام أى المؤول بالنفي سواء كان إنكارياً أو توبيخياً، و (ما) موصول اسمى فى موضع رفع على الابتدا وهى نعت لمحذوف و (استثنيت) فعل ماض والتاء فيه للتأنيث، و (إلا) فاعل استثنيت والجملة صلة ما والعائد محذوف وأسند الاستثناء لا لكونها أداته أو لأن استثنيت بمعنى أخرجت أو لإخراج إلا التى بمعنى غير فإنها تتبع الاسم الذى بعدها ما قبله، و (مع) متعلق باستثنيت، و (تمام) مضاف إليه، وجملة (ينتصب) فى موضع رفع خير المبتدأ ومتعلقه محذوف والتقدير الاسم الذى استثنته إلا مع تمام ينتصب بها ويجوز أن تكون ما شرطية منصوبة باستثنيت وينتصب جواب الشرط ويصبح تقديره مجزوماً ومرفوعاً ووقف عليه بالسكون، و (بعد) متعلق بانتخب، و (نفي) مضاف إليه، و (أو) حرف عطف، و (كنفى) الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفي، و (انتخب) فعل ماض مبنى للمفعول. إذا تفرغ سابق (إلا) لما بعدها، كان الاسم الواقع بعد (إلا) معرباً بإعراب ما يقتضيه ما قبل (إلا) قبل دخولها، وذلك نحو (ما قام إلا زيد) و (ماضيت إلا زيداً) و (مامرت إلا يزيد)، صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٣١٩- وإن يُفرغ سابقاً إلا لِمَا بَعْدُ يَكُن كَمَا لَوْ الَا عُدَ مَا.

و (إن) حرف شرط، و (يفرغ) بالبناء للمفعول فعل الشرط و (سابق) نائب الفاعل بـ (يفرغ) والموصوف محذوف، و (إلا) مضاف إليه من إضافة

اسم الفاعل إلى مفعوله، و (لما) بعد اللام وتخفيف الميم متعلق بـ(يفرغ) و (ما) المنجورة باللام اسم موصول جارية على منعوت محذوف، و (بعد) فى موضع صلة (ما) وهو مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة ونية معنى المضاف إليه، و (يكن) بالجزم جواب الشرط، واسم يكن ضمير مستتر فيها ويحتمل أن يعود إلى السابق أو إلى ما، و (كما) الكاف جارة لمصدر مؤول من (لو) المصدرية وصلتها، و (ما) زائدة، و (لو) حرف مصدرى، و (إلا) مرفوع بفعل محذوف يفسره (عدم)، و (عدما) فعل ماض والألف فيه للإطلاق وتقدير البيت وإن يفرغ عامل سابق إلا للمعمول الذي بعدها يعن السابق لـ(إلا) أو الواقع بعدها أو الحكم أو الكلام كما لو عدت إلا أى عدما.

الفصل الثانى طاقة النظم

البيت من بحر الرجز محدود بتفعيلاته ومقاطعته فتفعيلته (مستعملن) ويتكون كل شطر من ثلاث وحدات وكل وحدة تتكون من أربعة مقاطع تحوى كل وحدة سبع وحدات زمنية وقد يحدث فى البيت الواحد زحاف فى حشوه أو علة فى نهايته فينقص عدد المقاطع وكذا الوحدات الزمنية ولا تحدث زيادة بالترفيل أو التذيل، جرنى إلى هذا الكلام أن طاقة النظم غالباً ما تقصر عن حاجة المتعلم بعدم اتساع البيت لذكر المصطلحات النحوية وأمثلتها فى إطار عرض القاعدة.

١٧ - وكتيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار أصلاً

(وكتيابة) : وذلك كأسماء الأفعال نحو دراك، فإنه نائب عن أدرك فدراك مبنى لشبهه بالحرف فى كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره (عن) : هذا هو الشبه الاستعمالى وهو أن يكون الاسم عاملاً غير معمول. كالحرف. (بلا تأثر) : بالعامل، (كافتقار) معطوف على كتيابة وذلك كأسماء الموصولة نحو الذى فإنها مفتقرة فى سائر أحوالها إلى الصلة، فأشبهت الحرف فى ملازمته الافتقار قبيل (أصلاً) الألف للإطلاق أى كشيء ذى افتقار مؤصل أى لازم وهو مبنى للمجهول ونائب فاعله ضمير مستتر، والألف للإطلاق، والجملة نعت لافتقار. وحاصل البيت وسابقه : أن البناء يكون فى ستة أبواب المضمرات، وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة وأسماء الأفعال والأسماء الموصولة وقوله فى ستة أبواب وهى متفرقة على وجوه التسهيل وأسماء الشرط والاستفهام والإشارة للشبه المعنوى والموصولات ونحوها للافتقار وأسماء الأفعال للاستعمالى. والحقيقة أن هذا النظم الأصل فيه أن يكون وسيلة متطورة أو مبسطة لقواعد النحو المفترض فيها أن توفى بمطالب المتعلم دون الاحتياج إلى العديد من الشروح التى تضيف مزيداً من الأمثلة وعرضاً للشواهد مع تحليلها ونحن حين نقوم بعملية تحليل المنظومة وإصدار

الأحكام عليها نعتى المنظومة وحدها دون الشروح والحواشى التى صنعت على مر الأيام وهذه الشروح ما صنعها أصحابها إلا لقصور المنظومة متطلبات الدارسين فكانت هذه الشروح والحواشى وسائل أخرى جـ إيضاحية للمنظومة ذاتها والأصل أن المنظومة إنما صنعت لتقوم بهذه الإيضاحية المبسطة المطورة.

ومن ذلك ما أشار إليه فى البيت السابق على هذا البيت إلى الذـ المعنوى وهو قسمان : أحدهما : ما أشبه حرفاً موجوداً، مثل «متى» والثاـ ما أشبه حرفاً غير موجود، مثل «هنا» وفى هذا البيت ذكر شبهه للحرف النياية عن الفعل وعدم التأثير بالعامل كأسماء الأفعال مثل «دراك» وأشار أيضاً إلى شبه الحرف فى الافتقار اللازم كالأسماء للموصولة.

٣٠ - وفى أب وتاليه ينسدر وقصرها من نقضهن أشهر
وهنا قصرت طاقة النظم على أن تشير إلى أن هناك لهجات خاصة بـ
القبائل تعطى هذه الأسماء أحكاماً إعرابية خاصة بها.
وقد قصرت طاقة النظم فى قول ابن مالك :

٣٠ - وفى أب وتاليه ينسدر وقصرها من نقضهن أشهر
عن التعبير على أنه فى أب وأخ وحـم لفة ثلاثة أشهر من لغة النقض
القصر نحو : جاءنى الأبا والأخا والحما.

(وتاليه) : هما أخ وحـم، (يندر) : أى النقض. (وقصرها) أى قصر
وأخ وحـم (وقصرها) : أى إعرابها كفتى والنقص أى إعرابها بالحرك
المقدزة على الألف فى الأحوال الثلاثة كعصا والمقصود بالنقص هو حا
الواو والألف والياء والإعراب بالحركات الظاهرة على الياء والخاء والميم ؛
(هذا أب وأخه وحـمها ورأيت أبه) واللغة الحـرى فى أب وتاليه أن يـ
بالألف مطلقاً رفماً وجراً ونصباً على نحو (هذا أباه وأخاه وحماها) (ورأ
أباه وأخاه وحماها) (ومررت بأباه وأخاه وحماها). وأشار هنا إلى لغة

آخرين في (أب ، أخ ، حم) فيأحدي اللغتين النقص وهو حذف الواو والألف والياء والإعراب بالحركات الظاهرة واللغة الأخرى : في أب وتاليه أن يكون الألف : رفعا ونصبا وجرا، أى بحركة مقدرة على الألف، كما تقدر في المقصور وهذه اللغة أشهر من النقص.

قصرت طاقة النظم عن أن توفى بآراء العلماء كاملة أو ذكر هؤلاء العلماء حتى إنه عبر بقوله (عند قوم) ليدلل على الفراء وهو نحوى واحد، ويبدو أنه رمز به إلى الكوفيين عموماً وفي هذا تعميم.

٣٨ - وبابه ومثل حين قد يرد ذا الباب وهو عند قوم يطرد (وبابه) : أى باب سنين، (ومثل) : أى فى الإعراب (ذا) : فاعل يرد (وهو) : أى مجئ الجمع مثل حين (مثل) : منصوب على الحال من فاعل يرد ومتعلق مثل محذوف (عند قوم) من النحاة ومنهم الفراء.

وأشار بقوله (وبابه) إلى باب سنة وهو كل اسم ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر نحو (ثبة وثبين) وجمعوا (ظبه) فقالوا (ظليون وظبين) وهو شاذ وأشار بقوله : (ومثل حين قد يرد ذا الباب) إلى أن سنين ونحوه قد تلزمه الياء ويجعل الإعراب على النون.

قصرت طاقة النظم عن التعبير على الشذوذ فى الاستعمال أو الإشارة إلى لغة خاصة أى لهجة أو الضرورة الشعرية وذلك فى نونى المثنى وجمع المذكر السالم وحركاتهما التى هى حركة بناء وذلك لأن طاقة النظم بطبيعة الحال لن تستوعب شاهداً شعرياً خصوصاً إذا كان منظوماً على بحرى الطويل أو البسيط أو على بحر الكامل لأن البنية المقطعية لهذه الأبحر تمتد وتستطيل بحيث تزيد على مقاطع بحر الرجز الذى نظمت عليه الألفية والمتخم بالزحافات والعلل والتصريع فى إطار الكلام على نونى التثنية والجمع ولم يبق فيه إلا ما نبه عليه من أن نون الجمع حقها الفتح وقد تكسر وأن نون التثنية حقها الكسر، وقد تفتح فأما كسر نون الجمع فإنه يجىء للضرورة. وأما فتح نون التثنية فلغة قوم من العرب، حكى ذلك الفراء.

٣٩ - ونون مجموع وما به التحق فافتح، وقل من يكسره نطق

(ونون) : الواو حسب ما قبلها، (نون) مفعول مقدم بافتح، (به) : متعلق بالتحق (فافتح) : طلباً للخفة من ثقل الجمع وفرقاً بينه وبين نون المثني (بكسر) : متعلق بنطق، (نطق) : أى من العرب وحتى نون الجمع وما ألحق به الفتح وقد تكسر شذوذاً وليس كسرهما لغة خلافاً لمن زعم ذلك.

وقصرت طاقة النظم عن عرض الملحق بالمثني وكان النظم قد استوعب فى بيتين سابقين على هذا البيت الملحق بجمع المذكر السالم ولذا فليس هناك منهج ملتزم فى المنظومة من حيث ذكر المصطلحات أو أجزاء من الاستشهاد أو التزام بالتمثيل، وإنما تخضع المسألة لطاقة النظم ومدى استيعابه لهذه الأمور أو قصوره عنها.

٤٠ - ونون ما ثنى والملحق به بعكس ذلك استعملوه فانتبه

(الملحق به) وهو اثنان واثنتان وثلثان (ذاك) : المقصود بها النون، (فانتبه) : أى انتبه لذلك. وحق نون المثني والملحق به الكسر وفتحها لغة وبذا يتضح أن كسر النون فى الجمع شاذ وفتحها فى الثنية لغة خلافاً لظاهر كلام ابن مالك : وغاب فى خضم النظم مصطلح النيابة ونياية الحركة عن الحركة فى الممنوع من الصرف.

٤٣ - وجر بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يضيف أو يك بعد أل ردف

(جر) : فعل أمر يؤيده لاحقاً أو فعل ماضى مجهول يؤيده سابقه (ما) : مفعول جر (ما لم يضيف) : ما مصدرية ظرفية وقوله (ما لم يضيف) إلخ : أى مدة عدم كل من إضافته ورفه لأل فهو من عموم السلب لأن أو بعد النفى لنفى كل (أو يك) : وأصل يك يكون حذف الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف (ردف) : بمعنى تبع، ولما كانت البعدية لا تقتضى الاتصال أتى بردف ليقيد فليس حشواً. والقسم الثانى مما ناب فيه حركة عن حركة هو الاسم الذى لا ينصرف وحكمه : أنه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة فإن أضيف أو وقع بعد الألف واللام، جر بالكسرة.

يتطلب إعراب المعتل من الأسماء لوناً من الوضوح خصوصاً أن الإعراب يكون بالحركات الأصلية والأسماء المعتلة تنتهى بحروف علة وظهور مثل هذه الحركات يجعل الاسم المعتل تعتريه بعض التغييرات يقصر النظم عن وصفها.

٤٧ - فالأول الإعراب فيه قُدراً جميعه وهو الذى قد قُصراً

٤٨ - والثانى منقوص ونصبه ظهر ورفع ينوى كذا أيضاً يجر

(فالأول): أى كالمصطفى (قُدراً) : فعل ماضى مبنى للمجهول والألف للإطلاق قوله (جميعه) : إما تأكيد للضمير فى قدر أو نائب فاعله ولا ضمير فيه (قصراً) : فعل ماضى مبنى للمجهول والألف للإطلاق (والثانى) أى المرتقى (منقوص) : سمي بذلك لحذف لامه للتثنية أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات، (ظهر) : أى على الياء لخفته رأيت المرتقى (ينوى) على الياء ولا يظهر نحو يوم يدعو الداعى (كذا) متعلق بيجر، (يجر) : بكسر منوى نحو أجيب دعوة الداعى.

وقصرت طاقة النظم عن التعبير فى الأفعال المعتلة عن الحركات التى تسبق حروق العلة وضرورة تجانسها مع حرف العلة بحيث تسبق الواو الضمة وتسبق الألف الفتحة وتسبق الياء الكسرة وذلك على الأحرف الصحيحة التى تسبق حروف العلة.

٤٩ - وأى فعل آخر منه ألف أو واو أو ياء فمعتلاً عرف

٥١ - والرفع فيهما أنو واحذف جازماً ثلاثهن تقضى حكماً لازماً

(والرفع) : مفعول مقدم بانو ، (فيهما) : متعلق بانو، (انو) : نحو يدعو ويرمى فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء، (جازماً) : حال من فاعل احذف، ثلاثهن : وحاصل ما ذكره أن الرفع يقدر فى الألف والواو والياء وأن الجزم يظهر فى الثلاثة بحذفها وأن النصب يظهر فى الياء والواو ويقدر فى الألف، (تقضى) : فعل مجزوم جواب الأمر. أى تؤد، (حكماً) : أى محكوماً به أو تقضى بمعنى تحكم وحكماً مبين لنوعه (لازماً) : نعت لحكماً.

وهو يريد أن يشير إلى أن المعتل من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة نحو يغزو أو ياء قبلها كسرة نحو يرمى أو ألف قبلها فتحة نحو يخشى.

وكذلك إلى أن الرفع يقدر في الواو والياء نحو يدعو ويرمى وأن الثلاث وهي الألف والواو والياء تحذف في الجزم نحو (لم يخش ولم يغز ولم يرم).

والفعل المضارع كالاسم في كونه ينقسم إلى صحيح ومعتل وهو ما آخره ألف كـيخشى، أو ياء كيرمى، أو واو كيدعو. فأما الصحيح فيظهر فيه الإعراب.

وأما المعتل فإن كان بالألف لم يظهر فيه الرفع والنصب لتعذر الحركة على الألف ويظهر فيه الجزم بحذف الألف تقول في الرفع هو يخشى فعلامة الرفع فيه ضمة مقدرة على الألف وفي النصب : لن يخشى فعلامة النصب فيه فتحة مقدرة على الألف وفي الجزم : لم يخش فعلامة الجزم حذف الألف أقاموا حذف الألف مقام السكون في الجزم كما أقاموا ثبوتها ساكنة مقام الحركة.

وإن كان معتلاً بالياء أو الواو لم يظهر فيه الرفع لثقل الضمة على الياء المكسور ما قبلها وعلى الواو المضموم ما قبلها ويظهر النصب بالفتحة لخفتها والجزم بالحذف كما فيما أخزه ألف تقول : هو يرمى ويدعو فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء وعلى الواو ولن يرمى ولن يدعو فعلامة النصب فتحة الياء وفتحة الواو ولم يرم ولم يدع فعلامة الجزم حذف الياء وحذف الواو.

والحاصل :

إن الفعل المعتل يقدر رفعه ويظهر جزمه بالحذف وأما النصب فيقدر في الألف ويظهر في الياء والواو واحتراز الناظم بقوله (مؤثراً) من العلم الداخلة عليه الألف واللام للمح الصفة كقولهم في حارث وعباس الحارث والعباس في:

٥٢ - نكرة قابل ال مؤثراً أو واقس موقع ما قد ذكرنا

النكرة مايقبل ال ويؤثر فيه التعريف أو يقع موقع مايقبل ال فهناك مايقبل ال ويؤثر فيه التعريف (رجل) فتقول الرجل ومثال مايقع موقع مايقبل ال (ذو) التي بمعنى صاحب نحو جاءنى ذو مال أى صاحب مال فذو نكرة وهى لاتقبل ال لكنها واقعة موقع صاحب وصاحب يقبل ال نحو الصاحب (نكرة) : مبتدأ مسوغ ذلك كونها فى معرض التقسيم (قابل) : خبر المبتدأ ، (مؤثراً) : حال من ال : (واقع) : عطف على قابل (ماقد ذكرنا) : وهو مايقبل ال والألف للإطلاق.

والنكرة مايقبل ال وتؤثر فيه التعريف مثل رجل فتقول الرجل أو يقع موقع مايقبل ال مثل ذوالتي بمعنى صاحب وهى نكرة لأنها واقعة موقع صاحب.

قصرت طاقة النظم عن استيعاب الشاهد الذى يمثل الضرورة الشعرية معبر عن الضرورة نفسها بالاختيار فى قوله.

٥٥ - وذو اتصال منه ما لايتدا ولايلى إلا اختياراً أبداً

(وذو اتصال) : يعنى أن الضمير المتصل هو مالا يصح الابتداء به أى وقوعه فى أول الكلام ولايلى إلا فى الاختيار وفهم منه أنه يلى إلا فى غير الاختيار والضمير البارز : ينقسم إلى متصل ومنفصل فالمتصل هو الذى لايدأ به ولايقع إلا فى الاختيار.

والمضممر أولاً : ينقسم إلى بارز ومستتر وهو مالا صورة له فى اللفظ - البارز ينقسم إلى متصل ومنفصل. فالمتصل : هو مايصح وقوعه فى أول الكلام. والمتصل : ما لايصح أن يقع فى أول الكلام كثناء قمت وكاف أكرمك ولايقع بعد إلا اختياراً فإنك لاتقول ماقام إلات وإنما تقول : ماقام إلا أنت ومارأيت إلا إياه.

ولايقع الضمير المتصل بعد إلا فى الضرورة كقوله :

وما بنا لي إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار^(١)

قصرت طاقة النظم عن ذكر عله بناء الضمائر في :

٥٧ - كل مضمرة له البناء يجب بلفظ ما جر كلفظ ما نصب

كل مضمرة : متصلاً كان أو منفصلاً والمضمرات كلها مبنية لشبهها بالحرف في الجمود ولذلك لا تصغر ولا تنى ولا تجمع وقوله ولا مشى إلخ أما نحو (هما وهم ونحن) فوضعت كذلك ابتداء له : متعلق بيجب والبناء يجب : باتفاق النحاة ، (جر) : صلة ما كلفظ ما نصب : نحو إنه وله ورأيتك ومررت بك.

وعبر عن الضرورة الشعرية بلفظ (في اختيار) في :

٦٣ - وفي اختيار لايجئ المنفصل إذا تأتي أن يجئ المتصل

(لايجئ المنفصل) : أى الضمير المنفصل وكل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لايجوز العدول عنه إلا المنفصل فلا تقول في (أكرمتك) (أكرمت إياك) فإن لم يكن الإتيان بالمتصل تعين المنفصل نحو (إياك أكرمت).

والأصل أن الضمير المنفصل لا يستعمل في موضع يمكن فيه استعمال المتصل لأن الغرض من وضع الضمير المتصل إلى الاختصار ووضع المنفصل موضع المتصل يأبى ذلك فحق الضمير المنفصل ألا يكون إلا حيث يتعذر الاتصال كما إذا تقدم على العامل نحو (إياك نعبد) أو كان محصوراً نحو إنما قام أنا فإنك لو قلت إنما قمت انقلب الحصر من جانب الفاعل وصار في جانب الفعل أما إذا أمكن الاتصال فإنه يجب رعايته فيما ليس خبيراً لكان أو إحدى أخواتها إن ولى العامل نحو أكرمتنا وأكرمتنا أو فصله منه ضمير رفع متصل نحو أكرمتك فإنه لا سبيل فيه إلى الانفصال إلا في ضرورة الشعر كقوله:

(١) الأشموني، ج ١، ص ١٠٩.

وما أصحاب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حبا إلى هم^(١)
وقال الآخر :

بالباعث الوارث الأصوات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير^(٢)
وما سوى ما ذكر مما يمكن فيه الاتصال يجوز فيه الوجهان^(٣).

كثيراً ما بينى الناظم نظمه على شاهد قد اطلع عليه هو أو قاعدة
مبسوطة في كتب النحو القديم بسطاً فيختصر منها الجزء الأكبر ويلمح إلى
الباقي بلمحة غالباً ما لا يفهمها الدارس أو المتعلم إلا إذا رجع إلى الشرح
والحواشي ولو كان للدارس دراية بهذه القاعدة أو الشاهد لما كان في حاجة
إلى مطالعة هذه المنظومة النحوية ومن ذلك (وليس قد نظم) ففيه إشارة إلى
شاهد تذكره كتب النحو كما أن في البيتين السابقين على هذا النظم إشارة
إلى قول الكسائي منقول بعض العرب هم أحسن الناس وجوهاً وأنضر هموها
وقول الناظم هو

٦٦ - وقدم الأخص في اتصال وقدم ما شئت في انفصال
٦٧ - وفي اتحاد الرتبة الزم فصلاً وقد يبيح الغيب قد وصل
فالبيتان المنظومان بنيا على رأى الكسائي أما وليسى قد نظم) ففي بيت
الناظم:

٦٨ - وقبل بالنفس مع الفعل التزم نون وقاية وليس قد نظم
(وقبل) : منصوب بالتزم، (يا) : بالقصر للضرورة (وقبل يا) : دون غيرها
من المضممرات (مع الفعل التزم) حال من ياء، (نون وقاية) : إذا اتصل
بالفعل ياء المتكلم لحقه لزوماً نون تسمى نون الوقاية وسميت بذلك لأنها
تقى الفعل من الكسر وذلك نحو أكرمنى ويكرمنى وأكرمنى وقد جاء حذفها

(١) الأشموني، ج ١، ص ١١٥.

(٢) الأشموني، ج ١، ص ١١٦.

(٣) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٦٢.

مع ليس شذوذاً (نون) : نائب فاعل، (ليس) : مبتدأ ، (نظم) : أى فى قوله:

عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم للكرام ليس^(١)

الطيس : يفتح الطاء الرمل الكثير.

وإذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوماً نون تسمى نون الوقاية وسميت بذلك لأنها تقى الفعل من الكسر.

من سمات المنظومة النحوية أنها تجمع بين آراء كل من الكوفيين والبصريين ويبدو أن ذلك راجع إلى طاقة النظم وما يحتاجه إلى ملء الحشو أو العكس بالتخلص من بعض الآراء والاستشهادات بل والمصطلحات والتفاصيل عند اللزوم ومن ذلك عدم إشارة الناظم إلى الدارس بأن العلم منه الكنية واللقب وقد تجتمع معاً فى تركيب واحد فدخل إلى الترتيب دفعة واحدة فى:

٧٤ - واسماً أتى وكنية ولقباً : وأخرن دار إن سواء صحبا

٧٥ - وإن يكونا مفردين فأضف حتماً وإلا أتبع الذى ردف

(واسماً) : حال من فاعل أتى، (أتى) : أى العلم، (والمعنى) : ينقسم إلى ثلاثة أقسام إلى اسم وكنية ولقب والمراد بالاسم هنا ما ليس بكنية ولا لقب كزيد وعمر وبالكنية ما كان فى أوله أب وأم كأبى عبد الله وأم الخير وباللقب ما أشعر بمدح كزين العابدين أو ذم كأنف الناقة، (ذا) : اسم إشارة يعود إلى اللقب تقول : جاءنى زين العابدين، (سواء) : يعنى الاسم واللقب إذا صحب الاسم. وجب تأخيره وظاهر كلام ابن مالك أنه يجب تأخير اللقب مع الاسم والكنية وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم فأما مع الكنية فأت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب وبين أن تقدم اللقب على الكنية

(١) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ج ١ ص ١١٠ مطبعة الحلبي القاهرة، وديوان رؤبه بن المعراج ص ١٧٥ تحقيق د. عزة حسن بيروت، ١٩٧١ م.

(يكونا) : أى الاسم واللقب (فأضف) : نحو هذا سعيد كرز ورأيت سعيد كرز يتأولون الأول بالمسمى والثانى بالاسم، (حتماً) : أى إن لم يمنع من الإضافة مانع على ما يأتى بيانه وهو أل نحو الحارث كرز (إلا) : إن حرف شرط ولا نافية، (اتبع) : والتقدير وإن لا يكونا مفردين فاتبع الثانى الذى ردف الأول ما قبله فى إعرابه، (الذى) : نحو عبد الله أنف الناقة، (الذى ردف) : وهو اللقب للاسم فى الإعراب بياناً أو بدلاً. وإذا اجتمع الاسم واللقب فإن كان مفردين وجبت الإضافة وإن كانا مركبين أو مركباً ومفرداً وجب الإتيان ويجوز القطع إلى الرفع على إضمار مبتدأ أو إلى النصب على تقدير فعل قصرت طاقة النظم عن التمثيل لبعض أنواع العلم كالمختوم بـ (ويه) مثل سيبويه ونفطويه وعن التصريح بعلامة الإعراب أو البناء وقد ذكرت الأمثلة لبعض أنواع العلم فى نظم سابق وآخر لاحق على هذا البيت :

٧٧ - وجملة وما بمزج ركبا ذا إن بغير ويه تم إعرابا

(وجملة) : أى ومن العلم جملة كبرق نحره وجملته صلة ما (وما) : مبتدأ خبره محذوف أى من العلم، (بمزج) : الباء بمعنى متعلق، (بركبا) : (ركبا) : نحو بعلبك وحضرموت ومعدى كرب (ذا) : اسم إشارة وقوله ذا أى العلم المزجى مبتدأ إن : حرف شرط، بغير : متعلق يتم، (تم) : أى ختم.

وقد يكون النقل من جملة كقام زيد وزيد قائم ومنها ما ركب تركيب مزج مثل سيبويه والمركب تركيب مزج إذا ختم بغير (ويه) أعرب وإن ختم بـ (ويه) يبنى على الكسر.

قصرت طاقة النظم عن التفريق بين القاعدة والاستعمال أو التفريق بين الأعراب وبين النحاة فى قوله (وضعوا).

٧٩ - ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظاً وهو عم

(ووضعوا) : أى العرب، وإسناد الوضع إلى العرب مجاز لكونه ظهر على ألسنتهم وإلا فالواضع على الأصح هو الله تعالى (علم) : مفعول وضعوا

وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة (كعلم) : حال من علم (وهو عم) :
أى من جهة المعنى (عم) : وشاع أمته.

والعلم على قسمين علم شخص وعلم جنس فعلم الشخص له حكمان :
معنوى وهو أن يراد به واحد بعينه مثل (زيد) و (أحمد) ولفظى وهو صحة
مجىء الحال متأخرة عنه ومنعه من الصرف وعدم دخول (أل) عليه.

قصر النظم عن التصريح بالأحكام الإعرابية والعلامات والعلامات التي
تعتري الاسم الموصول في حال تسميته. وكذا الإشارة إلى المذاهب النحوية
بخصوص النون التي ترد في آخره :

٨٩ - بل ما تلييه أوله العلامة والنون إن تشدد فلا ملامة

(بل) : للانتقال هنا لا للإضراب (وما) : واقعة على ما قبل الياء وهو
الذال والناء، والضمير المستقر في تليه عائد على الياء وتليه جملته صلة ما،
(العلامة) : الدالة على التثنية وهي الألف في حالة الرفع والياء في حالتى
الجر والنصب (والنون) : مبتدأ (ملامة) : اسم لا مبنى معها على الفتح
وسكونه عارض لأجل الوقف وخبر لا محذوف تقديره فلا ملامة عليك
(ماتليه) : أى الحرف الذى تليه الياء فالصلة جرت على غير صاحبها ولم
يرز لأمن اللبس وهو تصريح بما علم وكون ما مفعولاً بمحذوف يفسره
أوله من باب الاشتغال أرجح من كونه مبتدأ خبره أول. يعنى أنه يجوز فى
نون اللذين واللتين التشديد ومذهب البصريين أنها لا تشديد إلا بعد
الألف، ومذهب الكوفيين أنها تشدد بعد الألف وبعد الياء وهذا اختيار
المصنف ولذلك أطلق فى قوله والنون إن تشدد ... وإن ثبت (الذى والتى)
أسقطت الياء وأتيت مكانها بالألف فى حالة الرفع نون (اللذان واللتان)
(اللذان واللتان) بتشديد النون، وبالياء فى ح التى النصب والجر نحو
(اللذين واللتين).

عبرت لغة الناظم عن لهجة تستعمل الاسم الموصول مرفوعاً بالواو
(اللذون) (وبعضهم بالواو رفعاً نطقاً) وقصرت لغة النظم عن التصريح

بأنها لهجة خاصة أو عن أن تشير إلى جزء من بيت الشاهد كعادة الناظم في كثير من المواضع.

٩١ - جمع الذى الألى الذين مطلقا وبعضهم بالواو رفعا نطقا

(جمع الذى) : فذكر للذى جمعين إحداهما الألى فتقول (جاءنى الألى قاموا) أى الذين قاموا، والثانى الذين بالياء فى الرفع والنصب والجر وعلى ذلك نبه بقوله مطلقاً أى فى جميع الأحوال أى رفعا ونصباً وجرأ ومطلقاً : حال من الذين، (رفعا) : مفعول لأجله، (نطقاً) : الألف للإطلاق ويقال فى جمع المذكر (الألى) مطلقاً عاقلاً كان أو غيره وقد يستعمل فى جمع المؤنث ويقال للمذكر العاقل فى الجمع : (الذين مطلقاً) وبعض العرب يقول (الذون) فى الرفع و (الذين) فى النصب والجر.

ومنها (الذين) لجمع ما يعقل و (الألى) بمعناه، نحو : جاء الألى فعلوا، كما تقول : جاء الذين فعلوا وهو اسم جمع لأنه لا واحد له من لفظه، والذين كذلك، لأنه مخصوص بمن يعقل و (الذى) عام له ولغيره.

فلو كان (الذين) جمعاً له لساواه فى العموم لأن دلالة الجمع كدلالة التكرار بالعطف (فالألى والذين) من أسماء الجموع وإطلاق الجمع عليهما اصطلاح لغوى لا حرج على النحوى فى استعماله.

قوله : الذين مطلقا.

يعنى أنه يكون بالياء والنون : فى الرفع، والنصب، والجر لأنه مبنى ويدل على أن هذا أراد بالإطلاق.

قوله : وبعضهم بالواو رفعا نطقاً.

فنبه على أن من العرب من يجرى (الذين) مجرى الجمع المذكر السالم فيجعله بواو فى الرفع وبياء فى الجر والنصب.

فعلم أن ذلك الإطلاق هو عدم ذلك التقييد. والذين يجرى (الذين) مجرى جمع المذكر السالم هم هذيل وقال بعضهم هم بنو عقيل وأنشدوا

على ذلك قول الراجز :

نحن اللذون صبحوا الصباحا

يوم النخيل غارة ملحاحاً^(١)

قصرت طاقة النظم عن التعبير عن ظاهرة الاتساع التي تتسم بها اللغة العربية للوفاء بمتطلبات ناطقيها وأغراضهم الحياتية فأدوات اللغة محدودة وأغراض الحياة شتى وتفوق هذه الأدوات لذا كثيراً ما تستعير اللغة أدوات من فصيلة لغوية إلى فصيلة لغوية أخرى أو تعبر بأداة واحدة عن شيئين وقد يحدث العكس وتأمل بصدد ذلك ما حدث للغة العربية في ظاهرتي الترادف والمشارك اللفظي ففي الترادف تدل أكثر من كلمة على مسمى واحد أى معنى واحد وفي المشارك اللفظي يشترك أكثر من معنى أو مسمى فى لفظ واحد ويبدو - والله أعلم - أن اللغة مرت بمراحل فى العصور المختلفة كانت فى أحدها المعانى تفوق الألفاظ عدداً فنشأت ظاهرة المشارك اللفظي وفى عهود أخرى فاقت الألفاظ المعانى عدداً فنشأ الترادف وهكذا عمّ الأمر ظواهر اللغة فأصبحت تتسع لكل الاستعمالات وتتكيف مع جميع الظروف فدلّ بالمذكر على المؤنث ودلّ بالجمع على المثنى والمفرد وأدت ضرورات الشعر والفن إلى التوسع فى مثل هذه الظواهر ومن ذلك تعبير العرب بـ (الذين) عن (اللائى) أو العكس فقصرت طاقة النظم عن الإشارة إلى الضرورة الشعرية أو الاتساع فى :

٩٢ - باللات واللاء التي قد جمعا واللاء كالذين نزرأ وقعا

(باللات) : متعلق بجمع، (التي) : مبتدأ، (جمعا) جملة خبر المبتدأ
(واللاء) : مبتدأ، (وقعا) : جملة خبر اللاء والأ . للإطلاق. يعنى أن
اللائى الذى هو جمع التى قد يطلق على الذين .

ويقال فى جمع المؤنث (اللات واللاء) بحذف الياء ويجوز إثبات الياء

(١) الأشمونى، ج ١، ص ١٤٩.

فتقول (اللاتى واللاتى) وقد ورد (اللاء) بمعنى (الذين) فى الشعر.
فمن الأسماء الموصولة (اللاتى واللاتى) لجمع المؤنث السالم : عاقلاً
كان أو غيره ويحذف يائهما فيقال (اللات، واللاء) نحو (واللاء يئسن من
المحيض) ^(١) وقد يجى (اللاء) بمعنى الذين.
كقوله :

فما أبأؤنا بأمن منه

علينا اللاء قد تهدوا الحججورا ^(٢)

كما قد يجى (الأولى) بمعنى (اللاء) كقول الآخر :

فأما الأولى يسكن غور تهامه

فكل فتاه تترك الحجج أقصما ^(٣)

وقال الآخر وقد جمع بين اللغتين :

فتلك خطوب قد تملت شياينا

قديماً فتبلينا المنون وما نبلى

وتبلى الألى يستلثمون على الألى

تراهن يوم الروع كالحدل القبل ^(٤)

قصرت طاقة النظم عن التعبير عما يستعمل للعاقل ولغير العاقل من
الموصولات وكذا التفرقة أو التسوية بين ما يستعمل للمذكر والمؤنث والحالات
الإعرابية لـ (ذو) الموصولة فى :

(١) سورة الطلاق، الآية ٤ .

(٢) الأشمونى، ج ١ ، ص ١٥١ .

(٣) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم بتحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ص ٨٤ .

(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم - حققه عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ص ٨٥ .

٩٢ - ومن وما و ال تساوى ما ذكر

وهكذا ذو عند طيغ شهر

(باللات) : متعلق بجمع، (التي) : مبتدأ، (جمعا) : جملته خبر المبتدأ
(واللاء) : مبتدأ، (وقعا) : جملته خبر اللاء والألف للإطلاق. يعنى أن
اللائي الذى هو جمع التى قد يطلق على الذين.

فمن الموصولات أسماء تستعمل بمعنى (الذى والتى) وتثنيتهما
وجمعهما واللفظ واحد.

وتلك (من، وما، والألف واللام، وذو، وذا، وأى).

فأما (من) فهى لمن يعقل : تحقيقاً أو تشبيهاً كقوله :

أسرب القطا هل من يعير جناحه

لعلى إلى من قد هويت أطيير^(١)

أو تغليياً كقوله تعالى :

(ولله يسجد من فى السموات والأرض)^(٢).

ومنه قوله تعالى:

(والله خلق كل دابة من ماء، فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من
يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع)^(٣).

غلب على كل دابة حكم من يقل، فعاد عليه ضمير من يفعل وفضل
تفصيله.

وتكون (من) بمعنى الذى وفروعه ويجوز فى ضميرنا اعتبار المعنى
اللفظ وهو أكثر كقوله تعالى : (ومنهم من يؤمن به)^(٤).

(١) الأشمونى، ج ١، ص ١٥١.

(٢) سورة الرعد : الآية ١٥.

(٣) سورة النور : الآية ٤٥.

(٤) سورة يونس : الآية ٤٠.

وقوله تعالى :

(ومن يقنت منكن لله ورسوله) (١).

واعتبار المعنى عربى جيد كقولهم : (من كانت أمك).

وقول الشاعر :

تعش، فإن عاهدتني لاتخونني

تكن مثل من يا ذئب يصطحبان (٢)

وقال (عز وجل) :

(ومنهم من يستمعون إليك) (٣).

وأما (ما) فتجرى مجرى (من) فى جميع ما ذكر إلا أنها لاتكون لمن

يعقل وإنما تكون لمن لا يعقل، نحو قوله تعالى :

(والله خلقكم وما تعملون) (٤).

ولصفات من يعقل نحو قوله تعالى :

(فانكحوا ما طاب لكم من النساء، مثنى وثلاث ورباع) (٥).

وللمبهم أمره كقولك لمن أراك شبحاً، لاتدرى أبشرهو، أم مدر ؟ رأيت

ما رأيت. ولا تطلق (ما) : على ما يعقل إلا مع غيره نحو قوله تعالى :

(ولله يسجد ما فى السموات وما فى الأرض) (٦).

وأما الألف واللام فتكون اسماً موصولاً بمعنى (الذى) وفروعه، ويلزم

(١) سورة الأحزاب : الآية ٣١.

(٢) الأشمونى، ج ١، ص ١٥٣.

(٣) سورة يونس : الآية ٤٢.

(٤) سورة الصافات : الآية ٩٦.

(٥) سورة النساء : الآية ٣.

(٦) سورة النحل : الآية ٤٩.

فى ضميرها اعتبار المعنى نحو : جاء الضارب، والضاربة، والضاربات،
والضاربات والضاربون، والضاربات، كأنك قلت : الذى ضرب والذى ضربت،
واللذان ضربا، واللذان ضربتا والذين ضربوا، واللاتى ضربن.

ويدلك على أن الألف واللام فى نحو : الضارب اسم موصول أمور.

الأول : استحسان بخلو الصفة معهما عن الموصوف إذا قلت : جاء
الكريم، المحسن، فلولا أن الألف، واللام، هنا - اسم موصول، قد اعتمدت
الصفة عليه، كما تعتمد على الموصوف لتقبح خلوها عن الموصوف مع
الألف واللام، كما يقبح بدونها.

الثانى : عود الضمير عليها، نحو : أفلح المتقى ربه فإنه لا يعود الضمير إلا
على الاسم.

الثالث : إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المعنى، كقولك : جاء الضارب
أبوه زيدا أمس فلولا أن الألف واللام بمعنى الذى، واسم الفاعل معها قد سد
مسد الفعل لكان منع إعمال اسم الفاعل بمعنى المعنى معها أحق منه
بدونها.

وأما (ذو) فتكون موصولة فى لغة طبع خاصة والأعرف فيها عندهم
بناؤها واستعمالها فى الإفراد والتذكير، وفروعها بلفظ واحد.

ويظهر المعنى بالعائد نحو : رأيت ذو قام أبوه، وذو قام أبوها، وذو قام
أبوهما وذو قام أبوهم وذو قام أبوهن.

قال الشاعر :

ذاك خليلى ، ذو يواصلنى

يرمى ورائى ، اسمهم واصلمه (١)

أى والذى يواصلنى.

وقال الآخر :

(١) الأشمونى، ج ١، ص ١٥٧.

فإن الماء ماء أبى وجدى

ويثرى ذو حفرت وذو طويت^(١)

أراد : التى حفرت والتى طويت.

وقد تعرب كما أنشد أبو الفتح:

فأما كرام موسـرون لقيتهم

فحسب من ذى عندهم ما كفانيا^(٢)

والرواية المشهورة :

فحسبى من ذو عندهم ما كفانيا

على البناء.

وقد ذكر ابن عصفور فى كتابه المقرب أن فى (ذو) الموصولة لغتين
إحدهما : إجراؤها مجرى (من).

والأخرى : إجراؤها مجرى الذى فى اختلاف اللفظ، لاختلاف حاله :
فى الإفراد والتذكير وفروعهما، وقد تلحقها تاء التأنيث ، وتبنى على
الضم.

حكى الفراء :

(بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به).

والمعنى : بالفضل الذى فضلكم الله به، والكرامة التى أكرمكم الله
بها. كما قصرت طاقة النظم عن بيان الحالات :

الإعرابية لـ (ذات - ذوات).

المستعملات عند قبيلة طيء.

(١) الأشموني، ج ١ ، ص ١٥٨ .

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم حقه عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ص ٨٩ .

وموضع اللاتسى أتسى ذوات

(وكالتى) : خبر مقدم. (لديهم) : أى مستعملة عند طبع (ذات) : مبتدأ مؤخر، (وموضع) : بالنصب على الظرفية يأتى، (ذوات) : جمعاً لذات وهى فاعل أتى.

وقد تستعمل (ذات) فى المفرد المؤنث و (ذوات) فى جمع المؤنث ومنهم من يثنيها ويجمعها و (ذوات) فى الجمع مبنية على الضم وقد تعرب إعراب جمع المؤنث السالم وأما (ذات) فالفصيح فيها أنها مبنية على الضم.

شابت النحو العربى بعض الشوائب بدت من خلال اطلاق الدارسين العرب على المنهج الوصفى وعلم اللغة الحديث مثل تعدد الآراء وكثرة الخلافات حول المسألة الواحدة وجواز أكثر من وجه فى الموضع الواحد وكثرة التشديد وتعدد الصيغ واضطرابها خاصة فى بعض مباحث الصرف مثل أبواب الفعل الثلاثى ومصادره وصيغ جمع التكسير وهذه الشوائب بطبيعة الحال تنطبق على الشروح والحواشى وشروح الشروح التى كتبت على ألفية ابن مالك. ومؤلفات أخرى عاصرت ألفية ابن مالك لكن المنظومة النحوية التى ألفها ابن مالك تخلصت من هذه الشوائب لا لأنها منهج جديد فى دراسة النحو ولكن لقصور طاقة النظم عن استيعاب هذا التطويل ومن هنا فقد يكون هذا الأمر مؤيداً لما أراه من أن هذه المنظومة النحوية كانت اعتراضاً على التأليف النحوى العربى المألوف مثلما كان كتاب (الرد على النحاة) ثورة على نحو المشرق وأصوله.

وعلى الرغم من أن موجة المتون والمنظومات النحوية - التى شاعت منذ القرن السابع الهجرى إنما ظهرت محاولةً لعلاج ظاهرة الإسراف فى تطويل المؤلفات النحوية وتضخيمها وكثرة الشروح التى قامت عليها، لقد أخطأت

هذه المتون الطريق الصحيح للعلاج أو الإصلاح بما انزلت إليه من مبالغة في التكثيف والإيجاز اللذين بلغا حد الغموض خاصة في المنظومات بسبب ما فرضته قيود الوزن والقافية (١).

لقد كانت الخلاصة مركزة تركيزاً شديداً لم يتح لابن مالك أن يقول كل ما يريد عن بعض المواضع ووجدها الأشموني فرصة صالحة فذكر ما تركته الخلاصة وخاصة إذا كان ابن مالك ذكر ذلك في التسهيل أو الكافية.. كما أن النظم كثيراً ما ألجأ ابن مالك إلى غير ما يريد فعلق الأشموني على كل هذا وعمدته في المقارنة بين كلام ابن مالك في الألفية وكلامه في كتبه الأخرى - الكافية والتسهيل.

لقد ذكر الأشموني في كتابه ثمانية من كتب ابن مالك :

- التحفة وذكرها مرة واحدة في الجزء الثالث ص ١٠٨ .
 - نكت الناظم على مقدمة ابن الحاجب وذكره كذلك مرة واحدة ج١ ص ٩٧ .
 - العمدة وذكره مرة واحدة ج١ ص ٢٧٢ .
 - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح وذكره ثلاث مرات ج٤ ص ١٣ - ١٤ - ١٧ .
 - شرح التسهيل وذكره ٥٩ تسعاً وخمسين مرة .
 - الكافية وذكرها ٧٥ خمساً وسبعين مرة .
 - شرح الكافية ورجع إليها ١٧٤ أربعة وسبعين ومائة مرة .
 - التسهيل ورجع إليه ٢٧٣ ثلاثاً وسبعين ومائتي مرة .
- هذه هي كتب ابن مالك التي رجع إليها الأشموني نصاً في شرحه

(١) في إصلاح النحو العربي - عبد الوارث مبروك سعيد ، ص ٤٣ ، ط ١ ، دار القلم ، الكويت ، ١٩٨٥ م .

للألفية لكنة مع ذلك ذكر كتباً أخرى مجهولة كان يقول ذكر الناظم في بعض كتبه أو أشار إلى ذلك الناظم في غير واحد من كتبه.

وتكاد هذه المقارنة تتجه إلى ذكر أشياء ذكرها الناظم في غير الخلاصة أو رأى ذكره في الخلاصة ورجع عنه في غيرها.

انظر إليه يقول في أحد تنبيهاته : لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ وعدها في غير هذا الكتاب أربعة :

الأول : ما أخبر عنه بمخصوص نعم ويش المؤخر نحو : نعم الرجل زيده، ويش الرجل عمرو. إذا قدر المخصوص خبيراً فإن كان مقدماً نحو : زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير وقد ذكر الناظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب.

الثالث : ما حكاه الفارسي من قولهم : في ذمتي لأفعلن التقدير في ذمتي عهد أو ميثاق.

الرابع : ما أخبر عنه بمصدر وقوع جئ به بدلاً من اللفظ بفعله نحو : سمع وطاعة، أى أمرى سمع وطاعة، ومنه قوله :
وقالت حنان ما أتى بك ها هنا

أذو نسب أم أنت بالحي عارف

أى أمرى حنان، أى رحمة وقول الراجز :

شكا إلى جملى طول السرى

صبر جميل فكلانا مبتلى

أى أمرنا صبر جميل^(١).

ويقول في أحد تنبيهاته : ذكر ابن الشجري أنها (لا) أعملت في معرفة وأنشد للناطقة الجعدى :

(١) شرح الأسموني على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٢٢٠.

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا

سواها ولا عن جها متراخيا

وتردد رأى الناظم فى هذا البيت، فأجاز فى شرح التسهيل القياس عليه وتأوله فى شرح الكافية فقال يمكن عندى أن يجعل - أنا - مرفوع بفعل مضمير ناصب باغياً على الحال تقديره : لا أرى باغياً، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل^(١).

ويقول بعد شرح قول ابن مالك فى مخصوص نعم وبئس وإن يقدم مشعر به كفى.

توهم عبارته هنا وفى الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وأن المتقدم ليس هو المخصوص، بل مشعر به وهو خلاف ما صرح به فى التسهيل^(٢).

ويقول بعد شرح قول ابن مالك :

٥٠٦ - يتبع فى الإعراب الأسماء الأول

نعت وتوكيد وعطف وبدل

قدم فى التسهيل باب التوكيد على باب النعت وكذلك فعل ابن السراج وأبو على الزمخشري وهو حسن لأن التوكيد بمعنى الأول والنعت على خلاف معناه، يتضمن حقيقة الأول وحال من أحواله والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط^(٣).

قصرت طاقة النظم عن التعبير تصريحاً عن أحكام إعرابية خاصة كثيرة يرجع بعضها إلى الاستعمال اللهجى الخاص وقد أدى ذلك بابن مالك إلى أن يسط ذلك فى كتب أخرى له وذلك ما جعل الشراح المتأخرين يقومون بهذا العبء فلقد أشار الأشمونى فى كتابه إلى الكثير من اللغات واللهجات.

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٢٥٣.

(٢) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، ج ٣، ص ٣٨.

(٣) المصدر السابق، ج ٣، ص ٥٩.

ولقد ذكر ثلاث عشرة لهجة وجمع كلامها مرة واحدة وهي :

- ١ - بكر ، ج ٤ ، ص ٢٨٢ .
- ٢ - بنو أسد ، ج ٣ ، ص ٢٨٤ .
- ٣ - بنو الحرث بن كعب ، ج ١ ، ص ٧٩ .
- ٤ - بنى صباح بطن من ضبة ، ج ٣ ، ص ٢٨٤ .
- ٥ - بنى فقعمس وبنى دبير ، ج ٢ ، ص ٦٣ .
- ٦ - ثقيف ، ج ٤ ، ص ١٨٨ .
- ٧ - غنم ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ .
- ٨ - الكلبيين ، ج ٤ .
- ٩ - كنانة ، ج ٣ ، ص ٢٣١ .
- ١٠ - لخم ، ج ٤ ، ص ٢١١ .
- ١١ - لغة عامرية ، ج ٤ ، ص ٣٤١ .
- ١٢ - لغة قريش ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ .
- ١٣ - كعب ونمير ، ج ٤ ، ص ٣٥٣ .

وأربع رجوع إلى كل واحدة منها مرتين ، وهي :

- ١ - سليم ، ج ٢ ، ص ٣٧ ، ج ٤ ، ص ١٢ .
- ٢ - عقيل ، ج ٤ ، ص ١٤٩ ، ج ٢ ، ص ٢٠٤ .
- ٣ - قضاة ، ج ٤ ، ص ٢٨١ ، ص ٢٨٢ .
- ٤ - لغة أهل اليمن ، ج ٤ ، ص ٢٧٧ ، ص ٣٤٠ .

ورواحدة ذكرها مرتين وهي لغة فزارة :

- ج ٣ ، ص ٢٢١ ، ج ٤ ، ص ١١٤ .

واثنتان ذكر كل واحدة منهما خمس مرات وهي :

- ربیعة ، ج ١ ، ص ١٣١ ، ص ١٣٥ ، ج ٢ ، ص ١٥٢ -
٢٦٥ ، ج ٤ ، ص ٢٢٢ .

- وهذیل ، ج ١ ، ص ١٤٩ - ج ٢ ، ص ٢٠٥ ، ج ٤ ، ص
١١٦ - ١١٨ - ٢٢٢ .

وواحدة ذكرها ست مرات وهي لغة قيس :

ج ١ ، ص ٣١ ، ص ٣٩ ، ص ١٤٢ ، ص ١٤٨ ، ج ٢ ، ص
٢٦٤ ، ج ٤ ، ص ٢٢١ .

أما لغة طيئ فقد ذكرها عشر مرات :

ج ١ ، ص ٣٧ ، ص ٦٨ ، ص ٩٦ ، ص ١٥٨ ، ج ٢ ، ص ١٧ ،
ج ٣ ، ص ٢٢٣ ، ج ٤ ، ص ٢٠٦ - ٢١٤ ، ص ٢١٩ ، ص ٢٢٢ .

في حين رجع إلى الحجازيين أربعاً وعشرين مرة :

ج ١ ، ص ٦٣ ، ص ١٣٩ ، ص ١٤٢ ، ص ١٤٤ ، ص ٢٤٧ ،
ص ٢٥٣ ، ص ٢٦٧ ، ج ٢ ، ص ١٧ ، ج ٣ ، ص ١٣٩ ، ص ١٩٩ ،
ص ٢٠٦ ، ص ٢٦٨ ، ص ٢٦٩ ، ج ٤ ، ص ٦٧ ، ص ٩١ ، ص ١٨٨ ،
ص ٢١٢ ، ص ٢١٣ ، ص ٢٢٠ ، ص ٢٢١ ، ص ٢٢٤ ، ص ٣١٢ ،
ص ٣٥٢ .

أما بنو تميم فقد رجع إليهم اثنتين وثلاثين مرة :

ج ١ ، ص ٣١ ، ص ١١٤ ، ص ١٣٩ ، ص ١٤٢ ، ص ١٤٨ ، ص
٢٤٧ ، ص ٢٥٣ ، ص ٢٦٧ ، ج ٢ ، ص ١٧ ، ص ١٤٧ ، ص ١٥٣ ،
ص ١٥٥ ، ج ٣ ، ص ١٠٩ ، ص ١٩٩ ، ص ٢٠٦ ، ص ٢٦٧ ، ص
٢٧١ ، ج ٤ ، ص ٨١ ، ص ١٣٠ ، ص ٢١٢ ، ص ٢٢٠ ، ص ٢٢١ ،
ص ٢٢٤ ، ص ٢٨٢ ، ص ٣١٢ ، ص ٣٢٥ ، ص ٣٣٥ ، ص ٣٥٢ ،
ص ٣٥٣ (١) .

(١) انظر الأشموني وكتابه : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق : د. محمد عبد الحميد
الطويل ، ص ٧٢ ، مطبعة المدينة ، القاهرة ، ١٩٨٦ م .

قصرت طاقة النظم عن استيعاب الشواهد وتحليلها فكان ذلك مطلباً عزيزاً في الشروح التي تلت الألفية فالأشموني يقول عند شرح قول ابن مالك:

٦٤ - وصل أو افصل هاء سلتيه وما أشبهه في كنته الخلف انتمى.

أى وما أشبه هاء سلتيه من كل ثانى ضميرين أولهما أنخص وغير مرفوع والعامل فيها غير ناسخ للابتداء سواء أكان فعلاً نحو سلتيه وملتى إياه والدرهم أعطيتك وأعطيتك إياه، والاتصال حينئذ أرجح قال تعالى: فسيفيكهم الله - أنلزمكموها - أن يسألكموها - ... إذ يريكهم الله في منامك قليلاً ولو أراكم كثيراً^(١).

* يقول في موضع آخر: إذا نعت بمفرد وظرف وجملة، قدم المفرد وأخرت الجملة غالباً نحو: وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه وقد تقدم الجملة نحو وهذا كتاب أنزلناه مبارك فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه^(٢). وهو يستخدم الشاهد القرآني للاستدلال على المعانى فهو يقول عن (من) الجارة بأنها تأتي لمعان منها التبويض نحو: حتى تنفقوا مما تحبون وعلامتها أن يصح أن يخلفها بعض ولهذا قرئ بعض ما تحبون، الثانى بيان الجنس نحو:

فاجتنبوا الرجز من الأوثان^(٣).

ويستخدم الشاهد القرآني للرد على معارضيه فهو يقول بعد شرح قول ابن مالك:

٥٢٢ - وكلا اذكر في الشمول وكلا

كلتا جميعاً بالضمير موصلاً

(١) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ١١٧.

(٢) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٣، ص ٧٢.

(٣) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢١٠.

لا بد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الألفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه. ولا يجوز حذف الضمير استغناءً بنية الإضافة خلافاً للفراء والزمخشري ولا حجة في (خلق لكم ما في الأرض جميعاً) ولا قراءة بعضهم (إنا كلا فيها) على أن المعنى جميعه وكلما بل جميعاً حال وكلا بدل من اسم إن أو حال من الضمير المرفوع فيها^(١).

بل إنه يؤيد الكوفيين بقراءة شاذة، حيث يقول عند شرح قول ابن مالك عن نون التوكيد^(٢).

ولم تقع خفيفة بعد الألف

أى سواء كانت الألف اسماً بأن كان الفعل مسنداً إليها أو حرف بأن كان الفعل مسنداً إلى ظاهر على لغة أكلوني البراغيث أو كانت التالفة لنون جماعة النساء وفاقاً لسيبويه والبصريين سوى يونس وخلافاً ليونس والكوفيين لأن فيه التقاء الساكنين على غير حده، (لكن) تقع (شديدة ركسرها) لالتقاء الساكنين (ألف) لأنه على حده إذ الأول حرف لين والثاني مدغم وبعضه ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم (فدمراتهم تدميراً) حكاها ابن جنى ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكران (ولاتتبعان سبيل الذين لا يعلمون).

ويقول عند شرح قول ابن مالك : والنون إن تشدد فلا ملامة (والنون) من مثني الذي والتي (إن تشدد فلا ملامة) على مشددها وهو في الرفع متفق على جوازه وقد قرء (واللذان يأتيانها منكم) وأما في النصب فمنعه البصري^(٣) وأجازه الكوفي وهو الصحيح فقد قرئ في السبع (ربنا أرنا اللذين أضلانا) ويقول عند شرح قول ابن مالك عن أو :

٥٥١ - وإضرابٌ بها أيضاً نُمي

(١) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، جـ ٣ ، ص ٧٥ .

(٢) المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٢٢٤ .

(٣) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، جـ ١ ، ص ١٤٨ .

أى نسب إلى العرب فى قول الكوفيين وابن على وابن برهان.

وابن جنى مطلقاً تمسك بقوله :

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية

لولا رجاؤك قد قتلت أولادى

وقراءة أبى السماك : أو كلما عاهدوا عهدا بسكون الواو^(١).

قصرت طاقة النظم عن تضمن الإشارة إلى حالات الإعراب أو البناء

والعلامات المصاحبة لذلك فى :

٩٤ - وكالتى أيضاً لديهم ذات

وموضع اللاتى أتى ذوات

(وكالتى) : خبر مقدم. (لديهم) : أى مستعملة عند طيغ (ذات) : مبتدأ مؤخر (وموضع) : بالنصب على الظرفية بأتى، (ذوات) : جمعاً لذات وهى فاعل أتى وقد تستعمل (ذات) فى المفرد المؤنث و (ذوات) فى جمع المؤنث ومنهم من يثنيها ويجمعها و (ذوات) فى الجمع مبنية على الضم وقد تعرب إعراب جمع المؤنث السالم وأما (ذات) فالفصيح أنها مبنية على الضم.

قصرت طاقة النظم عن التعبير عن المصطلح لفهم دلالة كما فى (ما

استفهام) والمقصود الحرف ما الذى يؤدى معنى الاستفهام.

٩٥ - ومثل ماذا بعد ما استفهام

أو من إذا لم تلغ فى الكلام

(ومثل ما) : خبر مقدم، (ذا) : مبتدأ مؤخر، ويعنى أن ذا مثل ما المؤولة من أنها تستعمل بمعنى الذى وفروعه بلفظ واحد. (ما استفهام) : قوله ما استفهام من إضافة الدال للمدلول فهى على معنى لام الاختصاص لا بيانية

(١) انظر : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، ج ٣ ، ص ١٠٦ .

ومن عطف عليه وحذف منه استفهام لعلمه منه (أو من) : أى أو بعد من استفهام على الأصح (من) : معطوف على ما (إذا لم تلغ) : يعنى أن ذا اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة وتكون مثل ما فى أنها تستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً فتقول من ذا عندك وماذا عندك يعنى أن (ذا) تستعمل موصولة، بشرط أن تسبق بـ (مأ) أو (من) الاستفهاميتين نحو ماذا فعلت - ومن ذا جاءك وقد تلغى (ذا) إذا جعلت مع (مأ) أو (من) كلمة واحدة للاستفهام قصرت طاقة النظم عن التعبير على مصطلح الموصولات الاسمية دون غيرها فى قوله (كلها).

٩٦ - وكلها يلزم بعده صلة

على ضمير لائق مشتمله

وكلها : أى كل الموصولات، (صلة) تبين معناه، (على) : متعلق بمشتمله، (مشتمله) : نعت صلة ويشترط فى صلة الموصول الاسمى أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول وقد يكون الموصول (من أو ما) إذا قصد بهما غير المفرد المذكر فتقول (أعجبنى من قام) مراعاة للفظ و (من قاما) مراعاة للمعنى.

قصرت طاقة النظم عن الاستعمال الدقيق للمصطلح فاستعملت (صفة) مكان (وصف) وقصرت عن التعبير على حالة الشذوذ فى وصل الأفعال المضارعة .

٩٨ - وصفة صريحة صلة أل

وكونها بمعرب الأفعال قل

(صفة) : خبر مقدم، (صريحة) : نعت صفة.

(صريحة) : خالصة الوصفية لكونها فى تأويل الفعل ولم تغلب عليها الاسمية (صلة) : مبتدأ مؤخر.

(كونها) : أى أل (قل) : أى قليل .

ولاتوصل الألف واللام إلا بالصفة الصريحة مثل اسم الفاعل فى نحو
(الضرب) واسم المفعول فى نحو (المضروب) : والصفة المشبهة فى نحو
(حسن الوجه) .

وشذ وصلها بالمضارع نحو (الترضى) .

أثر المؤلف أن يضمن المنظومة ما ورث عن علماء النحو من أقوال وآراء
لكن طاقة النظم لم تمكنه من التصريح بذلك فى بعض المواضع (بعضهم
أعرب مطلقاً) .

١٠٠ - وبعضهم أعرب مطلقاً وفى

ذا الحذف أيا غير أن يقتضى

(أعرب مطلقاً) : أعرب أيا، (مطلقاً) : أى فى جميع الصور الأربع
(وفى) : متعلق بيقتنى (أيا) : مفعول مقدم بيقتنى، ويعنى أن غير أى من
الموصلات يتبع أيا فى جواز حذف صدر صلتها (الحذف أى) : حذف
العائد إذا كان المبتدأ (غير) : مبتدأ، (يقتنى) : جملة خبر المبتدأ .

بعض العرب أعرب (أيا) مطلقاً والعائد على الموصول إن كان مرفوعاً لم
يحذف، مثل (اللدان قاما) فإن كان العائد المرفوع مبتدأ وخبره مفرد فإنه
يحذف نحو (وهو الذى فى السماء إله) (١) .

قصرت طاقة النظم عن تحديد المقصود بقوله :

(أبوا) أهم النحاة أم العرب فى :

١٠١ - إن يستظل وصل وإن لم يستظل

فالحذف نزر وأبوا أن يختزل

يستظل وصل : نحو ما أنا بالذى قائل لك سواء أى بالذى هو قائل لك
(نزر) : أى قليل (وأبوا) : (أى العرب) أى امتنعوا عن الحذف (يختزل) :

(١) الزخرف : ٨٤ .

والتقدير وكون آل توصل بمعرب الأفعال قليل وأشار بقوله وأبوا أن يختزل إن صلح الباقي إلخ إلى أن شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلة كما إذا وقع بعده جملة نحو جاءني الذي هو أبوه منطلق أو هو ينطلق أو ظرف أو جاراً ومجروراً تامان نحو جاء الذي هو عندك أو هو في الدار فإنه لا يجوز في هذه المواضع حذف صدر الصلة فلا تقول جاء الذي أبوه منطلق تعنى الذي هو أبوه منطلق لأن الكلام يتم دونه.

والعائد المرفوع إذا كان مبتدأ يحذف مع (أى) وإن لم تطل الصلة ولا يحذف مع غير (أى) إلا إذا طالت الصلة فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل اضطر الناظم إلى أن يبنى مبهم على مبهم فقال (عندهم) وبني ذلك على قوله (أبوا) في البيت السابق على هذا البيت ولم يذكر أى مفسر لهذه الضمائر المتعاقبة.

١٠٢ - إن صلح الباقي لوصل مكتمل

والحذف عندهم كثير منجلى

(مكمل) : نعت لوصل، (مكمل) : أى مكمل الوصول (منجلى) :
نعت كثير ، خبر بعد خبر.

شرط حذف صدر الصلة ألا يكون بعده صالحاً لأن يكون صلة كما إذا وقع بعد جملة نحو (جاء الذي هو أبوه منطلق (أو) هو ينطلق أو ظرف أو جار مجرور تامان نحو (جاء الذي هو عندك) أو (هو في الدار).

فصرت طاقة النظم عن استيعاب مسائل الصرف والتصريف لذلك نجد تكملة في تصريف الأفعال^(١) لمحمد محبى الدين عبد الحميد (في آخر تحقيق لشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) هذه عبارة عن خلاصة موجزة استدرك فيها محمد محبى الدين عبد الحميد ما أغفله ابن مالك في الألفية أو أجمل فيه القول إجمالاً في تصريف الأفعال.

(١) انظر هذه الخلاصة في آخر الجزء الثانى من شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، صفحات ٥٩٦

وهو يشير هنا إلى أن تفصيل القول عن الصرف إنما ذكره في كتابه الآخر (دروس التصريف) الذي كان قد أعدّه لطلاب كلية اللغة العربية بالأزهر.

جعل الشيخ محيى الدين هذه الخلاصة فى خمسة أبواب :
عرض فى الباب الأول : أوزان المجرد والمزيد، معانى هذه الأبنية، مضارع الفعل الثلاثى.

الباب الثانى : الصحيح والمعتل وأقسامهما : السالم، المضعف، المهموز، المثال، الأجوف مع ذكر الأحكام ومضارع هذه الصيغ، الناقص ومضارعه، اللفيف المفروق واللفيف المقرون وأحكام كل منهما.

الباب الثالث : فى اشتقاق صيغتى المضارع والأمر.

الباب الرابع : فى تصريف الفعل بأنواعه الثلاثة، ماض، مضارع، أمر مع الضمائر.

الباب الخامس : تقسيم الفعل إلى : مؤكّد وغير مؤكّد.

مايلفت النظر فى هذه الخلاصة أن المؤلف لم يذكر الخلافات إلا فى القليل النادر، وقد علل للمسائل فى الهوامش بطريقة قريبة وواضحة.

وإذا انتقلنا إلى المصطلحات والتعريفات وأردنا أن نتبين موقعهما فى النحو التعليمى من كتب القدماء فإننا نجد مصنفاتهم تتفاوت أيضاً فى ذكر هذه المصطلحات والتعريفات حضوراً للمستوى التعليمى من جانب ولنضج المصطلح واستقراره ووضوحه من جانب آخر، وأن نقول إن المتقدمين آثروا التخفيف من ذكر المصطلحات اكتفاءً بإيضاح ما تدل عليه وربما كان فى ذلك يسر للدارسين لا عسر. ومن المصطلحات التى تتبعناها فتيينا أنها لم تشع عند المتقدمين الإعراب التقديرى، العلامات الأصلية، العلامات الفرعية، الفعل المبني للمجهول، نائب الفاعل، لا النافية للجنس، شبه الجملة، المصدر المؤول، الملحق بالثنى، الأفعال الخمسة، النعت السببى، النعت الحقيقى،

وإنما ظهرت هذه المصطلحات وغيرها كثير في كتب المتأخرين والشراح وأصبحت تلقى على الدارسين والمتعلمين وملأت أفواه المعلمين والعجيب أن تغيب بعض هذه المصطلحات عن نظم ابن مالك رغم أنه وصفها في لغته ولم يكن هذا الإغفال مراعاة لمستوى الدارسين ولكن من أجل النظم دون مراعاة لمستواهم في استيعاب تلك المصطلحات وإدراك المراد منها مما يمثل عائقاً بينهم وبين ما يريدون الوصول إليه وبخاصة المبتدئون.

في إطار عرض ابن مالك لمسوغات الابتداء بالنكرة عرض لبعض الأسباب وقصر عن بعضها فهناك غير ذلك من المسوغات مما أكثرته منه بعض مطولات النحو، لكنها تندرج تحت القاعدة العامة من أن « المعول على الفائدة» ولعل هذا ما عناه ابن مالك في الألفية (وليُقَس ما لم يقل).

في إطار عرض الناظم لكل من المبتدأ والخبر يجب حذف المبتدأ في مواضع - لم يذكرها الناظم - من أهمها مايلي :

١ - التعت المقطوع للرفع إذا قصد به المدح أو الذم أو الترحم.

فالمُدح : كقراءة من قرأ (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ^(١) برفع كلمة (رب).

- الذم : مثل (أعوذُ بالله من الشيطانِ الرجيمِ) برفع كلمة (الرجيم).
على القطع.

٢ - المصدر الذي يؤتى به بدلاً من الفعل مرفوعاً، كقوله تعالى :
(فصبر جميل) ^(٢).

وما ورد من قولهم (سمع وطاعة) - وقول منذر بن درهم :

فقلت : حنان، ما أتى بك هاهنا !! أذو نسب أم أنت بالحى عارف
وجاء في التصريح : وأصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوباً، لأنها

(١) الفاتحة : ١.

(٢) سورة يوسف : ١٨.

من المصادر التي جئَ بها بدلاً من اللفظ بأفعالها، ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام، فرفعوها وجعلوها أخباراً عن مبتدآت محذوفة وجوباً، حملاً للرفع على النصب.

٣ - المخصوص بالمدح أو الذم مع (نعم وبتس) إذا تأخر عنهما. كقولنا (نعم صديق الرسول أبو بكر) و (بتس رجل الأذى أبو جهل) فيعرب - في بعض الآراء - خبر مبتدأ محذوف وجوباً.

٤ - أن يكون الخبر مستعملاً في القسم عرفاً، كما ورد من قولهم (في ذمتي لأفعلن كذا)، تقديره (في ذمتي يمين) (١).

في إطار عرض ابن مالك لأنَّ المكسورة الهمزة قال ابن مالك :

- | | | |
|-------|--------------------------------|--------------------------------|
| ١٨٣ - | وبعدَ ذاتِ الكسرِ تصحبُ الخيرُ | لامُ ابتداءً، نحو «إني لوزرُّ» |
| ١٨٤ - | ولا يلكي ذى السلام ما قد نفيًا | ولا من الأفعال ما ك «رضيًا» |
| ١٨٥ - | وقد يليها مع «قد» ك «إنَّ ذا | لقد سمًا على العدا مستحوذاً» |
| ١٨٦ - | وتصحبُ الواسطَ معمولَ الخيرِ | الفصلَ واسماً حلَّ قبله الخيرُ |

ذات الكسر : هي «إن» - الوزر : الملجأ والملاذ.

فذكر ابن مالك الموضع الأول للام الابتداء ومعظم شروطه وأمثله في الأبيات الثلاثة الأولى.

وفي البيت الرابع : ذكر المواضع الثلاثة الأخرى دون شروط ولا تفصيل ولا تمثيل.

قال ابن مالك في كسر همزة إن وفتحها.

١٧٧ - وهمز «إن» افتتح لِسَدَّ مَصْدَرٍ مَسَدًّا ، وفي سوى ذلك اكسر

(١) د. محمد عيد (نحو الألفية شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك) القسم الأول، ص ١٧٦ و ١٧٧.

تلك هي القاعدة العامة، ويمكن الاكتفاء بها، والاحتكام إليها عن الفتح والكسر للهمزة.

لكن : فصلت معظم كتب النحو هذا الموضوع تفصيلاً، فذكرت أهم مواضع الكسر، وأهم مواضع الفتح، وأهم مواضع جواز الأمرين مع اختلاف بينها في عدد ما تورده من هذه المواضع.

وحسنت هذه الكتب صنْعاً، لأن الكثيرين من دارسي العربية يشق عليهم التعرف بأنفسهم على الكسر والفتح لهمزة (إن) فهم في حاجة للمعاونة التوضيحية المفصلة لهذه المواضع - فالأداة التي تختص بتوكيد الجملة الاسمية هي :

(إن) المكسورة الهمزة، المشددة النون، وهي التي يسميها النحاة بالحرف المشبه بالفعل، وهي تسمية تقوم على افتراض أن هذه الأداة إنما جئ بها لتنسخ حكم المبتدأ والخبر، ولتعمل فيما بعدها نصباً ورفعاً. أما دلالتها على التوكيد، وأما وظيفتها التي تؤديها في الكلام، ففي المحل الثاني عندهم.

إذا أريد إلى توكيد الجملة الاسمية لحقتها (إن) هذه من أولها، فقليل في : إن خالداً ظريف، وإذا أريد إلى تقوية التوكيد جئ باللام بعدها مفصولة عنها، فقليل : إن خالداً لظريف.

وإذا اتصلت (إن) بالمسند إليه، ولم تفصل عنه بفاصل، ثم كثر اتصالها به، وطال في الاستعمال، صاراً بمنزلة الكلمة الواحدة المركبة، وكان العرب يستريحون إلى الفتح في المركبات، ففتحوا المبتدأ بعدها.

أولاً : أهم مواضع كسر همزة « إن » :

١ - أن تقع في بداية الكلام.

قال تعالى : (إنا أنزلناه في ليلة القدر) (١).

(١) القدر : ١.

- ويُعدّ من هذا الموضع ما جاء بعد حروف تمهيد لبداية الكلام،
كحروف الاستفتاح والابتداء، إذا تعدّ (إنّ) قد جاءت فى بداية الكلام
حكماً.

قال تعالى :

(أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (١).

وقال :

(ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمَلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا،
إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ) (٢).

ففى الآية الأولى جاءت (إنّ) بعد (ألا) وهى حرف استفتاح وفى الآية
الثانية جاءت (إنّ) بعد (ثمّ) وهى حرف ابتداء.

٢ - أن تقع بعد اسم المكان (حيثّ).

تقول (من تعاليم الإسلام ألاّ تزاحمَ الناسَ حيثُ إنهم جالسون
مستقرون) فمن المعروف أن (حيث) من الأسماء التى لاتضاف إلا للجمل
فى رأى جمهور النحاة، فمجيئ (إنّ) بعدها إنما هو فى بداية جملة مستقلة،
هى جملة المضاف إليها.

٣ - أن تجيى بعد اسم الزمان (إذّ).

تقول : ذهبت للمصيف إذّ إنّ الجوَّ حارّ.

فكلمة (إذّ) ظرف للماضى، وتضاف للجمل، فمجيئ (إنّ) بعدها يعدّ
فى بداية جملة مستقلة، هى جملة المضاف إليها.

٤ - أن تجيى (إنّ) فى بداية جملة الصلّة.

(١) يونس : ٦٢.

(٢) النحل : ١١٩.

قال تعالى حكاية عن «قارون» و «آتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتتوء
بالعصبة أولى القوة» (١).

- فإن وقعت في حشو الصلة فتحت، كالمثال النحويّ (جاء الذي
عندي أنه فاضل).

٥ - في بداية جملة جواب القسم.

قال تعالى : (حم، والكتاب المبين، إنا أنزلناه في ليلة مباركة) (٢)
والكتاب المبين : جملة قسم بواو القسم. وقد اشترط في هذا الموضع : أن
يكون في خبر (إن) التي جاءت في أول جواب القسم «اللام» مثل (أقسم
إن الصلح لخير) و (لعمرك إن الصلح لخير).

فإن تضمنت جملة القسم معنى الفعل ولم تكن نصّاً في القسم فلا
حاجة لهذا الشرط، كآلية المستشهد بها، وكقولك (والله إن الصلح خير).

والخلاصة : أن القسم الصريح جملة فعلية أو اسمية لا بد لكسر (إن)
من وجود اللام في خبرها.

أما القسم غير الصريح - المتضمن معنى الفعل - فلا حاجة معه لوجود
اللام في الخبر.

٦ - في بداية الجملة بعد القول.

قال تعالى : (قال : إني عبدُ الله) (٣).

وقال (قل : إني لا أملك لكم ضرراً ولا رشداً) (٤).

٧ - أن تجيء في أول جملة تقع حالاً مما قبلها.

مثل لذلك ابن مالك بقوله (زرته وإن ذو أمل).

(١) القصص : ٧٦.

(٢) الدخان : ١ - ٣.

(٣) مريم : آية ٣٠.

(٤) الجن : آية ٢١.

٨ - أن تجيء في أول جملة تقع صفة لما قبلها.

تقول (طلعت كتاباً إنه مفيد).

٩ - أن تجيء بعد فعل من أفعال القلوب علق عن العمل بلام الابتداء

في خبر «إن» : المكسورة.

مثال ابن مالك (اعلم إنه لذو تقى).

ومن شواهد الموضع قوله تعالى (والله يعلم إنك لرسوله) (١).

١٠ - أن تجيء في بداية جملة تقع خبراً عن اسم ذات - من أمثلة

النحو (زيد إنه فاضل).

قال ابن مالك :

١٧٨ - فأكسرت في الابتداء وفي بدء صلة وحيث «إن» ليمين مُكْمَلَه

١٧٩ - أو حُكِيَتْ بالقول، أو حَلَّتْ مَحَلَّ حِرَالٍ، كزرتته وإني ذو أمل

١٨٠ - وكسروا من بعد فعل عُلِّقَا باللام، كـ «اعلم» إنه لذو تقى

جاء في هذه الأبيات الثلاثة ستة مواضع تحمل في الشرح السابق

أرقام (١ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٩) وترك الباقي اختصاراً أو لأنها يمكن

أن تندرج تحت بعض المواضع السابقة، وبخاصة الموضع الأول «بداية الكلام».

ثانياً : أهم مواضع فتح همزة « أن » :

لتذكّر ثانية أن همزة «أن» تفتح إذا أولت بمصدر يقع الموقع النحويّ

الذي يقتضيه السياق - وأهم هذه المواضع :

١ - الفاعل :

قال تعالى (أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم) (٢).

(١) المناقرون : الآية الأولى.

(٢) المنكوبت : ٥١.

والمصدر المؤول تقديره (إنزالنا) وهو فاعل (يكفهم).

٢ - نائب الفاعل:

قال تعالى (قل : أوحى إليّ أنه استمعَ نفرٌ من الجنِّ)^(١).

المصدر المؤول (استمعَ نفرٌ من الجن) وهو نائب فاعل الفعل (أوحى).

٣ - المفعول به :

قال تعالى (ولاتخافون أنكم أشركتم بالله)^(٢).

المصدر المؤول (إشراككم بالله) وهو مفعول به للفعل (تخافون).

٤ - مبتدأ :

قال تعالى (ومن آياته أنك ترى الأرضَ خاشعةً)^(٣).

المصدر المؤول (رؤيتك الأرض) وهو مبتدأ مؤخر، خبره الجار والمجرور (من

آياته).

٥ - الخبر - بشرط أن يكون «المبتدأ اسم معنى غير قول ولا صادق

عليه خبرها».

مثال المسألة : اعتقادى أنه فاضلٌ - استوفى الشروط - تفتح .

قولى : أنه فاضلٌ - المبتدأ قول تكسر (إن).

اعتقادُ زيدٍ - إنه حقٌ - الخبر يصدق على المبتدأ - تكسر «إن» .

٦ - المجرور بحرف الجر :

تقول : حكم القاضى على المتهم لأن الأدلة كافيةٌ التقدير (لكفاية

الأدلة) - المصدر مجرور باللام.

(١) الجن : الآية الأولى.

(٢) الأنعام : ٨١.

(٣) فصلت : ٣٩.

٧ - المجرور بالإضافة:

يستشهد بالآية (فورب السماء والأرض، إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون)^(١).

٨ - العطف على موقع نحوي سابق للرفع أو للنصب أو للجَرَ (يابنى إسرائيل، اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين)^(٢).
تقدير الكلام (اذكروا نعمتي وتفضيلي) فعطف المصدر المؤول (تفضيلي) على كلمة (نعمتي) ولذلك فتحت «أن».

٩ - البديل من كلمة سابقة، مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة.

قال تعالى (وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم)^(٣).

« أن واسمها وخبرها » بديل احتمال من « إحدى الطائفتين » الواقعة « مفعولاً ثانياً ».

هذا : ولم يفصل « ابن مالك » لمواضع السابقة ولا بعضها، بل ذكر القاعدة العامة فقط في بيت واحد - قال :

١٧٧ - وهمز « إن » افتح لسد مصدر

مسدها ، وفي سوى ذلك أكسر

جواز كسر همزة « إن » وفتحها.

الضابط الذي يحكم ذلك مايلي :

أن تجيء « إن واسمها وخبرها » في موضع تصلح فيه الجملة كاملة، فتكسر همزة « إن ».

وأيضاً يصلح فيه المفرد « المصدر المؤول » فتفتح الهمزة. وقد فصلت كتب النحو أهم هذه المواضع، وهي :

(١) الذاريات : ٢٣.

(٢) البقرة : ١٢٢.

(٣) الأنفال : ٧.

١ - أن تقع بعد « فاء جواب الشرط » .

قال تعالى (مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (١).

- قرئت بكسر همزة «إن» بعد الفاء، على اعتبار «إن» واسمها وخبرها، جواب الشرط، فهي جملة كاملة، والتقدير (فهو غفور رحيم).

- وقرئت بالفتح (فأنه غفور رحيم) على اعتبار المصدر المؤول، وهو «مفرد»:

(أ) مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير (فالفقران والرحمة حاصلان).

(ب) خبراً والمبتدأ محذوف، والتقدير (فالحاصل الفقران والرحمة) وعلى كلا التقديرين (أ - ب) فالجملة الاسمية من المبتدأ والخبر جواب الشرط.

٢ - أن تقع «إن» واسمها وخبرها بعد «إذا» : الفجائية.

قال سيوريه : سمعت أحد الأعراب ينشد هذا البيت كما أخبرك به :
وكننت أرى زيداً - كما قيل - سيداً

إذا أنه عبدُ القفا واللهازم

- روى البيت بكسر همزة «إن» إذا إنه عبدُ القفا واللهازم على اعتبار ماجاء بعد (إذا) جملة كاملة، وكأنه قال (إذا هو عبد القفا واللهازم).

- وروى بفتح الهمزة (إذا أنه عبد القفا واللهازم) باعتبار المصدر المؤول.

(أ) مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير (إذا عبوديته حاصلة).

(ب) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير (إذا الحاصل عبوديته).

٣ - أن تقع في موضع تفيد فيه التعليل.

(١) الأنعام : ٥٤ .

قال تعالى (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ، إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ) (١).
 - قراءة الكسر : على أنها جملة مستأنفة تفيد التعليل.
 - قراءة الفتح : على المصدر المؤول المجرور باللام المحذوفة، والتقدير
 (لَسَكَنٍ صَلَاتِكَ لَهُمْ).

٤ - أن تقع في بداية جملة جواب قسم، تحقق فيه مايلي :
 (أ) أن يكون القسم بفعل ملفوظ (أقسم - أحلف إلخ).
 (ب) ألا تجيء «لام الابتداء» في خبر «إن».

نسب إلى «رؤية بن العجاج» قوله يخاطب زوجته :

لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصْبِيِّ
 مِنِّي ذِي الْقَاذِرَةِ الْمَقْلِيِّ
 أَوْ تَحْلَفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ
 أَتَى أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

- رَوَى (إني أبو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ) بكسر «إن» فهي جملة جواب القسم.
 - وروى (أني أبو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ) على أن المصدر المؤول مجرور بحرف
 جر محذوف، والتقدير (علي أني أبو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ) أي (على أبوتني
 لذلك الصبي) ويكون الجار والمجرور (على أبوتني) متعلقاً بالفعل (تحلفي)
 وقد سد مسدّ جواب القسم، ولا يصلح جواباً، لأن الجواب لا بد أن يكون
 جملة.

- يتفرع على ذلك أنه إذا لم يتحقق أحد الشرطين السابقين، وجب
 كسر همزة «إن» - كما يلاحظ في الأمثلة التالية:

والله : إن زيدا قائم القسم بغير فعل ملفوظ.
 أقسم : إن زيدا لقائم جاءت اللام في خبر «إن»

(١) الأنعام : ١٠٣.

والله إنَّ زيدا لقائم القسم بغير الفعل - و - اللام في خبر «إنَّ» .
٥ - أن تجيء جملة «إنَّ» واسمها وخبرها، وقد تحقق لها مايلي:
(أ) خبراً عن قول (قول - حديث - كلام - نطق - حمد - شكر - دعاء).

(ب) خبرها قول (من نوع الكلمات السابقة).

(ج) القائل واحد .

- مثال النحو (قولي إني أحمدُ الله) .

- تنطق (إنَّ) بالكسر، على اعتبار أنَّ جملة (إني أحمدُ الله) كلها خبر
المبتدأ (قولي) وليست في حاجة إلى رابط، لأنها المبتدأ نفسه في المعنى.
- وتنطق (أنَّ) بالفتح، على اعتبار أن المصدر المؤول (حمدُ الله) خبر
المبتدأ (قولي) .

لكن : إذا لم يتحقق أحد هذه الشروط، لـ «إنَّ» فلها حكم آخر، من
الفتح فقط أو الكسر فقط - كما يلاحظ في الأمثلة التالية :

- عملي أني أحمدُ الله الخبر عنه ليس قولاً - يجب الفتح لـ «إنَّ»
- قولي إني مؤمنٌ خبر «إنَّ» ليس قولاً : يجب الكسر لـ «إنَّ»
- قولي : إنَّ صديقي يحمدُ الله القائل مختلف : يجب الكسر لـ «إنَّ» .
٦ - أن تقع بعد حرف العطف «الواو» وقد سُبقت بمفردٍ صالح للعطف
عليه .

قال تعالى (إنَّ لك ألاً تجوعَ فيها ولا تَعْرِى - وأنتك لا تظمأُ فيها
ولا تضحى) (١) .

- قرئت الآية الثانية بالكسر (وإنك لاتظمأُ فيها) ولها تخريجان :

(أ) العطف على جملة (إنَّ لك ألاً تجوعَ فيها) - فالواو لعطف
الجمل، وما بعد الواو جملة مستقلة، «إنَّ» في بدايتها، فكسرت.

(١) طه : ١١٨ و ١١٩ .

(ب) الاستئناف : فالواو حرف استئناف، وما بعدها جملة جديدة مستأنفة، وقعت (إن) في بدايتها، فكسرت.

- قرئت الآية بالفتح (وأنتك لا تظماً فيها).

وتخرج على أن المصدر المؤول (عدم ظمئك) معطوف على اسم «إن» المؤخر في جملة (إن لك ألا تجوع) وهو ألا تجوع) المؤول بـ (عدم جوعك) - وهو أيضاً مصدر مؤول بالحرف (أن) ومنفياً، «فالواو» على ذلك لعطف المفردات، عطفت مصدراً مؤولاً على مصدر مؤول.

٧ - أن تقع بعد (حتى).

مثال النحاة (مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه).

- الكسر : على أن (حتى) حرف ابتداء، وما بعدها جملة مستأنفة.

- الفتح على أن (حتى) حرف عطف أو جر، والمصدر المؤول من «أن» واسمها وخبرها، معطوف على ما قبله أو مجرور بها.

٨ - أن تقع بعد عبارة (لا جرم).

قال تعالى (لا جرم أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون) (١).

- قرئت بالكسر (إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون).

خرّجها «الفراء» على أن (لا جرم) بمنزلة القسم، وجاءت جملة «إن» واسمها وخبرها، جواباً للقسم، فهي جملة جديدة، فكسرت «إن» ويؤيد ذلك ما روي عن العرب من قولهم (لا جرم لآتينك) بدخول «اللام» في جواب (لا جرم) وهذا دليل على أنها للقسم.

- قرئت بالفتح (أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون) وقد خرجت نحويّاً بالوجهين التاليين :

(أ) ما ينسب إلى سيويه.

(١) النحل : ٢٣.

عَدَّ (لاجرم) مكونة من كلمتين (لا : حرف زائد) و (جرم) فعل ماضي بمعنى (وجب) و (أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَسِرُونَ وَمَا يَعْلَنُونَ) في تأويل مصدر فاعل للفعل (جرم) والتقدير (وجب علم الله مايسرون ومايعلنون) .
 (ب) ماحكاه «الفراء» من أَنَّ (لاجرم) بمعنى (لأبد) فالإعراب كمايلي :

لا : نافية للجنس - جرم : اسمها - أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَسِرُونَ وَمَا يَعْلَنُونَ - المصدر المؤول مجرور بحرف الجر «من» المقدرة، والجار والمجرور خبر «لا» والتقدير (لأبد من علم الله مايسرون ومايعلنون) .
 قال ابن مالك :

١٨١ - بعد «إذا» فجاءة أو قسم

لا «لام» بعده بوجهين نهي

١٨٢ - مع تلو «فا» الجزاء، وذا يطرد

في نحو «خير القول إني أحمد»

فذكر ابن مالك أربعة مواضع فقط، هي التي شرحت فيما سبق تحت أرقام (١ - ٢ - ٤ - ٥) - ولم يذكر بقية المواضع، ولم تتسع طاقة النظم لشرح المواضع المذكورة باستقصاء وتوضيح - وهذا مايدخل في طوق الناظم ونظمه (١) .

قال ابن مالك في باب الفاعل :

٢٣٠ - وتاء تأتيك تلي الماضي إذا كان لأنثى، ك «أبت هند الأذى»

٢٣١ - وإنما تلتزم فعل مضمير متصل أو مفهم بنت ذات حر

٢٣٤ - والحذف قد يأتي بلا فصل ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع

(١) د. محمد عيد «نحو الألفية شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك ، القسم الأول، ٢٦٦ -

- ٢٣٦ - والحذفُ في «نعم الفتاة» استحسنا لأن قصدَ الجنسِ فيه بينُ
 ٢٣٧ - وقد يُبيحُ الفصلُ تركَ التثاءِ في نحو «أتى القاضي بنتُ الواقفِ»
 ٢٣٣ - والحذفُ مع فصلِ بـ «إلا» فضلاً كـ «ما زكاً إلا فتاةُ ابنِ العلاءِ»
 ٢٣٥ - والتثاءُ مع جمعِ سوى السالمِ من مذكّرٍ كالتثاءِ مع إحدى «اللبنِ»

وعرض الناظم لهذا الموضوع موجز ومشتت والعناية فيه بالفروع غلبت على صلب الموضوع، مما يشق معه الفهم والاستيعاب وهذا شأن الناظم أحياناً. حيث قرر الناظم أحكام التذكير والتأنيث لعامل الفاعل في هذه الآيات السبعة كما يلي :

- في البيت الأول، ذكر أن علامة التأنيث في الماضي هي «التاء» كـ (أبت هند الأذى).

- وذكر في الثاني موضعى وجوب التأنيث، بأن يكون الفاعل ضميراً متصلاً - مستتراً - أو «ذات حِرِّ» ويقصد به المؤنث الحقيقي، (حِرِّ - فرج).

- وفرع في البيت الثالث على وجوب التأنيث، بأن التاء قد تحذف مع المؤنث الحقيقي المتصل بالفعل، وأيضاً في الشعر مع الضمير العائد على المؤنث المجازى.

- وفرع آخر في البيت الرابع، وهو أنه مع فاعل (نعم وبئس) المؤنث الحقيقي استحسَن حذف التاء، لأن المقصود «الجنس».

- وفي الخامس بين أن المؤنث الحقيقي المفصول من الفعل يجوز معه ترك التاء، نحو (أتى القاضي بنت الواقف).

- وفرع على ذلك في البيت السادس، فبيّن أن الفصل بالحرف (إلا) الأحسن معه تذكير الفعل، مثل (ما زكاً إلا فتاة ابن العلاء).

وأخيراً يقول : إن الجمع سوى المذكر السالم، يعامل معاملة المؤنث المجازى في جواز تذكير الفاعل وتأنيثه معه، مثل إحدى (اللبن) وهي (لبنة)

(اللين - الطوب النبيح) - ومفهوم ذلك أن هذا ينطبق على جمع التكسير
وجمع المؤنث السالم^(١).

في إطار عرض ابن مالك لباب الاشتغال قال :

٢٦٠ - واختير نصبٌ قبلَ فعلٍ ذي طَلَبٍ

وبعد ما إيلاؤه الفعلَ غَلَبٌ

٢٦١ - وبعد عاطفٍ بلا فصلٍ عَلَيَّ

معمولٍ فعلٍ مستقرٍّ أولاً

في البيت الأول المسائل (١ - ٢ - ٣) وفي البيت الثاني مسألة
العطف (٤) - أما المسألة الأخيرة (٥) فلم ترد في النظم.

فأشهر مسائل ترجح النصب على الرفع خمسة - ذكر الناظم منها
أربعة، وهي:

١ - أن يكون الفعل المشغول طلبياً (الأمر والدعاء خاصة) تقول
(المريض عده) و (اللهم عبدك ارحمه).

- قوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)^(١).
ليس من باب الاشتغال - ولتوجيه الآية رأيان :

- رأى سيبويه : (الزانية والزاني) مبتدأ خبره محذوف، والتقدير (مما
يتلى عليكم حكم الزانية والزاني) والفاء في (فاجلدوا) للاستئناف.

- رأى المبرد : أن هذا من باب المبتدأ والخبر، والفاء واقعة في الخبر،
لكن ليس هذا من باب الاشتغال، لأنه في قوة جملة الشرط.

٢ - أن يكون الفعل المشغول قد تقدم عليه أحد حرفي الطلب (اللام -
لا) تقول (لغو الكلام لتركه) و (لغو الكلام لاتسمعه).

(١) د. محمد عيد «نحو الألفية شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك ، القسم الأول، ٣٤١ -

٣٤٢.

(٢) سورة النور : ٢.

٣ - أن يقع الاسم المشغول عنه بعد أداة يغلب أن يجيء بعدها الفعل،
ومنها (همزة الاستفهام - لا : النافية - ما : النافية - حيث).

قال تعالى (أبشراً منّا واحداً تَتَّبِعُهُ) (١).

وتقول (لا الوقتَ أضعته ولا العملَ) أو ما للوقتَ أضعته ولا
العملَ).

وتقول (جلستُ حيثُ المشهدَ أراه).

٤ - أن يسبق المشغول عنه بعاطف، غالباً (الواو - حتى - لكن - بل)
ولا فاصل بين حرف العطف والمشغول عنه بالحرف (أمّا) - والمعطوف عيه
جملة فعلية.

من شواهد المسألة قوله تعالى (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نَظْفَةٍ فَإِذَا خَصِيمٌ مُبِينٌ
وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ) (٢).

٥ - أن يكون النصب هو اللائق بالسياق، فيترجع على الرفع الذي
يوهم معنى لا يليق بالسياق.

ومن شواهد المسألة قوله تعالى (إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) (٣) (٤).

قال ابن مالك في باب الإضافة :

٣٩١ - وَوَصَّلُ «أَل» بِذَا الْمُضَافِ مُعْتَفَرٌ

إِنْ وَصَّلْتَ بِالشُّانِ كَالجَعْدِ الشُّعْرَ

٣٩٢ - أَوْ بِالذِي لَهُ أُضْيِفَ الشُّانِي

كَ «زَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي»

(١) القمر : ٢٤.

(٢) النحل : ٤.

(٣) القمر : ٤٩.

(٤) د. محمد عبد «نحو الألفية»، شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك ، القسم الأول، ٣٦٧ -

٣٦٩.

٣٩٣ - وكونها في الوصف كَافٍ إن وقع

مثنى أو جمعاً سبيله أتبع

جاء في البيت الأول الموضع الأول لبقاء «أل» في المضاف، وفي البيت الثاني الموضع الثاني، واشتمل البيت الأخير على المسألتين الرابعة والخامسة أما المسألة الثالثة فلم تذكر في النظم - وقد ذكرها غير ابن مالك.

قال ابن مالك في باب الإضافة :

٣٩٤ - وربما أكسبَ ثانٍ أولاً تأنيثاً إن كانَ لحذفٍ مؤهلاً

٣٩٥ - ثانٍ : المضاف إليه - أولاً : المضاف - مؤهلاً - هي : مؤهلاً،

وسهلت الهمزة.

ومعنى البيت : ربما أكسب «المضاف إليه» التأنيث للمضاف إن صحَّ حذف «المضاف» وإقامة المضاف إليه مقامه.

ومن البين أن بيت الألفية قصر عن الإحاطة بالشق الثاني وهو : إكساب المضاف إليه المضاف التذكير، كما أنه قاصر أيضاً عن الإحاطة بكل شروط المسألة.

قال ابن مالك في باب الإضافة :

٣٩٧ - وبعضُ ما يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعَ

إيلاؤه اسماً ظاهراً حيث وقع

٣٩٨ - وَحَدَّ لَبِيٍّ وَدَوَّالِيٍّ سَعْدِيٍّ

وشدَّ إيلاءً «يَدِيٍّ» لِلْبَبِيٍّ

- في البيت الأول : أن بعض الكلمات الملازمة للإضافة لاتضاف للظاهر، ومفهوم المخالفة أنها تضاف للضمير فقط.

- وفي البيت الثاني ذكر منها أربع كلمات (وحد - لبيك - دواليك - سعديك) فقط - وأشار إلى الاستعمال الشاذ (لبيتي يدي مسور) من إضافتها للاسم الظاهر.

واضح أن النظم قاصر عن الإحاطة بكل ما يتعلق بالأسماء الملازمة للإضافة إلى الضمير - فهذه إمكاناته.

قال ابن مالك في باب الإضافة :

٤١١ - قبلُ كـ (غير) بعدُ حسبُ أولُ

ودونَ والجهاتُ أيضاً وَعَلُ

٤١٢ - وأعرَبوا نصباً إذا ما نُكِّراً

قبلاً وما من بعده قد ذكراً

سبق أن ابن مالك قرر بناء (غير) إذا أضيفت وحذف المضاف إليه مع نية معناه في قوله (واضمم بناء «غيراً» إن عدت ...).

- وفي البيت الأول هنا قرر أن (قبل - بعد - حسب - أول - دون - أسماء الجهات - عل) كلها مثل (غير) في البناء، إذا قطعت عن الإضافة لفظاً لامعنى.

- وفي البيت الثانى قرر أنها تعرب وتنصب إذا نُكِّرت، بأن قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى.

ففى البيتين حكم هذه الكلمات إذا قطعت عن الإضافة لفظاً لامعنى أو لفظاً ومعنى.

- أما تفصيل أحكام هذه الكلمات وتوضيحها والتمثيل لها، فقد قصر النظم عن الوفاء به.

قال ابن مالك في باب عمل المشتقات عمل فعلها :

٤٦٠ - وفَعَلٌ أوَّلَى وفَعِيلٌ بفَعَلٍ

كالضَخْمِ والجَمِيلِ والفَعْلِ «جَمَلٌ»

٤٦١ - وأَفْعَلٌ فيه قَلِيلٌ وفَعَلٌ

ويسوى الفاعِلِ قد يَغْنَى فَعَلٌ

الأولى أن يُجاء بالصفة المشبهة من (فعل) على وزن (فعل : ضحّم) و
(فعليل : جميل - وفعله - جمل) لكن مجيء الصفة المشبهة منه على
(أفعل : أخطب) و (فعل : حسن) قليل.

وقد يغنى عن اسم الفاعل من (فعل) أوزان أخرى غيره، مثل (شيخ
وأشيب) من (شاخ وشاب). ومن البين : أن النظم قصر عن الوفاء بكل ما
تطلبه صياغة اسم الفاعل والصفة المشبهة، وأنه لجأ إلى عبارات ملتوية
غامضة للوصول إلى هدفه، وهذه طاقة النظم !!

قال ابن مالك في حكم توكيد الأفعال بالنون :

٦٣٦ - يُؤكِّدُ «أفعل» و «يفعل» أتيا

ذا طلب أو شرطاً «إما» تالياً

٦٣٧ - أو مثبتاً فى قسم مستقبلاً

وقل بعد «ما و لم و بعد لا

٦٣٨ - وغير «إما» من طوالب الجزأ

يؤكد «نونا التوكيد» الأمر - «أفعل» والمضارع «يفعل» إذا جاء بعد
الطلب أو جاء شرطاً بعد «إما = إن - ما : الزائدة» أو جاء جواب قسم مثبتاً
مستقبلاً - ويقل التوكيد بعد «ما : الزائدة بدون «إن» وبعد «لم» وبعد «لا
: النافية».

ومن البين فى النظم أنه اضطر إلى التعبير عن الأمر والمضارع بـ (أفعل
ويفعل) كما أنه لم يفرق بين التوكيد الواجب والجائز وهذه طاقة النظم !!.

قال ابن مالك فى باب توكيد الأفعال بالنون :

وآخر المؤكِّدِ افتح ك (ابزاً)

- ٦٣٩ - واشكَّله قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا
جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكِ قَدْ عَلِمَا
- ٦٤٠ - وَالْمُضْمَرَ احْدَفْتَهُ إِلَّا الْأَلْفُ
وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلْفٌ
- ٦٤١ - فَاجْعَلْهُ مِنْهُ - رَافِعًا غَيْرَ الْيَاءِ
و «الواو» - يَاءٍ كَ (اسْعَيْنِ سَعِيَا)
- ٦٤٢ - واحْدَفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي
«واو» و «ياء» شَكْلٌ مُجَانِسٌ قَفِي
- ٦٤٣ - نحو (اخْشَيْنِ يَاهِنْدُ) بِالْكَسْرِ يَاءً
قَوْمٌ اخْشَوْنَ وَاضْمَمَ وَقَسَّ مُسَوِيَا

في أبيات «ابن مالك» السابقة محاولة لحصر التغييرات وعرضها التي
تحدث للمضارع عند توكيده بالنون مباشرة وغير مباشرة.

- في شطر البيت الأول ذكر أن آخر المضارع - أو الأمر - يفتح إذا
باشرته النون، مثل (ابرزًا) وأصلها (ابرزَن) وقلبت نون التوكيد الخفيفة
«ألفًا».

- في البيت رقم (١) ذكر أن الفعل المضارع حين تلحقه «واو الجماعة»
أو ياء المخاطبة أو ألف الاثنين» يشكل بما يناسب هذه الضمائر، بالضممة قبل
الواو، وبالكسرة قبل الياء، وبالفتحة قبل الألف.

- أضاف في الشطر الأول من البيت الثاني أن هذه الضمائر - حين
التوكيد - تحذف إلا «ألف الاثنين» فتبقى.

- في بقية الأبيات، ذكر حكم الفعل المعتل بالألف حين إسناده
وتوكيده قال :

إذا كان آخر الفعل « أَلْفاً » قلب « ياء » إذا رفع الفعل غير « واو الجماعة وياء المخاطبة » كـ (اسعِين) .

فإن رفع « واو الجماعة أو ياء المخاطبة » حذفت « الألف » و « ضمَّ واو الجماعة » ، وكسرت « ياء المخاطبة » نحو (اخشِين ياهند) و (اخشون ياقوم) .

ومن البين : أن عرض الناظم لهذا الموضوع قاصر عن الإحاطة بكلِّ مباحثه ، كما أنه أيضاً قاصر عن توضيحه بطريقة مقنعة .

قصرت طاقة النظم عن توضيح مفسر ضمير واو الجماعة (رفعوا) أمر للنحاة أم للعرب في :

١١٧ - وَرَفَعُوا مَبْتَدَأً بِالْمَبْتَدَأِ

كَذَلِكَ رَفَعُ خَبِيرٍ بِالْمَبْتَدَأِ

(ورفعوا) فعل وفاعل والضمير للنحاة و (مبتدأ) مفعول رفعوا

و (بالابتداء) متعلق برفعوا والباء للاستعانة أو الضمير للعرب و (كذلك) متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الباء في قوله بالمتبدأ و (رفع خبر) مبتدأ ومضاف إليه و (بالمتبدأ) خبره وفيه تقديم معمول الخبر على المبتدأ والأولى أن يكون كذلك خبراً مقدماً ورفع مبتدأ مؤخرأ وخبره مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل وبالمتبدأ متعلق برفع والتقدير رفعهم الخبر بالمتبدأ ثابت عنهم كثبوت رفعهم المبتدأ بالابتداء . يعنى أن الرفع للمبتدأ هو الابتداء والرفع للخبر هو للمبتدأ ، والابتداء هو جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه ثانياً فهو معنى من المعانى . متعلق بالاستقرار الذى تعلق به الباء في قوله بالمتبدأ . مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمتبدأ كذلك : رفع الخبر بالمتبدأ . وذهب قوم إلى أن السامل فى المبتدأ والخبر الابتداء فالعامل فيهما معنوى فالمبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالمتبدأ ، فالعامل فى المبتدأ معنوى ، وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية ، غير الزائدة وما أشبهها ، والعامل فى الخبر لفظي ، وهو المبتدأ .

ولم تسمح طاقة النظم بالحديث عن ظاهرة التضمين أى أداء الفعل معنى فعل آخر يختلف عنه فى اللفظ ولكن اتفاق المعنى يودى إلى التوافق فى العمل النحوى أو الاختلاف من حيث التعدى أو اللزوم أو التعدى لأكثر من مفعول ففى باب (ظن وأخواتها) إذا كانت (علم) بمعنى عرف، تعدت إلى مفعول واحد، كقولك : « علمت زيدا » أى : عرفتة، وكذلك إذا كانت (ظن) بمعنى اتهم، تعدت إلى مفعول واحد، كقولك : « ظننت زيدا ». صاغها ابن مالك نظماً فى قوله :

٢١٤ - لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تَهْمَةٍ تَعْدِيَّةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٌ

(لعلم) خبر مقدم وهو بكسر العين وسكون اللام و (عرفان) مضاف إليه على جهة التخصيص (وظن) بكسر النون معطوف على علم و (تهمه) بفتح الهاء مضاف إليه على جهة التخصيص أيضاً و (تعدية) مبتدأ مؤخر وسوغ الابتداء بها تقديم خبرها المجرور عليها أو تعلق لواحد بها أو نعتها بملتزمة و (لواحد) متعلق بتعدية لأنها مصدر عدى و (ملتزمة) بفتح الزاى اسم مفعول نعت لتعدية ولو قال :

تعدية لواحد ملتزمة *** لعلم عرفان وظن تهمه

لكان على الترتيب، وخلاصة البيت أن علم إذا كان بمعنى عرف وهو يكون معناها متعلقاً بالمفرد يتعدى إلى مفعول واحد كقوله تعالى : « لا تعلمونهم الله يعلمهم » وأن ظن إذا كانت بمعنى اتهم تتعدى أيضاً إلى مفعول واحد كقولك : « ظننت زيدا على المال أى : اتهمته » .

وفى باب نائب الفاعل وهو باب نحوى استغرق الناظم عدداً من الآيات فى بنية الأفعال المبنية للمفعول الثلاثية وغير الثلاثية وما بدئ منها بألف الوصل وبالرغم من ذلك لم تكن طاقة النظم تتسع لما يريد فحين إذن يقول (شبه ينجلي) بعد تمثيله (اختار وانقاد) فى قوله :

٢٤٩ - وَمَا لِفَا بِأَعْلَمِ تَلِي فِي اخْتَارَ وَأَنْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِي

(وما) مبتدأ وهو موصول (اسمى) و (لفا) بالقصر للضرورة متعلق بصلة

ما و (باع) مضاف، و (لما) فى موضع خبر المبتدأ وما المجرورة اسم موصول نعت لمحذوف، و (العين) مبتدأ وجملة (تلى) خبره وجملة العين تلى صلة ما المجرورة باللام والعائد محذوف و (فى اختار) متعلق بتلى (وانقاد وشبهه) معطوفان على اختار وشبهه مضاف لمحذوف وجملة (ينجلى) نعت لشبهه وتقدير البيت ما استقر من الأوجه الثلاثة لفاء باع ثابت للحرف الذى تليه العين فى اختار وانقاد وشبههما. أى يثبت عند البناء للمفعول لما تليه العين، من كل فعل يكون على وزن «أفعل» أو «انفعل» وهو معتل العين ما يثبت لفاء «باع» مثل : «اختار، وانقاد»، فتقول : «اختار ، وانقاد» بالضم، و «اختير، وانقيد» بالكسر، ويجوز الإشمام.

كما قصرت طاقة النظم عن بيان إنه إذا لم يوجد المفعول به، عند بناء الفعل لما لم يسم فاعله، أقيم الظرف، أو المصدر، أو الجار والمجرور مقامه، بشرط أن يكون كل واحد منها صالحاً للنيابة، نحو : «سير يوم الجمعة - وضرب ضرب شديد - ومر يزيد».

وذلك فى قوله :

٢٥٠ - وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةِ حَرَى

(وقابل) مبتدأ سوغ الابتداء به تعلق (من ظرف) به، و (أومن مصدر) معطوف على من ظرف، و (أو حرف) معطوف على مصدر، و (جر) مضاف إليه على تقدير حذف المعطوف والعاطف، و (بنيابة) متعلق بحرى ومتعلق بنيابة محذوف، و (حرى) بتخفيف الياء للضرورة صفة مشبهة بمعنى حقيق مرفوع بالخبرية عن قابل وتقدير البيت وقابل من ظرف أو من مصدر أو من حرف جر ومجرور حرى بنيابة عن الفاعل.

ولفظة (حرى) من المعجم النظمى الخاص، وفكرة النيابة أو الاتساع فى الوظائف النحوية اتضحت فى البيت التالى، فإذا وجد بعد الفعل المبنى لما لم يسم فاعله، مفعول به، ومصدر، وظرف، وجر ومجرور، تعين إقامة المفعول

به مقام الفاعل، ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده، وصاغها ابن مالك
نظماً في قوله :

٢٥١ - وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدَ

فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ

(هذي) أى المذكورات أعنى الظرف والمصدر والمجرور، (ولا) حرف نفى،
و (ينوب) فعل مضارع منفى بلا و (بعض) فاعل ينوب (هذي) اسم إشارة
مضاف إليه، و (إن) حرف شرط و (وجد) مبنى للمفعول فى موضع جزم
بان على أنه فعل الشرط، و (فى اللفظ) متعلق بوجد، و (مفعول) نائب
الفاعل بوجد، و (به) متعلق بمفعول وجواب الشرط محذوف (وقد) حرف
تقليل هنا و (يرد) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود إلى المصدر المفهوم من
الفعل السابق والتقدير وقد يرد نيابة بعض هذه مع وجود المفعول به ويحتمل
أن يعود إلى بعض المتقدم فى الذكر والتقدير وقد يرد بعض هذه الثلاثة نائباً
عن الفاعل مع وجود المفعول به وهذا أولى.

وفى باب الاشتغال العامل عن المعمول وردت (إذا) وقد حذف جوابها
بالإضافة إلى المعاظلة فى أسلوب البيت وتركيبه لاعتماد الناظم على الوصف
بأكثر من وحده لغوية كالأدوات التى لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وكان
الأولى هنا أن يلجأ إلى التمثيل مثل :

أدوات الشرط، والاستفهام، و «ما» النافية، وذلك فى قوله :

٢٥٩ - كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ

مَأْقَبَلٌ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدَ

(كذا) وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعل المشتغل بالضمير
أداة مثل أدوات الشروط، والاستفهام، و «ما» النافية نحو : «زيد إن لقيته
فأكرمه» و «زيد هل ضربته» و «زيد ما لقيته» فيجب رفع زيد فى هذه الأمثلة
ولا يجوز نصبه لأن ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسر عاملاً

قبله، (كذا) أى التزم رفع الاسم السابق، (ما لم يرد) «ما» أى شيئاً، (كذا) متعلق بفعل محذوف يدل عليه ما قبله و (إذا) ظرف متضمن معنى الشرط هنا مختص بالجملة الفعلية على الأصح و (الفعل) فاعل بفعل محذوف يفسره تلا و (تلا) فعل ماض و فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الفعل، و (ما) نكرة موصوفة فى موضع نصب على المفعولية بتلا وصفتها الجملة التى بعدها إلى آخر البيت و (لم لن) حرف نفى ونصب واستقبال و (يرد) فعل مضارع مجزوم و (ما) موصول اسمى فى محل رفع على أنها فاعل يرد وهى جارية على موصوف محذوف و (قبله) صلة ما والهاء فى قبله عائده على الفاعل قبل بالبناء على الضم و (معمولاً) حال من فاعل يرد و (لما) متعلق بمعمولاً وما المجرورة باللام موصول اسمى نعت لمحذوف و (بعد) ظرف على الضم لقطعه عن الإضافة متعلق بوجود وجملة (وجد) بالبناء للمفعول صلة ما المجرورة وجواب إذا محذوف وتقدير البيت كذا يلتزم رفع الاسم المشغول عنه إذا تلا الفعل المشغول شيئاً لن يرد الاسم الذى قبله معمولاً للفعل الذى وجد بعده.

كما تقصر طاقة النظم عن بيان تفصيلات قد تخص فعل ما أو أداة ما وذلك بالتعميم كقوله :

(فَعَلِي ذِي طَلَبٍ) ، و (مَا إِيْلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ) ، فإذا وقع بعد الاسم المشتغل عنه، فعل دال على طلب - كالأمر والنهى، والدعاء - نحو : «زيداً اضربه» و «زيداً لاتضربه» ، و «زيداً رحم الله» فيجوز رفع «زيد» ونصبه والمختار النصب وكذلك إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، كهمزة الاستفهام، نحو : «أزيداً ضربته» وصاغها ابن مالك نظماً فى قوله :

٢٦٠ - وَاخْتِيرَ نَصَبٌ قَبْلَ فَعَلِي ذِي طَلَبٍ
وَيَعْدُ مَا إِيْلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ

(فعل ذى طلب) وهو الأمر والنهي والدعاء نحو: «زيداً اضربه» أو «ليضربه عمرو» أو «لاتهنه» أو «اللهم عبدك ارحمه»، (واختير) فعل ماض مبنى للمفعول و (نصب) نائب الفاعل، و (قبل) متعلق باختير و (فعل) مضاف إليه و (ذى) نعت لفعل و (طلب) مضاف إليه، و (بعد) معطوف على قبل (ما) نكرة موصوفة بالجملة بعدها فى موضع جر بإضافة بعد إليها و (إيلاؤه) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول الثانى، و (الفعل) مفعول أول ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول الأول والأول أظهر لأن الناظم يطلق ولى على تبع فى هذا كثيراً، و (اغلب) فى موضع خبر لا يلاؤه فاعل المصدر محذوف والتقدير وبعد شئ غالب أن يولوه الفعل.

واستعمل الناظم جملة تتكرر فى كثير من أبياته وفى كثير من أبواب النحو شغلت شطراً كاملاً وهى (فما أبيع أفعل ودع ما لم يبيع) بالرغم من أن هذا الباب يحتاج إلى العديد من الأمثلة والإيضاحات، وأشار هنا إلى ما يجوز فيه الأمران، ويختار الرفع، وذلك: كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه، ولا ما يوجب رفعه، ولا ما يرجع نصبه، ولا ما يجوز فيه الأمران على السواء، نحو: «زيد ضربته».

والنوع والإباحة إنما يصدران عن النحاة المتقدمين والأعراب الناطقين وهذا ما لا يتاح للمتعلم لمبادئ النحو، صاغها ابن مالك نظماً:

٢٦٣ - وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَّحَ
فَمَا أَيْبَحَ أَفْعَلٌ وَدَعَّ مَا لَمْ يَسْحَ

(فى) متعلق بـ «رجح»، رجح الرفع على النصب لسلامة الرفع من الإضممار الذى هو خلاف الأصل فرفع زيد فى الابتداء قولك «زيد ضربته» أرجح من نصبه بإضممار فعل، و (الرفع) مبتدأ و (فى غير) متعلق بالرفع والظاهر أنه متعلق بـ رجح لأن المصدر المحلى بأل عمله ضعيف و (الذى) مضاف إليه وجملة (مر) صلة الذى وجملة (رجح) خبر المبتدأ و (فما) الفاء عاطفة وما موصول اسمى فى محل نصب على المفعولية بأفعل وجملة

(أبيح) بالبناء للمفعول صلة ما و (افعل) فعل أمر (ودع) فعل أمر بمعنى اترك و (ما) موصول اسمى فى موضع نصب على المفعولية بدع وجملة (لم ييح) بالبناء للمفعول صلة ما وتقدير البيت والرفع رجح فى غير الذى مر فافعل الذى أبيع ودع الذى لم ييح.

ويعنى أنه لافرق فى الأحوال الخمسة السابقة، بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به، نحو : «زيد ضربته» أو ينفصل منه : بحرف جر، نحو : «زيد مررت به» أو بإضافة نحو : «زيد ضرب غلامه» .

٢٦٤ - وَقَصْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَرٍّ

أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

(وفصل) مبتدأ ، و (مشغول) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه، و (بحرف) متعلق بفصل، و (جر) مضاف إليه، و (أو بإضافة) بمعنى مضاف من إطلاق المصدر على المفعول معطوف على بحرف، و (كوصل) متعلق بيجرى وجملة (يجرى) خبر فصل وتقدير البيت وفصلهم عاملاً مشغولاً لا بحرف جر أو بمضاف يجرى كوصل.

عبر الناظم بـ (علقة) يريد بها الضمير الراجع إلى الاسم السابق، وهذا يؤدي إلى اللبس لأن كثير من المكونات اللغوية تتعلق أو تتصل بالفعل أو المصدر أو المشتقات، وذلك فى قوله :

٢٦٦ - وَعَلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ

كَعَلْقَةٍ بِنَفْسِ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ

(وعلقة) مبتدأ و (حاصلة) نعت علقه و (بتابع) متعلق بحاصلة و (كعلقة) فى موضع خبر المبتدأ و (بنفس) متعلق بعلقه و (الاسم) مضاف إليه، و (الواقع) نعت لاسم، فإذا عمل الفعل فى أجنبى، وأتبع بما اشتمل

على ضمير الاسم السابق، من صفة، أو عطف بيان، أو معطوف بالواو خاصة، حصلت الملازمة بذلك، كما تحصل بالسبب نفسه.

وفي باب تعدى الفعل ولزومه مثل بـ (كنحو عمل) دون إيضاح أو اتصال ضمير به أو ذكر مفعوله وتلك طاقة النظم في قوله :

٢٦٧ - عَلامَةُ الفِعْلِ المُعَدِّي أَنْ تُصَلِّ

هَآ غَيْرُ مُصَدِّرٍ بِهِ نَحْوُ عَمَلٍ

(أن تصل) أى صحة أن تصل إلخ، وله علامة ثانية وهى صحة صوغ اسم مفعول منه تام أى غير مفتقر إلى جار ومجرور، و (غير) بالجر مضاف إليه أى هاء هى ضمير غير مصدر، (غير) مضاف إليه، و (عمل) نحو : «الخير عمله زيد»، أى من أنه لا يجمع بين المفسر والمفسر، و (علامة) مبتدأ، و (الفعل) مضاف إليه، و (المعدى) بفتح الدال نعت للفعل، و (أن) بفتح الهمزة حرف مصدرى، و (تصل) منصوب بأن و أن ومنصوبها فى تأويل مصدر مرفوع على الخبرية لعلامة و (ها) بالقصر للضرورة مفعول تصل و (مصدر) مجرور بإضافة غير إليه، و (به) متعلق بتصل، و (نحو) خبر مبتدأ محذوف، و (عمل) بكسر الميمى مضاف إليه، وعلامة الفعل المتعدى : أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، هى هاء المفعول به، نحو : «الباب أغلقته».

كما مثل (اقنسس) خصوصاً لإحداث تصريح فى قافية البيت ولأنه فى الشطر الثانى من البيت كنى ولم يصرح فقال : (وما اقتضى نظافة أودنسا)، وذلك فى قوله :

٢٧٠ - كَذَا أَفْعَلُّ وَالْمُضَاهِي أَقْنَسَا

وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أُودَنَسَا

(كذا) خبر مقدم، و (افعلل) مبتدأ مؤخر حذف فيه واو العطف على عادته أى وكذا افعلل أصله افعلل يعنى بإسكان اللام الأولى كاطمان أصله

اطمأنن فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ما قبله ثم أدغمت اللام الثانية في اللام الثالثة فصار اطمأن، (والمضاهي) معطوف على افعلل وهو اسم فاعل من ضاهى إذا شاكل وشابه وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى أل الموصولة به، و (اقعنسا) مفعوله، ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهي أي والذي ضاهاه اقعنسس، (وما) موصول اسمي معطوف على المضاهي وجملة (اقتضى نظافة) من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما والعائد إليها فاعل اقتضى المستتر فيه، و (دنسا) معطوفة على نظافة ويشمل اللازم كل فعل على وزن «افعلل» نحو: «أقشعِر» أو على وزن «افعللل» نحو «اقعنسس» أو دل على نظافة، نحو «طهر الثوب» أو على دنس، نحو: «دنس الثوب».

ومثل بـ (كَمَدَهُ فَاَمْتَدًا) وذلك في قوله :

٢٧١ - أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدِّي

لِوَاحِدٍ كَمَدَهُ فَاَمْتَدًا

(لواحد) : اللام متعلق بالمتعدى - متعدى لواحد : نحو : «دحرجت الشيء فتدحرج» أما مطاوع المتعدى لأكثر من واحد فإنه متعد، (أو عرضاً) بفتح الراء معطوفة على نظافة في البيت السابق، و (أو طاوع) معطوف على اقتضى، و (المعدى) مفعول طاوع و (لواحد) متعلق بالمعدى، و (كمدَهُ) الكاف جارة لقول محذوف ومدّه فعل وفاعل ومفعول والجملة منصوبة بالقول المحذوف وموضع القول المجرور رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، و (فامتدا) فعل وفاعل.

ويتحتم اللزوم أيضاً : لكل فعل دل على مرض، نحو : «مَرَضَ زَيْدٌ» أو كان مطاوعاً لما تعدى إلى مفعول واحد.

وأدت طاقة النظم إلي تقديم (حَذَفَ فَضْلَةً) على الفعل (أجز) وحذف جواب الشرط في (إِنْ لَمْ يَضِرْ). كما أدت طاقة النظم إلى عدم التمثيل

بكلام العرب كما هو معتاد في كثير من أبيات المنظومة بل مثل بـ
(كحذف ما سبق جواباً أو حصر) دون إيضاح أو أمثلة في قوله :

٢٧٦ - وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزَ إِنْ لَمْ يَضُرْ

كحذف ما سبق جواباً أو حصر

(فضلة) وهى المفعول من غير باب ظن، و (لم يضر) أى حذفها، و
(سبق) جملة صلة ما، و (وحذف) مفعول مقدم بأجز، و (فضلة) مضاف
إليه، و (أجز) فعل أمر من أجاز يجيز، و (إن) حرف شرط، و (لم) حرف
جزم، و (يضر) بكسر الضاد مضارع ضار يضر بمعنى ضر يضر مجزوم بلم،
و (كحذف) خبر لمبتدأ محذوف، و (ما) موصول اسمى مضاف إليه، و
(سبق) فعل ماض مبنى للمفعول متعد لاثنين والأول منهما مستتر فيه قائم
مقام الفاعل، و (جواباً) مفعوله الثانى وجملة سبق ومعموله صلة ما والعائد
إليها الضمير المستتر فى الفعل والظاهر أن سبق متعد لواحد وجواباً مفعول
لأجله، و (أو حصر) بالبناء للمفعول معطوف على سبق وتقدير البيت وأجز
حذف فضلة إن لم يضر وذلك الحذف الضار كحذف ما سبق جواباً أو حصر،
والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه، كالمفعول به، فيجوز حذف الفضلة إن لم
يضر، كقولك فى : «ضربت زيداً» : «ضربت» بحذف المفعول به، فإن ضر
حذف الفضلة لم يجر حذفها، كما إذا وقع المفعول به فى جواب سؤال، نحو
أن يقال : «من ضربت» فتقول : «ضربت زيداً» أو وقع محصوراً، نحو :
«ماضيت إلا زيداً» .

وفى باب التنازع فى العمل النحوى دلت الكسرة على حذف الياء
(الثان) وقصرت طاقة النظم عن إيضاح موقف اتجاهاى أهل الكوفة والبصرة
من التنازع فى العمل النحوى ووردت كلمة (أسرة) لإحداث التصريح وكان
الأولى أن يضع كلمة (أسرة) وهى بمعنى رابطة. فاختلف البصريون
والكوفيون فى الأولى منهما بالعمل فى الاسم الظاهر، فذهب البصريون إلى
أن الثانى أولى به، لقربه منه، وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به لتقدمه.

صاغها ابن مالك نظماً في قوله :

٢٧٩ - وَالثَّانِ أَوْلَىٰ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ

واختار عكساً غيرهم ذاً أسره

(والثان) من المتنازعين، و (أولى) لقربه، (ذا) صاحب، (أسره) بفتح
الهمزة وأسرة الرجل رهطه.

(والثان) بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة مبتدأ على تقدير مضاف، و
(أولى) خبره والتقدير وأعمال الثاني أولى، و (عند) متعلق بأولى، و (أهل)
مضاف إليه، و (البصرة) مجرور بإضافة أهل إليه، و (واختار) فعل ماض، و
(عكسا) مفعول اختار، و (غيرهم) فاعل اختار، و (ذا) بمعنى صاحب
منصوب على الحال من غيرهم.

ورد في (والتزم ما التزماً) بإبهام وغموض لم تتسع طاقة النظم لتفصيله.
فإذا أعملت أحد العاملين في الظاهر، وأهملت الآخر عنه، فأعمل المهمل
في ضمير الظاهر، والتزم الإضمار إن كان مطلوب مما يلزم ذكره، ولا يجوز
حذفه كالفاعل، لأن الفاعل ملتزم الذكر.

صاغها ابن مالك نظماً في قوله :

٢٨٠ - وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلِ فِي ضَمِيرِ مَا

تَنَازَعَاهُ وَالتَّزِيمِ مَا التَّزِيمَا

(ماتنازعاها) منهما وهو الذي لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه
إليه في المعنى، و (ما التزماً) يعنى من مطابقة الضمير للظاهر ومن حذف
الفضلة وإثبات العمدة، و (وأعمل) فعل أمر من مزيد الثلاثي، و (المهمل)
نعت لمحذوف مفعول أعمل و (في ضمير) متعلق بأعمل على تقدير مضاف
و (ما) موصول اسمى في محل جر بإضافة ضمير إليه والمنعوت به محذوف
وجملة (تنازعاها) من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما والعائد من الصلة إلى
الموصول الهاء من تنازعاها (والتزم) فعل أمر، و (ما) موصول اسمى في محل

نصب على المفعولية بالتزام وهي جارية على منعت محذوف وجملة (التزما) بالبناء للمفعول والألف للإطلاق صلة ما والعاثد إليها الضمير المستتر في التزما القائم مقام الفاعل ومتعلقات الصلة محذوفة وتقدير البيت وأعمالا لعامل المهمل في محل ضمير المعمول الذي تنازعاه والتزم الحكم الذي التزم عن العرب من مطابقة الضمير للظاهر مطلقاً ومن حذف الفضلة وإثبات العمدة على تقدير أعمال الثاني ومن وجوب الإضمار مطلقاً على تقدير أعمال الأول ومن حذف الضمير في بعض الأحوال وتأخيرها في بعضها وغير ذلك فهو ليس بحشو.

يشترط في المفعول له (لأجله) أن يكون مصدراً، منهما عله، مشاركاً لعامله في الوقت والفاعل، وحكمه جواز النصب ومثاله : «هَذَا قَنَعٌ لِرَهْدٍ» وقد قصرت طاقة النظم عن بيان المثال فأوردته بصورة أخرى (كَازْهَدٍ ذَا قَنَعٍ) في قوله :

٣٠٠ - فَاجْرَهُ بِالْحُرُوفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ

مَعَ الشُّرُوطِ كَلْزَهْدٍ ذَا قَنَعٍ

(ليس يمتنع) أي جره باللام أو مايقوم مقامها، (قنع) بكسر النون بمعنى رضى، وقوله «كازهد ذاقنع» فيه تقديم معمول الخبر الفعلى وهو جائز عند الجمهور (فاجرره) جواب الشرط وهو فعل أمر ولكونه طلباً وجب اقترانه بالفاء والهاء في أجرره مفعول باجرر يعود إلى المفعول لأجله، و (باللام) متعلق باجرر، (وليس) فعل ماض ناقص واسمها مستتر فيها يعود إلى الجر بالحرف المدلول عليه بالفعل السابق يعود إلى المفعول له وجملة (يمتنع) في موضع نصب خبر ليس وفاعل يمتنع ضمير يسره الجر المفهوم من قوله فاجرره فليجمع مع ما قبله وقال الشاطبي والاحمير في ليس ويمتنع عائد على الجر بالحرف، و (مع) متعلق بيمتنع، و (الشروط) مضاف إليها على حذف مضاف والتقدير مع استكمال الشروط و (كالزهد) الكاف جارة لقول محذوف والجر والمجرور بعدها متعلق بقنع، و (ذا) اسم إشارة في محل

رفع على الابتداء وجملة (قنع) بكسر النون بمعنى رضى لا يفتحها بمعنى سأل خبره وفيه تقديم المفعول له على عامله. قال خالد الأزهرى وما أظن أحداً يجيز تقديم المفعول له على عامله صحيح لكنه مشروط بعدم المانع فقد نص الرماني في شرح الموجز على جواز قولك مخافة شره جئته لأن العامل متصرف في نفسه فيتصرف في معموله إلا أن يمنع من ذلك مانع طارئ كما نقله عنه الشاطبي والمانع هنا موجود كما ترى وإنما يجوز ذلك أن لو قال ذا لزهدي قنع ولم أر أحداً تنبه لما قلناه في هذا المثال بل حكموا فيه بالجواز مطلقاً والظاهر وقفه على الضرورة فليأمل (١).

إن فقد شرط من هذه الشروط : تعين جره بحرف التعليل، وهو : «اللام، أو من، أو في، أو الباء» ولا يمتنع الجر بالحرف، مع استكمال، نحو: «هذا قنع لزهدي».

سمحت طاقة النظم في باب المفعول معه بصوغ المثال (سيري والطريق مسرعه) على هذه الهيئة التركيبية ففصل بين الحال وصاحبها بالمفعول معه في قوله :

٣١١ - يَنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهُ

فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقِ مُسْرِعَهُ

(ينصب) فعل مضارع مبني للمفعول، و (تالي) نائب الفاعل مرفوع بضممة مقدرة على الياء، و (الواو) مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله، و (مفعولاً) حال من تالي، و (معه) متعلق بمفعولاً والهاء عائدة عليه، و (في نحو) خبر لمبتدأ محذوف ونحو مضاف لقول محذوف، و (سيري) بكسر السين فعل أمر للمخاطبة وياء المخاطبة فاعله، و (والطريق) مفعول معه، و (مسرعه) حال من ياء المخاطبة والجملة محكية بالقول المحذوف، والمفعول معه هو : الاسم المنتصب بعد «واو» بمعنى مع، والناصب له ماتقدمه : من الفعل، أو شبهه.

(١) الشيخ خالد الأزهرى - إعراب الألفية - ص ٥٤ - ط عيسى البابي الحلبي.

وفى الألفية ألوان من القصور فى عرض الآراء كاملة منسوبة إلى أصحابها من النحويين بالرغم من الاهتمام يذكر بعض الآراء فى بعض المواضع دون جميعها وهذا القصور انعكس إلى تطويل فى الشروح التى لا بد للمتعلم من الاهتداء بها فى حل طلاسم المنظومة والوصول إلى القاعدة النحوية بأكبر جهد ممكن بالرغم من أن مستعمل اللغة يميل إلى الجهد الأقل فى نطقها ولفظ مفرداتها.

وهكذا صنع الناظم فى ألفيته فقد اتبع قاعدة الجهد الأقل مضطراً إلى ذلك بمحدودية مساحة البيت وقيود الوزن والقافية وقصور طاقة النظم عن التعبير بكل ما هو مفيد مطلوب للمتعلم فمال إلى الاختصار والحذف والاعتراض والحشو تكييفاً مع إمكانيات المنظومة فلقد اضطر عالم جليل كالأشمونى بمعارفه الواسعة فى اللغة أن يوازن بين عمل ابن مالك فى الخلاصة والتسهيل فأحياناً ينصر عبارته فى الخلاصة وأحياناً أخرى يفضل عليها عبارة الكافية أو التسهيل بالرغم من إلمامه بتراث الأقدمين بدءاً بسيبويه وابن جنى والفارسي وغيرهم ومع ذلك لم يقبل كل ما صرح به هؤلاء العلماء وإنما أبدى رأيه فى كل ما عرض من مسائل النحو والتصريف وقلما خلت مسألة من إبداء رأيه معارضاً أم موافقاً لآراء العلماء فيها انظر إليه يشرح قول ابن مالك^(١).

١١٦- أل حرف تعريف أو اللام فقط

فتمط عرفت قل فيه النمط

يقول : (ال) بجملتها (حرف تعريف) كما هو مذهب الخليل وسيبويه على ما نقله عنه فى التسهيل وشرحه (أو اللام فقط) كما هو مذهب بعض النحاة ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه (فتمط عرفت قل فيه النمط) فالهمزة على الأول عند الأول همزة قطع أصلية وصلت لكثرة الاستعمال وعند الثانى زائدة معتد بها فى الوضع. وعلى الثانى همزة وصل زائدة

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ١٧٧.

لامدخل لها في التعريف وقول الأول أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أصلية فيه للزيادة وهو الحرف وللزوم فتح همزته وهمزته الوصل مكسورة وإن فتحت فلعارض كهمزة أيمن الله فإنها إنما فتحت لثلاثا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين وللوقف عليها في التذكر وإعادتها بكمالها حيث اضطر إلى ذلك كقوله :

ياخليلي أربعا واستخيرا المنزل الدارس عن حى حلال

مثل سحق البرد عفى بعدك القطر مغناه وتأويب الشمال

هكذا يسير الأشموني في شرحه يعرض آراء العلماء في القضية مشيراً إلى مصدره في الكثير من الأحيان ثم يعقب على كل رأى بما يراه.

وانظر إليه يرد على ابن هشام في اعتراضه على ابن الناظم في مسألة تعدد الخبر بادئ المسألة بكلام ابن مالك مورداً بعد ذلك اعتراض ولده، ثم اعتراض ابن هشام على ابن الناظم يقول :

تعدد الخبر على ضربين الأول تعدد في اللفظ والمعنى (كهم سراه شعراً) ونحو (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد) ^(١) وقوله :

ينام بإحدى مقلتيه وتبقى

بأخرى المنايا فهو يقظان نائم

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه.

والثاني : تعدد في اللفظ دون المعنى وضابطه أن لا يصدق الأخبار ببعض عن المبتدأ نحو : هذا حلو حامض أى مز وهذا أعسر أيسر أى أضيظ وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف خلافاً لأبي على هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين في شرح الكافية وزاد ولده في شرحه نوعاً ثالثاً يجب فيه العطف وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له إما حقيقة نحو : بنوك كاتب وصائغ وفقيه. وقوله :

(١) البرج : ١٥٠ .

يداك يد خيبرها يرتجى
وأخرى لأعدائه غائظه

وإما حكماً كقوله تعالى :

(اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في
الأموال والأولاد) ^(١).

واعترض في التوضيح فممنع أن يكون النوع الثاني والثالث من باب تعدد
الخبر بما حاصله أن قولهم حلو حامض في معنى الخبر الواحد بدليل امتناع
العطف، وأن يتوسط بينهما مبتدأ وأن قوله :

يداك يد خيبرها يرتجى

وأخرى لأعدائه غائظه

في قوة مبتدأين لكل منهما خبر وأن نحو (إنما الحياة الدنيا لعب
ولهو) ^(٢) الثاني تابع لا خبر. قلت وفي الاعتراض نظر أما ما قاله في الأول
فليس بشيء إذ لم يصادم كلام الشارح بل هو عينه لأنه إنما جعله متعدياً في
اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطاً بأن لا يصدق الأخبار ببعض عن المبتدأ كما
قدمته، فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر وأما الثاني فهو أن كون (يداك)
ونحوه في قوة مبتدأين لا ينافي كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحد إذ النظر إلى
كون المبتدأ واحد أو متعدداً إنما هو إلى لفظه لا إلى معناه وهو واضح لا
خفاء فيه. وأما قوله في الثالث أن الثاني يكون تابعاً لا خبراً فلا منافاة أيضاً
بين كونه تابعاً وكونه خبراً إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين
متبوعه، خبر من حيث عطفه على خبر إذ المعطوف على الخبر خبر، كما أن
المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدأ ^(٣).

(١) الحديد : ٢٠ .

(٢) محمد : ٣٦ .

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١ ، ص ٢٢٤ .

هكذا صنع أحد الشراح فهو يؤيد ويعارض ويناقش كل رأى مظهراً رأيه للخاص ولم يقف الأمر بمناقشاته لمعاصريه فقط بل تعداه إلى السابقين كذلك.

شروط مايشئ من الأسماء :

لم يتعرض «ابن مالك» فى الألفية لهذه الشروط، وقد جمعها أحد الناظرين فى البيتين التاليين:

شرطُ المشئ أن يكونَ معرباً ومفرداً منكرًا ما رُكِّبًا
موافقاً فى اللفظِ والمعنى له مماثلٌ ، لم يُغنِ عنه غيره

فهى ثمانية شروط :

- ١ - أن يكون معرباً : فالمبتنيات لاثنتى، والكلمات (ذان - تان - اللذان - اللتان) صيغ موضوعة للمثنى، وليست مشاة عند البصريين.
- ٢ - أن يكون مفرداً : فالمثنى والجمع لا حاجة بهما إلى تثنية.
- ٣ - أن يكون نكرة : أما العلم، مثل (محمد) ومافيه «أل» مثل (الصدى) فقول : إنهما ينكران أولاً، ثم يثنيان، ثم يعود لهما التعريف بعد التثنية - وهذا غريب.
- ٤ - أن يكون غير مركب : فالإسنادى والمزجى من المركبات لا يثنيان على الأصح، بل يجاء معهما بكلمة (ذوا) أو (ذاتا) مقدمة عليهما للوصول إلى تثنيتهما. أما (المركب الإضافى فيثنى منه المضاف، نقول (ابننا عمر) فى (ابن عمر).
- ٥ - أن يكون له موافق فى اللفظ : وهذا داخل فى تحديد المثنى، أما قولهم (أبوأن) للأب والأم فمن باب التغليب.
- ٦ - أن يكون له موافق فى المعنى : وهذا أيضاً داخل فى تحديد المثنى، أما قول العرب (القلم أحد اللسانين) فهو من باب التغليب أيضاً.

٧ - أن يكون له مماثل : وهذا طبيعي في المثني - أما ما ورد من قولهم (القمران) للشمس والقمر، فمن باب التغليب.

٨ - ألا يغني تثنية غيره عنه ، فكلمة (سواء) لاثنى، إذ يستغني بتثنية (سى) عن تثنيته، فقليل (سيان) - وهذا راجع لما ورد عن العرب، فمعظم هذه الشروط مأخوذ في حدّ المثني، وماورد عن العرب في التثنية^(١).

وقد جرى مجرى المثني في إعرابه، كلمات ليست مثناة على طريقة التثنية، ولكنها دالة على اثنين أو اثنتين، وهي : ذان وتان، واللذان واللتان، وكلا وكلتا.

ذان وتان : أما ذان وتان فهما إشارتان إلى المثني المذكر، والمثني المؤنث، وقد بنيا في الاستعمال على الألف في حالة الرفع، وعلى الياء في حالة الخفض والنصب.

تقول : هذان رجلان عاقلان، وهاتان امرأتان مجاهدتان.

(هذان وهاتان) هنا في حالتى رفع، لأن كلاّ منهما مسند إليه.

وتقول : نظرت إلى هذين الرجلين وإلى هاتين المرأتين.

(هذين وهاتين) هنا في حالة خفض لأن كل منهما مجرور بالأداة. وأداة

الجر هنا هي : (إلى).

وتقول : سمعت هذين الرجلين يتهامسان، وهاتين المرأتين تتهامسان.

(هذين وهاتين) هنا في حالة نصب، لأن كلاّ منهما مقعول.

الَّذان واللتان : وأما اللذان واللتان، كل منهما موصولة بجملة لا يتم

معناه إلاّ بها، كقولنا : جاء اللذان زرتها أمس، وجاءت اللتان زرتها أمس.

فاللذان واللتان في هذين المثالين في حالة رفع، لأن كلاّ منهما كناية عن

(١) د. محمد عيد « نحو الألفية، شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك » ، القسم الأول، ص ٤٨ -

الفاعل. أما الجملة التي وصلت بكلّ منهما، وتمّ بها معنى كلّ منهما، فهي : زرتهما أمس.

وكقولنا : مررت باللذين واللّتين. قابلتهما في السوق.

(اللذين واللّتين) هنا في حالة خفض بالإضافة، لأنّ كلّاً منهما مضاف إليه بواسطة أداة الإضافة، وكقولنا : رأيت اللذين ركبا القطار، واللّتين ركبتا القطار. (اللذين واللّتين) هنا في حالة نصب، لأنّ كلّاً منهما مفعول.

كلا وكلتا وأما كلا وكلتا فتستعملان استعمال المثني، بالألف في حالة الرفع، وبالياء في حالتى الخفض والنصب، بشرط إضافتهما إلى الضمير، نحو: جاءنى كلاهما، أو كلتاها : (في حالة الرفع).

مررت بكليهما أو كليتهما : (في حالة الخفض).

رأيت كليهما أو كليتهما : (في حالة النصب).

فإذا أضيفتا إلى الظاهر استعملتا بالألف في جميع الحالات.

تقول : جاءنى كلا الرجلين. (كلا : هنا فاعل).

جاءتنى كلتا المرأتين. (كلتا : هنا فاعل).

وتقول : مررت بكلا الرجلين، وكلتا المرأتين. (كلا وكلتا) هنا مضاف

إليه.

وتقول : رأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين. (كلا وكلتا) هنا : مفعول.

وقد رأينا في هذه الأمثلة أن (كلا) و (كلتا) بقيتا على حال واحدة في

جميع حالات الإعراب : حالة الرفع، وحالة الخفض، وحالة النصب.

قال ابن مالك :

٣٢ - بالألفِ ارفعِ المثني، وكِلاَ إذا بمضميرٍ مضافاً وُصلاً

٣٣ - كلتاَ كذلك - اثنان واثنتان كابنسين وابنتين يجريان

٣٤ - وتُخلف اليافى جميعها الألفُ جرّاً ونصباً بعد فتح قد أُلِفْ

وقد اقتصر «ابن مالك» على هذه الألفاظ الأربعة فيما ذكره عن ملحقات المثني لكن ... زاد عليهما بعض النحاة ماسمى به من الأسماء، مثل (حَمَدَان - زَيْدَان - حَسَنِينَ).

وفى إعراب هذه الكلمات وأمثالها توجيهان :

١ - أن تلحق بالمثني، فتعربه إعرابه.

٢ - أن تعرب إعراب الاسم الممنوع من الصرف.

جاء فى التصريح : ويلتحق أيضاً بالمثني ماسمى به منه «كزيدان» علماً، فيرفع بالألف، ويجر وينصب بالياء.

ويجوز فى هذا النوع أن يجرى مجرى (سَلْمَانَ) علماً، فيعرب إعراب ما لا ينصرف، للعلمية وزيادة الألف والنون.

وإذا كان التعليل الذى ورد له خاصاً بما فى آخره ألف ونون مثل (حَمَدَان) فإنه يطرد أيضاً مع المسمى به مما آخره ياء ونون، مثل (حَسَنِينَ) فالمحافظة على صورة الاسم المسمى به مع تغيير الحركات فى آخره (حمدان - حمدان) أولى من تغيير حروف الاسم المألوف بالألف والياء (حمدان - حمدين) فهذا لا يتفق مع المعروف المألوف لصاحب الاسم أو لمن ينادونه به^(١).

فالأفعال المعتلة : تعرب إعراباً ظاهراً أو مقدراً - وهذا إعراب أصلى.

وحين الجزم : تعرب بحذف حرف العلة - وهذا إعراب فرعى.

قال ابن مالك :

٤٩ - وأى فعلٍ آخر منه ألفٌ

أو واو أو ياءً فمعتلاً عَرِفُ

(١) د. محمد عيد « نحو الألفية، شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك »، القسم الأول، ص ٥٠ -

- ٥٠ - فالألف أنو فيه غير الجزم
وأبدي نصباً ما (كيدعو - يرمى)
٥١ - والرفع فيهما أنو ، واحذف جازماً
ثلاثهـن ، تقض حكماً لازماً

الرأى فى بعض نصوص الفعل المعتل المجزوم .

(أ) ورد إثبات حرف العلة فى الفعل المجزوم فى الآيات التالية :
إذا العجوز غَضِبَتْ فطَلَّقْ ولا تَرْضَاهَا ، ولا تَمَلِّقْ
هجوت زيان ، ثم جئت معتذراً من هجو زيان ، لم تهجو ولم تدع
قول قيس بن زهير :

ألم يأتيك والأنباء تنمى

بما لاقت لبون بنى زياد

فالأفعال (ترضى - تهجو - يأتى) ثبتت فيها حروف العلة مع دخول
حروف الجزم عليهما .

جاء فى التصريح : قيل : هذه الأحرف إشباع ، والحروف الأصلية
محذوفة للجازم ، وقيل هذه الأحرف أصلية بناء على قول من يجزم المعتل
يحذف الحركة المقدرة ، ويقر حرف العلة على حاله .

وأنا مع ابن هشام ، وقد فهمت «الضرورة» على وجهها المشهور ، فهى
ضرورة الشعر ولغته الخاصة ، إذ ثبت حرف العلة من أجل الوزن ، والأصل أن
يحذف . أما ما أورده «التصريح» فكلام ذهنى مجهد ، يدل على الصنعة ،
ولا يخدم اللغة .

(ب) قرأ «قنبل» - أحد القراء - قوله تعالى : (إنه من يتقى ويصبر ،
فإن الله لا يضيع أجر المحسنين) (١) .

(١) سورة يوسف : آية ٩٠ .

بإثبات الياء في (يَتَّقِي) وإسكان الراء في (يَصْبِرُ).

وتوجه الآية نحويًا كما يلي :

إثبات الياء في الفعل (يتقى) لأنه صلة الموصول (مَنْ) إسكان الراء في الفعل (يصبر) يوجه كما يلي :

١ - لكراهية توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، والمتحركات الأربعة هي : الباء والراء في كلمة (يَصْبِر) والفاء والهمزة في كلمة (فَإِنَّ).

٢ - أنه سكن عطفًا على الفعل (يتقى) باعتباره مجزومًا تقديرًا بعد (مَنْ) الموصولة لأنها مثل الشرطية في العموم والإبهام ومجىء الفاء في خبرها.

٣ - أنه سكن للوقف عليه، ثم اصطحاب حالة الوقف حين الوصل، وهذا ما يسمى «الوصل بنية الوقف»^(١).

لم يعرض ابن مالك للموصلات الحرفية نظماً فمن أمثلة الموصولات الحرفية.

سُنْكَافًا فِي الْآخِرَةِ عَلِي مَا عَمَلْنَا
وَمِنَ الْمُؤَكَّدِ أَنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ وَاسِعَةٌ.

أولاً : الموصول الحرفي :

ضابطه : كل حرف أول مع صلته بمصدر، ولم يحتج إلى عائد.

والمصدر الذي يؤول من هذه الحروف وصلتها يأخذ الموقع الإعرابي الذي يقتضيه السياق - فاعلاً أو مفعولاً إلخ - كأنه موجود فعلاً.

فالمصدر المؤول في المثال الأول تقديره (عَمَلْنَا) ويقتضيه السياق مجروراً بالحرف (علي).

(١) د. محمد عيد «نحو الألفية»، شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك، القسم الأول، ص ٧٨ -

والمصدر المؤول في المثال الثاني تقديره (سعة رحمة الله) ويقتضيه السياق مبتدأ.

والحروف المصدرية ستة أحرف هي (أن - أن - ما - كي - لو - الذي) - على خلاف في الأخير يأتي ذكره.

١ - أن

وهي التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وتوصل بالجملة الاسمية التي تدخل عليهما. وطريقة الحصول على المصدر معها على التفصيل التالي :

(أ) إذا كان الخبر مشتقاً أو فعلاً، جاء منهما المصدر مضافاً إلى اسمها، كما مر من المثال (من المؤكد أن رحمة الله واسعة) فتقديره (سعة رحمة الله) وكقول تعالى (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ)^(١) فتقديره (إنزلنا الكتاب).

(ب) إذا كان الخبر جاراً أو مجروراً أو ظرفاً، جئ بالمصدر لفظ (استقرار) ونحوه مضافاً إلى الاسم، نقول (جرت سنة الحياة بأن البقاء للأصلح) (فتقديره) (باستمرار البقاء للأصلح).

٢ - أن

هي «أن» الناصبة للمضارع، وتوصل بالفعل المتصرف الذي تدخل عليه - ماضياً أو مضارعاً - كقوله تعالى (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)^(٢).

٣ - ما

هي «المصدرية» وقد تكون «مصدرية ظرفية» والأولى تؤول بمصدر فقط، والثانية تؤول بمصدر يضاف إلى لفظ «مدة».

وتوصل بما يلي :

(١) سورة العنكبوت : آية ٥١ .

(٢) البقرة : آية ١٨٤ .

(أ) الفعل المتصرف - ماضياً أو مضارعاً - كقوله تعالى (بِمَا نَسَاوْا يَوْمَ الْحِسَابِ) (١).

(ب) الجملة الاسمية كقولك (انتَهزُ الفرصةَ ما الفرصةُ سَانِحَةٌ لك).

٤ - كى

توصل بالفعل المضارع الذى تنصبه، وتسبقتها، «لام التعليل» لفظاً أو تقديرًا، كقوله تعالى: (لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ) (٢).

٥ - لو

توصل بالفعل المتصرف - ماضياً أو مضارعاً - والأكثر أن تقع بعد (وَدَّ - يَوَدُّ) كقوله تعالى (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ) (٣).

٦ - الذى

جاء فى التصريح: حكاة الفارسي فى الشيرازيات عن يونس.

ومن شواهدة قوله تعالى (وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا) (٤).

وقول أبى دهب الجمحى:

يَالَيْتَ مَنْ يَمْنَعُ الْمَعْرُوفَ يَمْنَعُهُ

حتى يذوقَ رجالٌ مرَّ ما صنعُوا

وليتَ رزقَ رجالٍ مثلُ نائلِهِم

قوتِ كقوتِ ووسعِ كالذى وسعُوا

أما غير يونس، فيرى أن (الذى) اسم موصول دائماً - وتؤول الشواهد السابقة بحذف موصوف الاسم الموصول، وحذف العائد أيضاً، والتقدير

(١) سورة ص: ٢٦.

(٢) الحديد: ٢٢.

(٣) البقرة: ٩٦.

(٤) التوبة: ٦٩.

كَالخَوْضِ الَّذِي خَاضُوهُ) و (كَالوُسْعِ الَّذِي وَسَعُوهُ) - وهذا أحسن، لمنع اللبس مع (الذى) فى استعماله موصولاً اسماً - وهو المشهور.

ثانياً : الموصول الاسمى :

ضابطه : ما افتقر إلى صلة وعائد.

أسماء الموصول نوعان : نص ومشارك.

النص من أسماء الموصول.

ويقال له «المختص» وهو ما يطلق على بعض الأنواع، فيختص به، ويقتصر عليه، ولا يتجاوز به إلى غيره.

وأسماء الموصولة المختصة هى (الذى - التى - اللذان - اللتان - الألى - الذين - اللاتى - اللاتى) فكل من هذه الأسماء نص فى معنى خاص على التفصيل التالى :

١ - الذى : للمفرد المذكر العاقل أو غير العاقل.

قال تعالى (الحمد لله الذى صدقنا وعده) (١).

وقال (هذا يومكم الذى كنتم توعدون) (٢).

٢ - التى : للمفرد المؤنث العاقل أو غير العاقل.

قال تعالى : (قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها) (٣). وقال : (ما ولأهم عن قبلتهم التى كانوا عليها) (٤).

٣ - اللذان : تثنية (الذى) - بحذف الياء - فى حالة الرفع، و (اللذين) فى حالتى النصب والجر.

(١) الزمر : ٧٤.

(٢) الأنبياء : ١٠٣.

(٣) المجادلة : آية (١).

(٤) البقرة : ١٤٢.

٤ - اللتان : تثنية (التي) - بحذف الياء - في حالة الرفع، و (اللّتين) في حالتى النصب والجر.

٥ - الألى : جمع (الذى) فهى للجمع المذكر، وتستعمل للعاقل ولغيره - والأول أكثر وأشهر، قال الشاعر :
رأيت بنى عمى الألى يخذلوننى

على حدّثانِ الدهرِ إذ يتقلّبُ

٦ - الذين : جمع (الذى) للجمع المذكر، وتستعمل للعاقل وحده، كقوله تعالى : (الذين صبروا وعلى ربهم يتوكلون) (١).

وتستعمل على الأفصح بالياء مطلقاً.

٧ - اللآئى : هى جمع (التي) فهى للجمع المؤنث.

قال تعالى : (واللائى تخافون نُشوزهنّ فعظوهنّ واهجروهنّ فى المضاجع) (٢).

٨ - اللآئى : وهى أيضاً جمع (التي) فهى أيضاً للجمع المؤنث. قال تعالى : (واللائى يمسّن من المحيض من نسائكم - إن ارتبتم - فعدتهنّ ثلاثة أشهر) (٣).

وفى بعض لغات العرب تنطق الكلمتان (اللات - اللآء) بدون الياء.

قال ابن هشام (وقد يتقارض الألى واللآء) فتستعمل كل منهما موضع الأخرى فتأتى (الآلى) لجماعة الإناث، كقول قيس بن الملوح :

مَحَا حُبُّهَا حُبُّ الألى كُنَّ قَبْلَهَا

وَحَلَّتْ مَكَاناً لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ

(١) النحل : ٤٢.

(٢) النساء : ٣٤.

(٣) الطلاق : ٤.

وتأتى (اللاء) لجماعة الذكور، كقول رجل من بنى سليم :
فَمَا آبَاؤُنَا يَأْمَنُ مِنْهُ
علينا اللاءِ قَد مَهَّدُوا الْحُجُوراً

وهذا التقارض فى رأى «ابن مالك» نادر.

والعلة عند ابن مالك لا يستعملها أصلاً من أصول تععيد القواعد، وبناء الأحكام، اللهم إلا إذا أعوزه المقام، واضطر إلى التعليل اضطراراً وبذلك ابن مالك رسم لنفسه منهجاً واضحاً فى الدراسات النحوية فكل أسلوب من أساليب الكلام إن كان له أصل من القرآن.

قبله من غير تعليل.

ويسير على هذا النهج

بالنسبة للحديث الشريف،

ثم بالنسبة لما سمع من

كلام العرب.

فإذا لم يجد من هذه الأصول

مايسعفه حاول أن يستخدم

مبدأ العلة ، ولايستخدم هذا المبدأ إلا فى قياس يقيسه أو فى حمل فرع

على أصل، أو إلحاق تظير بتظيره.

فالاسم يبنى مثلاً عند ابن مالك إذا أشبه الحرف فى الوضع كأن يكون

الاسم موضوعاً على حرف واحد كالتاء فى ضربت، أو على حرفين كما فى

أكرمنا، فعلة البناء هى الشبه الوضعى فى نظره. وقد عرضه فى هذا أبو حيان

فقال : لم أقف على هذا الشبه إلا لهذا الرجل، وردّ بأنه ثقة ومن حفظ حجة

على من لم يحفظ (١).

(١) حاشية الخضرى محمد الخضرى ١ : ٢٧.

والعلة عند ابن مالك لا بد أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه، لهذا خطأ ابن مالك البصريين في قولهم : إن علة إعراب المضارعة مشابهته للاسم في حركاته وسكناته، وإبهامه وتخصصه، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم وإنما الموجب له قبوله لصيغة واحدة، و معان مختلفة، ولا يميزها إلا الإعراب نقول : ما أحسن زيد فيحتمل النفي والتعجب والاستفهام فإن أردت الأول رفعت زيد، أو الثاني نصبته، أو الثالث جررت، فلا بد أن تكون هذه العلة هي الموجبة لإعراب المضارع. فإنك تقول : لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيحتمل النهي عن كل منهما على انفراده، وعن الجمع بينهما، وعن الأول فقط والثاني مستأنف، ولا يبين ذلك إلا الإعراب بأن تجزم الثاني أيضاً إن أردت الأول، وتنصبه إن أردت الثاني - وترفعه إن أردت الثالث (١).

ومن شرط العلة عند ابن مالك أيضاً أن تكون متعدية لا قاصرة، قال ابن مالك في شرح التسهيل : عللوا سكون آخر الفعل المسند إلى التاء ونحوه بقولهم : لثلاثا تتوالى أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة، وهذه العلة ضعيفة لأنها قاصرة إذ لا يوجد التوالى إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي كانطلق والكثير لا تتوالى فيه، والسكون عام في الجميع (٢).

وابن مالك في هذا متأثر بابن جنى الذي لا يؤمن إلا بالعلة المتعدية. قال ابن جنى في الخصائص ما نصه في باب « العلة إذا لم تتعد لم تصح ».

في إطار عرض ابن مالك لأن المكسورة الهمزة قال ابن مالك :

١٨٣ - وبعد ذات الكسر تصحب الخير

لأم ابتداء ، نحو « إئسى لوزر »

(١) السيوطي « الاقتراح » ٦٢ ط حلب ١٣٥٩ هـ.

(٢) السيوطي « مع الهوامع في شرح جمع الجوامع » ٥٧/١ تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٢٧ هـ.

- ١٨٤ - ولا يلى ذى اللام ما قد نفيًا
ولا من الأفعال ما ك « رَضِيًا »
١٨٥ - وقد يليها مع « قَدْ » ك « إِذَا »
لقد سَمَا عَلَى الْعِدَا مَسْتَحْوِذَاً
١٨٦ - وتصحب الواسط معمول الخبر
والفصلَ واسماً حلَّ قبله الخبر
ذات الكسر : هي « إِنَّ » - الوزر : الملجأ والملاذ.

فذكر ابن الموضع الأول للام الابتداء ومعظم شروطه وأمثله في الآيات الثلاثة الأولى.

وفي البيت الرابع : ذكر المواضع الثلاثة الأخرى دون شروط ولا تفصيل ولا تمثيل.

ورأى ابن مالك في عرضه للفعل المعتل الأجوف عند بنائه للمجهول والتغيير الذى يلحق به أحسن وأوقع من رأى سيبويه فإن «أمن اللبس» قيمة لغوية تراعى في نطق اللغة.

- قال ابن مالك عن مسألتى «أمن اللبس» و «التضعيف» الأخيرتين :
٢٤٨ - وإن بشكلي خيف لبس يجتنب
وما ل «باع» قد يرى لنحو «حب»

فالشطر الأول يقرر أن ما يؤدى إلى اللبس فى الأجوف حين إسناده للضم. أثر يجتنب - والأوجه الثلاثة التى تجوز فى (باع) تجوز أيضاً فى المضعف مثل (حب) حين ينى للمجهول - كما جاء فى الشطر الثانى. إذ يرى سيبويه أن لا عبرة باللبس ومنع اللبس، فيجوز فى هذه الجملة - وأمثالها - الوجوه الثلاثة وهى الضم والكسر والإشمام^(١).

(١) د. محمد عيد «نحو الألفية»، شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك، القسم الأول، ص ٣٦١.

وقال د. محمد عيد في إطار عرضه لباب الحال لم التزم في هذا الباب - بل في أبواب أخرى ترتيب مباحثه كما عرضها ابن مالك في الألفية، لكن التزمت ذكرها جميعاً بترتيب مباحث الباب الستة التي ذكرت تحت عنوانه - فهو - ترتيب أقرب إلى التماسك والفهم لجزئيات مباحث الحال الكثيرة المبعثرة.

وقد عرضه د. عيد على النحو التالي :

- ١ - الحال : لغة ونحواً.
 - ٢ - الحال وصاحبها من حيث التنكير والتعريف.
 - ٣ - تقديم الحال وتأخيرها على عاملها.
 - ٤ - مجيء الحال من المضاف إليه.
 - ٥ - الصور التي تجيء عليها الحال :
 - (أ) الحال المتقلة واللازمة.
 - (ب) الحال المشتقة والجامدة.
 - (ج) الحال المتفردة والمتعددة.
 - (د) الحال المبينة والمؤكدّة.
 - (هـ) الحال المفردة وشبه الجملة والجملة.
 - ٦ - حذف عامل الحال ^(١).
- أبيات الألفية لم يوردها د. محمد عيد ^(٢) بترتيب ابن مالك، بل بترتيب الموضوعات على النحو التالي :
- ١ - ضبط التمييز لغة ونحواً.
 - ٢ - تمييز الذات وتمييز النسبة.

(١) د. محمد عيد « نحو الألفية » القسم الأول ، ص ٤٣٠ .

(٢) للمرجع السابق، ص ٤٤٧ .

٣ - التمييز من حيث النصب والجر.

٤ - الترتيب بين التمييز وعامله كما سبق في باب الحال وغيره.

وفي مجيء الحال من المضاف إليه.

قال ابن مالك

٣٤١ - ولا تُجْزَّ حَالاً من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله

٣٤٢ - أو كان جزءاً ما له أضيفاً أو مثل جزئه فلا تحيفاً

مجىء الحال من المضاف إليه مسألة في النحو مشهورة، أساسها «العامل وفلسفته» بأن ما يعمل في الحال لا بد أن يكون عاملاً في صاحب الحال، ولذلك ذكر ابن مالك أن الحال لا يجوز مجيئها من المضاف إليه إلا فيما يلي:

- أن يكون المضاف صالحاً للعمل في الحال : كقوله تعالى : (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً) (١).

- أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه : كقوله تعالى : (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا) (٢).

- أن يكون المضاف كالجزء من المضاف إليه : كقوله تعالى : (ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) (٣).

وكلام الناظم يشعر بمنع مجيء الحال من المضاف إليه من غير هذه المسائل الثلاث - لكن جاء في الأشموني «مذهب الفارسي الجواز» وهو مذهب وجيه (٤).

(١) المائدة : ٤٨ .

(٢) الحجر : ٤٧ .

(٣) النحل : ١٢٣ .

(٤) د. محمد عيد «النحو المصنئ» ص ٤٧٣ ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٩٩٤م .

فى إطار عرض ابن مالك للتمييز وأنواعه قال :

٣٥٦ - اسم بمعنى «من» مبيّن نكرة

ينصب تمييزاً بما قد فسره

ولم يذكر ابن مالك غير هذا النوع - كما جاء فى بيته السابق، وهناك أنواع أخرى من الذوات المبهمة :

- أشباه المقادير : وهى التى تدل على مقدار غير محدد من المساحات والمكيلات والموزونات، ومن ذلك - كما جاء فى أوضح المسالك - (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره) ^(١) وقولهم (نحى سمناً) وقوله تعالى : (ولو جئنا بمثله مَدَدًا) ^(٢).

- الأعداد : وللأعداد حكمها فى التمييز - المعدود - قال تعالى : (ياأبت : إني رأيت أحد عشر كوكباً) ^(٣).

ولم يذكر ابن مالك تمييز النسبة صراحة، لكنه أورد منه مايجى بعد «أفعل التفضيل والتعجب» دون النص على أنهما من تمييز النسبة - وعلى هذا، فإنه :

مما جاء فى شروح الألفية وغيرها من كتب النحو نوعان :

- النسبة بين الفعل والفاعل : كقوله تعالى (واشتعل الرأس شيباً) ^(٤).

- النسبة بين الفعل والمفعول به، كقوله تعالى (وفجّرنا الأرض عيوناً) ^(٥).

وفى رأى د. محمد عيد أن عرض ابن مالك لباب التمييز يوصف بالقصور والبثرة.

(١) الزلزلة : ٧.

(٢) الكهف : ١٠٩.

(٣) يوسف : ٤.

(٤) مريم : ٤.

(٥) القمر : ١٢.

- فلم يشمل كلامه كل صور تمييز الذات ولا النسبة، وتداخلت في عرضه المباحث عن حكم التمييز من حيث الإعراب وعن بعض صور النسبة كالتفضيل والتعجب - عموماً عرض التمييز نظماً غير مقنع، وفهم هذا الباب من كتب أخرى غير الألفية وشروحها أجدى وأنفع وأيسر للدارسين^(١).

قال ابن مالك في باب ما لا يتصرف :

٦٤٩ - الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْاسْمُ أَمْكَنًا

فالصرف : تنوين يدل على أن الاسم - المعرب المتمكن - يكون أَمْكَنَ في الاسمية.

وإذن عدم الصرف : هو أن الاسم - المعرب المتمكن - لا يكون أَمْكَنَ في الاسمية.

وإن هذه المصطلحات عن (المتمكن وغير المتمكن) و (الأمكن وغير الأمكن) لاتفيد الدرس النحوى جديداً، إذ يكفي ما يعرفه المشتغلون بالنحو من مصطلحات (المعرب والمبني) و (المنصرف والمنوع من الصرف) ولا داعي لهذا الإغراق الذهني حول اللغة ودرسها، فهذا كله من «نحو الصنعة» أو بعبارة أخرى :

من الترفّ الذهني للنحاة في دراسة اللغة، مما لا ضرورة له ولا فائدة فيه.

وفي إطار عرض ابن مالك لإعراب الفعل المضارع جمع «الناظم» رفع المضارع ونصبه وصورة من صور الجزم هي «الجزم في جواب الطلب» تحت باب سماه (إعراب الفعل) مع أنه لايشمل كل إعراب الفعل، فهي تسمية عامة، بدليل أنه جاء بعدها بباب آخر اسماء (عوامل الجزم) ذكر فيه العوامل التي تجزم فعلاً واحداً والتي تجزم فعلين وأحكام هذه العوامل.

(١) د. محمد عيد «نحو الألفية» ، القسم الأول، ص ٤٥٢.

إن كان الخبر جامداً، فإنه لا يتحمل الضمير، نحو: «زيد أخوك» وإن كان مشتقاً فإنه يتحمل الضمير، نحو «زيد قائم» أى هو، هذا إذا لم يرفع ظاهراً، وكان جارياً مجرى الفعل، نحو: «زيد قائم» فإذا رفع المشتق الجارى مجرى الفعل ظاهراً، لم يتحمل ضميراً، نحو «زيد قائم غلاماه» قال فى ذلك ابن مالك:

١٢١ - وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ

(والمفرد) مبتدأ و (الجامد) نعت له و (فارغ) خبر المبتدأ، (وإن) حرف شرط، و (يشقق) بالبناء للمفعول فعل الشرط ونائب الفاعل مستتر فيه عائد إلى المفرد من حيث هو مفرد لا بقيد الجمود، وقال الشاطبى وهذا لا يصح لأن سبويه وغيره من الأئمة قد نصوا على أن الصفة مع الموصوف بمنزلة الاسم الواحد ثم قال فقول من يقول من المتأخرين إن الضمير يجوز عوده على الموصوف دون صفته خطأ وإنما يسأل عن كل علم أربابه ويمكن إزالة الإشكال بأن يجعل الجامد مبتدأ ثانياً وفارغ خبره والجملة خبر المفرد والمراد به الجنس والعائد عليه محذوف تقديره والمفرد الجامد منه فارغ والمشتق منه^(١).

نتيجة للمنهج المعيارى الذى التزم به ابن مالك فى منظومته أوقع لغته فى التناقض وفقاً لرأى الشاطبى^(٢)، فقد استعمل ابن مالك الفعل (اختر) متأخراً عن معموله (نصبه) وعقب على ذلك بقوله (إن ورد) فى نهاية البيت (٣١٨):

٣١٨ - وَغَيْرَ نَصَبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ

يَأْتِسِي وَلَكِنْ نَصَبُهُ اخْتَرِ إِنْ وَرَدَ

(وغير) بالرفع مبتدأ و (نصب) مضاف إليه و (سابق) مجرور بإضافة

(١) الشيخ خالد الأزهرى - إعراب الألفية - ص ٢٥ - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة (د ت).

(٢) الشيخ خالد الأزهرى - إعراب الألفية - ص ٥٧.

نصب إليه و (فى النفى) متعلق بىأتى وجملة (قد يأتى) فى موضع رفع خبر
عن غير.

والتقدير قد يأتى سابق فى النفى غير منصوب، (ولكن) حرف ابتداء
واستدراك لدخولها على الجملة، و (نصبه) مفعول مقدم باختر، و (اختر فعل
أمر، و (إن) حرف الشرط، و (ورد) فعل الشرط وجوابه محذوف ولو عبر بإذا
لوافق الاستقبال السابق بل إن قوله نصبه اختر مع قوله إن ورد كالمتناقض.

والمعنى إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، وكان الكلام موجباً، وجب
نصب المستثنى، نحو «قام إلا زيداً القوم». وإن كان غير موجب، فالخيار
نصبه، تقول: «ما قام إلا زيداً القوم» وقد روى رفعه، نحو: «ما قام إلا زيد
القوم».

الفصل الثالث التمثيل والاستشهاد

٨ - كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم التمثيل في جملة (كاستقم) وهي جملة فعلية من الكلام العادى وخص بها المؤلف أن الكلام المفيد كجملة (استقم) التي تتكون من فعل أمر والفاعل ضمير مستتر تقديره هو.

١١ - بتا فعلت وأنت ويا افعلى

ونون أقبلن فعلل ينجلى

(بتا) : بالقصر للضرورة، متعلق بـينجلى، (فعلت) : والمراد به تاء الفاعلية وهي المضمومة للمتكلم، نحو فعلت، والمفتوحة للمخاطب نحو تباركت، والمكسورة للمخاطبة نحو فعلت. (وأنت) : المراد بها تاء التانيث الساكنة، نحو نعمت وبنت (ويا) : بالقصر للضرورة، والمراد بها ياء الفاعلية وتلحق فعل الأمر نحو أضربى والفعل المضارع نحو تضربين، ولاتلحق الماضى ونون (أقبلن) : والمراد بها نون التأكيد : خفيفة كانت نحو قوله تعالى «لنخرجنك يا شعيب»^(١). (ينجلى) : أى يتضح. يمتاز الفعل عن الاسم والحرف : بتاء الفاعل، وهي المضمومة للمتكلم، والمفتوحة للمخاطب، والمكسورة للمخاطبة، وتاء التانيث الساكنة، وياء الفاعلة، وتلحق فعل الأمر والمضارع ويمتاز أيضاً بنون التوكيد.

وفى إطار هذا النظم تغيب المصطلحات النحوية المألوفة فى كتب النحو مثل نون التوكيد الثقيلة وتاء المخاطب وتاء الفاعل وياء المخاطبة والسبب فى ذلك هو طاقة النظم التى لاتسمح بظهور مثل هذه المصطلحات لذلك اكتفى الناظم بالتمثيل لهذه المصطلحات وإن كان سببويه قد صنع ذلك فى كتابه حين مثل الاسم بقوله (رجل وفرس) لكن الفارق هنا أنه فى عصر

(١) الأعراف : ٨٨.

سيبويه لم تكن المصطلحات قد تبلورت وتطورت تطورها المعهود بدليل تلك العنوانات الطويلة لأبواب النحو التي وردت في الكتاب^(١)

١٦ - كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا والمعنوي في متى وفي هنا مثل بكلمات (جئتنا - متى - هنا) فالتاء في قوله (جئتنا) اسم لأنه مسند إليه، وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع على حرف واحد، و «نا» - وأيضاً - ومن «جئتنا» اسم، لأنه يصح أن يسند إليه، كقولك : «جئتنا» ويدخله حرف الجر، نحو : مررت بنا، وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع على حرفين.

فإن قلت : يد، دم على حرفين، ونراه معرباً.

قلت لأنه موضوع في الأصل على ثلاثة أحرف، والأصل فيهما يرى، ودمي^(٢) بدليل قولهم، الأيدي، والدماء، واليديان، والدميان، فلما لم يكن موضوعاً في الأصل على حرفين لم يكن قريب الشبه من الحرف، فلم يعتبر. وأما بناء الاسم لشبهه بالحرف في المعنى، فإذا تضمن الاسم معنى من معاني الحروف تضمناً لازماً للفظ، أو المحل غير معارض بما يقتضى الإعراب يبنى، «كمتى، وهنا» وكالمنادى المفرد المعرفة، نحو : يا زيد.

أما «متى» ، وهنا» فهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما، نحو : إلى متى تقيم؟ ومن هنا تسير، وهما مبنيان لشبههما بالحرف في المعنى، للزوم «متى» تضمن معنى همزة الاستفهام ولزوم «هنا» تضمن معنى الإشارة، فإنه معنى من معاني الحروف، وإن لم يوضع له لفظ يدل عليه، ولكنه

(١) الكتاب سيبويه ، ج ١ ، ص ٩ ، ط عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٦٦ - ١٩٧٧ م.

(٢) في مختار الصحاح مادة (دم ا) :

« الدم : أصله دمو بالتحريك، وتثنيته دميان، وبعض العرب يقول : دموان وقال سيبويه : أصله دمي بوزن فعل.

وفعل المبرد : أصله دمي بالتحريك، فالناهب منه الياء، وهو الأصح .»

وعلى ذلك يكون الشارح قد جرى على رأى المبرد الذي صححه صاحب الصحاح.

كالخطاب، والتنبيه، فمن حق اللفظ، المتضمن معنى الإشارة أن يبنى، كما يبنى سائر ما تضمن معنى الحرف، فلما لازمت «متى»، وهنا، تضمن معنى الحرف - بلا معارض - تعين بناؤها.

١٨ - ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف كأرض وسما التمثيل هنا بكلمتي (أرض، وسما) والمراد المبنى : ما أشبه الحرف والمعرب : ما لم يشبه الحرف وينقسم إلى صحيح كأرض وإلى معتل كسما وهناك تقسيم آخر للمعرب، متمكن أمكن : وهو المنصرف، ومتمكن غير أمكن، وهو غير المنصرف.

فـ (ومعرب) : مبتدأ، (ما) : خبر المبتدأ، (سلما) : جملة صلة ما والألف للإطلاق، (كأرض) : ذلك كأرض و (سما) : بالقصر لغة في الاسم أحد لغات الاسم.

مثل الناظم بجملة (كَيَّرَعَنَّ مِنْ فُتْنٍ) ملء حشو البيت من ناحية وللتمثيل على القاعدة أيضاً من ناحية أخرى مع أنه قد أحدث تضميناً نحويّاً بتعلق بداية هذا البيت بقافية سابقة لاستطالة الجملة النحوية.

وامتداد النظم أضف ذلك إلى التعبير بالضمير في قوله (أعربوا) فلا يدرى المتعلم أيقصد العرب الذي نطقوا أم يقصد النحاة الذين قعدوا وهناك فرق بين القاعدة والاستعمال.

٢٠ - من نون توكيد مباشر ومن

نون إناث كيرعن من فتن

(كيرعن) : أى وهى كنون «يرعن» مضارعه راع من باب قال إذا أخافه والنون فاعله (ومن فتن) : مفعوله وأصله يروعن كيفتلن نقلت حركة الواو إلى الراء ثم حذفت لالتقاءها ساكنة مع العين المسكنة لأجل النون وجملة يرعن خبر مبتدأ محذوف.

التقدير : الإناث يرعن أى يخفن وهو مبنى على السكون لاتصاله بنون الإناث التى فى محل رفع الفاعلية والمعنى أن النسوة يخفن من فتن بهن لأنهن حبايل الشيطان.

والمعرب من الأفعال هو المضارع ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون الإناث وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو جمع أو ياء مخاطبة.

٢٢ - ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كأين أمس حيث والساكن كم (ومنه) : خبر مقدم، (ذو) : مبتدأ مؤخر، (وَضَم) : أى وذو ضم (كأين) وذلك كأين وأين لشبهه بالحرف فى المعنى وهو الهمزة إن كان استفهاماً وأن إن كان شرطاً (أمس) : مبنى أمس عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة وبنى حيث للافتقار اللازم إلى جملة، (كم) : وبنى كم لتضمن كم الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى رب التى للتكثير وفيه إشارة بلطف إلى كثرة أمثله ولا يحرك المبنى إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين وقد تكون الحركة فتحة كأين وقد تكون ضمة كحيث وقد تكون كسرة كأمس وأما السكون فنحو « كم » .

مسألة التقديم والتأخير شائعة فى نظم الألفية ومنه المعمولات أو المتعلقة كالمفاعيل وأشياء الجمل مع وجود تمثيل من اللغة العادية فيبدو أن عملية التقديم والتأخير من أجل أن تنتظم البنية العروضية مع الوحدات المنظومة ليتسع البيت المنظوم للتمثيل ليتطابق التمثيل أيضاً مع البنية العروضية أى أن مسألة تقدم المعمولات المنظومة على عواملها لإحداث هذا التعادل ولزيادة طاقة النظم.

٢٣ - والرفع والنصب اجعلن إعراباً لاسم وفعل نحو لن أهابا (والرفع) : مفعول أول باجعل (إعراباً) : مفعول ثان باجعل ولا يرد أن الفعل المؤكد لا يتأخر عن معموله لئلا ينافى الاهتمام بتأكيديه لأنه للضرورة وقد استعمل المصنف كثيراً كقوله «وبه الكاف صلا» ونحو (لاسم) : متعلق بإعرابا. أهابا : ألفه للإطلاق وهى بفتح الهمزة مضارع هابه بمعنى خافه.

وأنواع الإعراب أربعة : الرفع والنصب والجزم والجزم فأما الرفع والنصب

فيشترك فيها الأسماء والأفعال نحو «زيد يقوم» و «إن زيدا لن يقوم» .

٢٥ - فارفع بضم وانصبين فتحاً وجر كسراً كذكر الله عبده يسر

ومثل الناظم بجملة كاملة شغلت مساحة كبيرة من البنية المقطعية للبيت ليشير إلى علامات الإعراب فالرفع يكون بالضممة والنصب يكون بالفتحة والجر يكون بالكسرة والجزم يكون بالسكون.

(فتحاً) : منصوب بإسقاط الباء، والأصل بفتح، (جر) : بضم الجيم
فعل أمر، (كسراً) : أى بكسر، (كذكر الله) : مبتدأ وأمثلة الثلاثة كذكر
الله وهى مبتدأ، عبده : مفعول «ذكر» (يسر) : خبر ذكر المعنى أن العبد إذا
علم أن الله تعالى يذكره يسره ذلك.

٢٨ - من ذاك ذو إن صحبة أبانا والقسم حيث الميم منه بانا

٢٩ - أب أخ حم كذاك وهن والنقص فى هذا الأخير أحسن

(من) : خبر مقدم، (ذو) : مبتدأ مؤخر، (صحبة) : مفعول مقدم بأبانا.
(أبانا) : فعل ماض والألف فيه للإطلاق أى أظهر، لا «ذو» الموصولة
الطائية فإن الأشهر فيها البناء عند طبع والقسم : معطوف على ذو، (الميم) :
مبتدأ (بانا) : جملة خبر المبتدأ والألف للإطلاق، (وبان) : أى انفصلت منه
الميم أى زالت فإن لم تزل منه أعرب بالحركات نحو هذا فم.

(أب) : مبتدأ ولشهرته مع ما بعده لا يحتاج إلى مسوغ (أخ حم)
معطوفان على أب بإسقاط العاطف، قوله (حم) : الحم أقارب الزوج وقد
يطلق على أقارب الزوجة، (هن) : كلمة يكتنى بها عن أسماء الأجناس وقيل
عما يستقبح ذكره وقبل عن الفرج خاصة.

(كذا) : خبر المبتدأ وقوله والنقص : مراده به حذف اللام والإعراب على
العين لا النقص المتعارف فى قاض (والنقص) أى الإعراب بالحركات
الظاهرة. (الأخير) : المقصود بها هن (وهن) : مبتدأ وخبره محذوف أى

وهن كذلك. (أحسن) أى أحسن من الإتمام و (أحسن) : أى أكثر استعمالاً.

ومن الأسماء التى تعرب هذا الإعراب - السابق - (ذو) و (فم) ويشترط فى ذو أن تكون بمعنى صاحب، كما يشترط فى إعراب (الفم) بهذه الأحرف زوال الميم منه.

ويعنى أن (أبا وأخا وحما) تجرى مجرى (ذو) و (فم) فترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء وأما «هن» فالفصيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون دون حرف علة.

مثل بالجملة جاء أخو أيبك ذا اعتلا فى قوله :

٣١ - وشرط إذا إعراب أن يضمن لا للياكجا أخو أيبك ذا اعتلا

(الإعراب) : أى بالحروف وهى بالجر عطف بيان على ذا على رأى ابن مالك ونعت له على رأى ابن الحاجب.

(لا لليا) : وقوله لا لليا عطف على محذوف أى يضمن لأى اسم ظاهر أو مضمر، معرفة أو نكرة لا لليا (ذا) : أى صاحب وعلامة نصبه الألف. وإعراب هذه الأسماء بالحروف شروط أربعة : أن تكون مضافة وأن تضاف إلى غير ياء المتكلم وأن تكون مكبرة وأن تكون بمفردة و «ذو» لاتستعمل إلا مضافة إلى جنس ظاهر غير صفة.

مثل بقوله (كابنين وابنتين يجريان) فى قوله :

٣٣ - كلتا كذاك اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان

(كلتا) : مبتدأ، كذاك : خبر أى ككلا. (اثنان) : مبتدأ واثان واثنتان ملحقان بالمشئى وابنان واثنتان مشئى حقيقة (كابنين وابنتين) : حال من فاعل يجريان، (يجريان) : خبر اثنان وبين هنا أن اثنان واثنتان يجريان بمجرى ابنين واثنتين فائنان واثنتان ملحقان بالمشئى لأنه لا يصدق عليهما حد المشئى وابنان واثنتان مشئى حقيقة.

(وكلتا) مثل (كلا) : فى أنها لاتعرب بالحروف إلا إذا وصلت مضافة بمضمر تقول، جاءنى كلاهما وكلتاها ورأيت كليهما وكتليهما ومررت بكليهما وكتليهما : بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرأً لإضافتهما إلى المضمر فلو أضيفا إلى الظاهر لم تقلب ألفهما ياءً وكانا اسمين مقصورين، يقدر فيهما الإعراب نحو : جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين. ومنها (اثنان واثنتان) مطلقاً أى سواء كانا مجردين أو مضافين وهذا ما أراد بقوله :

اثنان واثنتان كائنين وابتنين يجريان

يعنى : أن هذين الاسمين ليسا فى إلحاقهما بالثنى مثل : (كلا وكلتا) فى اشتراط الإضافة إلى المضمر، بل هما كالمثنى من غير فرق وظف الناظم التمثيل بين (عامر ومذنب) للدلالة على علم الشخص وليس الجنس فى (عام) و (مذنب) للدلالة على الصفة لقصور النظم على التوضيح والإفصاح بالمصطلحات النحوية التى استقرت فى هذا العهد.

٣٥ - وارفع يواو وييا اجرر وانصب سالم جمع (عامر ومذنب)

(ييا) : قصر للضرورة وهو متعلق باجرر، (وانصب) : يياء قوله (سالم جمع) تنازعه ارفع واجرر وانصب فأعمل الأخير لقربه وحذف ضمير الأولين لكونه فضلة، (عامر) : قوله عامر أشار به إلى العلم الشخصى لأن العلم الجنسى يستعمل استعمال الأجناس وذكر هنا أن جمع المذكر السالم وماحمل عليه يعرب : بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجرأً وأشار بقوله (عامر) إلى الجامد الذى يجمع هذا الجمع بشروط هى : أن يكون علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب وأشار بقوله «ومذنب» إلى الصفة التى تجتمع هذا الجمع بشروط هى : أن تكون صفة لمذكر، عاقل، خالية من تاء التأنيث ليست من باب (أفعل فعلاء) ولا من باب (فعلان فعلى) ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث.

وكما سبق غابت المصطلحات النحوية كجمع المذكر السالم والملحق به في إطار التمثيل بـ (عشرون، أهلون) أولو - عالمون - عليون - أرضون - السنون).

٣٦ - وشبه ذين وبه عشرونا ويا به ألحق والأهلون

٣٧ - أولو وعالمون عليونا وأرضون شد والسنون

(وشبه) : معطوف على عامر، (وبه) : متعلق بـ (ألحق) والهاء راجعة إلى جمع السالم (عشرونا) : شروع في ذكر ما ألحق بالجمع (وبابه) : أى أخوته ولو عبر به لكان أصرح في إرادة العقود إلى التسعين والأهلون الحق به أيضاً وهي معطوفة على عشرون (الحق) : ولم يقل الحقاً أى عشرون وبابه لتأولهما بالمذكور في الإعراب بالحرفين وليس بجمع وإلا لزم صحة انطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة، وعشرين على ثلاثين وهو باطل قول الأشموني «عشرين» أى وانطلاق عشرين.

(عليونا) : اسم لأعلى الجنة أولو وعالمون وعليونا وأرضون معطوفات على عشرونا بإسقاط العاطف في بعضها قوله (وأرضون شد) أى قياساً لا سماعاً فإنه فاش (وأرضون) مبتدأ خبره شد وحذف خبر السنون لدلالة هذا كما أفاده الأشموني والمراد بالشدوذ قياساً فقط لكثرة استعمالها.

وأشار هنا إلى ما يجمع جمع مذكر سالم وهو شبه (عامر ومذنب) من كل (علم أو صفة) اجتمع فيها الشروط السابق ذكرها ويلحق بهذا الجمع (عشرون وبابه) وهو ثلاثون إلى تسعين فيعرب إعرابه.

وأيضاً يلحق بجمع المذكر السالم (أهلون) (وأولو) (وعالمون) و (عليون) و (أرضون) و (السنون) وهذه كلها ملحقة بجمع المذكر السالم لأنها غير مستكلمة للشروط.

مثل بقوله (أولات وأذرعات) على جمع المؤنث السالم فى :

٤٢ - كذا أولات والذي اسماً قد جعل كأذرعات فيه ذا أيضاً قبل

(كذا) : خبر مقدم، (أولات) : مبتدأ مؤخر، (اسماً) مفعول ثان لجعل وقوله (والذى قد جعل) : أى والذى قد جعل علماً لمذكر أو مؤنث بعد أن كان جمعاً، (كأذرعاً) : كا : أى وذلك (أذرعاً) : اسم قرية بالشام، (فيه) : متعلق بقبل، (ذا) أى الإعراب وأذرعاً فى الأصل جمع أذرعه جمع ذراع ثم جعل علماً على قرية بالشام.

وأشار بقوله «كذا أولات إلى أن أولات تجرى مجرى جمع المؤنث السالم، فى أنها تنصب بالكسرة وهى ملحقة به وما سُمى به من هذا الجمع والملاحق به نحو أذرعاً ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ولا يحذف منه التنوين وهذا هو المذهب الصحيح.

مثل بـ (يفعلان وتدعين وتسألونا) للدلالة على الأفعال الخمسة التى تنوب فيها الحروف عن الحركات فى الإعراب :

٤٤ - واجمل لنحو يفعلان النونا رفعا وتدعين وتسألونا

لما فرع من الكلام على ما يعرب من الأسماء بالنيابة شرع فى ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة.

(النونا) : مفعول أول لاجعل والألف للإطلاق.

(رفعا) : مفعول ثان لاجعل على تقدير مضاف أى علامة رفع.

وذكر هنا ما يعرب من الأفعال بالنيابة وذلك الأمثلة الخمسة، وهى كل فعل مضارع اشتمل على ألف اثنين أو اتصل به واو الجمع سواء أبدأ (بالياء) أو (التاء) أو اتصل به ياء المخاطبة.

ومثل بـ (لم تكونى لترومى مظلمة) فى :

٤٥ - وحذفها للجزم والنصب سمه كلم تكونى لترومى مظلمة

(وحذفها) : أى النون، للجزم : متعلق بسمه، (سمه) أى علامه وهى

خبر حذفها والتقدير حذفها أى النون علامه للجزم والنصب (تكونى) : علامة جزمه حذف النون (لترومى) : وعلامه نصبه حذف النون لأن أن مضمره بعد لام الجحود مظلمة : أى ظلم وهى مفعول ترومى.

وهذه الأمثلة الخمسة : ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها فنابت النون فيه عن الحركة التي هي الضمة.

مثل بـ (المصطفى والمرتقى مكارماً) للدلالة على المعتل من الأسماء.

٤٦ - وسم معتلاً من الأسماء ما كالمصطفى والمرتقى مكارماً

شرح في بيان إعراب المعتل من الأسماء والأفعال.

معتلاً : مفعول ثانٍ لسم والمعتل عند النحاة ما آخره حذف علة وفي الصرف ما فيه حرف علة أولاً أو آخراً أو وسطاً ولكل اسم يخصه (الأسماء) : المتعلق بحال محذوفة من ما، أي حال كونه كائناً من إنخ، (ما) : مفعول أولٍ لسم (كالمصطفى) : الكاف صلة ما وأشار بالمصطفى إلى ما آخره ألف لازمة قبلها فتحة مثل عصي ورمي و (المرتقى) وأشار بالمرتقى إلى ما في آخره ياء مكسور ما قبلها نحو القاضى والداعى.

(مكارماً) : مفعول المرتقى على حذف مضاف أى درج مكارم.

بفالإسم العرب على ضربين : صحيح ومعتل، والمعتل على ضربين مقصور ومنقوص.

فالمقصور : هو الاسم العرب الذى آخره ألف لازمة، نحو الفتى والعصا والمصطفى وقيدت الألف بكونها لازمة نحو الزيدان فى الرقع ومن نحو أخاك وإياك فى النصب والمنقوص : هو الاسم العرب الذى آخره ياء لازمة تلى كسره كالقاضى والداعى والمرتقى.

واللزوم من نحو : الزيدان وأخيك ويقولى (تلى كسره) مما آخره ياء ساكن ما قبلها نحو : نحى، وظبى، فإنه معدود من باب الحيج.

وقد ظهر من هذا أن الاسم العرب ينقسم إلى حيج ومقصور ومنقوص ولكل منها حكم.

فالصحيح يظهر فيه الإعراب كله ولا يقدر فيه شئ منه أى من الإعراب.

والمقصور : يقدر فيه الإعراب كله لتعذر الحركة على الألف نقول :
جاءنى الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى.

فالفتى أولاً مرفوع بضمة مقدرة على الألف وثانياً منصوب بفتحة مقدرة
على الألف وثالثاً مجرور بكسرة مقدرة على الألف.

والمقصور : يقدر فيه الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة على الياء
المكسور ما قبلها ويظهر فيه النصب بالفتحة لخفتها نقول : جاءنى القاضى
ورأيت القاضى ومررت بالقاضى فالقاضى أولاً مرفوع وعلامة رفعه ضمة
مقدرة على الياء وثانياً منصوب وعلامة نصبه فتحة الياء وثالثاً مجرور وعلامة
جره كسرة مقدرة على الياء وعلى هذا يجرى جميع المقصور والمقصور فى
الكلام :

مثل للأفعال المعتلة بالفعلين (يدعو، ويرمى)

وحذف أداة الربط بينهما فبدا الفعلان وكأنما جملتين متصلتين :

٥٠ - فالألف انو فيه غير الجزم وايد نصب ما كيدعو يرمى

(انو) : بكسر الواو (غير الجزم) : وهو الرفع والنصب نحو زيد يخشى
فيخشى مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف ولن يخشى فيخشى
منصوب وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف.

(غير الجزم) : فهو يظهر لأنه يحذف له الآخر نحو لم يخش.

(وأيد) : أى أظهر، (كيدعو) : نحو لن يدعو الآخر نحو لم يخش.

(وأيد) : أى أظهر، (كيدعو) : نحو لن يدعو، (يرمى) : نحو لن يرمى.

وذكر هنا كيفية الإعراب فى الفعل المعتل فالألف يقدر فيها غير الجزم
- وهو الرفع والنصب نحو (يخشى) و (لن يخشى) وأما الجزم فيظهر لأن
الحذف له الحرف الأخير نحو (لم يخش) والنصب يظهر فيما آخره واو أو ياء
نحو (لن يدعو، لن يرمى).

مثل الناظم بـ (هم - ذى - هند - ابني - الغلام - الذى) للدلالة على أنواع المعارف دون الإشارة إلى المصطلحات النحوية التي تخص هذه التقسيمات وظهور المصطلح النحوى واستقراره يعد تطوراً أو مرحلة من مراحل تطور هذا العلم بدليل ظهور التمثيل عند سيبويه فى بداية مراحل التأليف النحوى. ثم ظهور المصطلح واستقراره بعد ذلك ومسألة نظم القواعد هى التي أغفلت هذا الجانب لقصور طاقة النظم عن استيعاب هذه المصطلحات فى :

٥٣ - وغيره معرفة كههم وذى وهند وابني والغلام والذى

أى غيره مايقبل أل المذكور أو يقع موقع مايقبلها (كههم) : وذلك كههم (وذى) : اسم إشارة (وابني) : مثال المضاف إلى المعرفة (والذى) : اسم موصول والغلام : معرف باللام. والمعرفة غير النكرة وهى ستة أقسام : المضممر كههم واسم الإشارة كذى والعلم كههند والمحلى بالألف واللام كالغلام والموصول كالذى وما أضيف إلى واحد منها كابني.

والاسم على ضربين : معرفة ونكرة وهى الأصل لاندراج كل معرفة تحت كل نكرة من غير عكس.

والمعرفة منحصرة - بالاستقراء - فى سبعة أقسام : ستة نبه عليها وهى المضممر نحو : هم وأنت والعلم نحو : زيد وهند.

واسم الإشارة نحو : ذا وذى والموصول نحو : الذى والتى والمعرف بالألف واللام نحو : الغلام والفرس والمعرف بالإضافة نحو : ابني وغلام زيد.

وواحد أهمله المصنف وهو المعرف بالنداء نحو : يارجل فهذه السبعة هى المعارف وماعداها من الأسماء فنكرة وقد ضبطت النكرة بقوله :

نكرة قابل أل مؤثراً.

٥٢ - نكرة قابل أل مؤثراً أو واقع موقع ما قد ذكرا

يعنى أن النكرة ماتقبل التعريف بالألف واللام أو تكون بمعنى مايقبله فالأول : كرجل وفرس فإنه يدخل عليهما الألف واللام للتعريف نحو الرجل

والفرس والثاني ذو بمعنى صاحب فإنه نكرة وإن لم يقبل التعريف بالألف واللام فهو في معنى ما يقبله وهو صاحب.

مثل بـ (أنت وهو) لنوعين من الضمير ثم ذكر مصطلح لضمير صراحة في نهاية البيت المنظوم وعند بداية عرضه للتفاصيل من المعارف لكن ذكر المصطلحات النحوية التي تخص أنواع المعارف كان ضرورياً قبل التفريع فيه.

٥٤ - فيما لذي غيبة أو حضور كانت وهو سم بالضمير

(فيما) : مفعول أول بسم، لذي غيبة : أى وضع غيبة أو حضور : أو لذي حضور كانت : وأنا وهو وفروعها والضمير مادل على غيبة كهو أو حضور وهو قسمان أحدهما ضمير المخاطب نحو (أنت) والثاني ضمير المتكلم نحو أنا.

والمضمر : مادل على المتكلم نفسه أو المخاطب أو الغائب كأنا وأنت وهو وقد أدرج قسمي المتكلم والمخاطب تحت ذى الحضور لأن المتكلم حاضر للمخاطب والمخاطب حاضر للمتكلم لكن فيه إبهام لإدخال اسم الإشارة في المضمر لأن الحاضر ثلاثة : متكلم ومخاطب ولا متكلم ولا مخاطب وهو المشار إليه.

على أن هذا الإبهام يرفعه أفراد اسم الإشارة بالذكر.

ومثل الناظم بـ (ابنى أكرمك سليه ما ملك) وقسمهما على الشطرين بحيث يكون هناك قائل ونلاحظ أنه لم يلبجأ إلى قصر الممدود في (الياء - الهاء).

كعادته في نظم ما مضى من قواعد دلالة على أن طاقة النظم هي التي تتحكم في لجوئه إلى الضرورة أو عدمها :

٥٦ - كالياء والكاف من ابنى أكرمك والياء والها - من سليه ما ملك

(كالياء) : وذلك كالياء (من ابنى) : أى من قولك ابنى ومثال الضمير المتصل الكاف من أكرمك ونحوه ولا يقع بعد إلا في الاختيار فلا يقال ما أكرمت إلاك.

أى أن الضمير المتصل على ثلاثة أقسام مختص بمحل الرفع ومشترك بين النصب والجر وواقع فى الإعراب كله.

ومثل لبعض الضمائر بـ (كاعرف بنا فإننا نلنا المنح - كقاما واعلما) .

٥٨ - للرفع والنصب وجرُّنا صلح كاعرف بنا فإننا نلنا المنح

٥٩ - وألف والواو والنون لما غاب وغيره كقاما واعلما

(جر) : معطوف على الرفع، (نا) : مبتدأ، (صلح) : فى محل رفع خبر المبتدأ (وصلح) : أى صلح لفظ نا للرفع نحو نلنا وللنصب نحو فإننا وللجر نحو بنا وهو بفتح اللام أفصح من ضمها لكن الفتح هنا متعين لئلا يلزم عيب السناد، (المنح) : جمع منحة وهى العطية. (ألف) مبتدأ وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليه.

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة وتكون للغائب والمخاطب فمثال الغائب الزيدان قاما والزيدون قاموا والهندات قمن ومثال المخاطب أعلما واعلموا واعلمن.

لما : خير المبتدأ وغيره : أى لما خوطب.

المضمورات كلها مبنية لشبهها بالحروف فى المعنى لأن كل مضمرة متضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهو من معانى الحروف مدلول عليه بالياء ونا والكاف والهاء حروفاً فى نحو إياى وإيانا وإياك وإياه.

وقيل بنيت المضمورات استغناء عن إعرابها باختلاف صيغها لاختلاف المعانى.

ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ فى بناء المضمورات ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء فقال:

ولفظ ماجر كلفظ ما نصب

أى الصالح للجر من الضمائر المتصلة هو الصالح للنصب لاغير والمتصل

الصالح للنصب ضربان : صالح للرفع وغير صالح له كالصالح منه للرفع :-
(نا) وحدها ولذلك أفردتها بهذا الحكم فقال:

لرفع والنصب وجر (نا) صلح كاعرف بنا فإننا نلنا المنح
فموضع نا جر بعد الباء ونصب بعد إن ورفع بعد الفعل.

ولما بين أن الراقع من الضمائر المتصلة فى الإعراب كله هو (نا) علم أن
ماعداها من المتصل المنصوب لا يعتمدى النصب إلا إلى الجر وذلك ياء المتكلم
وكاف الخطاب وهاء الغائب ويعرف هذا من التمثيل فى قوله قبل :

٥٦ - من ابنى اكرمك

..... رسليه ما ملك

فأوقع الياء فى موضع الجر بالإضافة فعلم أنها صالحة للنصب نحو
أكرمنى زيد وأوقع الكاف والهاء فى موضع النصب بالمفعول فعلم أنهما
صالحان للجر نحو رغبت فىك وعنه.

ويختلف حال الكاف بحسب أحوال المخاطب فتكون مفتوحة للمخاطب
ومكسورة للمخاطبة وموصولة للميم وألف للمخاطبين والمخاطبتين وبميم
ساكنة أو مضمومة للمخاطبين ونون مشددة للمخاطبات نحو أكرمك
وأكرمك وأكرمكما وأكرمكم وأكرمكن والهاء كذلك فتضم للغائب وتفتح
للغائبة وتوصل فى التثنية والجمع - بما توصل به الكاف نحو أكرمك
وأكرمها وأكرمها وأكرمهم وأكرمهن.

وماعدا ما ذكرنا من الضمائر المتصلة مختص بالرفع وهى تاء الضمير وألفه
رواوه وياء المخاطبة ونون الإناث.

فالتاء تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتوصل فى
التثنية والجمع بما توصل به الهاء نحو فعلت وفعلت وفعلت وفعلتما وفعلتم
وفعلتن والألف للاتنين والواو لجماعة الذكور العقلاء وياء المخاطبة كالفاعل
من قوله :

سليه ما ملك

ونون الإناث كقولك : الهندات يقمن ويشترك الألف والواو والنون في
الجمع للمخاطب تارة وللغائب تارة وللغائب أخرى ولذلك أشار بقوله
لما غاب وغيره كقاما وأعلما

تقول افعلا وافعلوا وافعلن فالألف ضمير للمخاطبين والواو ضمير
المخاطبين والنون ضمير المخاطبات.

وتقول : فعلا وفعلا وفعلت.

فالألف هنا - ضمير الغائبين والواو ضمير الغائبين والنون ضمير
الغائبات^(١).

مثل الناظم (كافعل أو أفق نغتبظ إذ تشكر).

وفى إطار هذا التمثيل غاب مصطلحات هاما هما الجواز والوجوب فى

٦٠ - ومن ضمير الرفع ما يستتر كافعل أو أفق نغتبظ إذ تشكر

(ضمير الرفع) : أى لا النصب ولا الجر (كافعل) : وذلك كافعل.

(افعل) : فعل أمر . (نغتبظ) : معطوف على أو أفق ياسقاط العاطف.

(تشكر) : فعل مخاطب.

وينقسم الضمير المستتر إلى واجب الاستتار وجائز الاستتار والمراد بجائز
الاستتار ما يحل محله الظاهر وفى هذا البيت من المواضع التى يجب فيها
الاستتار أربعة الأول : فعل الأمر للواحد المخاطب كافعل التقدير : أنت والثانى
الفعل المضارع الذى فى أوله الهمزة نحو (أوافق) والتقدير أنا والثالث : الفعل
المضارع الذى فى أوله النون نحو نغتبظ أى نحن والرابع الفعل المضارع الذى
فى أوله التاء لخطاب الواحد نحو (تشكر) أى أنت ومثال جائز الاستتار (زيد
يقوم) أى هو ولما فرغ من الكلام على الضمير المتصل أخذ فى الكلام على
الضمير المستتر فقال :

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٥٩.

ومن ضمير الرفع ما يستتر.

فعلم أن المستتر لا يكون ضمير جر ولا ضمير نصب لأن العمدة لما لم يستغن عنها في المعنى صح أن تقدر مع العامل في قوة المنطوق بها وليس الفضلة كذلك والحاصل أن ضمير الرفع يستتر استغناء عن لفظه بظهور معناه وذلك على ضربين : واجب الاستتار وجائزه.

فالواجب الاستتار في خمسة أشياء :

فعل أمر الواحد كافعل والمضارع، ذو الهمزة كأوافق والتون كنتغبط وتاء المخاطب كتشكر واسم الفعل الغير ماضى كأوه، ونزال يازيد ونزال يازيدان.

والجائز الاستتار هو المرفوع بفعل الغائب والغائبة وبالصفات المحضة نحو : زيد قام وهند تقوم وعبد الله منطلق.

ففي قام ضمير زيد وفي تقوم ضمير هند وفي منطلق ضمير عبد الله وهي مستترة جوازاً بمعنى أنه يجوز أن يخلقها الظاهر نحو : قام زيد، وتقوم زيد والضمير المنفصل في نحو زيد إنما قام هو، وزيد هند ضاربيها هو.

ومثل بـ (أنا-هو وأنت، إياي) في :

٦١ - وذو ارتفاع وانفصال أنا هو وأنت والفروع لاتشبهه

٦٢ - وذو انتصاب في انفصال جملا إياي والتفريع ليس مشكلا

(وذو) : مبتدأ، (أنا) : للمتكلم، (هو) : للغائب، (أنت) للمخاطب (والفروع) : أي الفروع عليها، (لاتشبهه) : أي عليك.

(وأنت) : معطوف على أنا بإسقاط العاطف من الأول (والفروع) : أي فروع هذه الثلاثة لاتخفى عليك والمراد أن ضمائر الرفع المنفصلة هي هذه الثلاثة وفروعها لاتقع في غير الرفع أصالة.

(وذو) : مبتدأ خبره (جعل) في انفصال (جعلاً) : حال من مرفوع جعل، (جعلاً) : الألف للإطلاق (إياي) : مفعول ثاني لجعل (والتفريع

ليس مشكلاً) : أى فروعها ليست مشكلة عليك أشار فى هذا البيت إلى المنصوب المنفصل وهو اثنا عشر : إياى، إيانا، إياك، إياكما إلخ.

وذكر فى هذا البيت المنصوب المنفصل وهو اثنا عشر (إياى - إيانا) للتكلم و (إياك وإياك) ، وإياكما وإياكم وإياكن للخطاب وإياه وإياها وإياهما وإياهم وإياهن للغيبة.

وقد أشار إلى أمثلة فروع الأفراد والتذكير بقوله :
والفروع لاتشبهه

والثانى : مختص بالنصب وهو (إيا) مردفاً بما يدل على المعنى نحو (إياى) للمتكلم وإياك للمخاطب وإياه للغائب وفروع الأفراد والتذكير ظاهرة نحو، (إيانا، وإياك، وإياك، وإياكما، وإياكم، وإياكن، وإياه، وإياها وإياهما وإياهم وإياهن).

مثل الناظم بـ (سئيه - كنته الخلف انتمى - خلتنيه).

فى بيتى الألفية :

٦٤ - وصل أو أفصل هاء سئيه وما أشبهه فى كنته الخلف انتمى

٦٥ - كذاك خلتنيه واتصالا اختار غيرى اختار الانفصالا

(أر) : للتخيير، (هاء) : مفعول بافصل لقربه وهى مطلوب أيضاً من جهة المعنى لصل، (سئيه) : فيجوز لك فى هاء سئيه الاتصال نحو سئيه والانفصال نحو سئى إياه والتون للوقاية والياء والهاء مفعولاه (كنته) : متعلق بانتمى وأشار بقوله فى (كنته الخلف انتمى) إلى أنه إذا كان خبر كان وأخواتها ضميراً فإنه يجوز اتصاله وانفصاله واختلف فى المختار منهما إلخ، (والخلف) : مبتدأ، (انتمى) : جملة خبر المبتدأ.

(خلتنيه) : أى هاء خلتنيه، (واتصالا) : مفعول مقدم باختار، (الانفصالا) : الألف للإطلاق وأشار فى هذين البيتين إلى المواضع التى يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يؤتى فيها متصلاً ونلخص بأن

الضمير على خمسة أنواع مرفوع متصل ومرفوع منفصل ومنصوب متصل ومنصوب منفصل ومجرور ولا يكون إلا متصلاً.

وأشار هنا إلى المواضع التي يجوز أنه يؤتى فيها بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يؤتى به متصلاً. فقوله (سَلْنِيه) إشارة إلى ما يتعدى من مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل وهما ضميران فيجوز لك في هاء سَلْنِيه الاتصال نحو (سَلْنِيه) والانفصال نحو (سَلْنِي إِيَاه) وقوله (فِي كُنْتَه الْخَلْفِ اتَّمَى) في البيت السابق يشير إلى أنه إذا كان خبر (كَانَ وَأَخْوَاتَهَا) ضمير فإنه يجوز اتصاله وانفصاله واختار عند ابن مالك الاتصال وكذلك في نحو خَلْتَنِيه وهو : كل فعل تعدى إلى مفعولين، الثاني منها خبر في الأصل وهما ضميران.

وما سوى ما ذكر مما يمكن فيه الاتصال يجوز فيه الوجهان.

والمبيح لجواز اتصال الضمير وانفصاله هو كونه إما ثاني ضميرين أولهما أخصص وغير مرفوع وإما كونه خبراً لكان أو إحدى إخوانها أما الأول فكالهاء من سَلْنِيه ومنعكها في قوله :

فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها بشئ استطاع (١)

فإن الهاء منهما ثاني ضميرين أولهما أخصص لما علمت أن المتكلم أخص من المخاطب والمخاطب أخص من الغائب وغير مرفوع أيضاً لأنه في المثال الأول منصوب وفي الثاني مجرور فيجوز في الهاء المذكورة الوجهان نحو سَلْنِيه وسَلْنِي إِيَاه ومنعكها ومنعك إِيَاهَا إلا أن الاتصال مع الفعل أحسن وأكثر كما في قوله تعالى :

(أَنْلِزْ مَكْمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ) (٢).

والانفصال جائز في السعة كقوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) :

(إِنَّ اللَّهَ مَلِكُكُمْ إِيَاهَا وَلَوْ شَاءَ لَمَلَكَهُمْ إِيَاكُمْ).

(١) الأشموني، ج ١، ص ١١٨، ١٢٠.

(٢) سورة هود : الآية ٢٨.

ولو كان أول الضميرين غير أخص وجب في الثاني الانفصال كما في (ملكهم إياكم).

ولو كان أول الضميرين مرفوعاً وجب الاتصال نحو أكرمتك. وأعطيتك وأما الثاني فكالهاء من قولك : أما الصديق فكنته فإنه يجوز فيه الاتصال لشبهه بالمفعول والانفصال - أيضاً - لأن منصوب كان خبر في الأصل والخبر لاحظ له في الاتصال. وأختار أكثرهم الانفصال.

والصحيح اختيار الاتصال لكثرته في النظم والنثر الفصيح كقوله (صلى الله عليه وسلم) لعمر (رضى الله عنه) : عن ابن صياد (إن يكنه فلن تسلط على وإلا يكنه فلا خير لك في قتله).

وحكى سيبويه عمن يوثق به - (عليه رجلاً ليسني). وأنشد لأبي الأسود :

فإلا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها^(١)
وأما الانفصال فجاء في الشعر كقوله :

لئن كان إياه لقد حال بعدنا عين العهد والإنسان قد يتغير^(٢)
ولم يجرى في النثر إلا في الاستثناء نحو أتوني ليس إياك ولا يكون إياك فإن الاتصال فيه من الضرورة كقوله :

عددت قومي كعديد الطيبس إذ ذهب التوم الكرام ليس^(٣)
وأما نحو : خلتنيه فمن باب سلتيه ولكنه أفرد بالآخر.

(١) الأشموني : ج ٣ ، ص ١١٨ .

(٢) الأشموني : ج ١ ، ص ١١٩ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، ج ١ ، ص ١١٠ ، مطبعة الحلبي - القاهرة .

لينبه على ما فيه من الخلاف ويذكر رأيه فيه فقال :
كذاك خلتنيه .

فعلم أنه يجوز في الهاء منه الاتصال والانفصال .
ثم ذكر أنه يختار الاتصال وأن منهم من يختار الانفصال
نظراً إلى أنه خبير في الأصل وليس بمرضى لأن الاتصال قد جاء في
الكتاب العزيز في قوله تعالى :

(إذ يريكهم الله في منامك قليلاً ولو أراهم كثيراً لفشتهم) (١) .

والانفصال لا يكاد يعثر عليه إلا في الشعر كقوله :

أخي حسبتك إياه وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن (٢)

مثل الناظم بـ (ليتني - ليتي - لعل - منى - عنى - لدني - قدني
- قطني) في :

٦٩ - ليتني فشا وليتي ندرا ومع لعل اعكس وكن مخيرا

٧٠ - في الباقيات واضطرراً خففا منى وعنى بعض من قد سلفا

٧١ - وفي لدني لدني قل وفي قدني وقطني الحذف أيضاً قد يفى

(وليتني) : مبتدأ، (فشا) : خبر (وليتي) : بحذف النون، ندرا الألف
للإطلاق (ومع) : متعلق باعكس، (اعكس) : أى اعكس الحكم فالأكثر
لعلى بلا نون والأقل لعلنى والكثير ثبوت نون الوقاية مع الحرف (ليت) وندر
حذفها منها والفصيح تجريد (لعل) من النون ويقل ثبوتها معها .

(في الباقيات) : أى في باقى أخوات ليت ولعل وهى إن وأن وكان
ولكن فتقول : إنى، وإننى وأنى وأننى وكأنتى ولكننى ولكننى (خففا) :
الألف للإطلاق، (ومنى) : مفعول خفف (بعض) : فاعل خفف، (من قد

(١) سورة الأنفال : الآية ٤٣ .

(٢) الأشموني ، ج ١ ، ص ١١٩ ، ج ٣ ، ص ٣٢ .

سلفاً) : أى من سلف من العرب والألف فى سلفاً الإطلاق. وأنت بالخيار فى باقى أخوات ليت ولعل وهى (إن، وأن، وكأن، ولكن) أما من وعن فتلزمهما نون الوقاية وبعضهم يحذف النون وهو شاذ.

(وفى) : متعلق بقل، (لدنى) : بالتشديد، (لدنى) : بالتحفيف وهو مبتدأ، (قل) : جملة فعلية خبر المبتدأ و (فى) : متعلق بيفى (الحذف) : مبتدأ، (يفى) : من الوفاء، (قد يفى) : أى يأتى يفى خبر المبتدأ والفصيح فى (لدنى) إثبات النون ويقل حذفها والكثير فى (قد وقط) ثبوت النون ويقل الحذف.

مثل الناظم للعلم بـ (كجعفر وخرنقا) فى :

٧٢ - اسم يعين المسمى مطلقاً علمه : كجعفر وخرنقا

(اسم) : مبتدأ (يعين) : جملته نعت اسم، (مطلقاً) : حال من فاعل يعين (واسم) : مبتدأ ويعين المسمى جملته فى موضع الصفة له و (مطلقاً) : حال من الضمير المستتر فى يعين و (علمه) : خبر والضمير فى علمه عائد على المسمى ويجوز علمه مبتدأ وخبره اسم يعين المسمى ويكون حينئذ الخبر واجب التقديم لالتباس المبتدأ بضميره كجعفر : لرجل أى مخصوص وكذا يقال فيما بعد وهو منقول عن اسم النهر الصغير وقوله اسم يعين إلخ الأولى جعل علمه مبتدأ خبره اسم إلخ لا العكس لأنه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة ولأن العلم هو المخبر عنه وقوله (اسم) : خبر مقدم لعلمه لأنه المحدث عنه بالتعريف لا العكس والمبتدأ هنا واجب التأخير يعود ضميره على بعض الخبر، (علمه) : خبر اسم ويجوز العكس، (خرنقا) : هو اسم امرأة.

والعلم هو الاسم الذى يعين مسماه مطلقاً أى بلا تقييد التكلم أو الخطاب أو الغيبة.

ومثل بـ (قرن - عدن - لاحق - شدم - هيلة - واشق) وقد استغرقت هذه الأمثلة المبنية المقطعية للبيت جميعها وبالطبع كان ترتيبها فى الورد وفقاً لتناسبها مع بحر الرجز ولو شاء زاد هذه الأعلام أو غيرها.

٧٣ - وقرن وعدن ولاحق وشذقم وهيلة وواشق

(قرن) : اسم قبيلة، (عدن) : اسم بلدة بساحل اليمن (ولاحق) : هو اسم فرس لمعاوية رضى الله عنه (وشذقم) : اسم جمل للنعمان بن المنذر (هيلة) : اسم شاه و (واشق) : اسم كلب والتمثيل بأعلام الأناس وغيرهم تنبيه على أن مسميات الأعلام العقلاء وغيرهم من المألوفات.

مثل الناظم لأنواع الأعلام بـ (فضل - أحد - سعاد - أدد) في قوله :

٧٦ - ومنه منقول كفضل وأسد وذو ارججال كسعاد وأدد

(ومنه) : أى بعض العلم (كفضل) : وذلك كفضل وهو منقول عن مصدر وأسد : كمنقول عن اسم عين ، وذو : ومنه ذو : فالمرجتل هو ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية فى غيرها كسعاد وأدد منقول : والمنقول ماسبق له استعمال فى غير العلمية (كسعاد) : (سعاد) : علم امرأة (وأدد) : علم رجل . والعلم قسمان مرجتل ومنقول فالمرجتل هو ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية فى غيرها كسعاد وأدد والمنقول : ماسبق له استعمال فى غير العلمية والنقل قد يكون من صفة كحارث أو من مصدر كفضل أو من اسم جنس كأسد وهذه تكون معربة.

استغرق التمثيل مساحة النظم دون الإشارة للحالات الإعرابية والعلامات مثل (عبد شمس وأبى قحافة) فى قوله :

٧٨ - وشاع فى الأعلام ذوا لإضافة كعبد شمس وأبى قحافة

ومنها ماركب تركيب إضافة : كعبد شمس وأبى قحافة وهو معرب فتقول : جاءنى عبد شمس وأبو قحافة والجزء الأول يكون معرباً بالحركات مثل (عبد) (وبالحروف) مثل (أبى) والجزء الثانى يكون منصرفاً مثل (شمس) وغير منصرف مثل (قحافة).

مثل بـ (أم عريط - ثعالة - برة - فجار).

٨٠ - من ذاك أم عريط للعقرب وهكذا تعالاة للثعلب

٨١ - ومثله يــــرة للمبيرة كذا فجار علم للفجــــره

(من) : خبر مقدم، (أم عريط) : مبتدأ مؤخر، (عريط) : مضاف إليه
(للعقرب) : أى حال كونها علماً للعقرب، (لثعلب) : متعلق بحال محذوفة
والتقدير وتعالة وهكذا استقر علماً موضوعاً للثعلب.

وعلم الجنس كعلم الشخص فى حكمه اللفظى مثل (هذا أسامة مقبلاً)
وحكم علم الجنس فى المعنى كحكم النكرة من جهة أنه لا يخص واحداً
بعينه فكل عقرب يصدق عليها أم عريط.

(ومثله) : أى ولما كان علم الجنس على ضربين أحدهما جنس ما
لا يؤلف كالسباع والحشرات والآخر المعانى، أشار إلى الأول بقوله : (من ذاك
أم عريط) ثم أشار إلى النوع الثانى من علم الجنس بقوله ومثله برة إلى آخره
أى ومثله أم عريط وتعالة فى كونهما علمى جنس (برة) : وبره ممنوع من
الصرف للعلمية والتأنيث وكذا تعالة إلا أنه نون للضرورة، (للمبيرة) : بمعنى
البر وهو متعلق بحال محذوفة والتقدير وبرة مثله حال كونها علماً موضوعاً
للمبيرة، (للفجرة) : ويسكون الجيم بمعنى الفجور.

وعلم الجنس يكون للشخص مثل (أسامة) ويكون للمعنى مثل (برة)
للمبيرة.

والأجناس التى لا تؤلف كالسباع والوحوش وأحناش الأرض لا يحتاج فيها
إلى وضع الأعلام، لأشخاصها، فعوضت عن ذلك بوضع العلم فيها للجنس
مشاراً به إليه إشارة المعرف بالألف واللام ولذلك يسمح للشمول كنجو :
(أسامة أجراً من الضبيع) وللواحد المعهود كنجو : (هذا أسامة مقبلاً) وقد
يوضع ذلك العلم لجنس ما يؤلف كقولهم (هيان بن بيان) للمجهول (وأبو
الدغفاء) للأحمق (وأبو المضاء) للفرس ومسميات أعلام الأجناس أعيان
ومعان.

فالأعيان، (كشبيوة) : للعقرب، (وئعاله) : للشعلب، ومنه (أبو الحارث وأسامة) : للأسد، (وأبو جعدة، وذؤاله) : للذئب (وابن دأية) : للغراب، (وبنت طبق) لضرب من الحيات.

وأما المعاني : (فكيرة) : للمبرة، (وفجار) : للفجرة، جعلوه علماً على المعنى مؤنثاً ليكمل شبهه بنزال فيستحق البناء. ومن ذلك (حماد) : للمحمدة، (ويسار) : للميسرة، وقالوا للخسران : (خياب بن هياب) ، وللباطل : (وادي تخيب) ومنه الأعداد المطلقة نحو : (سته ضعف ثلاثة) و (أربعة نصف ثمانية) .

هذه الأسماء كلها أسماء أجناس وسميت أعلاماً لجريانها مجرى العلم الشخصي في الاستعمال وذلك لأنها لا تقبل الألف واللام وإذا وصفت بالنكرة بعدها انتصبت في الحال ويمنع منها الصرف ما فيه تاء التأنيث أو الألف والنون المزدتان، فلما شاركت العلم الشخصي في الحكم ألحقت به.

مثل الناظم بـ (ذان - تان - زين - تين - أولى) وغاب في هذا الإطار الإشارة إلى اللهجات التي تستعمل المد أو القصر ووقف في نهاية البيت الأول على (قطع) وهي الجرى على لغات العرب أو على كلام النحاة.

٨٣ - وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه زين تين اذكر تطع

(وذان) : مبتدأ، (ذان تان) : الأول لمذكره والثاني لمؤنثه (فتان) : متعلق باذكر، سواه : أي سوى المرتفع وهو المجرور والمنتصب تطع : أي تطع النحاة والعرب، وتطع : مجزوم على جواب الأمر ويشار إلى المثنى المذكر في حالة الرفع بـ (ذان) وفي حالتى النصب والجرب بـ (زين) وإلى المؤنثين بـ (تان) في الرفع وتين في النصب.

٨٤ - وبأولى أشر لجمع مطلقاً والمد أولى ولدى البعد انطقاً

(وبأولى) : متعلق بأشراً استعمال أولاء في غير العاقل قليل ومنه قوله :

(ذم المنازل بعد منزله اللوى والعيش بعد أولئك الأيام)

(مطلقاً) : سواء أكان مذكراً أم مؤنثاً وهى حال من جمع.

(والمد أولى) : من القصر لأنه لغة الحجار وبه جاء التنزيل قال الله تعالى: (ها أنتم أولاء تحبونهم) ^(١) والقصر لغة تميم (انطقاً) : الألف بدل من نون التوكيد الخفيفة.

ويشار إلى الجمع مذكراً كان أو مؤنثاً بـ (أولى) وجميع ما تقدم يشار به إلى القريب.

مثل بـ (هنا - ههنا - ثم - هنا - هنالك - هنا).

ونلاحظ فى النظم سمة تركيبية وهى ورود المتعلقات الممثل بها أولاً ثم ورود الأفعال تليها مثل (أشـر إلى) و (صلا) و (فه) و (انطقن).

٨٦ - وبهنا أو ههنا أشـر إلى داني المكان فيه الكاف صلا

(وبهنا) : متعلق بأشـر، (دان) : أى قريب، حذف الياء من الخط (وبه) :

متعلق بصلا.

ويشار إلى المكان القريب بـ (هنا) ويتقدمها هاء التنبيه فيقال (ههنا).

٨٧ - فى البعد أو بثم فه أو هنا أو بهنالك انطقن أو هنا

(فى البعد) : أى هناك، (بثم) : متعلق بفه وقوله فه بضم الفاء أمر من

فاه يفوه إذا نطق (بهنا) : متعلق بانطقن.

ويشار إلى البعيد بـ (هناك وهنالك، وهنا) بفتح الهاء وكسرها وبـ (ثم

وهنت).

مثل بـ (كمن عندى الذى ابنه كفل).

فى

(١) آل عمران : ١١٩.

٩٧ - وجملة أو شبهها الذى وصل

به كمن عندى الذى ابنه كفل

(وجملة) : خبر مقدم، (شبهها) : وتعنى يشبه الجملة الظرف والجار والمجرور وهذا فى غير صلة الألف واللام.

ويشترط فى الجملة الموصول بها ثلاث شروط أحدها أن تكون خبرية، والثانى أن تكون خالية من معنى التعجب والثالث أن تكون غير مفتقرة إلى كلام قبلها، (الذى) : مبتدأ مؤخر (كمن) : مبتدأ (عندى) : صلة من (الذى) : خبر من، (ابنه) : مبتدأ (كفل) : خبر المبتدأ.

وصلة الموصول جملة أو شبه جملة وتعنى يشبه الجملة : الظرف والجار والمجرور، بشرط أن يكونا تامين والمراد بالتام أن يكون فى الوصل به فائدة نحو (جاء الذى عندك) و (الذى فى الدار).

تحكمت قدرة النظم فى غياب تفاصيل القاعدة النحوية فى بيان حالات إعراب (أى).

وكذا حالات بنائها والتمثيل لذلك :

٩٩ - أى كما وأعربت ما لم تضيف

وصدر وصلها ضمير انحذف

(أى) : مبتدأ ، (وكما) : خبره، (ما) ظرفية مصدرية، (تضيف) : يعنى أن (أى) مثل ما فى أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً نحو يعجبني أيهم هو قائم (انحذف) : جملته نعت ضمير ثم أن أياها أربعة أحوال أحدها أن تضاف ويذكر صدر صلتها نحو يعجبني أيهم هو قائم والثانى أن لاتضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو يعجبني أى قائم والثالث أن تضاف ويذكر صدر الصلة نحو يعجبني أى هو قائم وفى هذه الأحوال الثلاثة تكون معرفة بالحركات الثلاثة نحو يعجبني أيهم هو قائم ورأيت أيهم ومررت بأيهم هو قائم والرابع أن تضاف ويحذف صدر الصلة نحو يعجبني أيهم قائم وفى هذه الحالة تبنى على الضم.

و (أى) مثل ما فى أنها تكون بلفظ واتحد نحر (يعجبنى أيهم هو قائم)
ولها أربعة أحوال.

وذهب ابن مالك وبعض المتأخرين كابن هشام إلى صحة الاحتجاج
بالحديث الشريف لأن الرسول عليه السلام أفصح العرب لساناً وأقواهم بياناً
وأحسنهم بلاغة وقد اهتم رواة الحديث بما نقل عنه صلى الله عليه وسلم
وتشدّدوا فى ضبطه، ودققوا فى روايته وتكبدوا المشاقّ والرّحلات فى سبيل
ضبط هذه الأحاديث ومعرفة الرجال الذين نقلوها أو رووها. ولهذا كان
الاحتجاج بالحديث يلى فى نظر هؤلاء المجوزين القرآن الكريم فى مرتبة
الاحتجاج به.

وقد دافع الذماميتى عن ابن مالك فى احتجاجه بالحديث الشريف قال
«قد أكثر المصنّف من الاستدلال بالأحاديث النبوية، وشنع أبو حيان
عليه».

وقال إن ما استند إليه من ذلك لا يتم له. لتطرّق احتمال الرواية بالمعنى،
فلا يوثق بأن ذلك المحتجّ به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به
الحجة.

وابن مالك حينما يحتج بالحديث، لا يقتصر على ذكره فحسب، بل
يحاول أن يدعم صحة هذه الأحاديث بالأقيسة، أو بالقراءات أو بكلام العرب
أو بأمثال سيبويه، وهذا ما لم تتسع له طاقة النظم بالرغم من أنه يعدّ من الآراء
التي انفرد بها ابن مالك وتميّز بها نحوه لكنك تتحصل عليها فى كتبه
الأخرى.

ولا يلجأ ابن مالك إلى الاستشهاد بأشعار العرب فى إثبات القواعد
النحوية إلا بعد الرجوع إلى القرآن والقراءات ثم الأحاديث النبوية فهذه الأدلة
فى نظره أقوى فى الاستشهاد وأبلغ فى الاحتجاج من أشعار العرب.

وهو إذا استشهد بأشعار العرب أتى بالعجائب والغرائب مما يدلّ على
مقدرة كاملة، واطلاع شامل، وبصر باللغة دقيق، ويكفى أن علماء عصره

شهدوا له بطول الباع في هذا المضمار، وقد قالوا عنه ما نصه : « فقد جمع باعتكافه على الاشتغال بالنحو، ومراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية وطول السن من هذا العلم غرائب. وحوت مصنفاته منها نوادر وعجائب، وإن منها كثيراً استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة إذ هي مرتبة الأكاابر النقاد وأرباب النظر والاجتهاد^(١) .

ولأشعار العرب الذين يحتج بهم بمحصورة في الطبقتين من لجاهليين والمخضرمين، واتساع ابن مالك في روايات أشعار الشواهد النحوية، وبروزه فيها وتمييزه عن غيره في حليتها جعله كالكوفيين أخذ من كل القبائل ولم يتشدد كما تشدد البصريون حيث قصروا هذه الشواهد على قبائل معينة بشروط خاصة. ومما يدل على ذلك «أن أبا حيان في شرح التسهيل اعترض على ابن مالك حيث عنى في كتبه بنقل لغة لخم، وخزاعة، وقضاعة وغيرهم.

وقال : « ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن »^(٢) .

ولإمام ابن مالك باللغة وغيرها أتى بكلمات يستعملها في أساليب عربية جديدة بالنسبة لمن لا يطلع عليها.

فقى باب نواصب الفعل المضارع :

كلام الناظم عن هذه الحروف الثلاثة موجزٌ للغاية وفي حاجة إلى بيان وتفصيل، لينتفع به.

قال ابن مالك عن الحروف الثلاثة (لَنْ - كَيْ - أَنْ)

٦٧٧ - وَبِ (لَنْ) انصِبُهُ وَ (كَيْ) كَذَا بِ (أَنْ)

لَا بَعْدَ عِلْمٍ - وَالتَّى مِنْ بَعْدِ ظَنْ

(١) السيوطي - الاقتراح - ص ٢٤ .

(٢) المقرئ - نفع الطيب - ج ٢ - ص ٤٢٩ .

٦٧٨ - فَانصَبَ بِهَا - وَالرَّفْعَ صَحَّحَ، وَاعْتَقَدَ

تَخْفِيفُهَا مِنْ (أَنَّ) فَهُوَ مُطْرَدٌ

يقول : انصب المضارع بـ (لَنْ وَكَيْ) وكذا بـ (أَنَّ) التي لا تجيء بعد «علم» - وإلا فهي مخففة من الثقيلة - أما التي تجيء بعد «ظن» فينصب الفعل بها، ويصح رفعه بعدها على أنها مخففة من الثقيلة.

في باب الاستفهام بمن قال ابن مالك:

٧٥٦ - وَإِنْ تَصِلَ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفُ

وَنَادِرٌ (مَنْوُنَ) فِي نَظْمٍ عُرِفَ

في حالة «الوصل» تبقى (مَنْ) على أصلها، فلا تختلف في كل الاستعمالات السابقة، فتقول مثلاً (مَنْ ياهذا) في الاستفهام عن أي نكرة.

أشار الناظم بالشطر الثاني إلى أن كلمة (مَنْوُنَ) جاءت محرركة التون الأخيرة وبصورة الجمع وصلًا في قول الشاعر عن «الجن» :

أَتَوْا نَارِي، فَقُلْتُ (مَنْوُنَ أَنْتُمْ)

فقالوا (الجن) قُلْتُ (عموا ظلامًا)

إن ما ذكره ابن مالك وغيره من النحاة عن «الحكاية» بأداتي الاستفهام (أَيَّ - مَنْ) من (نحو الصنعة) أو ما يطلق عليه المحدثون (التمارين غير العلمية).

مثل الناظم بـ «كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلٌ».

في قوله :

٩٧ - وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وَصِلَ

بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلٌ

و (جملة) خبر مقدم (أو شبهها) معطوف على جملة و (الذي) مبتدأ مؤخر و (وصل) فعل ماضٍ مبني للمفعول ونائب الفاعل - منه مستتر فيه

يعود إلى كلها والجملة صلة الذي والعائد إليها الهاء من به و (به) متعلق
 بوصل والتقدير والذي وصل به كل الموصولات جملة أو شبهها وقيل جملة
 مبتدأ وسوغ ذلك عطف أو شبهها عليه والذي خبر ووصل لاضمير فيه بل
 نائب الفاعل الضمير المجرور بالباء والجملة صلة الذي و (كمن) مجرور
 الكاف محذوف ومن بفتح الميم اسم موصول في موضع رفع بالابتداء
 و(عندي) صلة من و (الذي) خبر من و (ابنه) مبتدأ و (كفل) بالبناء
 للمفعول خبره والجملة صلة الذي وعائدها الهاء من ابنه والتقدير وذلك
 كقولك الذي عندي الذي ابنه كفل.

وصلة الموصول جملة أو شبه جملة، ونعني بشبه الجملة : الظرف والجار
 والمجرور، بشرط أن يكونا تامين، والمراد بالتأم، أن يكون في الوصل به فائدة،
 نحو : «جاء الذي عندك» و «الذي في الدار» .

ويشترط في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط : أحدها أن تكون خبرية،
 والثاني أن تكون خالية من معنى التعجب والثالث أن تكون غير مفتقرة إلى
 كلام قبلها .

مثل بـ (كَمَنْ تَرْجُو يَهَبُ) فِي :

١٠٣ - فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ

بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ تَرْجُو يَهَبُ

و (في عائد) متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى في البيت السابق لأنه
 على تقدير أن يكون عندهم متعلقاً بمنجلى يلزم الفصل بينه وبينه بكثير وهو
 أجنبي من منجلى وعلى تقدير أن يكون في عائد متعلقاً بالحذف وعندهم
 متعلقاً بغيره يلزم الفصل بين المصدر ومعموله وهو لا يعمل مفصلاً من
 معموله وعلى تقدير أن يكون في عائد متعلقاً بكثير يلزم الفصل أيضاً بينه
 وبينه بمنجلى وهو أجنبي من كثير و (متصل) نعت لعائد و (إن) حرف
 شرط و (انتصب) فعل الشرط و (بفعل) متعلق بانتصب و (أو وصف)
 معطوف على فعل وجواب الشرط محذوف جواز الدلالة ما قبله عليه ومضى

الشرط و (كمن) مجرور الكاف قول محذوف وبقي مقوله ودخلت الكاف على مقول القول ومن يفتح الميم اسم موصول في محل رفع على الابتداء وجملة (نرجو) صلة من والعائد إليها ضمير منصوب محذوف وجملة (يهب) خبر من ومن وخبرها مقول القول والتقدير كقولك الذي نرجوه يهب.

فشرط جواز حذف العائد المنصوب، أن يكون متصلاً منصوباً بفعل تام، أو بوصف، نحو «جاء الذي أكرمه» و «الذي أنا معطيكه مكافأة» فيجوز حذف الهاء من «أكرمه» ومن «معطيكه».

مثل بـ (كَأَنَّ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى).

والتمثيل نفسه فيه إلغاز لعدم نطق المثال صريحاً بقوله (بعد أمرٍ مِنْ قَضَى) وفيه رمز وإعمال لفكر المتعلم في قوله :

١٠٤ - كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خُفْضًا

كَأَنَّ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

و (كذاك) خبر مقدم وهو إشارة إلى حذف الضمير المنصوب و (حذف) مبتدأ مؤخر و (ما) موصول اسمي مضاف إليه وهي جارية على موصوف محذوف و (بوصف) متعلق بخفضا ونعته محذوف للعلم به من شرط نصبه وجملة (خفضا) بالبناء للمفعول صلة ما والعائد إليها الضمير المستتر في خفضا النائب عن الفاعل والألف فيه للإطلاق والتقدير حذف العائد الذي خفض بوصف كائن بمعنى الحال أو الاستقبال كذلك و (كأنت) الكاف جارة لقول محذوف وأنت مبتدأ و (قاض) خبره والجمله مقول القول المحذوف و (بعد) متعلق بمحذوف نعت لما قبله و (أمر) مضاف إليه على تقدير مضاف بينهما و (من قضى) متعلق بمحذوف ويحتمل أن يكون قضى مصدراً مقصوراً للضرورة ويحتمل أن يكون فعلاً ماضياً على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والتقدير كقولك أنت قاض الواقع بعد فعل

أمر مشتق من قضاء على تقدير المصدرية أو من مادة قضى على تقدير الفعلية.

يعنى أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مخفوضاً بالوصف مثل الضمير المنصوب في جواز حذفه بكثرة أى مثل حذف العائد المنصوب المذكور في جواز كثرته. وأشار به إلى قوله عز وجل «فاقض ما أنت قاض» أى ما أنت قاضيه. بعد أمر: يعنى أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مجروراً بحرف الجر كثير. وقوله بعد أمر حال من أنت قاض لقصد لفظه أى حال كون هذا اللفظ بعد فعل أمر مأخوذ من مصدر قضى.

والعائد المجرور بالإضافة، لم يحذف، نحو: «جاء الذى أنا ضاربه أمس» فإذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل، بمعنى الحال أو الاستقبال فإنه يحذف، نحو: «جاء الذى أنا ضاربه الآن أو غداً».

مثل بـ (كَمَرٌ بِالذِّى مَرَرْتُ فَهُوَ بِرِّى فِي قَوْلِهِ :

١٠٥ - كَذَا الَّذِي جُرِّبَمَا الْمَوْصُولُ جُرِّ

كَمَرٌ بِالذِّى مُرَّرْتُ فَهُوَ بِرِّى

و (كذا) خبر مقدم و (الذى) مبتدأ مؤخر على حذف مضاف وهو جار على منعت مقدرة و (جر) بضم الجيم فعل ماضٍ مبنى للمفعول وفيه ضمير مستتر مرفوع على النيابة عن الفاعل وهو مرفوعه صلة الذى والعائد إلى الموصول مرفوعه المستتر فيه و (بما) متعلق بجر قبله وما موصول اسمى جارية على موصوف محذوف و (الموصول) بالنصب مفعول مقدم بجر و (جر) بفتح الجيم مبنى للفاعل وفاعله مستتر فيه والتقدير حذف العائد الذى جر بالحرف الذى جر الموصول كذلك فى الجواز. و (كمر) خبر لمبتدأ محذوف على إضمار القول بين الكاف ومدخولها والتقدير وذلك كقولك مر ومر بضم الميم أمر من مر بمعنى جاوز ويجوز فى رأيه الحركات الثلاث و (بالذى) متعلق بمر وجملة (مررت) بفتح التاء وضمها صلة الذى والعائد

محذوف تقديره به وجملة (فهو بر) مبتدأ وخبر جواب لشرط مقدر ولذلك
اقتربت بالفاء يقال رجل برأى صادق وقوم بررة وبار أيضاً وقوم أبرار وقوله فهو
بر : تتميم للبيت . والمعنى أن العائد المجرور بحرف لا يحذف، إلا إن دخل
على الموصول حرف مثله : لفظاً ومعنى، واتفق العامل فيها مادة، نحو :
«مررت بالذى مررت به» فيجوز حذف الهاء.

مثل بـ (اللآتِ والآنَ والذِينَ اللَّاتِيَّ).

في قوله :

١٠٧ - وَقَبْدُ تَزَادُ لِأَزِمًا كَاللَّاتِ

وَالْآنَ وَالَّذِينَ تُمُّ اللَّاتِيَّ

و (قد) حرف تقليل هنا و (تزداد) مضارع زاد مبنى للمفعول والأصل
تزيد بضم أوله وفتح ما قبل آخره نقلت حركة الياء إلى ما قبلها ثم قلبت الياء
ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها بعد النقل ونائب الفاعل ضمير
مستتر في الفعل عائد على مطلق ال خالية عن معنى التعريف و (لازما)
نعت لمصدر محذوف أى زيدا لازماً وزيداً مصدر زاد الشئ وزيادة وليس مما
ينوب عن المصدر صفته ونحو فكلا منها رغدا خلافاً للمعربين زعموا أن
الأصل أكلاً رغداً وأنه حذف الموصوف ونابت عنه صفته فانتصب انتصابه
ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير
فكلا حال كون الأكل رغداً فعلى هذا يكون لازماً حالاً من مصدر الفعل
المفهوم منه والتقدير وقد تزداد حال كون الزيد لازماً أى الزيادة لازمة و
(كاللات) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك كاللات (والآن والذين ثم
اللاتي) معطوفات على اللات.

ومثل بـ (نبات الأوبر) و (طَبِيتَ النَّفْسَ يَأْقِيسُ السَّرِيَّ) في قوله :

١٠٨ - وَلَا ضَطْرَّارٍ كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ

كَذَا وَطَبِيتَ النَّفْسَ يَأْقِيسُ السَّرِيَّ

(ولاضطرار) متعلق بتزاد في البيت السابق على أنه مفعول لأجله والجر هنا واجب عند من شرط كونه قليلاً وجائز عند غيره و (كبنات، خبر لمبتدأ محذوف على إضمار القول و (الأوبر) مضاف إليه و (كذا) خبر مقدم ومبتدؤه قول محذوف وبقي مقول (وطبت) فعل وفاعل و (النفس) تعيين و (يا) حرف نداء و (قيس) علم مفرد مبنى على الضم و (السرى) نعت قيس ونعت المنادى المفرد إذا كان مقروناً بأل يجوز فيه الرفع نظراً للفظ المنادى والنصب مراعاة لحمله وجملة وطبت مع ما بعدها محكية بالقول المحذوف الذي ذكرنا أنه مبتدأ تقدم خبره وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بإسقاط العاطف على ما قبلها والتقدير وذلك كقولك بنات الأوبر وكذا قول الشاعر :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت

وطبت النفس ياقيسُ عن عمرو

فأتى بالواو في طبت لقصد الحكاية وحذف عن عمرو وعوض مكانه السرى ليتم له الوزن والسرى الشريف يقال رجل سرى من قوم سرا بفتح السين المهملة.

مثل بـ (الْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانَ) في قوله :

١١٠ - كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانَ

فَذَكَرَ ذَا وَحَدَفَهُ سِيَّانَ

(كالفضل) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك كالفضل والحارث والنعمان) معطوفان على الفضل و (مذكر) مبتدأ و (ذا) مضاف إليه على حذف موصوف (وحذفه) معطوف على ذكر و (سيان) تثنية سى بكسر السين وتشديد الياء بمعنى مثل استغنوا بثنيتيه عن تثنية سواء وهو خبر المبتدأ وما عطف عليه وحذف المستوى فيه للعلم به والتقدير فذكر آل هنا وحذفه سيان في التعريف وعدمه.

فإن نظرنا إلى المنقول على أنه إنما سمي به تفاؤلاً بمعناه، أتينا بالألف واللام، وإن لم ننظر إلى هذا، ونظرنا إلى كونه علماً، لم تدخل الألف

واللام، ويتبين من هذا أن الذكر والحذف إنما ينزلان على الحالتين المشار إليهما.

مثل (بالعقبة) واضطر لتصريح البيت بها لتناظر (الغلبة) وهو المصطلح المستعمل في هذا الباب (العلم بالغلبة) في قوله :

١١١ - وَقَدْ يَصِيرُ عُلَمَاءُ بِالْغَلْبَةِ

مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلٌ كَالْعَقْبَةِ

(وقد) للتقليل هنا و (يصير) مضارع صار الناقصة المفتقرة إلى الاسم والخبر و (علماً) خبرها مقدم على اسمها و (بالغلبة) متعلق بـ (يصير) (مضاف) بالرفع اسم يصير (أو مصحوب) معطوف على مضاف و (أل) مضاف إليه من إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه و (كالعقبة) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك كالعقبة.

ثم انتقل إلى القسم الرابع من أقسام أل وهي التي للغلبة فقد تجيء الألف واللام للغلبة، نحو : «المدينة» و «الكتاب» وقد غلبت «المدينة» على مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وغلب «الكتاب» على كتاب سيويه.

مثل بـ (زيد) و (عاذر) و (زيد عاذر من اعتذر) وقد حشا معظم النظم بالأمثلة حيث أوردتها مفردة في الشطر الأول ومركبة في الشطر الثاني ولم يرد من خارج التمثيل سوى المصطلحين مبتدأ وخبر على حين أنه في كثير من النظم لا يورد إلا القاعدة وذلك في قوله :

١١٣ - مُبْتَدَأُ زَيْدٍ وَعَاذِرٌ خَيْرٌ

إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَدَرَ

(مبتدأ) خبر مقدم (زيد) مبتدأ مؤخر (وعاذر) مبتدأ و (خبر) خبره و (إن) حرف شرط و (قلت) بفتح التاء فعل الشرط و (زيد عاذر) مبتدأ وخبر مقول قلت و (من) بفتح الميم اسم موصول في محل نصب على المفعولية

بعاذر وجملة (اعتذر) صلة من وجواب الشرط محذوف جوازاً لكون الشرط فعلاً ماضياً ودلالة ماتقدم عليه ولو قدم الجملة الشرطية على الجملة الاسمية وقرن مبتدأ بأل والفاء وقال (إن قلت زيد عاذر من اعتذر) فالمبتدأ زيد وعاذر خبر لكان أولى.

والمعنى يشير بهذا إلى المبتدأ الذي له خبر، فزيد : مبتدأ، وعاذر خبره، والمراد به ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتقاً على ما يذكر في المبتدأ، الذي له فاعل سدّ مسدّ الخبر.

ومثل بـ (في أسارِ ذان) في قوله :

١١٤ - وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي

فَاعِلٌ أَغْنَى فِى أَسَارِ ذَانِ

(وأول) مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه قريناً للثاني المعرف بأل و (مبتدأ) خبره (والثاني فاعل) مبتدأ وخبر أيضاً وجملة (أغنى) فى موضع النعت لفاعل ومعمول أغنى محذوف تقديره أغنى عن الخبر و (فى) حرف جر مجروره قوله محذوف و (أسار) الهمزة للاستفهام وسار مبتدأ أصله سارى حذفت الضمة لاستثقالها ثم الياء لالتقاء الساكنين وقدر الإعراب على الياء المحذوفة للاستثقال و (ذان) اسم إشارة لمذكرين فاعل سار استغنى به عن الخبر وجملة المبتدأ وفاعله مقولة لذلك القول المحذوف المجرور بفى والتقدير فى قولك أسار هذان.

ومثل بـ (فائز أولو الرشد) فى قوله :

١١٥ - وَقَسَّ وَكَاسْتَفَهَامَ النَّفْسِ وَقَدَّ

يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٍ أَوْلُو الرُّشْدِ

(وقس) فعل أمر وفاعل ومتعلقه محذوف والتقدير وقس على المبتدأ الذى له خبر والذى له فاعل أغنى عن الخبر ما أشبههما. (وكاستفهام) خبر مقدم و(النفى) مبتدأ مؤخر (وقد) حرف تقليل هنا و (يجوز) فعل مضارع و

(نحو) فاعله مضاف إلى قول محذوف و (فائز) مبتدأ و (أولو) فاعل فائز أغنى عن الخبر و (الرشد) بفتح الراء والشين مضاف إليه والجملة محكية بالقول المحذوف والتقدير وقد يجوز نحو قولك فائز أولو الرشد.
مثل بـ (اللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ).

وهما مثالان متكرران لشغل مساحة الشطر المنظوم بالرغم من أن هناك قواعد عديدة منظومة وليس بها أى تمثيل وهى بالفعل تحتاج إلى التمثيل والاستشهاد فى قوله :

١١٨ - وَالْخَيْرُ الْجُزْءُ الْمَتَمُّ الْفَائِدَةُ

كَاللَّهِ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ

(والخبر) مبتدأ و (الجزء) خبره وتوقف الفائدة على ما بعده لا يمنع من جعله خبراً كتوقف الخبر على بعض متعلقاته و (التمم) نعت الجزء و (الفائدة) مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ومتعلقه محذوف تقدير التتم الفائدة مع مبتدأ غير وصف و (كالله بر) مبتدأ وخبر مقولان لقول محذوف مجرور بالكاف (والأيادي شاهده) مبتدأ وخبر جملة معطوفة على الجملة الأولى والبر المحسن والأيادي النعم وهو جمع أيد وأيد جمع يد فهو جمع الجمع.

وعرف ابن مالك الخبر بأنه الجزء المكمل للفائدة، مثل :

«زيد قائم» ويرد عليه الفعل، مثل «قام زيد» فإنه يصدق على «زيد» أنه الجزء التتم الفائدة.

ومثل بـ (نُطِقِيَ اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى) فى قوله :

١٢٠ - وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ رَمَعْنَى أَكْتَفَى

بها كُنُطِقِيَ اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى

و (إن) حرف شرط و (تكن) فعل الشرط مجزوم بإن واسم تكن مستتر فيها يعود إلى الجملة الواقعة خبراً و (إياه) خبر تكن والإتيان بالضمير

منفصلاً يخالف مختاره المتقدم في قوله واتصالاً أختار و (معنى) منصوب بنزع الخافض و (اكتفى) بفتح الفاء في محل جزم على أنه جواب الشرط وفاعل اكتفى ضمير مستتر يعود إلى المبتدأ و (بها) متعلق باكتفى والضمير للجملة والتقدير وإن تكن جملة الخبر المبتدأ نفسه في المعنى اكتفى المبتدأ بها ولا يحتاج إلى رابط و (كنطقى) الكاف جارة لقول محذوف ونطقى مبتدأ أول و (الله) مبتدأ ثان و (حسبى) خبر المبتدأ الثانى وهو وخبره خبر الأول وحسبى بمعنى كفى لا اسم فعل بمعنى يكفينى لتأثره بالمبتدأ وأسماء الأفعال لا تدخل عليها العوامل اللفظية بالاتفاق.

(وكفى) : فعل ماض وفاعله مستتر فيه والأكثر في فاعل كفى أن يجزى بالباء الزائدة نحو قوله تعالى كفى بالله شهيداً فعلى هذا حذف كحذفها في قوله (كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً) فاتصل الضمير واستتر في الفعل وحذف التمييز للعلم به كحذفه في قوله تعالى (إن يكن منكم عشرون صابرون) ^(١) وجملة نطقى إلى آخر البيت مقولة لمدخول الكاف المقدر وذلك المقدر خبر لمبتدأ محذوف والأصل وذلك كقولك نطقى الله حسبى وكفى به حسبياً.

و (اكتفى) : أى المبتدأ بها عن الرابط يعنى أن الجملة المخبر بها إذا كانت هى المبتدأ فى المعنى اكتفى بها عن الرابط، ثم مثل ذلك بقوله كنطقى الله حسبى، فنطقى مبتدأ والله حسبى جملة فى موضع الخبر وليس فيها ضمير لأن الله حسبى هو نطقى ونطقى هو الله حسبى، معنى : منصوب بنزع الخافض أى فى المعنى، كنطقى : الكاف جارة لقول محذوف ونطقى مبتدأ أول، الله : مبتدأ ثانٍ، حسبى : خبر المبتدأ الثانى وهو خبره خبر الأول، حسبى : أى كفى.

ومثل بـ (عند زيد نمره) فى قوله :

(١) الأنفال : ٦٥.

١٢٥ - وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ

مَا لَمْ تُقَدْ كَعْنَدَ زَيْدٍ نَمْرَةَ

(ولا) نافية و (يجوز) فعل مضارع و (بالنكرة) متعلق بالابتداء و (ما) ظرفية مصدرية و (لم) حرف نفى و (تقد) فعل مضارع مجزوم بلم و (كعند) الكاف جارة لقول محذوف و (عند) خبر مقدم و (زيد) مضاف إليه و (نمره) بفتح النون و كسر الميم اسم كساء مبتدأ مؤخر و (المبتدأ) والخبر مقولان لذلك القول المحذوف و ذلك القول و مفعوله خبر لمبتدأ محذوف و التقدير و ذلك كقولك عند زيد نمره.

وقد يجىء المبتدأ نكرة، بشرط أن تفيد، كأن يتقدم عليها، وهو ظرف، أو جار ومجرور.

ووظف ابن مالك الأمثلة المتعددة فى شغل مساحة البيت المنظوم بل شغل مساحتى بيتين بقوله :

١٢٦ - وَهَلْ فَتَىٰ فَيْكُمْ فَمَا خِلْ لَنَا

وَرَجُلٌ مِّنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

(وهل) حرف استفهام لطلب التصديق و (فتى) مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه و (فيكم) خبر المبتدأ و (فما) الفاء عاطفة و ما نافية و (خل) بكسر الخاء مبتدأ و (لنا) خبره و (رجل) مبتدأ و (من الكرام) نعت و (عندنا) خبر المبتدأ.

وقد أشار فى هذا البيت إلى أن يسوغ الابتداء بالنكرة أيضاً، إذا تقدم عليها استفهام، نحو : «هل فتى فيكم» أو يتقدم عليها نفى، نحو : «ماخل لنا» أو أن توصف، نحو : «رجل من الكرام عندنا».

وقال ابن مالك :

١٢٧ - وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ

بِرِّيزِينَ وَلَيْقَسَ مَا لَمْ يَقُلْ

(ورغبة) مبتدأ وهو مصدر رغب وسوغ الابتداء به عمله في المجرور بعده و (في الخبر) متعلق به و (خير) خبر المبتدأ (وعمل) مبتدأ و (ير) بكسر الياء مضاف إليه وجملة (يزين) بفتح الياء من الفعل والفاعل خبر المبتدأ (وليقس) فعل مضارع مبنى للمفعول مجزوم بلام الأمر وحقها الكسر إذا خلت عن العطف بالواو والفاء وثم ومعه يجوز تسكينها كما هنا و (ما) موصول اسمى في موضع رفع بالنيابة عن الفاعل ليقس و (لم) حرف نفى وجزم و (يقل) فعل مضارع مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه وهو ومرفوعه صلة ما (والأصل مبتدأ).

وأشار هنا إلى أمرين من الأمور التي يجوز فيها الابتداء بالتكرة، وهما : أن تكون عاملة، نحو : «رغبة في الخير خير» وأن تكون مضافة نحو : «عمل يرّ يزين» واقتصر ابن مالك على هذه المواضع.

وليقس : أى على ما قيل ، ما لم يقل : أى من بقية أنواع المسوغات .
وقد أوجز في هذه الجملة الأخيرة ما يكفي لحشو عشرة أبيات أر أكثر وهو ما لم يفعله في مواضع كثيرة من النظم وقد أوصل الشراح عدد المسوغات إلى ثلاثين مسوغاً.

مثل بـ (مَنْ لِي مُتَجَدًّا) في قوله :

١٣١ - أَوْ كَانَ مُسْتَدًّا لَدَى لَامٍ ابْتِدَاءً

أَوْ لَأَزِمَ الصُّدْرَ كَمَنْ لِي مُتَجَدًّا

(أو) حرف عطف و (قصد) فعل ماض مبنى للمفعول و (استعماله) نائب الفاعل بقصد والمضاف إليه ضمير يعود إلى الخبر والجملة معطوفة على مدخول إذا و (منحصراً) يتبغى أن يضبط بفتح الصاد اسم مفعول حذفته صلته والتقدير منحصراً فيه ليخف الاعتراض وهو حال من الهاء في استعماله وسوغ مجيء الحال من المضاف إليه كون المضاف عاملاً في الحال على حد قوله تعالى (إليه مرجعكم) ^(١) جميعاً وهو أحد مسوغات مجيء الحال من

(١) الأسماء : ٦٠ وبنس : ٤ .

المضاف إليه. (أو) حرف عطف و (كان) فعل ماضٍ واسمها مستتر فيها يعود إلى الخبر و (مسنداً) خبر كان و (لدى) بكسر اللام متعلق بمسنداً وذى بمعنى صاحب نعت محذوف و (لام) مضاف إليه باعتبار ما قبله ومضاف أيضاً باعتبار ما بعده و (ابتدا) مضاف إليه لا غير (أو لازم) بالجر عطف على ذى على تقدير موصوف و (الصدر) مضاف إليه وجملة أو كان إلى آخرها معطوفة أيضاً على مدخول إذا فهي فى موضع جر بإضافة إذا إليها و (كمن) بفتح الميم مبتدأ و (لى) خبره و (منجدا) حال من الضمير المستتر فى الخبر وجملة المبتدأ وخبره مقولة لقول محذوف مجرور بالكاف والكاف ومجرورها فى موضع الخبر لمبتدأ محذوف وتقدير البيت أو كان الخبر مسند المبتدأ صاحب لام ابتدا أو مسند المبتدأ لازم الصدر وذلك كقولك من لى منجداً.

فلا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام.

وصاغ ابن مالك فى أبيات سابقة مواضع وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ ووصل بهذا البيت إلى الموضع الخامس منها فالأول منها : أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة، أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ، ولا مبين للمبتدأ من الخبر، نحو : «زيد أخوك»، و «أفضل من زيد أفضل من عمرو».

الثانى : أن يكون الخبر فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً، والثالث : أن يكون الخبر محصوراً بـ (إنما أو إلا).

– الرابع : أن يكون خبر لمبتدأ، قد دخلت عليه لام الابتداء، والخامس : أن يكون المبتدأ له صدر الكلام، كأسماء الاستفهام، نحو - «لزيد قائم» ونحو : «من لى منجداً» ؟

ومثل بـ (وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِيٌّ وَطَرٌّ) فى قوله :

١٢٢ - وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِيٌّ وَطَرٌّ

مَلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ

(ونحو) مبتدأ مضاف إلى قول محذوف و (عندى) خبر مقدم و (درهم) مبتدأ مؤخر (ولى وطر) مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير والجملتان مقولتان لذلك المحذوف و (ملتزم) بفتح الزاى اسم مفعول يحتمل أن يكون خبر نحو و (فيه) متعلق بملتزم و (تقدم) مرفوع بالنيابة عن الفاعل بملتزم و (الخبر) مضاف إليه ويحتمل أن يكون ملتزم خبراً مقدماً وتقدم الخبر مبتدأ مؤخر والجملة خبر نحو والرابط بينهما الضمير المجرور بفى وتقدير البيت على هذا ونحو قولك عندى درهم ولى وطر تقدم الخبر ملتزم فيه لا يقال يلزم على هذا أن يتقدم معمول المصدر عليه لأن الأصح أن المبتدأ عامل فى الخبر لأننا نقول إنما يمتنع تقدم معمول المصدر عليه إذا عمل فيه بالحمل على الفعل أما من حيث كونه مبتدأ فلا. وذكر المصنف أنه يجب تقديم الخبر على المبتدأ فى أربعة مواضع وأشار هنا إلى أنه يجب تقديم الخبر، إذا كان المبتدأ نكرة، ليس لها مسوِّغ إلا تقدم الخبر، والخبر ظرف، أو جار ومجرور.

مثل بـ (أَيْنَ مَنْ عَلَّمْتَهُ نَصِيرًا) فى قوله :

١٣٤ - كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا

كَأَيْنَ مَنْ عَلَّمْتَهُ نَصِيرًا

(كذا) متعلق بمحذوف و (إذا) ظرف مضمن معنى الشرط منصوب بجوابه عند الأكثرين وقيل بشرطه و (يستوجب) فعل مضارع فاعله مستتر فيه يعود إلى الخبر و (التصديرا) مفعول يستوجب والألف للإطلاق ووقوع المضارع بعد إذا الشرطية قليل بالنسبة إلى الماضى وقد اجتمعا فى قول أبى ذؤيب:

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تقنع

و (كأين) مجرور الكاف قول محذوف وأين خبر مقدم و (من) بفتح الميم موصول اسمى فى محل رفع على أنه مبتدأ مؤخر و (علمته) فعل وفاعل والهاء مفعول أول و (نصيرا) مفعول ثان والجملة الفعلية صلة من العائد إليها الضمير فى علمته وجملة المبتدأ والخبر مقول لذلك المحذوف

وذلك القول المجرور بالكاف خبير لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كقولك أين من علمته نصيراً.

وكذا : أى يلزم تقدم الخبر، يستوجب : أى الخبر، التصديراً : أى فى جملة فلا يرد زيد أين مسكنه بأن يكون اسم استفهام أو مضاف إليه.

ويجب تقديم الخبر إذا كان له صدر الكلام، نحو : أين زيد ؟

ومثل بـ (مَالِنَا إِلَّا أَتْبَاعُ أَحْمَدًا) فى قوله :

١٣٥ - وَخَبَرِ الْمَحْضُورِ قَدَّمَ أَبْدَاً

كَمَا لَنَا إِلَّا أَتْبَاعُ أَحْمَدَاً

(وخبر) مفعول مقدم يقدم و (المحضور) مضاف إليه وهو نعت محذوف ومتعلقه محذوف و (قدم) فعل أمر و (أبدأ) منصوب على الظرفية يقدم والتقدير وقدم خبر المبتدأ المحصور فيه أبدأ و (كما) مجرور بالكاف محذوف وما نافية و (لنا) خبر مقدم و (إلا) حرف استثناء و (اتباع) مبتدأ مؤخر و (أحمدا) مضاف إليه مجرور بالفتحة لكونه غير منصرف للعلمية والوزن وألفه للإطلاق.

فإذا كان المبتدأ محصوراً، وجب تقديم الخبر، نحو : «إنما فى الدار زيد».

مثل بـ (زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمْ) فى قوله :

١٣٦ - وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا

تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمْ

(وحذف) مبتدأ و (ما) اسم موصول مضاف إليه وجملة (يعلم) بالبناء للمفعول صلة ما ومتعلقه محذوف و (جائز) خبر المبتدأ والتقدير وحذف الذى يعلم من مبتدأ وخبر جائز و (كما) الكاف حرف تشبيه وما مصدرية وجملة (تقول) صلتها ولا عائد عليها لكونها موصولة حرفياً وهى وصلتها مؤولان بمصدر مجرور بالكاف والكاف ومجرورها فى موضع رفع خبر لمبتدأ

محذوف والتقدير وذلك كقولك و (زيد) مبتدأ محذوف الخبر للعلم به أى عندنا وهو وخبره مقول لذلك القول و (بعد) منصوب على الظرفية مضاف لقول محذوف منوى لفظه و (من) بفتح الميم اسم استفهام فى موضع رفع على الابتدائية و (عندكما) خبر المبتدأ ومضاف إليه وجملة المبتدأ والخبر مقولة لذلك القول المحذوف والتقدير وذلك كقولك زيد بعد قول السائل من عندكما.

وإذا كان المبتدأ محصوراً، وجب تقديم الخبر، نحو: «إِنَّمَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ».

ومثل بـ (وفى جواب كيف زيد قل دنف).

فى قوله :

١٣٧ - وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٍ قُلْ دَنْفٌ

فزيد استغنى عنه إذ عرف

(وفى جواب) متعلق بقل على حذف مضافين و (كيف) خبر مقدم وهو اسم استفهام يستفهم به عن الأحوال و (زيد) مبتدأ مؤخر و (قل) فعل أمر و (دنف) بكسر النون خبر لمبتدأ محذوف وهو وخبره مقولان لقل والتقدير قل هو دنف فى جواب قول السائل كيف زيد (فزيد) مبتدأ على حذف مضاف و (استغنى) فعل ماض مبنى للمفعول حذف متعلقه و (عنه) فى موضع رفع على النياحة عن الفاعل به على تقدير مضاف بين الجار والمجرور وجملة استغنى ومرفوعه فى موضع رفع خبر المبتدأ و (إذ) للتعليل وهل هى حرف أو ظرف قولان و (عرف) ماض مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى زيد على تقدير المضاف المذكور والتقدير فضمير زيد استغنى عن ذكره فى الجواب إذ عرف من السؤال.

وأشارهنا إلى أن المبتدأ يحذف جوازاً، إذا دل عليه دليل، نحو أن يقال : «كيف زيد؟ فتقول «صحيح».

مثل بـ (كل صانع وما صنع) فى قوله :

١٣٩ - وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعَّ

كَمِثْلِ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ

(وبعد) معطوف على موضع الجار والمجرور المتعلق باستقر و (واو) مضاف إليه وجملة (عينت) نعت لواو و (مفهوم) مفعول عينت و (مع) مضاف إليه و (كمثل) الكاف زائدة ومثل خبر لمبتدأ محذوف وجارة لقول محذوف و (كل) مبتدأ و (صانع) مضاف إليه (وما) موصول معطوف على المبتدأ ويجوز في ما أن تكون موصولاً اسماً وأن تكون موصولاً حرفياً وعليهما فجمله (صنع) صلتها والعائد محذوف على الأول دون الثاني والخبر محذوف وجوباً تقديره مقترنان وجملة المبتدأ والخبر مقولة لذلك القول المحذوف والتقدير وذلك كمثل قولك كل صانع والذي صنعه أو وصنعته مقترنان. وكذا يجب حذف الخبر الواقع بعد واو ، وكل رجل وضييعته تقديره مقرونان إلا أنه لا يذكر للعلم به وسدّ العطف مسده.

شطر الناظم البيت بمثالين في قوله :

١٤١ - كَضْرِبِي الْعَبْدَ مُسِيئاً وَأْتَمُّ

تَبَيَّنِي الْحَقُّ مُنَوِّطاً بِالْحِكْمِ

(كضربي) مجرور الكاف قول محذوف وضربي مبتدأ ومضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله و (العبد) مفعوله وخبر المبتدأ محذوف مضاف إلى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر و (مسيئاً) حال منه وجملة المبتدأ والخبر مقولة لذلك القول المحذوف وهو مقوله خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كقولك ضربي العبد حاصل إذا كان أو إذ كان مسيئاً (وأتم) اسم تفضيل من التمام مرفوع على الابتداء و (تبيني) مضاف إليه وهو مصدر مضاف إلى فاعله و (الحق) مفعول تبيني وخبر أتم محذوف مضاف إلى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد إلى الحق و (منوطاً) بمعنى متعلقاً حال من فاعل كان العائد إلى الحق و (بالحكم) بكسر الحاء وفتح الكاف متعلق بمنوطاً.

وأشار هنا إلي أن المضاف إلى هذا المصدر، حكمه مثل حكم المصدر،
نحو: «أتم تبييني الحق منوطاً بالحكم» والتقدير: «أتم تبييني الحق إذا كان
أو إذ كان منوطاً بالحكم».

مثل بـ (هم سرّاً شعراً) في قوله :

١٤٢ - وأخبروا باثنين أو بأكثر

عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرّاً شِعْراً

(وأخبروا) فعل ماضٍ وفاعل والضمير للعرب و (باثنين) متعلق بأخبروا و
(أو بأكثر) معطوف على باثنين والألف للإطلاق و (عن واحد) متعلق أيضاً
بأخبروا و (كهم) مجرور الكاف قول محذوف وهم مبتدأ و (سراً) بفتح
السين جمع سرى بكسر الراء وتشديد الياء بمعنى شريف خبير أول و (شعراً)
جمع شاعر خبير ثان وجملة المبتدأ وخبره مقولة للقول المحذوف.

وأخبروا عن واحد لأن الخبر حكم، ويجوز أن يحكم على الشئ الواحد
بحكمين فأكثر ثم تعدد الخبر على ضربين : تعدد في اللفظ والمعنى كهم
سراً شعراً، وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه والثاني تعدد في اللفظ
دون المعنى نحو هذا حلو حامض أي مزيج ويجوز تعدد خبر المبتدأ الواحد، بغير
حرف عطف، نحو: «زيد قائم ضاحك».

وفي باب كان وأخواتها مثل بـ (كان سيذاً عمر) في قوله :

١٤٣ - ترفع كان المبتدأ اسماً والخبر

تنصبه ككان سيذاً عمر

بالرفع عطفاً على موضع كان (ترفع) فعل مضارع و (كان) فاعله و
(المبتدأ) مفعوله و (اسماً) حال من المفعول لاتمييز ومتعلقه محذوف
(والخبر) بالنصب مفعول لفعل محذوف يفسره تنصبه وبالرفع مبتدأ والأرجح
في باب الاشتغال الأول لتقدم الجملة الفعلية على حد والأنعام خلقها لكم
بعد خلق الإنسان من نطفة وجملة (تنصبه) من الفعل والفاعل والمفعول

على الأول لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة وعلى الثاني محلها رفع لأنها خبر المبتدأ وعلى الوجهين حذف حال المشتغل عنه مع متعلقه لدلالة الحال المذكورة عليه والتقدير ترفع كان المبتدأ حال كونه اسماً لها وتنصب الخبر حال كونه خبراً لها. فترفع : أى تجدد له رفعاً غير الأول الذى عامله معنوى وهو الابتداء وتسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ. المبتدأ : وقال الكوفيون هو باق على رفعه الأول.

ومن نواسخ الابتداء : كان وأخواتها، وهى ترفع المبتدأ ويسمى اسماً لها، وتنصب خبره، ويسمى خبراً لها.

مثل بأخوات كان فى حشو بيتين من أبيات المنظومة وأعقبهما بالقاعدة لإكمال نظم البيت الثانى فهذه الأفعال الناسخة، منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط، وهى : كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار، ليس ومن هذه الأفعال ما يشترط فى عمله، أن يسبقه نفى «لفظاً أو تقديراً» أو شبه نفى، وهو أربعة : زال، وبرح، وفتى، وانفك قالها ابن مالك فى :

١٤٤ - ككان ظلّ بات أضحى أصبحاً

أمسى وصار ليس زال برحاً

١٤٥ - فتى وانفك وهذى الأربعة

لشبهه نفى أو لنفى متبعه

(ككان) الكاف جارة لقول محذوف وكان فعل ماض و (سيدا) خبرها مقدم و (عمر) اسمها مؤخر. (ككان) خبر مقدم و (ظل) مبتدأ مؤخر و (بات) أضحى أصبحاً * أمسى وصار ليس زال برحاً فتى وانفك) معطوفات على ظل باسقاط حرف العطف فيما عدا صار وانفك (وهذى) مبتدأ و (الأربعة) عطف بيان وقيل نعت لهذى و (لشبهه) متعلق بمتبعه و (نفى) مضاف إليه و (أو لنفى) معطوف على لشبهه نفى وفيه تقديم وتأخير و (متبعه) خبر المبتدأ والتقدير وهذه الأربعة متبعة لنفى أو لشبهه نفى.

من الأفعال الناسخة، ما يشترط في عمله أن تسبقه «ما» المصدرية الطرفية وهو «دام» ومثل الناظم بـ (أعط مادمت مصيباً درهماً) في قوله :

١٤٦ - ومثلُ كانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا

كَأَعْطِ مَادَمْتَ مُصِيباً دِرْهَمًا

(ومثل) خبر مقدم و (كان) مضاف إليه و (دام) مبتدأ مؤخر وهذا أولى من العكس و (مسبوقة) حال من دام و (بما) متعلق بمسبوقة و (كأعط) خبر لمبتدأ محذوف على تقدير القول وأعط فعل أمر متعد لائنين و (ما) ظرفية مصدرية و (دمت) دام فعل ماضٍ مفتوح العين في الأصل نقل إلى باب فعل بضم العين عند إرادة اتصال الضمير البارز به فصار دومت بضم الواو فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها فالتقى ساكنان الواو والميم. فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار دمت والتاء اسمها و (مصيباً) خبرها وهو اسم فاعل من أصاب بمعنى وجد محذوف متعلقه و (درهماً) مفعول ثان بأعط ومفعوله الأول محذوف كحذفه من قوله تعالى حتى يعطوا الجزية والأصل حتى يعطوكم الجزية وفي الكلام تقديم وتأخير والأصل أعط المحتاج درهماً مدة دوامك مصيباً.

مثل بـ (ما كان أصحَّ علمٍ من تقدماً) في قوله :

١٥٤ - وَقَدْ تَزَادُ كَانٌ فِي حَشْوٍ كَمَا

كَانَ أَصْحَحَ عِلْمٍ مِّنْ تَقَدَّمَ

تزداد : أى لاتعمل الرفع والنصب، بل لاتعمل شيئاً أصلاً كما هو مذهب الفارسي والمحققين ونسب إلى الجمهور وهو الأصح، كان : نائب الفاعل، فى : أى بين شيئين وأكثر ما يكون ذلك بين ما وفعل التعجب. (وقد) حرف تليل و (تزداد) فعل مضارع مبنى للمفعول و (كان) نائب فاعل تزداد و (فى حشو) متعلق بتزداد وفى موضع الحال من كان متعلق

بمحذوف و (كما) بالكاف جارة القول محذوف وما اسم تعجب في موضع رفع على الابتداء وهي نكرة تامة وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب و (كان) فعل ماض زائد بين ما التعجبية وفعل التعجب للدلالة على مجرد الزمان و (أصبح) فعل ماض على الأصح فيه ضمير مستتر يعود إلى ما مرفوع على الفاعلية و (علم) مفعول به لأصح و (من) اسم موصول في موضع جر بإضافة علم إليه وجملة (تقدما) صلة من والألف للإطلاق وجملة أصبح وما بعدها في موضع رفع خبر ما التعجبية المرفوعة المحل على الابتداء.

ومثل ب (مثل أما أنتَ برأ فاقترَب) في قوله :
 ١٥٦ - وَيَعْدُ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنَّا ارْتَكِبُ

كَمِثْلِ أَمَا أَنْتَ بَرَأً فَاقْتَرَبُ

و (بعد) متعلق بارتكب أو بتعويض وأياً ما كان فاللازم أحد الأمرين إما تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ أو تقديم معمول المصدر عليه وكلاهما مخصوص بالشعر (وأن) بفتح الهمزة وتخفيف النون الساكنة حرف مصدرى مضاف إليه وحذف . صفتها للعلم بها و (تعويض) مبتدأ و (ما) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ونعتها محذوف و (عنها) متعلق بتعويض على تقدير حال من الضمير المجرور يعن العائد إلى كان و (ارتكب) فعل ماض مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه والجملة من الفعل ونائب الفاعل في موضع رفع خبر المبتدأ والتقدير وتعويض ما الزائدة عن كان وحدها ارتكب بعد أن المصدرية و (كمثل) الكاف زائدة ومثل خبر لمبتدأ محذوف مضاف لقول محذوف و (أما أنت) أصله أن كنت حذف كان وحدها وبقي اسمها فانفصل وزيدت ما عوضاً عن كان وأدغمت النون في الميم لتقارب مخرجيهما و (برأ) خبر كان المحذوفة (فاقترب) فعل أمر وفاعل وهذه الجملة مؤخره من تقديم وأصل التركيب فاقترَب لأن كنت برأ فقدمت

العلة على المعلول للاختصاص ثم حذفت لام العلة وكان للاختصار وزيدت ما عوضاً عن كان للاختصار ويحذف كان وجوباً، أى وحدها إذ لا يجوز حذف الاسم معها، إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض وفاقترت : بمعنى تقرب.

مثل بـ (ما بى أنتَ معنياً وعمم في قوله (أجاز العلماء) فلم يشر إلى أى منهم أو اتجاهه النحوى أو بيئته ويبدو أن ذلك راجع إلى أن ابن مالك قد استفاد من جهود نحاة البصرة والكوفة وبغداد كما أنه تلقى علومه الأولى في بيئة الأندلس واستوفاهما في مصر والشام قال ابن مالك :

١٥٩ - سبقَ حرفٍ جرٍّ أو ظرفٍ كما

بى أنتَ معنياً أجازَ العلماءَ

(وسبق) بالنصب مفعول مقدم بأجاز و (حرف) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله وحذف مفعوله و (جر) مجرور بإضافة حرف إليه وحذف المعطوف مع عاطفه و (أو ظرف) معطوف على حرف جر على تقدير حال محذوفة مستفادة من المثال و (كما) الكاف جارة لقول محذوف و ما نافية و (بى) جار ومجرور متعلق بمعنيا و (أنت) اسم ما و (معنيا) خبرها وهو اسم مفعول أصله معنوياً اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وأبدلت الضمة كسرة و (أجاز العلماء) بالقصر للضرورة فعل وفاعل وتقدير البيت أجاز العلماء سبق حرف جر ومجروره أو ظرف معمول ما حال كونهما متعلقين بخبر ما كقولك ما بى أنت معنياً والأصل ما أنت معنياً بى فقدم الجار والمجرور على الاسم والخبر جميعاً وذلك جائز نثراً أو شعراً وفصل بين سبق وعامله بالمثال وهو أجنبي منه ومثل ذلك مختص بالشعر.

وإن كان معمول الخبر، ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وتقدم على الاسم، لم يطل عملها، نحو : «ما عندك زيد مقيماً» و «ما بى أنت معنياً» .

مثل بـ (كأنشأ السائق يحدو وطفق) فى قوله :

١٦٩ - كَأَنْشَأَ السَّائِقَ يَحْدُو وَطَفَّقَ

كَذًا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلَّقْتُ

(كأنشأ) خبر مبتدأ محذوف على تقدير حذف القول بين الكاف ومدخولها وإدخال الكاف على مقوله والتقدير وذلك كقولك أنشأ وأنشأ فعل ماض و (السائق) اسمها وجملة (يحدو) في موضع نصب خبرها (وطفّق) بكسر الفاء وفتحها معطوف على أنشأ و (كذا) خبر مقدم و (جعلت) مبتدأ مؤخر (وأخذت وعلقت) معطوفان على جعلت، وأراد : مثال ما دل عليّ الشروع في الفعل «أنشأ السائق يحدو»، وطفّق زيد يدعو، وجعل يتكلم، وأخذ ينظم، وعلّق يفعل وهكذا، وهجوب ترك «أن» في خبرها، لما بينه وبين «أن» من المناقاة لأن المقصود به الحال، وأن للاستقبال.

استغرق التمثيل المساحة المقطعية للبيت بأكمله في قوله :

١٧٥ - كَيْانٌ زَيْدًا عَالِمٌ بَأْنِي

كُفَّءٌ وَلَكِنْ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ

(كان) الكاف جارة لقول محذوف و (إن) بكسر الهمزة وتشديد النون حرف توكيد ونصب و (زيدا) اسمها و (عالم) خبرها والجملة مقولة للقول المحذوف والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كقولك (إن زيدا عالم) و (بأني) الباء متعلقة (بعالم) و (أن) بفتح الهمزة حرف توكيد يسبك مع خبره بالمصدر والياء اسمها و (كفاء) خبرها (ولكن) بالتشديد حرف استدراك ونصب و (ابنه) بالنصب اسم لكن و (ذو) بمعنى صاحب خبرها و (ضغن) بكسر الضاد وسكون الغين المعجمتين بمعنى حقد مضاف إليه، والمراد أن هذه الحروف تعمل عكس عمل (كان) فتنصب الاسم وترفع الخبر، نحو (إن زيدا قائم).

ومثل بـ (كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدِي) في قوله :

١٧٦ - وِرَاعٌ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي

كَلِّتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدِيِّ

(ذا الترتيب) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوباً (إلا في) أى إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً فإنه يجوز تقديمه على الاسم لتوسع العرب في الظروف والمجرورات، (فيها) خبر مقدم (غير) اسم (ليت) و (البدي) أى الفاحش النطق .

(وراع) فعل أمر من راعى يراعى بمعنى يلاحظ وفاعله مستتر فيه و (ذا) اسم إشارة فى محل نصب على المفعولية براع و (الترتيب) بالنصب عطف بيان لذا أو نعت له و (إلا) حرف استثناء و (فى الذى) مستثنى من محذوف على تقدير حذف الموصوف بالذى و (كليت) متعلق بمحذوف صلة الذى و (ليت) حرف تمن و (فيها) جار ومجرور خبر مقدم و (أو) حرف تخيير و (هنا) ظرف مكان معطوف على فيها و (غير) بالنصب اسم ليت مؤخر و (البدي) مضاف إليه والياء فيه بدل من الواو من قولهم بذوت على التوم إذا سفهت عليهم والأصل البذو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها هذه هى المشهورة وقيل الياء بدل من الهمزة من قولهم بدأ الرجل إذا سفه حذف الهمزة على غير القياس أو أبدلت ياء . كما فى النبي ثم حذفت للساكنين عند عدم الإدغام وتقدير البيت وراع هذا الترتيب فى كل مثال إلا فى المثال الذى يكون كليت . فيها غير البدي أو ليت هنا غير البدي . إذ يلزم تقديم الاسم فى هذا الباب ، وتأخير الخبر ، إلا إذا كان الخبر ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً فإنه لا يلزم تأخيره نحو : (ليت فى الدار صاحبها) .

ومثل بـ (كَنْزَرْتَهُ وَآتَى ذُو أَمَلٍ) فى قوله :

١٧٩ - أَوْ حُكِّيتُ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلًّا

حَالٍ كَنْزَرْتَهُ وَآتَى ذُو أَمَلٍ

(حكيت) أى إن (بالقول) أى مع القول نحو (وقال الله لئن معكم) و (أو حلت) أى إن ، (وآتى) الواو واو الحال ، (أو حكيت) فعل ماض مبنى

للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى إن، والجملة معطوفة على مدخول حيث و (بالقول) متعلق بحكيته والباء بمعنى مع و (أو حلت) فعل ماض مبني للفاعل وفاعله مستتر فيه يعود إلى إن والجملة معطوفة على حكيته و (محل) مفعول فيه و (حال) مضاف إليه و (كزرته) فعل وفاعل ومفعول مقول لقول محذوف مجرور بالكاف والكاف وما بعدها خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كقولك زرتة (وإني) الواو للابتداء وتسمى واو الحال أيضاً وهي مقدرة بإذ، (وإن) حرف توكيد ونصب والياء اسمها في محل نصب و (ذو) خبرها و (أمل) مضاف إليه وما بعد الواو في موضع الحال من فاعل زرتة. أيضاً من المواضع التي يجب فيها كسر (إن)، أن تقع في جملة محكية بالقول، نحو (قلت إن زيدا قائم) أو تقع في جملة في موضع الحال، كقوله: (زرتة وإني ذو أمل).

كما مثل بـ (كَاعَلِمَ إِنَّهُ لَذُو تَقَى) في قوله :

١٨٠ - وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فَعْلٍ عُلُقًا

بِاللَّامِ كَاعَلِمَ إِنَّهُ لَذُو تَقَى

(وكسروا) أي العرب، (علقا) الألف للإطلاق، فعل علق (باللام) مثل «والله يعلم إنك لرسوله»^(١)، (لذو) اللام للابتداء وتسمى اللام المعلقة، (وكسروا) فعل وفاعل و (من بعد) متعلق بكسروا و (فعل) مضاف إليه و (علقا) فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى فعل وهو ومرفوعه في موضع جر نعت لفعل و (باللام) متعلق بعلقا و (كاعلم) الكاف داخله على قول حذف وبقي مقوله في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف وأعلم فعل أمر من علم المتعدية لاثنتين و (إن) بكسر الهمزة حرف توكيد ونصب والهاء اسمها و (لذو) وذو خبر إن و (تقى) مضاف إليه وجملة إن وما بعدها في موضع نصب معلق عنها العامل باللام ولولا اللام لفتحت همزة إن وسدت مع ما بعدها مسد مفعولي علم، ويضاف إلى وجوب

(١) المناقرون : ١٠٠.

كسر «إن» أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب، وقد علق عنها باللام، نحو :
«علمت إن زيدا قائم» .

مثل بـ (خَيْرَ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ) في قوله :

١٨٢ - مَعَ تَلْوِ فَاءِ الْجِزَاءِ وَذَا يَطْرُدُ

فِي نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

(تلو فاء) نحو : «فإنه غفور رحيم» (١) جواب «ومن عمل منكم سوء بجهالة» (٢) قرئ بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة أي فهو غفور رحيم، وبالفتح على تقديرها بمصدر وهو خبر مبتدأ محذوف أي فجزاؤه الغفران (فا) بالقصر للضرورة، (الجزا) بالقصر للضرورة، (خير القول إنى أحمد) فالفتح على معنى خير القول حمد الله والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية كأنك قلت خير القول هذا اللفظ، (أحمد) مفعوله محذوف أي أحمد الله، و (مع) معطوف بإسقاط العاطف على بعد و (تلو) مضاف إليه و (فا) مجرور بإضافة تلو إليه و (الجزا) أيضاً مجرور بإضافة (فا) إليه والتقدير نعى همز إن بوجهين بعد إذا الفجائية وبعد قسم لا لام بعده ومع تلو فاء الجزاء (وذا) مبتدأ وهو إشارة إلى جواز الوجهين وجملة (يطرد) خبره و (فى نحو) متعلق بيطرد ونحو مضاف إلى قول محذوف و (خير) مبتدأ و (القول) مضاف إليه و (أنى) بفتح الهمزة وكسرها حرف توكيد ونصب والياء اسمها وجملة (أحمد) خبرها ومفعول أحمد محذوف وجملة إن ومعموليها خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره مقول للقول المحذوف المضاف إليه نحو والتقدير وهذا يطرد فى نحو قولك خير القول إنى أحمد الله، وكذلك يجوز فتح (إن) وكسرها، إذا وقعت بعد فاء الجزاء، نحو (مَنْ يَأْتِنِي فَإِنَّهُ مَكْرَمٌ) وأيضاً إذا وقعت (أن) بعد مبتدأ، هو فى المعنى قول، وخبر (إن) قول، والقاتل واحد.

(١) الأنعام : ٥٤ .

(٢) النساء : ١٢٣ .

ومثل بـ (إِنِّي لَوَزَّرُ) في قوله :
١٨٣ - وَعَدَّ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبْرَ

لَامٌ ابْتِدَاءً نَحْوُ إِنِّي لَوَزَّرُ

(ويعد) متعلق بتصحب و (ذات) بمعنى صاحبة مضاف إليه وهي جارية على موصوف محذوف و (الكسر) مجرور بإضافة ذات إليه و (تصحب) بفتح الحاء المهملة فعل مضارع و (الخبر) مفعول مقدم و (لام) فاعل تصحب مؤخر و (ابتداء). مضاف إليه و (نحو) خبر لمبتدأ محذوف و (إني) بكسر الهمزة وإن ولسمها و (لوزر) بفتح الزاي صفة مشبهة خبرها بمعنى معين وجملة إن ومعموليتها مقولة لمحذوف مجرور بإضافة نحو إليه وتقدير البيت وتصحب لام الابتداء الخبر بعد إن ذات الكسر وذلك نحو قولك إني لوزر وحق لام الابتداء أن تدخل في أول الجملة لكنهم كرهوا اجتماع حرفي توكيد فخصوا إن بالاسم لقرنها بالعمل واختصاصها به وخصوا اللام بالخبر تفرقة بينهما، واقتضى كلامه أنها أي لام الابتداء لاتصحب خبر غير إن المكسورة وهو كذلك، ويجوز دخول لام الابتداء على خبر (إن) المكسورة، نحو (إن زيدا لقائم) وفي غيرها اللام زائدة.

ومثل بـ (كَرَضِيًّا) في قوله :

١٨٤ - وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نَفِيَ

وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيًّا

(ولا) نافية و (يلى) مضارع ولي و (ذا) وفي بعض النسخ وذى وكلاهما اسم إشارة في محل نصب على المفعولية بيان و (اللام) بالنصب عطف بيان لاسم الإشارة أو نعت له و (ما) موصول اسمي في محل رفع فاعل يلى والمنعوت به محذوف وجملة (قد نفياً) بالبناء للمفعول والألف للإطلاق ما (ولا) حرف عطف ونفي و (من الأفعال) متعلق بحال محذوفة من ما الثانية و (ما) موصول اسمي أيضاً معطوف على ما الأولى و (كرضياً) في موضع صلة ما الثانية والألف للإطلاق وتقدير البيت ولايلى

الخبر الذى قد نفى ولا الخبر الذى كرضى حال كونه من الأفعال هذه اللام فقيه تقديم معمول الصلة على الموصول وذلك جائز فى الشعر، وإذا كان خبر (إن) منفيًا لم تدخل عليه اللام، فلا تقول : (إن زيدا لما يقوم) وأشار بقوله : (ولا من الأفعال ما كرضيا) إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً، متصرفاً، غير مقرون بقد لم تدخل عليه اللام فلا تقول : (إن زيدا لرضى).

ومثل بـ (لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَاً) فى قوله :

١٨٥ - وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَانُ ذَا

لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَاً

(وقد) حرف تقليل هنا و (يليهما) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الخبر الماضى المتصرف والهاء مفعول يلى وهو عائد إلى اللام المتقدمة و (مع) فى موضع الحال من فاعل يليها و (قد) مضاف إليه و (كان) بكسر الهمزة وتشديد النون خبر لمبتدأ محذوف حذف معه القول ودخلت لكاف على المقول وإن حرف توكيد ونصب و (ذا) اسم إشارة فى محل نصب على أنه اسم إن و (لقد) اللام للابتداء وقد حرف تحقيق و (سما) فعل ماض من سما يسمو وفاعله مستتر فيه يعود إلى ذا، و (على العدا) بكسر العين المهملة متعلق بسما و (مستحوذاً) بالذال المعجمة حال من فاعل سما وجملة لقد سما إلخ خبر إن والعدا الأعداء والمستحوذ على الشئ هو الغالب عليه وتقدير البيت وقد يلى الخبر الماضى المتصرف حالة كونه مع قد لام الابتداء وذلك كقولك إن هذا لقد سما على الأعداء حال كونه غالباً عليهم هذا عن تحليل النظم.

أما عن القاعدة والمثال فإن اقترن الماضى المتصرف بـ (قَدْ) جاز دخول اللام عليه، نحو : (إن زيدا لقد قام)، وفرق بين هذا وبين ما ذكره الناظم فلم يستوف المثال ما أرادته القاعدة وطاقة النظم وإمكاناته لم يسمحا بدلالة المثال على القاعدة وتطابقهما.

مثل بـ (كَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ) ولم يكمل التركيب لقصور طاقة النظم
عن ذلك وليتسع النظم لإكمال القاعدة في قوله :

١٩٩ - وَرَكَّبِ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا كَلَاً

حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِ اجْمَعًا

(المفرد) وهو ما ليس مضافاً ولا مشبهاً به.

فحاصل مايجوز في نحو : (لا حول ولا قوة إلا بالله) خمسة أوجه :
فتحهما، وفتح الأول مع نصب الثاني، وفتح الأول مع رفع الثاني، ورفعهما،
ورفع الأول مع فتح الثاني لا حول ولا قوة، لا حول ولا قوة، لا حول ولا قوة،
لا حول ولا قوة، لا حول ولا قوة، (والثان) بحذف الياء وهو المعطوف مع
تكرر لا كقوة من لا حول، ولا قوة إلا بالله (وركب) فعل أمر وفاعل و
(المفرد) مفعول ركب (فاتحاً) حال من فاعل ركب ومتعلقه محذوف أى
فاتحاً له و (كلا حول) خبر لمبتدأ محذوف على إضمار القول بين الكاف
ومدخلها والتقدير وذلك كقولك لا حول فلا نافية للجنس وحول اسمها
مبنى معها على الفتح وخبرها محذوف (ولا) نافية و (قوة) اسمها مبنى معها
على الفتح وخبرها محذوف وهذه الجملة معطوفة على الجملة الأولى
(والثان) بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة مفعول أول باجمعا و (اجعلا) فعل
أمر مؤكد بالنون الخفيفة أبدلت في الوقف ألفاً.

حكم اسم (لا) إذا كان مفرداً، البناء على ما كان ينصب به، لتركبه مع
(لا) مثل : «خمس عشرة».

مثل ابن مالك بـ (عِنْدَ سَلِيمٍ نَحْوُ قُلِّ ذَا مُشْفِقًا) في قوله :

٢١٩ - وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَظْنٍ مُطْلَقًا

عِنْدَ سَلِيمٍ نَحْوُ قُلِّ ذَا مُشْفِقًا

(وأجرى) فعل ماض مبنى للمفعول و (القول) نائب عن الفاعل و
(كظن) في موضع الحال من القول و (مطلقاً) حال أيضاً من القول فهي

مترادفة و (عند سليم) بالتصغير متعلق بأجرى والتقدير وأجرى القول حال كونه مشابهاً بظن عند سليم و (نحو) خبر لمبتدأ محذوف أو منصوب بفعل محذوف و (قل) بضم القاف فعل أمر و فاعله مستتر فيه و (ذا) اسم إشارة في موضع نصب على أنه مفعول أول بقل و (مشفقاً) مفعوله الثاني.

أشار هنا إلى مذهب سليم ، فهم يجرون القول مجرى الظن ، في نصب المفعولين ، مطلقاً ، أى سواء كان مضارعاً ، أم غير مضارع ، وجدت فيه الشروط المذكورة ، أم لم توجد ، نحو : « قل ذا مشفقاً » .

مثل ابن مالك في باب الفاعل بـ (أتى زيدٌ منيراً وجهه نعم الفتى) في قوله :

٢٢٥ - الفاعل الذى كمر فوعى أتى

زيدٌ منيراً وجهه نعم الفتى

الفاعل هو الاسم المسند إليه فعل على طريقة فعل أو شبهة قول ابن عقيل «المسند» إليه أى المرتبط به والمنسوب إليه فعل على جهة الإنبات أو نفى أو التعليق أو الإنشاء فدخل الفاعل فى لم يضرب وإن ضرب وهل ضرب زيد ، و (الفاعل الذى) أى الفاعل هو الذى ، والمراد بالمرفوعين : ما كان مرفوعاً بالفعل ، أو يشبه الفعل ، فمثال المرفوع بفعل متصرف : «أتى زيد» والمرفوع بفعل غير متصرف : «نعم الفتى» والمرفوع يشبه الفعل قوله : «منيراً وجهه» .

و (الفاعل) مبتدأ و (الذى) خبر لمبتدأ محذوف وهو وخبره خبر عن الفاعل وصلة الذى محذوفة مع متعلقها لإرشاد المثال إليها و (كمر فوعى) خبر لمبتدأ محذوف على تقدير حذف المضاف إليه و (أتى) فعل ماض ، و (زيد) فاعل أتى و (منيراً) حال من زيد و (وجهه) فاعل منيراً لأنه اسم فاعل اعتمد على ذى حال ومعناه الحال أو الاستقبال والجملة مقولة لقول محذوف والتقدير الفاعل هو الذى أسند إليه عامل مقدم عليه بالأصالة وذلك

كمر فوعى أتى ومنيراً من قولك أتى زيد منبراً وجهه و (نعم الفتى) فعل وفاعل جملة مستأنفة إن كان مرفوعى مثنى كما عليه جمهور الشارحين وإن كان جمعاً فيكون من جملة المقول ويضم إلى أتى ومنيراً نعم كما هو ظاهر حل التوضيح ونعم الفتى تسميم للبيت، ونلاحظ هنا أنه جمع ثلاث حالات للفاعل في بيت واحد وهو في أبيات كثيرة لا يشغل البيت إلا تابع للقاعدة أو تمثيل.

مثل ابن مالك بـ (كفَّازَ الشُّهَدَا) في قوله :

٢٢٧ - وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أَسْنَدًا

لَاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعِ كَفَّازِ الشُّهَدَا

(وجرد) فعل أمر وفاعل و (الفعل) مفعول جرد ومتعلقه محذوف و (إذا) ظرف مستقبل مضمن معنى الشرط منصوب بجوابه على الأصح و (ما) زائدة و (أسندا) مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى الفعل والجملة منوذج جر بإضافة إذا إليها والألف للإطلاق و (لاثنين) متعلق بأسندا و (أو جمع) معطوف على اثنين وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير وجرّد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لاثنيين أو جمع فجرده من العلامة (كفاز) الكاف جارة لقول محذوف وبقي مقوله وفاز فعل ماض و (الشهدا) بالقصر للضرورة فاعل فاز والجملة مقولة للقول المحذوف والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كقولك فاز الشهداء، (وجرد) من علامة التثنية والجمع، ومذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر - مثنى أو مجموع - وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد، فتقول : «قام الزيدان، وقام الزيدون» و «قامت الهندات» .

ومثل بـ (كَمَثَلِ زَيْدٍ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ) في قوله :

٢٢٩ - وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلًا أَضْمَرًا

كَمَثَلِ زَيْدٍ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ

وقد اقترح الداغستاني نظماً آخر للبيت يصلح مافيه من خلل ليتطابق التمثيل مع القاعده نقلاً عن الأشموني والخضري فرأى أنه : لو قال في البيت :

ويرفع الفاعل فعلٌ حُذِفَا كمثل زيدٌ في جواب مَنْ وَفَى

لسلم من التجوُّز بالإضمار عن الحذف لأن الفعل لا يسمى مضمراً بل محذوفاً، و (زيد) إذا جعل التقدير «قرأ زيد»^(١) . و (ويرفع) فعل مضارع و (الفاعل) مفعول مقدم و (فعل) فاعل مؤخر وجملة (أضمر) بألف الإطلاق والبناء للمفعول في موضع رفع نعت لفعل، و (كمثل) الكاف زائدة ومثل في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف ومضاف لقول محذوف و (زيد) بالرفع فاعل بفعل محذوف لا مبتدأ لأن السياق يخالفه وإن كان الابتداء أجود لمطابقة الجواب للسؤال فإن السؤال جملة اسمية، و (في جواب) متعلق بالقول المحذوف المجرور بإضافة مثل إليه وجواب مضاف لمحذوف، و (من قرأ) مبتدأ وخبر مقول لذلك المحذوف والتقدير وذلك مثل قولك : «قرأ زيد» في جواب القائل من قرأ.

ومثل بـ (كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى) في قوله :

٢٣٠ - وَتَاءٍ تَأْنِيثٍ تَلَى الْمَاضِي إِذَا

كَانَ لِإِنْثِي كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى

(تاء تأنيث تلى الماضي) مثله الوصف نحو «أقائمة هند» إلا ما يستوى فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل فلا تلحقه التاء، و (تاء تأنيث) من إصابة الدال للمدلول، وتاء التأنيث تلى الماضي لتدل على تأنيث الفاعل أو لتدل على الوصف كما في «أقائمة هند»، و (تاء) مبتدأ و (تأنيث) مضاف إليه و (تلى) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه و (الماضي) مفعول تلى قدر فيه الفتحة على لغة قليلة والجملة الفعلية خبر المبتدأ والرابط

(١) موسى بن محمد الداغستاني - ألفية ابن مالك في النحو والصرف - ص ٥٦ .

بينهما الضمير في تلى و (إذا) ظرف للاستقبال متضمن معنى الشرط بجوابه، و (كان) فعل ماض واسمها مستتر فيها يعود إلى الماضى وخبرها محذوف و (لأنثى) متعلق بذلك المحذوف وجواب إذا محذوف والتقدير إذا كان مسنداً لأنثى فأوله تاء التانيث و (كأبت) الكاف جارة لقول حذف وبقي مقوله وأبت فعل ماض والتاء علامة التانيث، و (هند) فاعل أبت و (الأذى) مفعوله والجملة مقولة للقول المحذوف والقول ومحكيه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كقولك : «أبت هند الأذى» .

ومثل بـ (نَحَوِ أْتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ) فى قوله :

٢٣٢ - وَقَدْ يَبِيحُ الْفَصْلُ تَرَكَ التَّاءَ فِي

نَحَوِ أْتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ

(وقد) حرف ت قليل هنا و (يبيح فعل مضارع و (الفصل) فاعل يبيح و (ترك) مفعول يبيح و (التاء) مضاف إليه و (فى * نحو) متعلق بيبيح ونحو مضاف لقول محذوف و (أتى) فعل ماض و (القاضى) مفعول أتى مقدم على فاعله و (بنت) فاعل أتى و (الواقف) مضاف إليه وجملة أتى إلى آخرها محكيه بالقول المحذوف المجرور بإضافة نحو إليه .

إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى بغير «إلا» جاز إثبات التاء وحذفها، والأجود الإثبات، فتقول : «أتى القاضى بنت الواقف» والأجود «أنت» .

كما مثل بـ (كَمَا زَكَأَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَاءِ) فى قوله :

٢٣٣ - وَالْحَدْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا

كَمَا زَكَأَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَاءِ

(فصل) أى فضلا على الإثبات، و (ما زكى إلا فتاة) معناه مازكى أحد إلا فتاة ابن العلاء، (والحذف) مبتدأ و (مع) فى موضع الحال من مرفوع فضلا لا متعلق بالحذف و (فصل) مضاف إليه و (بالا) متعلق بفصل و

(فضلاً) مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه والجملة خبر المبتدأ والتقدير والحذف فضل حال كونه مع فصل يلاً و (كما) مجرور الكاف قول محذوف وما نافية و (زكا) فعل ماض و (إلا) حرف إيجاب و (فتاة) فاعل زكا و (ابن) مضاف إليه و (العلا) بالقصر للضرورة مجرورة بإضافة ابن إليه.

إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث يلاً ، لم يجز إثبات التاء عند الجمهور، فتقول : «ما قام إلا هند» و «ما طلع إلا الشمس» وقد جاء الإثبات في الشعر قليلاً، كقوله :

« فما بقيت إلا الضلوع الجراشع^(١) .

مثل ابن مالك بـ (نعم الفتاة) في قوله :

٢٣٦ - والحذف في نعم الفتاة استحسنا

لأن قصد الجنس فيه يسن

(استحسنا) أى رآه حسناً ولكن الإثبات أحسن من الحذف، و (الحذف) بالنصب مفعول مقدم باستحسنا هذا هو الراجح ويجوز أن يكون مبتدأ وجملة استحسنا خبره والعائد محذوف والتقدير والحذف استحسنا فى كذا و (فى نعم) يجوز أن يكون متعلقاً بالحذف أو باستحسنا و (الفتاة) مؤنث فتى فاعل نعم، و (استحسنا) فعل وفاعل ضميره يرجع إلى العرب، و (لأن) اللام للتعليل متعلقة باستحسنا وأن بفتح الهمزة وتشديد التون حرف مصدرى لتوكيد الجملة، و (قصد) اسم أن، و (الجنس) مضاف إليه، و (فيه) متعلق بيبين، و (بين) بفتح الباء وتشديد الياء المكسورة بمعنى ظاهر خبر أن وتقدير البيت واستحسن العرب الحذف فى نحو نعم الفتاة لظهور قصد الجنس فيه.

(١) انظر : شرح ابن عقيل - ج ١ ، ص ٤٧٩ .

وقد استغرق النظم مثالين صدر أولهما بكلمة (شاع) والآخر (شد) في قوله:

٢٤١ - وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ

وَشَدُّ نَحْوُ زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرُ

(شد زان نوره الشجر) لأن الضمير الملتبس بالفاعل عائد على متأخر لفظاً ورتبة لأن المفعول في نية التأخير، و (وشاع) فعل ماض و (نحو) فاعله وهو مضاف لقول محذوف و (خاف) فعل ماض و (ربه) مفعول مقدم وعمر فاعل مؤخر، (وشد نحو) فعل وفاعل ونحو مضاف لمحذوف، و (زان نوره الشجر) فعل وفاعل ومفعول والجملة مقولة لمدخول نحو المحذوف وكذلك القول فيما قبلها والتقدير وشاع نحو قولك خاف ربه عمر وشد نحو قولك زان نوره الشجر.

شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتغل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر، وشد عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر.

ومثل في باب النائب عن الفاعل بـ (كَنْيَلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ) في قوله :

٢٤٢ - يَنْوِبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ

فِي مَا لَهُ كَنْيَلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ

(عن فاعله) أنه ينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به لكن هو الأصل في النيابة، و (فيما له) أي من الأحكام والعمدة، و (ينوب مفعول) فعل وفاعل و (به) متعلق بمفعول و (عن فاعل فيما) متعلقان بينوب وما موصول اسمي و (له) صلة متعلق بمحذوف مع متعلقه الآخر و (كنيل) بكسر النون خبر لمبتدأ محذوف والكاف جارة لقول حذف وبقي مقوله ودخلت الكاف على مقول القول ونيل فعل ماض مبنى للمفعول و (خير) مرفوع بالنيابة عن الفاعل بنيل و (نائل) مضاف إليه وتقدير البيت ينوب مفعول به عن فاعل في الذي استقر له من الأحكام وذلك كقولك نيل خير نائل، ويحذف

الفاعل، ويقام المفعول به مقامه، فيعطى ما كان للفاعل، من لزوم الرفع،
ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه.

كما مثل بـ (وَصِلَ) في قوله :

٢٤٣ - فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اِضْمَنَّ وَالْمَنْفَعِلِ

بِالْآخِرِ اكْسَرَ فِي مُضِيٍّ كَوَصِلَ

(فأول) مفعول مقدم باضمنن و (الفعل) مضاف إليه وهو صاحب
حال محذوفة و (اضمنن) فعل أمر مؤكد بالتون الخفيفة (والمتصل) مفعول
مقدم باكسر وهو نعت لمحذوف و (بالآخر) متعلق بالمتصل و (اكسر) فعل
أمر و (في مضى) متعلق باكسر على تقدير مضاف و (كوصل) خبر لمبتدأ
محذوف على حذف القول ووصل فعل ماض مبنى للمفعول وتقدير البيت
فاضمنن أول الفعل مطلقا واكسر الحرف المتصل بالآخر في فعل مضى
وذلك كقولك وصل، ويضم أول الفعل الذى لم يسم فاعله، إذا كان
ماضياً، ويكسر ما قبل آخر الماضى.

نحو قولك : فى وَصَلَ : (وَصَلَ).

ومثل بـ (كَيَّتَحَى الْمَقُولِ فِيهِ يَتَّحَى) فى قوله :

٢٤٤ - وَأَجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مَنفَعَتاً

كَيَّتَحَى الْمَقُولِ فِيهِ يَتَّحَى

(اجعله) أى المتصل بالآخر، و (المقول فيه) عند البناء للمفعول،
(واجعله) فعل أمر وفاعل ومفعول أول والهاء عائدة على المتصل بالآخر و
(من مضارع) فى موضع الحال من الهاء فيتعلق بمحذوف، و (منفتحا)
مفعول ثان لاجعله والتقدير واجعل المتصل بالآخر حال كونه من مضارع
منفتحا، و (كيتتحى) بكسر الحاء خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك كيتتحى،
و (المقول) نعت ليتتحى و (فيه) متعلق بالمقول، و (يتتحى) محكى بالقول
ويجوز ضبط المقول بالضم فيكون قد تم الكلام عند قوله كيتتحى ثم استأنف

والتقدير على هذا واجعله من مضارع كيتتحى منفتحاً فالمقول فيه إذن على هذا العمل الذي هو ضم الأول وفتح ما قبل الآخر يتتحى فينتحى على هذا الوجه خبر عن المقول لا محكى، وكذلك يضم أول الفعل الذي لم يسم فاعله، إذا كان مضارعاً، ويفتح ما قبل آخر المضارع كـ في « يتتحى » : « يتتحى » .

ومثل بـ (استحلى) في قوله :

٢٤٦ - وثالث الذي بهمز الوصل

كالأول اجعلنه كاستحلى

(الذي) أى الفعل الذى، و (الذى بهمز) أى الذى بدئ بهمز، والحقيقة أن هذه الأفعال لا تبدأ بهمزة ولكن تبدأ بألف الوصل ويقصد أوزان الأفعال التى تزيد عن أربعة حروف هذا أحد الموضوعات أو الأبواب التى يتداخل فيها مباحث صرفية مع أبواب النحو ومثله باب المصادر التى يتناول فيها الناظم الأوزان تناوياً مفصلاً بالرغم من أنه نظم فى نهاية الألفية ما يقرب من ثلاثمائة بيتاً فى الصرف، و (وثالث) مفعول بفعل محذوف ويفسره اجعلنه، و (الوصل) مضاف إليه، و (كالأول) فى موضع المفعول الثانى لاجعلنه مقدم عليه، و (اجعلنه) فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة والهاء المتصلة به مفعوله الأول و (كاستحلى) خبر لمبتدأ محذوف ومجرور الكاف قول محذوف واستحلى مبنى لمفعول وتقدير البيت واجعل ثالث الفعل الذى ابتدئ بهمز الوصل مثل الأول، وإذا كان الفعل المبني للمفعول مفتتحاً بهمزة وصل، ضم أوله وثالثه، كقولك فى « استحلى » : « استحلى » .

ومثل بـ (كبيوع فاحتمل) فى قوله :

٢٤٧ - وأكسر أو اشمم فأثلاثى أعل

عيناً وضم جاكبيوع فاحتمل

(واكسر) فعل أمر (أو) حرف عطف وتخيير و (اشمم) بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها فعل أمر معطوف على اكسر و (فا) بالقصر للضرورة مفعول اشمم وهو مطلوب أيضاً من جهة المعنى لا كسر على سبيل التنازع و (ثلاثي) مضاف إليه و (أعل) فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى ثلاثي و (عيننا) تمييز محول عن نائب الفاعل والأصل أعلت عينه وجملة أعل عيننا نعت لثلاثي وثلاثي نعت لفعل محذوف (وضم) مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه في معرض التفصيل وجملة (جا) بالقصر للضرورة خبره و (كبوع) في موضع الحال من فاعل جاء (فاحتمل) معطوف على جاء، واحتمل مبني للمفعول، وإذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً معتل العين، وفقد سمع في فائه ثلاثة أوجه : إخلاص الكسر نحو « قيل، بيع » وإخلاص الضم نحو « قول، وبوع » والإشمام، وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر، وقد قرئ في السبعة بالإشمام في : « قيل ، وغيض » .

ومثل بـ (وما لباعَ قد يرى لنحو حب) في قوله :

٢٤٨ - وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفٍ لَيْسَ يَجْتَنِبُ

وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يَرَى لِنَحْوِ حَبٍ

(يجتنب) أى الشكل، أى ترك ذلك الشكل واستعمل الشكل الذى لا لبس فيه وذلك نحو «بيع العبد» إذا أسندته إلى ضمير المخاطب فقلت : «بعث ياعبد» بالكسرة لم يعلم هل هو فعل وفاعل أو فعل ومفعول فيترك الكسر ويرجع إلى الضم أو الإشمام، و (لنحو حب) من كل ثلاثي مضاعف مدغم لكن الأفسح هنا الضم، و (إن) حرف شرط و (بشكل) متعلق بخيف والباء للسببية و (خيف) مبني للمفعول فى محل جزم على أنه فعل الشرط و (ليس) مرفوع على النيابة عن فاعل خيف و (يجتنب) مبني للمفعول مجزوم على أنه جواب الشرط ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى شكل والشكل بفتح الشين التحريك (وما) موصول اسمى فى محل رفع على أنه

مبتدأ و (لباع) متعلق بصلة ما على تقدير مضاف و (قد) حرف تقليل هنا و (يرى) مضارع مبنى للمجهول وفيه ضمير مستتر مرفوع على النياية عن الفاعل يعود إلى ما وهو المفعول، و (لنحو) فى موضع المفعول الثانى ليرى على تقدير مضاف أيضاً، و (حب) مضاف إليه وجملة قد يرى ومعموله فى موضع رفع خبر المبتدأ الذى هو ما وتقدير البيت وإن خيف لبس بسبب شكل يجتنب ذلك الشكل والذى ثبت لفاء باع من اللغات الثلاث قد يرى لفاء نحو حبّ أبى : وإن خيف اللبس فى شكل من الأشكال، أعنى الضم والكسر والإشمام، عدل عنه إلى شكل غيره لا لبس معه، فتقول فى الرواى «سام» «سمت» بكسر الفاء أو الإشمام، وتقولى فى اليائى «باع» «بعت» بضم الفاء، أو الإشمام، وهذا يعد بنائه للمفعول، ويثبت لفاء المضاعف نحو : «حبّ» ما ثبت لفاء باع.

وفى باب اشتغال العامل عن المعمول مثل بـ (كَيْانٌ وَحَيْثَمَا) فى قوله:

٢٥٧ - وَالنَّصْبُ حَتَّمْ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا

يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَيْانٌ وَحَيْثَمَا

(تلا) أى تبع، (ما يختص بالفعل) وذلك الشرط وأدوات الاستفهام غير الهمزة، (كَيْانٌ وَحَيْثَمَا) تقول : «إن زيدا لقيته فأكرمه»، وحيثما زيدا يكرمك فيجب نصب «زيداً» (والنصب حتم) مبتدأ وخبر و (إن) حرف شرط و (تلا) فعل الشرط فى محل جزم يان و (السابق) فاعل تلا ومنعوتة محذوف و (ما) موصول اسمى أو نكرة موصوفة فى محل النصب على أنها مفعول تلا وجملة (يختص) صلة ما على الأول أو صفة لها لى الثانى و (بالفعل) متعلق بيختص و (كَيْانٌ) بكسر الهمزة خبر لمستدأ محذوف و (حيثما) معطوف على إن والتقدير والنصب حتم إن تلا الاسم السابق شيئاً يختص بالفعل وذلك كَيْانٌ وحيثما وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه.

وفى باب تعدى الفعل ولزومه مثل بـ (كنحو عمل) دون إيضاح أو اتصال ضمير به أو ذكر مفعوله وتلك طاقة النظم فى قوله :

٢٦٧ - علامة الفعل المتعدى أن تصل

هـَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمَلٍ

(أن تصل) أى صحة أن تصل إلخ وله علامة ثانية وهى صحة صوغ اسم مفعول منه تام أى غير مفتقر إلى جار ومجرور، و (غير) بالجر مضاف إليه أى هاء هى ضمير غير مصدر، (غير) مضاف إليه ، و (عمل) نحو : «الخير عمله زيد» ، أى من أنه لا يجمع بين المفسر والمفسر، و (علامة) مبتدأ و (الفعل) مضاف إليه، و (المتعدى) بفتح الدال نعت للفعل ، و (أن) بفتح الهمزة حرف مصدرى، و (تصل) منصوب بأن وأن ومنصوبها فى تأويل مصدر مرفوع على الخبرية لعلامة و (ها) بالقصر للضرورة مفعول تصل و (مصدر) مجرور بإضافة غير إليه، و (به) متعلق بتصل، و (نحو) خبر مبتدأ محذوف، و (عمل) بكسر الميم مضاف إليه، وعلامة الفعل المتعدى : أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، هى هاء المفعول به، نحو : «الباب أغلقته» .

ومثل بـ (نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ) فى قوله :

٢٦٨ - فَاَنْصَبِ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبِ

عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ

(إن لم ينب) ذلك المفعول، و (فانصب) فعل أمر وفاعل و (به) متعلق بانصب و (مفعوله) مفعول انصب و (إن) حرف شرط و (لم) حرف نفي وجزم و (ينب) فعل الشرط مجزوم بلم وجواب الشرط محذوف للضرورة لكون الشرط مضارعاً و (عن) فاعل) متعلق بينب و (نحو) خبر لمبتدأ محذوف مضاف لقول محذوف و (تدبرت الكتب) فعل وفاعل ومفعول والجملة مقولة للقول المحذوف والتقدير وذلك نحو قولك تدبرت الكتب أى تأملتها، وشأن الفعل المتعدى : أن ينصب مفعوله، إن لم ينب عن فاعله، نحو «تدبرت الكتب» فإن ناب عنه وجب رفعه، نحو «تدبرت الكتب» .

ومثل بـ (كُنْهِمُ) فى قوله :

٢٦٩ - وَلَايِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَى وَحْتِيمٌ

لِزَوْمٍ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَّهُمْ

و (لازم) خير مقدم، و (غير المعدى) مبتدأ مؤخر ومضاف إليه، و (وحتيم) فعل ماض مبنى للمفعول، و (لزوم) نائب الفاعل بحتيم، و (أفعال) مضاف إليه، و (السجايا) بالسين المهملة جمع سجية وهى الطبيعة مضاف إليه، و (لكنهم) بكسر الهاء خبر مبتدأ محذوف تقديره وذلك كنههم، فاللازم : هو ما ليس بمتعد، وهو ما لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر، ويتحتم اللزوم لكل فعل دال على سجية، نحو «شرف ، ونهم» .

كما مثل بـ (اقعنسس) خصوصاً لإحداث تصريح في قافية البيت ولأنه في الشطر الثانى من البيت كنى ولم يصرح فقال : (وما اقتضى نظافةً أودنسا) وذلك فى قوله :

٢٧٠ - كَذَا أَفْعَلٌ وَالْمُضَاهَى اقْعُنْسَا

وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسًا

(كذا) خير مقدم و افعلل) مبتدأ مؤخر حذف فيه واو العطف على عادته أى وكذا افعلل أصله افعلل يعنى يأسكان اللام الأولى كاطمان أصله اطمانن فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ما قبله ثم أدغمت اللام الثانية فى اللام الثالثة فصار اطمانن، (والمضاهى) معطوف على افعلل وهو اسم فاعل من ضاهى إذا شاكل وشابه وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى آل الموصولة به، و (اقعنسسا) مفعوله، ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهى أى والذى ضاهاه اقعنسس، (وما) مفعول اسمى معطوف على المضاهى وجملة (اقتضى نظافة) من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما والعائد إليها فاعل اقتضى المستتر فيه، و (دنسا) معطوفة على نظافة ويشمل اللازم كل فعل هلئ وزن «أفعلل» نحو «أشعر» أو على وزن «افعلل» نحو «اقعنسس» أو دل على نظافة، نحو «طهر الثوب» أو على دنس، نحو «دنس الثوب» .

ومثل بـ (كَمَدَهُ فَاَمْتَدًا) وذلك في قوله :

٢٧١ - أَوْ عَرَّضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدِّي

لَوَاحِدٍ كَمَدَهُ فَاَمْتَدًا

(لواحد) : اللام متعلق بالمعدى - متعدى لواحد : نحو «دحرجت الشيء فتدحرج» ، أما مطاوع المتعدى لأكثر من واحد فإنه متعد، (أو عرضاً) بفتح الراء معطوفة على نظافة في البيت السابق، و (أو طاوع) معطوف على اقتضى، و (المعدى) مفعول طاوع و (لواحد) متعلق بالمعدى، و (كمده) الكاف جارة لقول محذوف ومده فعل وفاعل ومفعول والجملة منصوبة بالقول المحذوف وموضع القول المجرور رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، و (فامتدا) فعل وفاعل.

ويتحتم اللزوم أيضاً : لكل فعل دل على مرض، نحو «مرض زيد» أو كان مطاوعاً لما تعدى إلى مفعول واحد.

ومثل بـ (كَبَجِبْتُ أَنْ يَدُوا) في قوله :

٢٧٣ - نَقَلًا وَفِي أَنْ وَأَنْ يَطْرُدُ

مَعَ أَمْنٍ لِبَسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

و (نقلا) مفعول مطلق (حذف أو في موضع الحال من الحذف المفهوم من حذف لا حال من الضمير في المنجر بالبيت السابق العائد على النصب.

٢٧٢ - وَعَدُّ لَأَزِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ

وَأَنْ حُذِفَ فَالْتَّصِبُ لِلْمُنْجَرِّ

و (وفي أن) بفتح الهمزة والنون المشددة متعلق بيطرد و (وأن) بفتح الهمزة وسكون النون معطوف على أن المشددة، و (يطرد) فعل مضارع وفاعل مستتر فيه يعود إلى حذف الجار، و (مع) متعلق بيطرد، و (أمن) مضاف إليه وهو أيضاً مضاف بالنسبة إلى ما بعده، و (لبس) مضاف إليه

لاغير، و (كعجبت) الكاف جارة لقول محذوف فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف وعجبت فعل ماض وفاعل، و (أن) حرف مصدرى و قبلها من مقدرة، و (يدوا) مضارع ودى إذا أدى الدية منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون وجملة عجبت وما بعدها فى موضع نصب بذلك القول المحذوف والتقدير وإن حذف حرف الجر فى حالة كون الحذف منقولاً فالنصب ثابت للمنجر ويطرد حذف الجر فى أن وأن مع أمن ليس وذلك كقولك عجبت أن يدرا والأصل من أن يدوا.

وأما «أنّ ، وأن» فيجوز حذف حرف الجر معهما، قياساً مطرداً، بشرط أمن اللبس، كقولك : «عجبت من أن يدوا» أى : يعطوا الدية، ومثال ذلك مع «أن» بالتشديد «عجبت من أنك قائم» .

ومثل به (كَمَنَ مِنْ أَلْبَسَنَ مَنْ زَارَكُم نَسَجَ الْيَمَنَ) فى قوله :

٢٧٤ - وَالْأَصْلُ سَبَقَ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمَنَ

مِنْ أَلْبَسَنَ مَنْ زَارَكُم نَسَجَ الْيَمَنَ

(الأصل) أى فى ترتيب مفعولى الفعل المتعدى إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، و (من) مفعوله الأول - فإن «من» هو اللابس فهو الفاعل فى المعنى و «نسيج اليمين» هو الملبوس فهو المفعول فى المعنى، (والأصل) مبتدأ، و (سبق) خبره، و (فاعل) مضاف إليه و (معنى) منصوب بنزع الخافض، و (كمن) بفتح الميم خبر لمبتدأ محذوف، و (من) (بكسر الميم جارة لقول محذوف ومتعلقه حال محذوفة، و (ألبسن) فعل أمر . وكد بالنون الخفية متعد لائتين، و (من) بفتح الميم موصول اسمى فى موضع نصب على أنه مفعوله الأول وجملة (زاركم) من الفعل والفاعل والمفعول صلة من والعاثد إليها فاعل زاركم المستتر فيه، و (نسيج) مفعول ثان لألبسن، و (اليمين) مضاف إليه وتقدير البيت والأصل سبق فاعل فى المعنى وذلك كمن حال كونها كائنة من قولك «ألبسن من زاركم نسيج اليمين» . فإذا تعدى الفعل

إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبيراً في الأصل، فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى.

وفي باب التنازع في العمل

شغل التمثيل بشطري البيت بأكملهما في قوله :

٢٨١ - كَيْحَسِنَانَ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ

وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدِيَا عَبْدَاكَ

(كَيْحَسِنَانَ) الكاف جارة لقول محذوف ويحسنان فعل وفاعل، (ويسيء ابناكا) فعل وفاعل وهذه الجملة منطوية على التي قبلها وهذا المثال على اختيار البصريين في إعمال الثاني والإضمار في الأول، (وقد بغى) حرف تحقيق، و (بغى) فعل ماضٍ، (واعتديا) فعل وفاعل، و (عبدَاكا) فاعل بغى وهذا على اختيار الكوفيين في إعمال الأول والإضمار في الثاني وجملة يحسنان إلى هنا في موضع نصب بالقول المحذوف والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كقولك يحسنان إلخ وألف ابناكا وعبدَاكا للإطلاق.

مثال ما التزم فيه الإضمار، أن تقول : «يُحَسِّنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ» فتعمل الثاني، وتضم في الأول، وتقول : «يُحَسِّنُ وَيُسِيئَانِ ابْنَاكَ» فتعمل الأول، وتضم في الثاني.

كما شغل التمثيل مساحة البيت في قوله :

٢٨٥ - نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنُّنِي أَخِي

زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

(نحو) خبر مبتدأ محذوف أو منصوب بفعل محذوف وهو مضاف لقول محذوف، و (أظن) فعل مضارع يحتاج لمفعولين، و (يظنناني) فعل وفاعل ومفعول أول، و (أخا) مفعول يظنناني الثاني وكان حقه أن يؤتى به ضميراً لكنه تعذر الإضمار وذلك لأن (زيداً) مفعول أول لأظن، (وعمرًا) معطوف عليه، و (أخوين) مفعوله الثاني فقد استوفى أظن مفعوليه وبقي يظنناني

محتاجا إلى مفعول ثان وهو خبر عن ياء المتكلم ومفسره أخوين وهما تشبية
أخ فإن أضمر مفرداً ليطابق المخبر عنه وهو الياء خالف مفسره وهو أخوين وإن
أضمر مثني مطابقاً لمفسره خالف المخبر عنه وهو الياء فعُدل به إلى الإظهار و
(في الرخا) متعلق بيظناتي وهو مطلوب أيضاً لأظن وجملة يظناتي أختا
معطوفة على جملة أظن قبل استيفاء معمولها ولو لم تكن هذه المسألة من
باب التنازع لما حسن هذا العطف إذ لا يقتصر العطف قبل تمام الجملة في
غيره. ولما تعذرت للمطابقة مع الإضمار وجب الإظهار. فتقول : «أظن
ويظناتي أختاً زيدا وعمراً أخوين» ولأن المسألة حيثئذ من باب التنازع، لأن
كلا من العاملين عمل في ظاهر، وهذا مذهب البصريين.

وفي باب المفعول المطلق مثل بـ (كأمنٍ من أمنٍ) في قوله :

٢٨٦ - المصدر اسم ما سوى الزمان من

مدلولي الفعلِ كأمنٍ من أمنٍ

المصدر هو اسم الحدث، مثل (أمن) فإنه أحد مدلولي الفعل (أمن)
وهما الحدث والزمان.

أي المصدر اسم الحدث لأن الفعل يدل على الحدث والزمان، فما سوى
الزمان من المدلولين هو الحدث، (كأمن) وذلك كأمن، (المصدر) مبتدأ و
(اسم) خبره و (ما) موصول اسمي في محل جر بإضافة اسم إليها والمنعوت
بها محذوف، و (سوى) في موضع صلة ما و (الزمان) مضاف إليه، و (من
مدلولي) بالثنية في موضع الحال من الضمير المستتر في الصلة ويحتمل أن
يكون متعلقاً بمحذوف تقديره أعني والظاهر أنه متعلق بما تعلق به سوى و
(الفعل) مضاف إليه و (كأمن) بسكون الميم غير مبتدأ محذوف، و (من
أمن) بكسر الميم فيهما متعلق بمحذوف نعت لا من وتقدير البيت المصدر
اسم الحدث الذي استقر سوى الزمان من مدلولي الفعل وذلك كأمن المفهوم
من أمن.

ومثل بـ (كسرت سورتين ذي رثد) في قوله :

٢٨٨ - توكيداً أو نوعاً يبين أو عدد

كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرِ ذِي رَشْدٍ

(توكيداً أو نوعاً) منصوبان على المفعولية يبين، و (يبين) مضارع أبان إذا أظهر وفاعله مستتر فيه يعود إلى المصدر، و (أو عدد) منصوب بالعطف على توكيداً أو نوعاً وقف عليه بحذف الألف على لغة ربعية، و (كسرت) الكاف جارة لقول محذوف وسرت فعل وفاعل مقول لذلك المحذوف وهو ومقوله خبر لمبتدأ محذوف، و (سيرتين) مفعول مطلق مبين لذلك العدد، و (سير ذى رشد) مفعول مطلق مبين للنوع ومضاف إليه.

المفعول المطلق هو: المصدر، المنتصب: توكيداً لعامله، أو بياناً لنوعه، أو عدده، نحو: «ضربت ضربياً، وسرت سير ذى رشد، وسرت سيراً حسناً، وضربت ضربتين، وضرباً».

كما مثل بـ (كجد كَلَّ الجِدُّ وَأَفْرَحَ الجَذَلُ) في قوله:

٢٨٩ - وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلُّ

كَجِدُّ كَلَّ الجِدُّ وَأَفْرَحَ الجَذَلُ

(فكل) منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ جد لكنه دال عليه لإضافته إلى المصدر الذى هو من لفظ الفعل و (الجذل) منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ «أفرح» لكنه فى معناه فإن الجذل هو الفرح، (وقد) هنا للتحقيق لكثرة ورود النياية فى ذلك، و (ينوب) فعل مضارع، و (عنه) متعلق بينوب، و (ما) اسم موصول فى محل رفع على الفاعلية بينوب وهى جارية على موصوف محذوف، و (عليه) متعلق بدل وجملة (دل) صلة ما والعائد إليها الضمير المستتر فى دل المرفوع على الفاعلية والضمير فى عنه وعليه يعود إلى المصدر والتقدير وقد ينوب عن المصدر اللفظ الذى دل عليه، و (كجد) الكاف جارة لقول محذوف وجد فعل أمر من جد فى الأمر يجد جداً إذا عزم عليه بضم الجيم وكسرها فى المضارع وفاعله مستتر فيه والجملة مقولة لذلك المحذوف وهو مقوله خبر لمبتدأ

محذوف، و (كل) مفعول مطلق نائب عن المصدر، و (الجد) مضاف إليه، و (وأفرح) فعل أمر وفاعل و (الجدل) بالذال المعجمة بمعنى الفرح مفعول مطلق. وقد يتوب عن المصدر بما يدل عليه، مثل : «كَلٌّ، وبعض» مضافين إلى المصدر، نحو : جدُّ كلِّ الجدِّ و «ضربته بعض الضرب» وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور، نحو : «أفرح الجدُّ» .

كما مثل به (كَنَدَلًا اللَّذَّ كَانَدَلًا) في قوله :

٢٩٢ - وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا

مَنْ فَعَلَهُ كَنَدَلًا اللَّذَّ كَانَدَلًا

(مع آت) مع مصدر آت، (كَنَدَلًا اللَّذَّ كَانَدَلًا) وذلك في قول

الشاعر:

على حين ألهى الناسَ جلُّ أمورهم

فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلَ الثَّعَالِبِ

قول الشاعر : (فندل) منصوب بفعل محذوف تقديره اندل ندلا وهذه محل الاستشهاد، و (زريق) أى يازريق، (الندل) خطف الشيء بسرعة، و (والحذف حتم) مبتدأ وخبر، و (مع) متعلق بحتم لا بالحذف لأن عمل المصدر المقرون بأل ضعيف أو شاذ، و (آت) مضاف إليه على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه و (بدلاً) حال من الضمير فى آت المستتر فيه، و (من فعله) متعلق ببداً ومتعلقه الآخر محذوف والتقدير والحذف حتم مع مصدر آت حال كونه بدلاً من فعله فى اللفظ به، و (كندلا) فى موضع الخبر لمبتدأ محذوف فى موضع الحال من فاعل آت، و (اللذ) يسكون الذال وحذف الياء لغة فى الذى وهو فى موضع جر نعت لندلا، و (كاندلا) بضم الدال فى موضع الصلة للذ والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة ومتعلقه محذوف والتقدير وذلك كندلا الذى كاندل فى الدلالة على الطلب، ويجوز حذف عامل المصدر، إذا وقع المصدر بدلاً من فعله، مثل : «ندلاً» فهو نائب مناب فعل الأمر وهو : اندل.

كما مثل بـ (كإماننا) في قوله :
٢٩٣ - وَمَا لَتَفْصِيلٍ كِإِمَانِنَا

عامله يُحذفُ حيثُ عَنَّا

(وما) موصول اسمى فى محل رفع على الابتداء لا فى موضع جر عطف على (ندلا) فى البيت السابق فى تجويزه ذلك والموصول بها محذوف، و (لتفصيل) فى موضع الصلة لما، و (كإماننا) فى موضع الحال وعامله محذوف والظاهر أنه نعت لتفصيل و (منا) مفعول مطلق وقسيمه محذوف، و (عامله) مبتدأ ثان وجملة (يحذف) بالبناء للمفعول خبره وأجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى موضع رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو ما والعائد إلى المبتدأ الأول الهاء من عامله، و (حيث) متعلق بـيحذف وجملة (عنا) بمعنى عرض والألف للإطلاق فى موضع جر بإضافة حيث إليها وفاعل عنا عائد على المصدر المذكور لا على العامل، وتقدير البيت على هذا والمصدر الذى سبق لتفصيل (كإماننا بعد وإما فداء) عامله يحذف حيث عرض المصدر المذكور. ويحذف أيضاً عامل المصدر وجوباً، إذا وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه، كقوله تعالى : (فإماننا بعد ، وإما فداء) ^(١) فمنا، وفداءً - منصوباً - بفعل محذوف وجوباً، والتقدير : فإما تمنون منا، وإما تفدون فداءً.

شغل التمثيل مساحة الشطرى فى قوله :

٢٩٦ - نَحْوُ لِهْ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا

وَالثَّانِ كَابِنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا

(والثان) وهو المؤكد لغيره، و (حقاً) فحماً رفع ما احتمله «أنت ابني» من إرادة المجاز، و (صرفاً) أى الخالص. (نحو) خبره والمضاف إليه محذوف، و (له) خبر مقدم و (على) جار ومجرور فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الجار والمجرور قبله وهو فى الأصل نعت لألف فلما قدم عليه انتصب على الحال، و (ألف) مبتدأ مؤخر، و (عرفاً) مفعول مطلق، و

(١) محمد : ٤.

(الثان) مبتدأ أول، و (كابني) خبر مقدم، و (أنت) بمبتدأ ثان مؤخر والمبتدأ الثاني وخبره في موضع نصب لقول محذوف مجرور بالكاف والكاف ومجرورها في موضع خبر المبتدأ الأول والتقدير والثاني كقولك أنت ابني، و (صرفاً) مفعول مطلق، و (حرفاً) نعت لاحقاً، وحقاً صرفاً صالحان لتوكيد ما قبلهما على الانفراد فكأنهما مثالان في مثال واحد تقول : أنت ابني حقاً وأنت ابني صرفاً، والصرف الخالص من كل شيء الذي لم يمتزج ولا اختلط بغيره. مثال المؤكد لنفسه : «له على ألف عرفاً» أي : اعترافاً، والتقدير : «أعترف اعترافاً» ومثال المؤكد لغيره : «أنت ابني حقاً»، والتقدير : «أحقه حقاً» بحذف العامل وجوباً.

كما مثل بـ (كلى بكاءً ذات عضله) في قوله :
 ٢٩٧ - كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جَمَلِهِ

كلى بكاءً ذات عضله

(كذلك) خبر مقدم، و (ذو) بمعنى صاحب مبتدأ مؤخر والمنعوت بها محذوف، و (التشبيه) مضاف إليه، و (بعد) في موضع الحال من فاعل الظرف، و (جملة) مضاف إليه، و (كلى) الكاف جارة لقول محذوف ولى خبر مقدم، و (بكاء) مبتدأ مؤخر وقصره للضرورة، و (بكاء) بالمد مفعول مطلق مبين للنوع، و (ذات) مضاف إليه، و (عضله) مجرور بإضافة ذات إليه وهي التي تمنع من النكاح. ويجب أيضاً حذف عامل المصدر، إذا قصد به التشبيه بعد جملة، مشتملة على فاعل المصدر في المعنى، نحو : «لزيد بكاء بكاء الثكلي» ف «بكاء الثكلي» منصوب بفعل محذوف وجوباً. والتقدير : «يكى بكاء الثكلي».

وفي المفعول له مثل بـ (كجد شكراً ودين) في قوله :
 ٢٩٨ - يُنصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ

أَبَانَ تَعْلِيلاً كَجَدُ شُكْرًا وَدِينَ

أل في المفعول اسم موصول بدليل عود الضمير من له إليها والمانع يرجعها إلى الموصوف باسم المفعول المحذوف (ينصب) فعل مضارع مبنى للمفعول، و (مفعولا) حال من المصدر، و (له) متعلق بمفعولا، و (المصدر) مرفوع على النيابة عن الفاعل ينصب، و (إن) حرف شرط، و (أبان) بمعنى أظهر فعل الشرط وجوابه محذوف جوازاً و (تعليلاً) مفعول أبان، و (كجد) الكاف جارة لقول طرح وبقي مقوله وجد بضم الجيم أمر من جاد وجود و (شكراً) مفعول له، و (ودن) بكسر الدال المهملة يحتمل أن يكون تكميلاً للمثال وهو أمر من دان يدين بالشئ إذا اتخذه ديدنا وعادة أى اجعل ذلك عادة لك فلا تزال تجود على الناس شكراً لما أعطيت ويحتمل أن يكون إشارة إلى مثال ثان حذف منه المفعول له لدلالة الأول عليه كأنه قال دون شكراً ويكون أمراً من دان له يدين إذا ذل وخضع كأنه يقول اخضع لمن أعطاك شكراً له أو من دنته إذا جازيته أى جاز من أعطاك شكراً له (١).

والمفعول له : هو المصدر ، والمفهوم علة ، والمشارك لعامله ، فى الوقت والفاعل ، وحكمه : جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة .

واستثمر الناظم مساحة الشطرين فى شاهد واحد كما استثمر نظم الشاهد على البحر نفسه الذى نظمت عليه الألفية (مستعلن + مستعلن + مفعولن) وليس للناظم منهج فى التمثيل أو نظم القواعد فقد يستثمر البيت فى قاعدة وتمثيل وقد يستثمر الشطرين فى مثالين وقد يستثمر الشطرين فى شاهد شعرى منظوم على أحد صور الرجز، والبيت الآتى من المنظومة لا أدرى أن نسبه إلى ابن مالك أم إلى قائله الذى استشهد به ابن مالك والذى تتابع النحاء على مر أجيالهم المختلفة فى الاستشهاد به :

٣٠٢ - لا أقعدُ الجُبْنَ عَنِ الهِجَاءِ

وَلَو تَوَالَتْ زَمْرُ الأَعْدَاءِ

(١) الشيخ خالد الأزهرى « إعراب الألفية » ، ص ٤٣ .

(الجبن) أى الخوف - فالجبن مفعول له أى لا أقعد لأجل الجبن، و
(الهيجاء) أى الحرب، و (زمر) أى جماعات. وجملة لا أقعد إلى آخر البيت
مقولة لمفعول أنشدوا فى البيت السابق:

٣٠١ - وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجْرَدُ

وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ آلٍ وَأَنْشَدُوا

والمحذوف والتقدير وأنشد النحاة قول الشاعر لا أقعد إلخ ومعنى البيت
ظاهر يقول لا أقعد عن الهيجاء جبناً وفزعاً ولو توالى وتتابع على الأعداء
زماً بعد زمر يتلو بعضها بعضاً والهيجاء الحرب يمد ويقصر وهى من هاج
الشيء يهيج إذا ثار والزمر الجماعات واحداً زمرة وتوالى تتابعت وأتت شيئاً
بعد شئ يتبع بعضها بعضاً. وبقي من أحوال المفعول له : المضاف، فيجوز فيه
الأمكان - النصب، والجر - على السواء ، فتقول : « ضربت ابني تأديبه» أو
«لتأديبه» و قوله : « لا أقعد الجبن عن الهيجاء» يشير إلى ما جاء منصوباً،
فيما صحب الألف واللام ، ف «الجبن» مفعول له، أى : لا أقعد لأجل
الجبن.

وفى باب المفعول فيه المسمى ظرفاً :

مثل بـ (كهنًا امكث أزمناً) فى قوله :

٣٠٣ - الظرفُ وقتٌ أو مكانٌ ضمناً

فِي بَاطِرَادٍ كَهَنًا امكثُ أزمناً

أى الظرف اسم وقتٍ أو مكانٍ لأن الظرف اصطلاحاً من صفات
الألفاظ، و (فى) فى موضع نصب على أنها المفعول الثانى، و (هنا) ظرف
مكان، و (أزمناً) ظرف زمان وكل منهما تضمن معنى فى (أن المعنى امكث
فى هذا الموضع فى أزمناً، و (الظرف) مبتدأ، و (وقت) خبره على تقدير
مضاف، و (أو) حرف عطف، و (مكان) معطوف على وقتٍ (ضمناً) فعل
ماض مبنى للمفعول متعد لاثنتين الأولى منهما الألف فى (ضمناً) النائية عن
الفاعل ويحتمل أن تكون الألف للإطلاق ونائب الفاعل ضمير مفرد مستتر

في الفعل عائد على أحد الشئيين فإن الأكثر في العطف بأفراد الضمير والجملة نعت وقت أو مكان، و (في) في موضع نصب على أنها المفعول الثاني على تقدير مضاف، و (باطراد) متعلق بضمنا ونعت اطراد محذوف كما تحذف الصفات المخصصة، و (كهنا) الكاف جارة لقول محذوف وهنا ظرف مكان متعلق بامكث، و (امكث) بضم الكاف أمر من مكث يمكث، و (أزمننا) بضم الميم جمع زمن كجبل وأجبل متعلق بامكث أيضاً وامكث ومتعلقاه في موضع نصب بالقول المحذوف والقول ومقوله في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف وتقدير البيت الظرف اسم وقت أو اسم مكان ضمن معنى في باطراد غالب وذلك كقولك امكث هنا أزمننا.

كما مثل بـ (كمرمى من رمى) في قوله :

٣٠٦ - نحو الجهات والمقادير وما

صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى

(المقادير) نحو فرسخ، و (من رمى) أى من مصدر (رمى، نحو) خبر لمبتدأ محذوف أو منصوب بفعل محذوف، و (الجهات) مضاف إليه، و (المقادير وما) معطوفان على الجهات وما موصول اسمى وجملة (صبيغ) بالبناء للمفعول صلتها والعائد إليها الضمير المستتر في صبيغ النائب عن الفاعل، و (من الفعل) متعلق بصبيغ ونعت الفعل محذوف، و (كمرمى) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كمرمى، و (من رمى) متعلق بحال محذوفة على تقدير مضاف بين من ومجرورها على عادته والتقدير والذي صبيغ من الفعل الحقيقي كمرمى حال كونه مشتقاً من مصدر رمى. أما اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان، أحدهما : المبهم. كالجهات الست. نحو : «جلست فوق الدار» وكالمقادير، نحو : «سرت غلوة» والثاني : ما صبيغ من المصدر، نحو : «مجلس».

وفي باب المفعول معه : مثل بـ (سيرى والطريق مسرعة) في قوله :

٣١١ - يُنصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ

فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقِ مُسْرِعَةً

(ينصب) فعل مضارع مبنى للمفعول، و (تالي) نائب الفاعل مرفوع
بضمّة مقدرة على الياء، و (الواو) مضاف إليه من إضافة الوصف إلى
مفعوله، و (مفعولاً) حال من تالي و (معه) متعلق بمفعولا والهاء عائدة
عليه، و (في نحو) خبر لمبتدأ محذوف ونحو مضاف لقول محذوف، و
(سيري) بكسر السين فعل أمر للمخاطبة وياء المخاطبة فاعله، و (والطريق)
مفعول معه، و (مسرعه) حال من ياء المخاطبة والجملة محكية بالقول المحذوف
والتقدير وذلك في نحو قولك سيري مسرعه والطريق ففصل بين الحال
وصاحبها بالمفعول معه، والمفعول معه هو : الاسم المنتصب بعد «واو» بمعنى
مع، والناصب له ماتقدمه : من الفعل، أو شبهه.

الفصل الرابع المنهج (١) تعليمي

محور التصنيف

منهج المنظومة النحوية على طريقتها في الاختصار والشمول هو منهج ذو أبعاد تعليمية معيارية ذات اتجاه يعدّ مزيجاً للاتجاهات النحوية التي ظهرت في البيئات العلمية العربية ومحور منظومة ابن مالك هو المعمولات مما أتاح له مجالاً للتشقيق والتفريع في الأبواب النحوية وفقاً لوظائف هذه المعمولات مما لم يترك مجالاً لدراسة المركبات والأساليب إلا في إطار عرض الوظائف النحوية للمعمولات فمنها المفرد وشبه الجملة والجملة عرضت في إطار أبواب تتعلق بالخبر أو الحال أو النعت على سبيل المثال.

وهذه النظرة القائمة على محور المعمولات كانت نظرة تعليمية مناسبة للفكر لما فيها من ترابط بين المسائل في الأبواب وذلك يساعد المتعلم على الترتيب الذهني وعلى التذكر أيضاً. وظل نحو الألفية يبدأ بالجزئيات أملاً في الوصول إلى الكلّيات، وظلت المركبات محصورة في الجملة الاسمية والجملة الفعلية وشبه الجملة، وظل تعليم النحو في إطار تبويبه بعيداً عن الأساليب الإنشائية والأساليب الخبرية بأنواعها، وظل نحو الألفية مقيداً ببيان الوظائف النحوية للمفردات وعلاماتها المعروفة بعلامات الإعراب فعقد باباً للمبتدأ، وثانياً للخبر، وثالثاً للفاعل، ورابعاً لنائب الفاعل ... إلخ. ذكر المقرئ أن ابن مالك «كان أكثر ما يستشهد بالقرآن فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، وإن لم يكن فيه عدل إلى أشعار العرب»^(١). ومعنى ذلك أن الأصول التي يقوم عليها منهج ابن مالك هي: الاستشهاد بالقرآن الكريم، ثم الاستشهاد بالحديث الشريف ثم الاستشهاد بأشعار العرب، وابن مالك ممن نادوا بالاستشهاد بالحديث الشريف لكن طاقة النظم لم تمكنه

(١) المقرئ، نفع الطيب، ج ٢، ص ٤٢٢.

من عرض أفكاره الخاصة بل كان يعمد إلى عرض ما يتعلق بأراء الكوفيين أو البصريين أو البغداديين دون أن يضع لنفسه رأياً خاصاً ودون أن يبدى وجهة نظره في الاستشهاد بلغة الحديث الشريف. فهذه المنظومة حققت مطلبين متعارضين وهما الاختصار في عرض القواعد والشواهد والأمثلة وكذا شمول المنظومة لأبواب النحو والصرف بالرغم من أن ابن مالك قدم هذه الوسيلة التعليمية الجديدة هو وابن معط على أنها ثورة في التصنيف تختلف عما سبقها من مؤلفات النحو ومطولاته مما دعا ابن مالك لأن يتقد ابن الحاجب وكذا الزمخشري فيصفيهما بالضعف بالرغم من أن الزمخشري وحسب زعمه في كتابه (المفصل) لم يترك مسألة واحدة من مسائل كتاب سيبويه وقضاياها إلا وضعها كتابه ولذا جاء (المفصل) جامعاً وشاملاً لكنه يختلف في التصنيف عن كتاب سيبويه من حيث تقسيمه (للمفصل) إلى أجزاء وفقاً لأقسام الكلام العربي وابن الحاجب تأثر بالزمخشري غير أنه فصل مباحث الصرف في مؤلف مستقل هو (الشافية) بينما امتزجت أبواب النحو بأبواب الصرف عند الزمخشري لكنه كان مزجاً متناسباً متوازناً وابن مالك جمع مباحث النحو ومباحث الصرف في منظومة واحدة وإن تداخلت بعض مسائل الصرف كالتعدى واللزوم في باب الفاعل وكذا أبنية المصادر والمشتقات في باب ما يتوب عن الفعل في العمل أى بعد باب الإضافة.

وقد وظف ابن مالك الأمثلة المتعددة في شغل مساحة البيت المنظوم بل شغل مساحتي بيتين بقوله:

١٢٦- وَهَلْ فَتَىٰ فَيْكُمْ فَمَا خِلْ لَنَا وَرَجُلٌ مِّنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

(وهل) حرف استفهام لطلب التصديق، و (فتى) مبتأ. وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عايه، و (فيكم) خبر المبتدأ، و (فما) الفاء عاطفة، وما نافية، و (خل) بكسر الخاء مبتدأ، و (لنا) خبره، و (ورجل) مبتدأ، و (من الكرام) نعت، و (عندنا) خبر المبتدأ.

وقد أشار في هذا البيت إلى أنه يسوغ الابتداء بالنكرة أيضاً، إذا تقدم

عليها استفهام، نحو: «هل فتى فيكم» أو يتقدم عليها نفي، نحو: «ما خل لنا» أو أن توصف، نحو: «رجل من الكرام عندنا».

وقال ابن مالك:

١٢٧- ورغبة في الخير خير وعمل ير يزين وليقس ما لم يقل

(ورغبة) مبتدأ وهو مصدر رغب وسوغ الابتداء به عمله في المجرور بعده، و (فى الخير) متعلق به، و (خير) خبر المبتدأ، و (وعمل) مبتدأ، و (ير) بكسر الباء مضاف إليه وجملة (يزين) بفتح الياء من الفعل والفاعل خبر المبتدأ، و (وليقس) فعل مضارع مبنى للمفعول مجزوم بلام الأمر وحققها الكسر إذا نزلت عن العطف بالواو والفاء وثم ومعه يجوز تسكينها كما هنا، و (ما) موصول اسم فى موضع رفع بالنيابة عن الفاعل ليقس، و (لم) حرف نفي وجزم، و (يقل) فعل مضارع مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه وهو مرفوعه صلة ما (والأصل مبتدأ) وأشار هنا إلى أمرين من الأمور التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة، وهما: أن تكون عاملة، نحو: «رغبة فى الخير خير» واقتصر ابن مالك على هذه المواضع. وليقس: أى على ما قيل، ما لم يقل: أى من بقية أنواع المسوغات.

وقد أُرْجِزَ فى هذه الجملة الأخيرة ما يكفى لحشو عشرة أبيات أو أكثر وهو ما لم يفعل فى مواضع كثيرة من النظم وقد أوصل الشراح عدد المسوغات إلى ثلاثين مسوغاً.

فأول كتاب شامل فى النحو هو كتاب سيبويه المتوفى سنة ١٨٠هـ، ويحىء بعده من حيث الشمول كتاب «المفصل» للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ، وبين عصرى هذين المؤلفين أكثر من ثلاثة قرون ونصف قرن ظهرت فيها بعض الكتب النحوية وتلاهما أيضاً العديد من المؤلفات النحوية وكانت المنظومة من بينها فتأثرت بما سبقها وأثرت فيما تلاها.

ومنهج المنظومة النحوية وليد اعتبارات متعددة منها طبيعة العلم المنظوم وهو علم النحو والعلماء الذين سبقوا الناظم والمرحلة التى نظمت فيها

القواعد من عمر التأليف النحوى وتأثر المنظومة بمناهج سابقة فى التصنيف وتأثيرها فيما تلاها من أعمال نحوية جمع سيبويه فى كتابه حصاد أشياخ عصره فى علم النحو، وأرسى كتاب سيبويه أموراً صارت مسلمات أو شبه مسلمات وكان لها أثرها البارز فى النظرة للنحو العربى حتى اليوم. وتتلخص هذه الأمور فى التقسيم الثلاثى لأجزاء الكلام، والإعراب، والعوامل، والعلل. فأقسام الكلام: اسم وفعل وحرف، والأسماء والأفعال منها ما هو معرب وما هو مبنى، والأصل فى الأسماء الإعراب، والأصل فى الأفعال البناء، أما الحرف فلا يزول عنه البناء. والعوامل منها ما يرفع أو ينصب أو يخفض الأسماء، وما ينصب أو يجزم الأفعال، والعوامل إما أسماء وإما أفعال وإما حروف، وقد تكون العوامل معنوية كالابتداء وتجريد المضارع من عوامل النصب وعوامل الجزم. واحتل الإعراب والبناء المرتبة الأولى فى مفهوم علم النحو وسمى علم الإعراب بمعنى تغيير أواخر الكلم لتغيير العوامل الداخلة عليها.

ومن مؤلفات ابن معطٍ منظومته «الدرة الألفية فى علم العربية»، وقد انتهى منها عام ٥٩٥ هـ بدمشق كما يقول حاجى خليفة^(١) أو بالقاهرة كما يقول آخرون^(٢) وقد ظفرت هذه الألفية بشرّاح كثيرين فى الشرق والغرب، وعلى الرغم من ظهور ألفية ابن مالك بجانبها طوال القرنين السابع والثامن للهجرة لكن نالت ألفية ابن مالك شهرة واسعة النطاق. وأهم الفروق بينهما تظهر بعض الحقائق فى كل منهما:

من ناحية الوزن: نرى أن ألفية ابن معطٍ مزيج من الرجز والسريع، قال ابن معطٍ:

لاسيما مشطور بحر الرجز إذا بنى على ازدواج موجز
أو ما يضاهيه من السريع مزدوج المشطور كالصريع، وألفية ابن مالك

(١) حاجى خليفة، كشف الظنون، ١ نهر ١٥٥.

(٢) ياقوت الحموى، معجم الأدباء، ج ٢١، ص ٣٦، مطبعة الحلبي، ١٩٣٨ م.

من بحر واحد من كامل الرجز أو مشطوره. ولاشك أن الأبيات التي ليست،
من بحر واحد تضطرب فيها الأنغام الموسيقية وتكون ثقيلة على السمع
يصعب حفظها ولايتقاد وزنها في نسق واحد عكس الأبيات التي من بحر
واحد.

ومن هنا كانت ألفية ابن مالك ألصق بالنفس، وأسهل في الحفظ من
ألفية ابن معط. وابن معط نراه في ألفيته يتعد عن الإيجاز الذي هو من
طبيعة المتون وبخاصة المتون النظامية فيطنب في ألفيته، ويستقصي أكثر
المسائل في حين أن ابن مالك يجعل الإيجاز طابعاً لألفيته فابن معط مثلاً
حينما أراد أن يمثل الكلام أتى بمثلين فقال:

اللفظ إن يفسد هو الكلام نحو مضي القوم وهم كرام
أوجزهما ابن مالك في مثال واحد تدل عليه كلمة واحدة وهي كلمة
«استقم» من قوله: كلامنا لفظ مفيد «كاستقم».

وتنظيم الأبواب وتقسيمها: طريقة ابن معط في ألفيته أنه كان يجمع
الأبواب المتناسبة في باب واحد ولذا جعلت ألفيته في واحد وثلاثين باباً.

وابن مالك كان أدق من ابن معط في ترتيب الأبواب وتقسيمها،
وتنظيمها فجعل كل باب وحدة مستقلة تتميز عن غيرها ولذا فقد كانت
ألفيته في ثمانين باباً أو عنواناً، حتى لا تختلط القواعد بعضها ببعض، وحتى
تتضح مسائل كل باب على حدة، وهذا أدعى إلى الضبط والإتقان وأسهل
في الحفظ والإلمام. وألفية ابن مالك حظيت بدراسات كثيرة في جميع
العصور والأزمنة إلى يومنا هذا على حين ظلت ألفية ابن معط حبيسة في
مخبئها على الرغم من بعض الشروح التي كانت عليها ولم يتح لها الخلود
كما أتيج لألفية ابن مالك.

وعلى الرغم من هذا كله فإن لابن معط سبق الفضل حيث استطاع أن
ينظم القواعد النحوية في ألف بيت أو تزيد وهو وإن لم تصل ألفيته إلى
الدرجة التي وصلت إليها ألفية ابن مالك من حيث الضبط والتنظيم والدقة

والترتيب فقد عبد الطريق لغيره، ووضع اللبنة الأولى في البناء لكل ألفية ظهرت من بعده^(١). اتبع ابن مالك في المنظومة النسق الذي اتبعه في كتاب التسهيل مع تعديل يسير يتلخص في أنه أخرج في الألفية الحديث عن الأفعال الجامدة وما يعمل من الأسماء عمل الأفعال، وجعلها بين المحرورات والتوابع. وأن النظرة القائمة على المحاور في التصنيف كانت نظرة تعليمية مناسبة للتفكير لما فيها من ترابط بين المسائل في الأبواب وذلك يساعد المتعلم على الترتيب الذهني وعلى التذكر أيضاً، وقد شاع من الأنماط النحوية في التأليف ما قام على محور المعمولات وبخاصة بعد ابن مالك.

والمنظومة النحوية تعدّ حلقة من حلقات النحو العربي ومرحلة من مراحل التأليف فيه أثرت فيما تلاها من مؤلفات. فبعد عصر السيوطي ظهرت كتب متنوعة في النحو كان أغلبها شروحاً أو حواشي أو تعليقات على ما سبقها من مؤلفات. وهناك طائفة أخرى من الكتب التي ألفت على نسق متدرج قريب المثال لسد حاجة تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية. وأغلب هذه الكتب سار في ترتيب المسائل النحوية مبتدئاً بالكلام عن الاسم فالفعل فالحرف وما يتدرج تحت كل منها من أقسام، ثم الكلام على بعض النواحي الصرفية كالتصغير والنسب والإعلال والإبدال.

وهذه هي المادة العلمية التي تضمنتها الكتب النحوية في مراحلها المختلفة سارت متدرجة في نحوها واكتمالها، وسلك العلماء في ترتيبها طرقاً مختلفة ولكنها ترمى إلى غاية واحدة هي البحث في الكلمة وأحوالها وأوضاعها وضبط آخرها، وفي العوامل التي ينشأ عنها ذلك، وفي صوغ الكلمات واشتقاقها أو في الجملة وأنواعها، والحقيقة أن المختصرات على عمومها لاتعنى بنظام الجملة في العربية لكننا نجد علاجاً لذلك عند ابن هشام وابن عصفور من النحاة المتأخرين.

(١) دكتور عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، ص ١٧٨ - ١٧٩، دار الشرق، القاهرة، ط ١، ١٩٨٠م.

وابن مالك فى منظومته لايمزج أبواب النحو بأبواب الصرف مزجاً تاماً بل بقدر ما تحتاج أبواب النحو إلى خصائص صرفية كما فى باب (الفاعل) والمشتقات التى تعمل عمل الفعل لكنه فى الثلث الأخير من منظومته ينصرف إلى أبواب الصرف وإن لم توف هذه المساحة بدراسة الصرف فيعدل عن ذلك إلى تأليف لاميته المشهورة (بلامية الأفعال) بالرغم من أن المرحلة التى ألفت فيها ابن مالك منظومته كانت قد سبقتها مراحل تفصل كتب الصرف عن النحو أى منذ أن ألفت أبو عثمان المازنى كتابه (التصريف) الذى شرحه تلميذه ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) كذلك صنف ابن الحاجب شافيته فى التصريف وبعد ابن مالك ألفت ابن عصفور الأشبيلي كتابه (المتع فى التصريف).

وذكر ابن عصفور فى مقدمته لكتابه:

«.... إن النحويين قد هابوا علم التصريف لغموضه، وتركوا التأليف فيه والتصنيف إلا القليل منهم»^(١). وهو يشير إلى شرف علم التصريف: لاحتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوى ولغوى إليه أياً حاجة، لأنه ميزان العربية، ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس ولايوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف، نحو قولهم: كل اسم فى أوله ميم زائدة مما يعمل به وينقل فهو مكسور الأول نحو: مطرقة، ومروحة إلا ما استثنى من ذلك. فهذا لايعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة، ولايعلم ذلك إلا من جهة التصريف.

والحقيقة أن دراسات التصريف المستقلة قد بدأت بواكيرها منذ بدء التأليف فى علم النحو فابن كيسان (ت ١٢٥ هـ) روى أنه ألفت كتاباً مستقلاً فى التصريف لكنه لم يصل إلينا لكن فى ذلك إشارة إلى الاستقلال المبكر لعلم التصريف والنحو لايفنى عن مسائل التصريف التى هى ضرورة

(١) ابن عصفور، المتع فى التصريف، ج ١، ص ٨٢٧، والنص ص ٢٢، تحقيق د/ فخر الدين قباوه، ط ٣، بيروت، ١٩٧٨م.

في الأحكام الإعرابية خصوصاً في تعدّي الأفعال ولزومها وعمل المشتقات عمل الفعل ففي قولنا: (محمد قارئ كتاباً) فصيغة اسم الفاعل (قارئ) هي التي عملت النصب في (كتاباً) وفي قول الله تعالى (وكلبهم باسط ذراعيه بالصيد)^(١) ذراعيه: مفعول به منصوب بالياء لأنه مثنى حذفت منه النون للإضافة وقد أعانتنا على ذلك معرفتنا لصيغة اسم الفاعل (باسط) وأنها تعمل عمل الفعل (يسط) والفعل متعدي، وفي كتاب سيبويه لم يستقلّ التصريف عن النحو وهذا هو ما حدث في كتاب (المفصل) للزمخشري الذي يعرض للنسب والتصغير ضمن الجزء الخاص بدراسة الأسماء وتأثر ابن مالك في منظومته بكل هؤلاء لاننكره بالرغم من وصف ابن مالك للزمخشري بأنه نحوي ضعيف فابن مالك خلص منظومته من الحدود والتعريفات ففي باب (المبتدأ) يقول: (مبتدأ زيد وعاذر خبير) ثم يبين التركيب الجامع لهما فيقول (في قولنا زيد عاذر من اعتذر) وسيبويه يمثل للاسم تمثيل مباشر فيقول: (الاسم رجل و فرس)^(٢) لكن الذي دعى ابن مالك إلى ذلك هو قصور طاقة النظم.

أورد ابن جنى تعريفاً للنحو في كتابه (الخصائص إذ يقول: «النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره: كالثنية، والجمع، والتحقيق، والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وأن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحواً، كقوله: قصدت قصداً ثم خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم»^(٣).

فالنحو عند ابن جنى على هذا المفهوم هو محاكاة العرب في طريقة

(١) سورة الكهف: آية ١٨.

(٢) انظر سيبويه الكتاب، ج ١، ص ٩.

(٣) ابن جنى، الخصائص، ج ١، ص ٣٤، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢ -

١٩٥٦م

كلامهم تجنباً للحن، وتمكيناً للمستعرب في أن يكون كالعربي في فصاحته وسلامة لفته عند الكلام.

فالعلم الذي يضع القواعد التي تحقق هذين الغرضين هو علم النحو. واختلاف هذه التعاريف يرجع إلى تحديد دائرة القواعد النحوية. فمن الباحثين من يرى أن تشتمل هذه القواعد على أساليب اللغة من جميع نواحيها، ومنهم من يقصرها على ضبط أواخر الكلمات ومعرفة بنيتها واشتقاقها وتصرفها.

ولعل منشأ هذا الخلاف في تحديد دائرة النحو راجع إلى صلة هذا العلم بالفروع الثقافية العربية الأخرى. فإن علم النحو هو فرع من علوم العربية وقد كانت هذه العلوم في أول الأمر تشمل النحو واللغة والأدب ثم اتسع نطاقها فشملت الأخبار والسير، ثم ازدادت فروعها فأصبحت اثني عشر علماً هي:

اللغة - الصرف - الاشتقاق - النحو - المعاني - البيان - الخط - العروض - القافية - قرص الشعر - إنشاء الخطب - الرسائل والتاريخ. وكان البحث في النحو في الأدوار الأولى للثقافة العربية ممتزجاً باللغة والأدب وعلم القراءات.

ثم اقتضت طبيعة التدرج والتعمق في البحث أن يستقل النحو عن فروع العربية الأخرى، وأن ينفرد به بعض العلماء، وأن تظهر فيه مؤلفات مستقلة. ولاشك أن علم النحو إنما هو طائفة من خصائص اللغة العربية، وليست الناحية الإعرابية والصرفية هي كل خصائص اللغة ولكنها ناحية لها أهميتها في اللغة العربية. ولعلها الناحية التي كان تسرب اللحن منها إلى الأذهان داعياً لوضع قواعد لاجتناب هذا اللحن.

لقد اتجه النحويون في مصنفاتهم إلى مسائل النحو لمعرفة أحكام التراكيب وبنية المفردات، ولكنهم لم يقفوا في اتجاههم التعليمي عند ذلك بل امتدت مصنفاتهم إلى تناول الفصائل النحوية والصرفية فأفردوا لكل منها

مسائل مفرقة في كتب النحو العامة فيصعب على المتعلم تتبعها وجمعها، فجاءت لهم مصنفات بعضها خاص بالحروف، وبعضها تناول الأفعال، وبعضها عالج التثنية والجمع، وبعضها تجرد للمصادر، وبعضها عرض للممنوع من الصرف، وبعضها تناول المذكر والمؤنث، وبعضها اختص بالمقصور والممدود. فمن الذين أفردوا كتباً للحروف^(١): المبرد، وأبو عمرو الشيباني، والرماني، والهروي، والرازي.

ومن الذين أفردوا كتباً للأفعال^(٢): أبو عبيدة، وقطرب، والأصمعي، والفراء، وابن السكيت، والأحول، وأبو زيد، والتوزي، والزجاج، وابن دريد. ومن الذين أفردوا كتباً في التثنية والجمع^(٣): الجرمي، والفراء، والأخفش الصغير.

ومن الذين أفردوا كتباً في المصادر^(٤): الأصمعي، والكسائي، والفراء، ونفطويه، والتضمر بن شميل، وأبو زيد، وإبراهيم بن أبي محمد اليزيدي.

ومن الذين أفردوا كتباً في المقصور والممدود^(٥): أبو محمد اليزيدي، والفراء، وأبو جعفر الطبري، وأبو بكر بن شقير، وأبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر بن محمد بن عثمان الجعد، وأبو الطيب الوشاء، وابن درستويه، وابن التستري، وأبو الحسين عبد الله الخزاز، وابن خالويه، وأبو الجود العجلاني، والمبرد، وأبو بكر الأنباري.

ومن الذين أفردوا كتباً في المذكر والمؤنث^(٦): الفراء، والمبرد، وابن

(١) التديم، الفهرست، ص ٦٥ - ٧٥ وما بعدهما.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٩، ٥٨، ٦١، ٧٤، ٧٩، ٨٧، ٦٠، ٦٣، ٦٦، ٦٧، ٩٢.

(٣) المصدر السابق بالترتيب، ص ٦٢، ٧٣، ٩١.

(٤) المصدر السابق بالترتيب، ص ٦١، ٧٢، ٧٣، ٩٠، ٥٨، ٦٠، ٥٦.

(٥) المصدر السابق بالترتيب، ص ٥٦، ٧٤، ٦٥، ٨١، ٨٩، ٩٠، ٩٣، ٦٨، ١٤٩، ٩٠، ٩٢، ٨٢، ٦٥.

(٦) المصدر السابق بالترتيب، ص ٧٤، ٦٥، ٩٠، ٨٩، ٩٠، ٨٢، ٩٠، ٦٥، ٦٨، ٩٢، ٩٥، ٩٢، ٦٤، ١٤٩، ٩٣، ٦١، ٧٨، ٧٩، ٦٤.

الخزاز، وابن كيسان، وأبو بكر محمد بن عثمان الجعد، وأبو الأنباري، وأبو جعفر الطبري، وابن درستويه، وابن خالويه، وابن جنبي، وأبو الجود العجلاني، وابن التستري، وأبو الطيب الوشاء، والأصمعي، وأبو القاسم بن سلام، وابن السكيت، وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني.

أفرد الناظم نفسه في التصريف مؤلفاً هو (لامية الأفعال) لكنه صنفها عندما أحس بقصور طاقة النظم عن استيعاب مسائل التصريف ودقائقه غير أن هذه الكتب المتخصصة أدت إلى كثرة التشقيق والتفريع ومن ذلك كتاب (شذا العرف في فن الصرف) للشيخ أحمد الحملوي الذي قسم الأفعال فيه وفق أزمنتها وكان منها المضارع الذي شققه إلى مضارع دالّ على الحال وآخر دالّ على الاستقبال ولكي يميزهما عن بعضهما جعل للفعل المضارع الدالّ على الحال أدوات تعيينه للحال عند اتصالها به هي (لام الابتداء) و (لا ، وما) النافيتان، نحو: «إِنِّي لَيَحْزَنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ». «لَا يَحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ» «وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا»^(١). فحزن يعقوب في الآية الأولى سيقع بعد ذهاب أبنائه بيوسف ولم يكن ذلك قد وقع وقت الكلام. وفي الآية الثانية دلالة على المستقبل فالله لا يحب الجهر بالسوء دائماً، أي في الحاضر والمستقبل. وفي الآية الثالثة دلالة أيضاً على المستقبل لأن الغيب مسطور في الحاضر والمستقبل أضف ذلك إلى قوله تعالى: (غداً) ولعل رغبة المؤلف في التشقيق هي التي دفعته إلى ذلك وربما لم تسعفه الشواهد وربما وقع في تناقض حين أورد قوله تعالى (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)^(٢) حين جعل (أن) من الأدوات التي تعين الفعل للاستقبال وقد أوردها في قوله (وإني ليحزنني أن تذهبوا به)^(٣) فالمصدر (أن تذهبوا) هو فاعل الفعل (يحزنني) وهو مرتبط بزمنه فالذهاب مرتبط بالحزن، والحقيقة

(١) الشيخ أحمد الحملوي، شذا العرف في فن الصرف، ص ٢٥، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ،

ط ٢١، القاهرة، ١٩٧٩م.

(٢) سورة البقرة، آية ١٨٤.

(٣) سورة يوسف، آية ١٣.

أن -عروف المنة أرغفة (أبيت) تكثير للدلالة القليل على الزمن الدال، دون الحاجة إلى لام الابتداء.

الاتجاه التعليمي والتصنيف النحوي:

اتجه النحو هذه الوجة في التصنيف بسبب النهج التعليمي الذي كان سائداً إذ لم تكن هناك في البيئات العربية مدارس نظامية متخصصة وإنما اعتمدت على النحو نفسه في كل شيء أو على الشيخ الذي يجلس بين تلامذته وظل هذا الأمر سائداً إلى عهد قريب وكان الناظم من هؤلاء الشيوخ الذين تعقد لهم حلقات الدرس في المسجد فيلتي على تلامذته دروسه.

وقد كان كثير من النحويين معلمين مؤدبين كما كان يرجع عليه القوم إلى كبار النحويين في اختيار المعلمين لأبنائهم وامتحانهم أيضاً، فبعض الأكابر من السراة يطلبون من المبرد أن يختار معلماً لأبنائهم فيختار لهم تلميذه الزجاج^(١) ويطلب عبيد الله بن سليمان بن وهب وزير المعتضد من المبرد مؤدياً لابنه القاسم فيدله على الزجاج ومكانه^(٢). ويطلب الخليفة الوائق من المازني أن يمتحن المعلمين الذين يختلفون إلى أولاده ليبقى منهم من فيه نفع لهم^(٣).

ومن النحويين المعلمين المؤدبين أبو محمد اليزيدي (ت ٢٠٢ هـ) فكان مؤدياً لولد يزيد بن منصور، ثم اتصل بالرشيد فجعله مؤدب المأمون. وكان اليزيدي يعلم بحذاء دار أبي عمرو بن العلاء، وكان أيام الرشيد مع الكسائي ببغداد في مسجد واحد يقرئان الناس^(٤).

(١) كمال الدين الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٢٤٥، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة، ١٩٦٧م.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٤٥.

(٣) اليزيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ٩٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ١٩٧٣م.

(٤) كمال الدين الأنباري، نزهة الألباء، ص ٨١، ٨٢.

وعلى ابن المبارك الأحمر (ت ٢٠٦ أو ٢٠٧ هـ) كان مؤدياً
للأمين^(١)، والقراء (ت ٢٠٧ هـ) قد وكله المأمون ليلقن ابنه النحو^(٢)،
وأبو يوسف يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٣ هـ) كان يؤدب مع أبيه بمدينة
السلام في درب القنطرة صبيان العامة حتى احتاج إلى الكسب فجعل يتعلم
النحو، وظل يختلف إلى أهل القنطرة حتى اختلف إلى ابنى هارون وكانا
يكتبان لمحمد بن طاهر، واحتاج ابن طاهر إلى رجل يعلم ولده وجعل ولده
في حجر إبراهيم، وقطع ليعقوب بن السكيت خمسمائة درهم ثم جعلها
ألفاً، وخرج يعقوب إلى سر من رأى أيام المتوكل فصيره عبد الله بن يحيى
ابن خاقان عند المتوكل فضم إليه ولده وأسنى له الرزق^(٣). والزجاج وجهه
المبرد إلى بعض الأكابر من السراة ليعلم أولادهم، ثم صار مؤدياً للقاسم بن
عبيد الله بن سليمان بن وهب وزير المعتضد. وغير هؤلاء كثير. إن النحويين
كان منهم بل من مشاهيرهم من تصدوا للعملية التعليمية للصغار والكبار.

فظهر في الأندلس علماء أجلاء ضارعوا علماء المشرق وعنوا أكثر ما
عنوا بالعلوم الشرعية، وبالعلوم اللغوية وبالنحو والقراءات. وقد نزع كثير منهم
إلى المشرق وقاموا بالتدريس في مساجده ومدارسه.

والاضطلاع بتدريس النحو وعلوم اللغة الأخرى في المغرب والمشرق.

في أيام الرشيد، يتربع الخليل بن أحمد الفراهيدي على كرسي العلم
والمعرفة العربية بوجه عام ومنها النحو بالطبع، ويحجى سيبويه فيأخذ عن
الخليل، ويضع للناس كتابه الشهير والذي صار إماماً لكل ما كتب^(٤).

هكذا كانت هناك حلقات تعليمية يتصدرها أشياخ كل علم من العلوم
كحماد بن سلمة والخليل بن أحمد وسيبويه بالبصرة، والقراء بالكوفة،

(١) المصدر السابق، ص ٩٧.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٣) المصدر السابق، ص ١٧٩.

(٤) ابن خلدون، المقدمة (مقدمة ابن خلدون)، ص ٥٤٦، ٥٤٧، بيروت، ١٩٧٨م.

وكان حماد هذه الحلقات، الإملاء من الشيخ علي، تلاوته، والقراءة من أحد تلاميذه عليه، فهذا حماد بن سلمة (ت ١٦٧ هـ) يملئ الحديث وقصته مع سيويه معروف^(١)، والقراء (ت ٢٠٧ هـ) يملئ كتابه معاني القرآن على سلمة وأبي نصر الوراقين ولما حبسا ما كتباه عن الناس ليتكسبا خرج القراء إلى المسجد وأملاه من جديد^(٢)، والأثرم (ت ٢٣٢ هـ) يملئ شعر الراعي^(٣)، وأبو الحسن اللحياني يملئ النوادر^(٤)، وأبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) يملئ كتبه المصنفة ومجالسه من حفظه^(٥)، وأبو عمر الزاهد (ت ٣٤٥ هـ) يملئ من حفظه ثلاثمائة ألف ورقة لغة^(٦).

ويقرأ كتاب سيويه على الأخفش أبو عمر الجرمي^(٧) وأبو عثمان المازني^(٨)، والكسائي^(٩)، وأبو حاتم السجستاني^(١٠)، والرياشي^(١١).

ومنذ نشأة دراسة اللغة في الأندلس إلى نهاية القرن الثالث تقريباً تتضح ظاهرتان جديرتان بالتسجيل:

أولاهما: إنه مع كثرة هؤلاء العلماء في اللغة والنحو. لم يرد عنهم مؤلفات فيهما غير ما ورد عن عبد الملك ابن حبيب من أن له كتاباً في (إعراب القرآن) وما ورد من عبارات عامة عن بعضهم من أن له تأليفاً في

(١) كمال الدين الأنباري، نزهة الألباء، ص ٤١.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٣) المصدر السابق، ص ١٦٠.

(٤) المصدر السابق، ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٥) كمال الدين الأنباري، نزهة الألباء، ص ٣٦٥.

(٦) المصدر السابق، ص ٣٧٦.

(٧) المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٨) المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٩) المصدر السابق، ص ١٣٤.

(١٠) المصدر السابق، ص ١٨٩.

(١١) المصدر السابق، ص ١٩٩.

النحو دون تحديد، كما ذكر الزبيدي عن أبي بكر بن خابط المكفوف وما نسب لأبي الحسن مفرج بن مالك من علماء هذا القرن أنه شرح كتاب الكسائي، وكل هذا يؤكد أنهم كانوا معلمين لا علماء.

والظاهرة الثانية: أنهم حتى نهاية القرن الثالث لم يرد عنهم ما يشير إلى أنهم عرفوا كتاب سيبويه أو تدارسوه بينهم مع أنه قد عرف في المشرق منذ وقت طويل في تلك الفترة التي عرف فيها كتاب الكسائي، إذ شاءوا لأنفسهم أن يقتصروا على الأسهل والأخف، فنقلوا كتاب الكسائي في أواخر القرن الثاني، ثم عكفوا عليه بعد ذلك قرناً من الزمان. أما في القرن الرابع فقد اتخذت دراسة النحو واللغة طابعاً علمياً جاداً، وتحول التعليم إلى علم، واستبدل النقل بالتأليف، وظهر التخصص في دراسة اللغة والنحو بدل الجمع من كل فن بطرف ولهذا سبيان:

الأول: رحلة كبار علماء المشرق إلى الأندلس، وقيامهم بالتعليم والتأليف وعلى رأس هؤلاء أبو علي القالي الذي مكث في الأندلس من سنة ٣٣٠ هـ إلى سنة ٣٥٦ هـ، وهي مدة تقرب من ثلاثين عاماً، قام خلالها بالتحقيق والتأليف، ومن كتبه «الأمالي والبارع في اللغة والمقصود والممدود وكتابه فعلت وأفعلت». وأما الأمر الثاني فهو نقل كتاب سيبويه إلى الأندلس، وتداوله بين العلماء والعكوف على تفهمه ودراسته، فتحول الدارسون من النظر في النحو بطريقة سطحية إلى النظر العميق الجاد.

وعلى كل حال فقد تهيأت للأندلسيين منذ القرن الرابع أدوات الإنتاج العلمي الصحيح - من مرور فترة كافية للنضج اللغوي - والتفاعل مع غيرهم من علماء المشرق - والاطلاع على أهم كنوزهم في دراسات النحو واللغة، فبدأ منذ ذلك الوقت اتجاه جديد في دراسة اللغة عندهم والتأليف فيها.

وإذا كانت مؤلفاتهم منذ القرن الرابع تبدو فيها الجدية والعمق، فإن جهدهم فيها - بصورة عامة - لم يخرج عن كونه مجهوداً دراسياً أكثر منه إبداعاً علمياً.

والاجتهاد هو فى إعمال الذهن أو توليد الفكرة أو مناقشة رأى أو توجيه
مثال (١).

أما فى مجال التأليف فالأندلسيون وإن لم يأتوا بقواعد نحوية جديدة، قد
اختلفوا لأنفسهم طريقة تقوم أساساً على شرح مؤلفات علماء المشرق تارة،
والاستدراك على ما فاتهم تارة أخرى، ولعل هذا المنهج فى التأليف قد ظهر
أكثر ما ظهر عند الأندلسيين فى هذه المرحلة حتى غدا من سمتهم المميزة
عن الاتجاهات النحوية التى سبقتهم فى الظهور، فلم يسيروا فى درب الاتجاه
البصرى، أو الكوفى، ولم يحاولوا التوفيق بينهما كما فعل نحاة بغداد، بل
عملوا على إظهار أصالة الشخصية الأندلسية فى هذا المجال، وكان هذا
تمهيداً لظهور ما عرف فيما بعد بين علماء اللغة (بالإتجاه النحوى
الأندلسى). وقد نشأ هذا عن أن ابن حزم فقد أعطى الضوء الأخضر لكل
من أبى حيان الأندلسى وابن خلدون للتنبه إلى ميدان علم اللغة المقارن
الذى سبقوا به اللغويين الأوروبيين بحوالى مائتى عام أى قبل تنبه (دانتى)
إلى مجال المقارنة اللغوية بين فصائل اللغة اللاتينية كما يرجع أيضاً إلى
فتح الباب لابن مضاء القرطبى قاضى القضاة فى ذلك الوقت لأن يهاجم
نحو المشرق فى كتابه (الرد على النحاة)، لكن ابن مالك وابن معط وغيرهم
كثيرون ممن رحلوا إلى المشرق لم يتفصلوا عن النحو العربى بأصوله وقواعده
وشواهدة وتقسيماته ذلك أنهم عاشوا ودرسوا ودرّسوا فى مصر والشام.
خصوصاً فى مساجدها التى هى رمز للتراث الإسلامى وجامعة لعلوم الإسلام
وطلبة العلم من المشرق والمغرب، ولكن المنظومة النحوية لا تخلو من أن تكون
ثورة فى التصنيف النحوى كما كانت تجرية ابن مضاء ثورة على أصول
النحو وأسسها والفارق أن ثورة ابن مضاء على النحو انبعث من المغرب لكن
تجربة ابن معط وابن مالك صنفت فى المشرق على أرضه وبين علمائه
وأبنائه.

(١) د/ محمد عيد، أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث،
ص ٣٢ - ٣٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٩م.

لقد اتسم التصنيف فى النحو بطابعين رئيسين:

الطابع الأول: طابع تعليمى وهو الغالب، والغرض منه عرض مسائل النحو وقضاياها حتى يتسنى للدارسين الوقوف عليها أملاً فى استيعابها ومراعاتها عندما ينطقون أو يكتبون، ولا نريد بالطابع التعليمى كتب النحو الخاصة بتعليم المبتدئين وإنما نعنى به ما صنف لبيان الضوابط التى تميز الصواب من الخطأ فى التركيب وبنية المفردات وما صنف فى تطبيق هذه الضوابط على النصوص سواء أكانت مفصلة للشايد أم مطولة للمتخصصين فالغرض منها مختصرة أو مطولة لتعليم النحو وإن اختلفت المستويات التعليمية.

ولم تبرا المصنفات ذات الطابع التعليمى من آثار الطابع النظرى الفلسفى بل طعمت حواشيتها ببعض تلك الآثار بدءاً بكتاب سيبويه وظلت بصماتها على صفحات المصنفين وصولاً إلى المنظومة النحوية التى حققت مطلبين هما الاختصار فى الحجم وشمول أبواب النحو وقضاياها ومسائله بل شققت هذه الأبواب وفرعتها وربما تعارض المطلبان. يقول سيبويه (ت ١٨٠ هـ) فى أول كتابه «هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية، وهى تجرى على ثمانية مجار. على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف ... وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شئ منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شئ أحد ذلك فيه من العوامل التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ الحرفى، وذلك الحرف، حرف الإعراب»^(١).

فى هذا النص يضع سيبويه نظرية العامل كاملة، وهى تقوم على سؤال كبير هو ما علة حركات الإعراب. وهذا التساؤل هو الذى وجه التفكير النحوى إلى الواجهة التى وجدناه عليها، وهو تساؤل يبدو طبيعياً لأن بداية

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٣.

الخطأ في الكلام اتصلت بظاهرة الإعراب، ولذلك هيمن التعليل لهذه الحركات الإعرابية ومحاولة وضع قوانين للالتزام بها على التفكير النحوي العربي، وهي غاية تطبيقية تعليمية. ولكن هذا التفكير اتخذ بعد ذلك على يد الخليل صورة النظرية العلمية المختلطة بنماذج تطبيقية وتوجيهات تعليمية. ولعل ذلك ما دعا الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) إلى تقسيم علل النحو بما لها من صلة بأصوله إلى ثلاث أضرب هي العلل التعليمية والعلل القياسية والعلل الجدلية النظرية.

فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب «لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً وإنما سمعنا بعضها فقسنا عليه نظيره»^(١)، لما سمع قام زيد فهو قائم وركب زيد فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب وأكل فهو آكل. ثم يقول «فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيدا قائم فإن قيل بما نصبت زيدا؟ قلنا (يان) لأنها تنصب الاسم وترفع الخير لأننا كذلك علمناه ونعلمه.

وكذلك قام زيد، فإن قيل لما رفعتم زيدا قلنا لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. وهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب»^(٢).

أما العلة القياسية فيحددها الزجاجي بقوله: «فإن يقال لمن قال نصبت زيدا (يان) في قوله: إن زيدا قائم، لم يجب أن تنصب (إن) الاسم فالجواب في ذلك أن يقول لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعت»^(٣).

أما العلة الجدلية فهي كل ما يتصل في مثل باب أن من حيث شبهها بالأفعال في العمل»^(٤).

(١) الزجاجي - الإيضاح في علل النحو، ص ٦٤ دار العروبة، تخنيق مازن المبارك، ١٩٥٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٤.

(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

ولاشك أن الهدف التعليمي أو العليل التعليمي كما قال الزجاجي، كانت السبب المباشر المقول بالعمل تفسيراً لحركة الإعراب، وربما ليسهل تعلمها والالتزام بها في الكلام. ومن ثم رأوا كما قال سيبويه أن حركات الإعراب ما هي إلا أثر لمؤثر لا بد أن يكون قد أحدثها، ومعنى هذا أنهم تصوروا أن الإعراب طارئ يحدث نتيجة لوجود عامل.

ونحاة الأندلس اتجهوا إلى وضع أعمال علمية تشبه تلك التي وضعها بعض المشاركة، ومن أولئك خصيب الكلبي الذي كان له كتاب مصنف في اللغة يشبه (الغريب المصنف) لأبي عبيد القاسم بن سلام. كما اتجه بعضهم الآخر إلى جلب كتب المشاركة إلى الأندلس، ومن أولئك منذر بن سعيد القاضي المعروف بالبلوطي.

وكان أحمد بن يوسف بن حجاج بن عمير بن حبيب بن عمير من أعلم الناس بالنحو، وأحفظهم لمسائله وكان كتاب سيبويه بين يديه لا يني عن مطالعته في حال فراغه وشغله، وصحته وسقمه.

المنظومة النحوية دندوف، للترميز

المنظومة النحوية شكل من أشكال تيسير علم النحو التي مر بها منذ بدء التأليف فيه. فقد لجأ النحاة إلى تيسير علم النحو بتصنيف المختصرات التي تخلو من كل حشو كما تعددت عندهم محاور التصنيف فكان المحور هو العامل تارة والمعمولات تارة أخرى كما كانت أقسام الكلام وفقاً لوظائفها النحوية محوراً للتصنيف النحوي. كما تدرج النحاة في مؤلفاتهم من الأعداء إلى الأيسر ومنع ذلك ابن جنى وابن مالك وابن هشام تيسيراً على الدارسين، وقام علماء النحو بشرح مؤلفاتهم تبسيطاً لتلاميذهم كما شرحوا مصنفات غيرهم وعلقوا عليها وكان نشوء الشعر التعليمي مدعاة لتنظيم قواعد النحو لسرعة حفظها وتقبل الدارسين لها. وبعد مرحلة المنظومات ونشوء المدارس النظامية والمعاهد التعليمية أتجه علماء النحو إلى طرق تربوية أخرى

منها توزيع الأبواب على سنى الدراسة والتخفف من أصول النحو وفلسفته والتخفف من الحشو ومراعاة سن الدارس وملائمة المادة المدروسة لعمر الدارس وعقليته وليس من شك ف أن المنظومة النحوية عمل تربوي بكل المقاييس لأنها هدفت إلى توصيل النحو العربي بقواعده وشواهد وأمثله إلى الدارسين بأيسر سبيل محبب إلى نفسه وهو أسلوب الشعر وإن كلف ذلك الناظم عناءً شديداً وتطلب منه دراية واسعة بعلوم العربية. وبالرغم من أن الدراسات النحوية واللغوية قد شهدت بعد سيبويه عقولاً علمية فذة لاتقل عنه قدرة على الإبداع إلا أنهم عكفوا على كتابه شرحاً وتعليقاً واختصاراً وأصبح كثير من أعمالهم يتصل بالتحليل الجزئي دون الأصول النظرية فتحوّلت دراسة اللغة من منهج علمي يقوم على التحليل والاستنباط إلى دراسة هذه المسائل الجزئية في ذاتها فتضخمت المؤلفات النحوية واتسعت وظهرت المنظومات موجزة، كما في ألفية ابن مالك، ولكنها فشلت في تحقيق هذا الهدف لأنها جاءت في لغة معماه، واحتاجت المتون إلى شروح، والشروح إلى حواش وتعليقات.

وإذا نظرنا إلى الإطار العام تبيننا أن سيبويه بدأ بالمركبات لينتهي إلى أصغر وحدة لغوية، وإن بدا في الشكل أنه بدأ بالكلمة فقد كانت هذه البداية لا بد منها فهي مدخل إلى دراسة المركب ولذا لم يقف طويلاً عندها بل عرض لما لا بد منه قبل دراسة المركبات والجمل التي شغلت الجزء الأعظم من كتابه، كما نتبين أن سيبويه تناول درس اللغة في المستوى التركيبي، والمستوى الصرفي، والمستوى الصوتي ولم يهمل المستوى الدلالي في ثنايا المستويات السابقة.

أما إذا عدنا للبناء الداخلي للكتاب فإننا نجد سيبويه قد قسم كتابه أبواباً وهو لا يريد بالباب ما يدل على الوظيفة النحوية كباب الفاعل وباب المفعول به، وباب النعت وباب التوكيد وباب التمييز كصنيع المتأخرين من النحويين في مصنفاتهم ولكنه عقد باباً لكل مسألة من مسائل النحو والصرف من غير

تفرقة بين المسائل الرئيسية والمسائل الفرعية عنها (١).

وظاهرة تدهيف المختصرات في النحو لم تتأخر كثيراً عن كتاب سيبويه إن لم تكن مصاحبة له، فالمقدمة في النحو المنسوبة لخلف الأحمر (ت ١٨٠ هـ)، وكتاب الجمل في النحو المنسوب أخيراً إلى الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ)، يشيران إلى هذه المصاحبة، ومنها: الجمل في النحو للخليل ابن أحمد (ت ١٧٥ هـ)، ومقدمة في النحو لخلف الأحمر البصرى (ت ١٨٠ هـ)، ومختصر في النحو لأبي محمد اليزيدي (ت ٢٠٢ هـ)، ومختصر نحو المتعلمين للجرمي (ت ٢٢٥ هـ)، ومختصر في النحو لأبي جعفر بن سعدان الضرير (ت ٢٣١ هـ) ومختصر في النحو للكسائي (ت ٢٣٣ هـ)، ومختصر في النحو لابن قادم (ت ٢٥١ هـ)، والمدخل في النحو والمبرد (ت ٢٥٥ هـ) والمختصر لهشام الضرير (ت ٢٩٠ هـ)، ومختصر في النحو لثعلب (ت ٢٩١ هـ)، ومختصر في النحو لابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ)، ومختصر في النحو لأبي موسى سليمان الحامض (ت ٣٠٥ هـ)، ومختصر نحو لأبي عبد الله محمد بن العباس بن أبي محمد اليزيدي (ت ٣١٠ هـ)، ومختصر في النحو للزجاج (ت ٣١٠ هـ)، ومختصر في النحو لأبي بكر عبد الله بن محمد بن قشير النحوي (ت ٣١٥ هـ)، والموجز الصغير لابن السراج (ت ٣١٦ هـ) والموجز لأبي بكر محمد بن أحمد بن منصور الخياط (ت ٣٢٠ هـ)، ومختصر في النحو لأبي الطيب الوشاء (ت ٣٢٥ هـ)، والموجز في النحو لأبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن موسى الكرماني (ت ٣٢٩ هـ)، والتفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، والإيجاز في النحو للرماني (ت ٣٨٤ هـ)، والعوامل المائة للجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ومقدمة في النحو لعلي بن فضال بن علي المجاشعي (ت ٤٧٩ هـ) والأنموذج للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ).

وتجمع هذه المختصرات سمة عامة مشتركة هي أن جهد المؤلف لا يقتصر على هذا المختصر وإنما صنعه خصيصاً بهدف التيسيرات على تلامذته وغالباً

(١) سيبويه، الكتاب، ص ٣: ٥.

ما يكون له مؤلفات أخرى تعد من المطولات ويغلب على تصنيف المختصر سهولة لغته وتخففه من الشواهد والحشو والبعد عن التفريعات وأصول النحو.

فمن قبيل التيسير على الناشئة والمتعلمين لم يشأ ابن جنى^(١) في كتابه اللمع أن يعرض لباب التنازع والاشتغال ولا للمنصوب على الاختصاص ولا للمنصوب على التحذير والإغراء، ولا سيما الأفعال ولا لمواقع حذف المبتدأ وجوباً وحذف الخبر وجوباً ولا حذف عامل المفعول المطلق، كما لم يشأ أن يعرض لبناء المشتقات وعملها، أما عمل المصدر فقد عرج عليه في باب الحروف الموصولة^(٢). كما أنه لم يشر إلى علامات أصلية للإعراب وعلامات فرعية ولا للإعراب المقدر. وتلك ميزة تجلت فيها قدرة ابن معطى على النظم في عنوانات ألفيته التي صدرت بها الأبواب، حيث صدر كل باب بلفظ، وصاغ رؤوس هذه الأبواب. نظماً فيقول مثلاً:

بالله ربي في الأمور أعتصم ألقول في حد الكلام والكلم

وقال في باب المبنى للمجهول (ما لم يسم فاعله):

ألفوا فيما لم يسم فاعله قد يحذف الفاعل لفظاً جاهله

وقال في صدارة المعرب والمبنى:

ألفوا في الإعراب والبناء الأصل في الإعراب للأسماء

وفي إعراب جمع المذكر:

القول في جمع المذكر العلم والوصف والواحد فيه قد سلم

ويقول:

القول فيما لم يصرف منه فعل الته جب قد أبنت عنه

(١) ابن جنى، كتاب اللمع في العربية، ص ٢٧٠ : ٢٧١، تحقيق د/ حسين شرف، القاهرة، ١٩٧٨م.

(٢) ثلاث رسائل لابن جنى، ص ٢٧٠ : ٢٧١، نشرها وجيه فارس الكيلاني، مطبعة لنن، مصر.

ويقول:

القول فى المدة للإنكار وقفا وما يحكى فى الاستخبار

ويقول:

القول فى مفسر الأعداد أولها مرتبة الأعداد

ويقول:

القول فى التصريف وهو يشتمل على زيادة وحذف وبدل

ويقول:

القول فى الإدغام باختصار وبعده ضرائر الأشعار

وعمل ابن معط هذا يشابه تقسيم ابن مالك فى ألفيته لأبواب وفصول.

وقدرة ابن معطى على توضيح الموضوع الذى يتحدث عنه بأقصر الطرق وأسهل تعبير حتى يسهل حفظها. فقد حصر مثلاً أوزان الخماسى فى بيت واحد، ومثل بكلمات دون الأوزان وذلك لسهولة حفظ الكلمات. أما الأوزان فحروفها واحدة والفرق بينها بالشكل مما يؤدى إلى صعوبة الحفظ فقال:

وللخماسى جاء قرطعب له سفرجل جحمرش قد عمله

وكذلك الحال مع أوزان الرباعى فىأتى بأمثلة محددة واضحة سهلة

الحفظ فىقول:

وللرباعى قمطر سلهب وزبرج ودرهم وجخندب

وعندما أراد ابن معطى الحديث عن النكرة وضع خصائصها ومميزاتها

بالأمثلة فقال:

وكل ما يقبل ربّ أو آل أو كم مضاف عليه تدخل

أو من للاستغراق أو كلا له فإنه منكر مثله

رب غلام قد ملكت أو كم وكل عبد ماله من درهم

أما ابن مالك فيبدأ تعريفه للنكرة بقوله:

٥٢- نكرة قابل أل مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرا

ابن مكطى كان أكثر توفيقاً فى شمول التعريف وتحديد مفهوم الفكرة.

وتعرض ابن معطى لموضوعات لم يتطرق لها ابن مالك فى ألفيته، فقد تطرق لقواعد الإملاء وأغفلها ابن مالك فى ألفيته، كما تعرض فى باب الإدغام وفى آخر ألفيته إلى إدغام الحروف المتقاربة المخارج، بينما أغفل هذا ابن مالك وتحدث عن إدغام الحروف المتماثلة فقط. أضف ذلك إلى باب الضرائر الشعرية والذى فرقه ابن مالك فوزعه على أبواب النحو فى الألفية كلها غير أن ابن مالك استدرك مافاته فى النظم الصرفى فألف لامية الأفعال

وعاب ابن خلدون من يعكف على كتب المتأخرين العارية عن الشواهد من كلام العرب وأشعارهم لأنهم يحسبون أنهم قد حصلوا على رتبة فى اللسان العربى وهم أبعد الناس عنه^(١). كما نعى على النحويين من أهل المغرب وإفريقية لعدولهم عن البحث فى الشواهد والتراكيب العربية وبذلك أصبحت كتبهم كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل وبعدت عن تحقيق غايتها^(٢). وعالجت المنظومة النحوية هذا النقص بأن دمجت الشواهد القرآنية والشعرية مع القواعد فى النظم.

ولتجنب الحشو نجد عند ابن جنى فى اللمع، والمجاشعى فى المقدمة فى النحو. من علم التعرض لبابى الاشتغال والتنازع، كما نجد ابن جنى فى كتاب اللمع لا يعرض للاستغناء ولا الاختصاص والتحذير والإغراء ولا لأسماء الأفعال، ولا لأبنية الأسماء، ولا لأبنية المشتقات والمصادر، ولا لأبنية الأفعال وباقى بحوث الصرف ما عدا النسب والتصغير، وقد حذا حذوه فى

(١) مقدمة ابن خلدون، ص ٤٩٥، المطبعة الأزهرية، ١٩٣٠م.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٩٥.

ذلك المجاشعي وشاركهما ابن هشام في شذور الذهب وزاد عليهما بأنه لم يعرض لبابى التصغير والنسب والإمالة ونونى التوكيد وألف القطع والوصل.

وفى مقابل ذلك أحس بعض النحويين بحاجة المتعلمين إلى مسائل معينة فلم تخل منها كتبهم حتى المختصرات فأفردوا لها أبواباً كالاستفهام، وألفات القطع والوصل، ومد ومد، وحتى، والمنادى وملحقاته والعدد، وكم، ورب، وما لا يتصرف، والقسم، ونونى التوكيد، والإمالة^(١)، بل كان بعضهم حريصاً على تناول ما يتصل بالهجاء والخط^(٢). وعلى سبيل المثال نجد ابن جنى يعقد باباً للاستفهام كل أداة منها ويذكر أمثلة والإجابة عليها بطريقة تعليمية خالصة^(٣).

كما عقد ابن جنى باباً لألفات القطع وألفات الوصل^(٤) مقتفياً فى ذلك أثر سيبويه^(٥)، والمبرد^(٦)، والزجاجى^(٧)، وتبعه فى ذلك المجاشعى^(٨) والزمخشرى. ونص الزمخشرى على أن إثبات همزة الوصل فى الدرر لحن فاحش فقال: «وإثبات شىء من هذه الهمزات فى الدرر خروج عن كلام العرب ولحن فاحش فلا تقل الإسم والإنطلاق والإتسام والإستغفار ومن

(١) انظر: المفصل للزمخشرى، والتسهيل لابن مالك، والجمل للزجاجى، والمقرب لابن عصفور،

والفصول الخمسون لابن معطى، والمقدمة فى النحو للمجاشعى، واللمع لابن جنى.

(٢) انظر: المقدمة فى النحو للمجاشعى، والفصول الخمسون لابن معطى، والجمل للزجاجى.

(٣) ابن جنى، اللمع فى العربية، ص ٣١٣ - ٣١٩.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٠٥ - ٣١٣.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٢٧١ : ٢٧٢.

(٦) المبرد، المقتضب، ج ١، ص ٢١٨ : ٢١٩، تحقيق عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للثقون الإسلامية، الطعة الثانية.

(٧) الزجاجى، الجمل فى النحو، ص ٢٥٧، تحقيق د/ على توفيق الحمد، ط ٢، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٥.

(٨) المجاشعى، المقدمة فى النحو، ص ٧٢ : ٧٣، تحقيق د/ حسن شاذلى فرهود، دار التراث بالقاهرة ١٩٨٠م.

إبتك ؟ وعن إسماك^(١). وتبعهم في هذا الصنيع ابن عصفور^(٢). ولا شك في أن هذه الأبواب والمسائل كانت تستحق منهم العناية الخاصة لما فيها من دقة ولدورانها في الاستعمال وبجانب ما تقدم نجد بعض النحويين لا يعرض لتفصيلات وكأنه يكتفى بالأسس العامة مراعاة لمستوى الدارسين وعلى سبيل المثال نجد من النحويين من لم يشر إلى تقسيم علامات الإعراب إلى علامات أصلية وعلامات فرعية تنوب عن الأصول، ولا إلى الإعراب الظاهر والإعراب المقدر ومن هؤلاء ابن جنى في كتاب اللمع فيقول: «والمقصود بالإعراب كله لا يدخله شيء من إعراب لأن في آخره ألفاً، والألف لا تكون إلا ساكنة»^(٣) ولا يذكر الإعراب على الألف. ويقول: «واعلم أن في الأسماء الآحاد ستة أسماء تكون في الرفع بالواو، وفي النصب، بالألف، وفي الجر بالياء، وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال»^(٤) ولم يشر إلى أنها علامات فرعية نابت عن العلامات الأصلية. ويصنع هذا الصنيع في باب التثنية وباب جمع التذكير وباب جمع التأنيث وقد سبقه إلى هذا أبو جعفر النحاس في التفاحة، والزيدي في الواضح، وتبعه المجاشعي في المقدمة وابن معطى في «الفصول الخمسون» وابن عصفور في المقرب. أما ابن هشام فإننا نجده في قطر الندى لا يشير إلى علامات أصلية وفرعية، ولكن عند شرحه للمتن يذكر التفصيلات لعلامات الإعراب الفرعية^(٥).

كما يكتفى ابن جنى في باب الحال بالحديث عن الحال المفردة، ولا يذكر الحال جملة وشبه جملة، ولا يقسم الحال إلى مؤسسة ومؤكدة

(١) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ٣٥٦، دار الجيل بيروت لبنان.

(٢) ابن عصفور، المقرب، ج ٢، ص ٣٨، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٢م.

(٣) ابن جنى، اللمع، ص ٩٩.

(٤) المصدر السابق، ص ١٠١.

(٥) ابن هشام، شرح قطر الندى (بهامش حاشية السجاعي على شرح القطر، ص ١٨ - ٢٤، المطبعة عثمانية بالقاهرة، ١٣٢٢ هـ).

ومتداخلة ومقدرة .. إلخ، ولكنه يتناول العامل في الحال إذا كان متصرفاً أو غير متصرف وما يترتب على ذلك من جواز تقديم الحال على العامل^(١). وعندما يعرض لباب التمييز يكتفى بتعريفه ويبين أن أكثر ما يأتي بعد الأعداد والمقادير، والمقادير مسموح ومكيل وموزون ويمثل لكل منها ثم يقول: «من المنصوب على التمييز قولك طبت به نفساً...» وأخيراً يقرر أن جميع التمييز من معنى «من»^(٢). وعندما يعرض للوصف أى النعت لا يعرض للنعت بالجملة ولا شبه الجملة وما يتعلق بذلك من شروط فى المنعوت والجملة، بل يكتفى بالحديث عن النعت المفرد بما يدل على معنى فى الموصوف أو شئ من سببه وبين أن المعرفة تنعت بالمعرفة، والنكرة تنعت بالنكرة. وقد سبق الزجاجى ابن جنى فى هذا الصنيع إذ لا يعرض للنعت بالجملة ولا شبه الجملة، ولا يعقد باباً للحال مستقلاً بل يعرض له فى موضعين^(٣) الأول فى باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية، والثانى فى باب أقسام المفعولين وبعده من قبيل المفعول فيه ولم يعرض لمجئ الحال جملة ولا شبه جملة، وهكذا صنع الزبيدى فى كتابه «الواضح فى علم العربية»^(٤).

وقد فهم بعض النحويين أن كثرة الشواهد مع إعرابها وتوضيح غريبها تؤدى إلى تدريب الدارسين ومن هؤلاء ابن هشام إذ يقول فى مقدمة شرح شذور الذهب: «والتزمت فيه أنتى كلما مررت ببيت من شواهد الأصل ذكرت إعرابه، وكلما أتيت على لفظ مستغرب أردفته بما يزيل استغرابه وكلما انتهيت من مسألة ختمتها بأية تتعلق بها من آى التنزيل، وأتبعتها بما يحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصدى بذلك تدريب الطالب وتعريفه

(١) ابن جنى، اللمع، ص ١٤٥ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٣) الزجاجى، الجمل فى النحو، ص ٣٢ - ٣٥، ص ٣١٦.

(٤) الزبيدى، الواضح فى علم العربية، ص ٢٤، ص ٥٧، تحقيق د/ أمين على السيد، دار المعارف،

١٩٧٥م.

السلوك إلى أمثال المطالب»^(١)، وهذا ما تقدمه المنظومة النحوية العربية.

لقد أدرك النحويون دور التدريب والتطبيق وقدموا نماذج محدودة كانت تحتاج إلى تطوير وفهم أعمق لدورها في اكتساب الحس اللغوي، ولكن يشفع لهم أنهم أدركوا الجانب الأهم في مجال التدريب والتطبيق بمفهوم أوسع، وهذا الجهد هو ما قام به شراح الألفية وصانعو الحواشي والتقارير وصنعه قبلهم أيضاً ابن مالك نفسه ولكن في أعماله غير المنظومة فقد استفاد شراح الألفية الشروط اللازمة في المؤلف النحوي من حيث فك عقد نظم البيت وفصل القواعد عن الشواهد والأمثلة إلى جانب إيضاح ما بالشواهد والأمثلة من وجوه الاستشهاد ناهينا ببساطة اللغة التي تعرض لها القاعدة.

ولنحاة الأندلس والمغرب جهود محمودة وأثارتها قيمتها في اللغة، وتمثل جهودهم المحمودة هذه في صور شتى منها:

وضع مختصرات للمطولات من كتب اللغة والنحو، كمختصر الزبيدي لكتاب العين الذي وضعه الخليل بن أحمد، وكالمختصر الذي وضعه أبو بكر خطاب القرطبي لكتاب الزاهر لابن الأنباري.

وتأليف كتب مستقلة في النحو والصرف مثل: كتاب الواضح في نحو العربية، وكتاب الأبنية في الصرف للزبيدي، وكتاب المتع في الصرف لابن عصفور، وكتاب تصاريف الأفعال لمحمد بن القوطية ووضع شروح لبعض كتب النحو مثل: شرح الأعلام على كتاب الجمل للزجاجي، وشرح ابن عصفور على كتاب الجمل في النحو لابن خالويه، وشرح ابن معط على ذات الكتاب، والشرح الذي وضعه كل من الشلوبين وابن عصفور على «المقدمة الجزولية»، وشرح أبيات سيبويه وبعض دواوين الشعراء. وجمع شعر شعراء الأندلس أو تصنيف مختارات من أشعارهم.

(١) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١١، تحقيق محمد محي الدين، ط ١٥، ١٩٧٨م.

ووضع تعليقات على كتب السابقين من علماء النحو، كتعليقات الشلوين على كتاب سيويه.

ونظم قواعد النحو فى قصائد وأراجيز طويلة تيسيراً للدارسين على استيعابها وتذكرها عند الاقتضاء لسهولة حفظ الشعر، ومن ذلك المنظومات النحوية ألفية ابن معط، وألفية ابن مالك، وكذلك قصيدته المسماة بلامية الأفعال.

والملاحظ على الكتب التعليمية وما يشبهها من المؤلفات النحوية أنها لم تقترب من أصول التفكير النحوى أو النظرية النحوية كما وضعها نحاة البصرة، وإنما اتجهت إلى التطبيق والتعليم والاختصار فى إطار هذه النظرية. والمحاولة الوحيدة التى تتصل بمبدأ التيسير والإصلاح من ناحية ومناقشة الأصول والمبادئ النظرية التى وضعها نحاة البصرة من ناحية أخرى ونقدها وفق أصول نظرية جديدة كانت محاولة ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) فى كتابه «الرد على النحاة»^(١). وقد صدر ابن مالك ألفيته بأنها (فائقة ألفية ابن معط) وهذا اعتراف بالفضل من ابن مالك بأن ابن معط سبقه فى النظم على هذا المنوال وعن لى أن البيهة التى نشأ فيها ابن مالك وهى جيان لها أثر فى أن ينحو ابن مالك هذا المنحى الجديد فهذا المنحى يعدّ لونا من ألوان التجديد فى التأليف النحوى وبيهة المغرب والأندلس عرفت بثورتها على المشرق فى فقه ثم نحوه على يد ابن حزم الأندلسى وابن مضاء القرطبي وطبيعياً أن يتأثر أبناء البيهة بهذا الاتجاه الوليد خصوصاً فى مرحلة تلمذتهم على شيوخهم فى تلك البيهة ولما كانت تجربة ابن معط فى النظم سابقة على تجربة ابن مالك كان لابد من البحث فى نشأة ابن معط وتلمذته وبيته.

ولد ابن معط بالمغرب سنة ٥٦٤ هـ سنة أربع وستين وخمسمائة

(١) دكتور أحمد مختار عمر، البحث اللغوى عند العرب، ص ١٢٠ - ١٢٣، توزيع دار المعارف بمصر، ١٩٧١ م.

للهجرة، ولكن يمكن القول أنه قد ولد بظاهر بجاية حيث كانت تسكن قبيلته - وبجاية^(١): مدينة على ساحل البحر بين إفريقيا والمغرب، ويدعم هذا الرأي ويقويه أنه قد تتلمذ على العالم الجزولي الذي أقام بمدينة بجاية حيث عمل هناك، والتف الناس حوله ينهلون من علمه^(٢).

عاش ابن معط صباه في المغرب حيث ولد وتلقى العلم وعاش في فترة كانت دولة الموحدين تبذل قصارى جهدها في توحيد دولة المغرب، وحيث الدعوة الجديدة إلى تجديد المفاهيم الإسلامية، واكساب المسلمين روح القوة والمنعة في الدفاع عن أنفسهم وعن أرضهم، كي تكون لهم دولة مستقلة، وازدهرت تلك الفترة بالأدب والفكر والثقافة، فازدهرت علوم العربية من نحو ولغة وعروض وبيان وتاريخ وسير.

وشهدت دولة الموحدين علماء أفذاذاً، وعباقرة كباراً في علوم العربية: كالجزولي والسهيلي والشلوبين وابن خروف وابن عصفور وابن مضاء وابن مالك وغيرهم.

وأصبح كل عالم من هؤلاء مدرسة قائمة بذاتها، فانتشرت المدارس النحوية هنا وهناك. فهذه مدرسة فاس، وهذه مدرسة طنجة، وهذه مدرسة أشبيلية وغيرها كثير.

وأصبح الطلاب ينتقلون من مدرسة إلى أخرى، مستفسرين عن مسائل كثيرة لمعرفة ما يقوله العلماء عنها، وانتشر علم النحو، وأصبح لازماً لكل شخص. والنحو موضوعاته كثيرة، وأبوابه متعددة.

نشأت فكرة نظم المسائل اللغوية والنحوية، فأنشأ العلامة ابن المناصف أرجوزته المسماة بالمذهبية في الحلبي والشيات حيث نظمها بمراكش سنة ٦٢٠ هـ ثم قام ابن معط في هذا المجال فنظم ألفيته المعروفة في النحو، كما نظم في العروض والقراءات.

(١) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ١، ص ٤٩٥، دار صادر بيروت ١٩٥٥.

(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٣، ص ١٥٧، ١٣١٠ هـ.

فى هذا الجو العلمى نشأ ابن معط، وخطر على فكره أن ىرحل إلى المشرق، فقد أعجب المغرب العربى بالشرق العربى إعجاباً شديداً حتى أن علماء المغرب قد قلدوا المشاركة فى كل شىء. وجاء إلى دمشق حيث الدولة الأيوبية التى اهتمت بالأدب والأدباء^(١).

أما تاريخ وفادته على دمشق فلم ىشر إليها أحد ممن أرخ له، وأستطيع القول أنه لربما قدم إلى دمشق فى حدود سنة ٥٩٠ هـ.

وأخرج لنا هذا العصر علماء كثرأ منهم:

ابن برى^(٢) المصرى المتوفى سنة ٥٨٢ هـ، عثمان بن عيسى البليطى المتوفى سنة ٥٩٩ هـ، أبو اليمن الكندى^(٣) المتوفى سنة ٦١٣ هـ، سليمان ابن بنين الرقيقى المتوفى سنة ٦١٤ هـ، وابن الرماح على بن الصمد^(٤) المتوفى سنة ٦٣٣ هـ، وابن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣ هـ، وعلم الدين السخاوى^(٥) المتوفى سنة ٦٤٣ هـ، وابن الحاجب^(٦) المتوفى سنة ٦٤٦ هـ، وابن الخباز^(٧) المتوفى سنة ٦٣٧ هـ، وبين هؤلاء نشأ ابن معط.

ورحلات العلماء فى الغالب تكون لسبيين: إما طلباً للرزق وإيجاد لقمة العيش، وإما طلباً للعلم. وكأنى برحلات ابن معط هنا من النوع الأول.

إذ لو كان طلباً للعلم، فهو متوفر فى بلده حيث أتقن علوم عصره حتى وصل إلى رتبة عالية، فأصبح عالماً مبدعاً. وجو علمى كهذا، وعالم ىحب العلم وبعشقه لا ىتركه إلى سواه خاصة وأنه عندما وصل إلى دمشق جلس

(١) أحمد أحمد بدوى، الحياة العقلية فى عصر الحروب الصليبية، ص ١٧٣ - ١٧٤.

(٢) السيوطى، بغية الرعاة، ج ٢، ص ٣٤، السعادة، ١٣٨٠ هـ.

(٣) المصدر السابق، ج ١، ص ٥٧٠.

(٤) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٧٥.

(٥) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٩٢.

(٦) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٣٤.

(٧) المصدر السابق، ج ١، ص ٣٠٤.

للتعليم حيث التف حوله الطلاب ينهلون من علمه يدرسههم الأدب والنحو،
وعلوم اللغة.

ولم تكن المنظومة النحوية وسيلة ناجمة خصوصاً في علم النحو فالمنظومة
لم تثبت كفاءتها بقدر ما أثبتت كفاءة الناظم وقدرته على الأداء وكان لابد
لناظم الواحد من التدرج في مصنفاته بحيث يؤلف مصنفات منظوماً ثم
يختصره ثم يبسط النظم في لغة سهلة واضحة ثم يشرح المبسوط فيستوفى
العناصر اللازمة لقبول مصنفه لدى تلامذته من حيث الإيضاح ووفرة
الشواهد والأمثلة.

لقد أراد ابن مالك^(١) بعد أن نظم الكافية، والخلاصة أن يؤلف كتاباً
مختصراً يستوفى أصول النحو، ويستولى على أبوابه وفصوله، فألف كتابه
الموسوم «بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد»^(٢) وجعله ثمانين باباً تضمنت
مائتين وأحد عشر فصلاً استوعبت مسائل النحو والصرف ومخارج الحروف
والهجاء، وجعل ابن مالك رؤوس المسائل الكبرى أبواباً، وفروعها فصولاً.

وقد بدأ بن مالك كتابه هذا بالحديث عن معنى الكلمة والكلام
وإعراب الصحيح والمعتل وإعراب المثني. والمجموع وكيفية التثنية وجمعي
التصحيح، والمعرفة والتكررة وأنواع المعرفة واستغرق في ذلك أحد عشر باباً. ثم
تناول في ثمانية أبواب العمدة أى المرفوعات فعرض لما يلي:

المبتدأ والخبر، والأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر، وأفعال المقاربة
والأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر، والأفعال الناصبة المبتدأ أو الخبر،
والفاعل ونائب الفاعل.

ثم تناول في اثني عشر باباً الفضلات، وهي المنصوبات فعرض لما يلي:

(١) السيوطي، بنية الوعاة، ج ١، ص ١٣٠ - ١٣٧.

(٢) ابن مالك، كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار
الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٩٦٨م.

الاشتغال، تمدى الفعل ولزومه والتنازع والمفعول المطلق، والمفعول له،
والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى، والحال، التمييز وما يتصل به. ثم
أردف ذلك بسبعة أبواب تناول فيها:

نعم وبئس، وحبذا، والتعجب، وأفعل التفضيل، وإعمال اسم الفاعل،
وإعمال الصفة المشبهة، وإعمال المصدر.

ثم تناول في ثلاثة أبواب المجرورات فعرض لما يلي:
حروف الجر، القسم، الإضافة.

ثم خصص ستة أبواب تناول فيها التوابع من توكيد، ونعت، وعطف،
وبيان، وبدل، وعطف نسق.

ثم عقد ستة أبواب تناول فيها النداء، والاستغاثة، والتدبة، وترخيم
المنادى، والاختصاص، والتحذير والإغراء وما يلحق بهما.

ثم عرض أبواباً من: أبنية الأفعال ومعانيها، وهمزة الوصل، ومصادر
الفعل الثلاثي، ومصادر الفعل غير الثلاثي وأسماء الأفعال والأصوات، نونى
التوكيد، ومنع الصرف، وإعراب الفعل وعوامله، وعوامل الجزم، والحكاية،
والإخبار، والتذكير والتأنيث، وألفى التأنيث، والمقصود والممدود، والتقاء
الساكنين، والنسب، وجمع التكسير، والتصغير، والتعريف، ومخارج
الحروف، والإمالة، والوقف، والهجاء.

وقد اشتمل كل باب من هذه الأبواب على ما يلائمه من فصول تناول
فيها المصنف مسائل الباب الجزئية. وابن مالك تناول المرفوعات في إطار
العمد ونص على أن اسم إن، وخبر كان من العمدة الملحقة بالفضلات،
فهما في الأصل أى قبل دخول النواسخ كانا مبتدأ وخبراً مرفوعين.

وقد كان ابن مالك شديد الحرص على عرض أكبر قدر من علمه
بالتحرف في هذا الكتاب فيذكر في إيجاز بالغ آراء التحويين السابقين دون
تعليق عليها أو مناقشتها ولكنه لا يجد متسعاً للأمثلة وذكر الشواهد إلا ما
نذر.

عرض الدكتور محمد إبراهيم عباده للنحو التعليمي في التراث الـ
في مؤلف خاص ومن بين من عرض لهم ابن مالك لكنه لم يع
للمنظومة النحوية عرضاً مفصلاً، واكتفى بعرض تسهيل الفوائد وتك
المقاصد للمؤلف، ويبدو أن ذلك راجع لمنهج المنظومة في تشقيق الأ
وتفريعها وفقاً للمعمولات.

ولو كان أسلوب نظم القواعد مجدياً لما لجأ ابن هشام إلى الاخت
خصوصاً أنه في مرحلة متأخرة بعد ابن مالك.

لقد سلك ابن هشام هذا المسلك أيضاً أعنى التدرج في التأليف
إلى تأليف كتاب مختصر أسماء قطر الندى وبل الصدى قدمه للمبتد
حتى إذا استظهره - والاستظهار كان طريقة التعلم المتبعة - قدم لهم
عمد فيه إلى تفصيل ما أجمل في كتابه المختصر ثم أعد مؤلفاً آخر
أيضاً أسماء شذور الذهب ثم قدم له شرحاً، وبعد هذا الكتاب مناسباً لم
أعلى من مستوى الكتاب السابق ثم ألف كتابه المشهور «مغنى اللبيب»
موسوعة في تفسير المفردات وذكر أحكامها، وتفسير الجمل، وما يتردد
المفردات والجمل، وذكر الأحكام التي يقبح على المعرب جهلها،
كتاب من هذه الكتب ألفه ابن هشام ليقدمه إلى مستوى من مستو
وليس من شك في أن المنظومة النحوية كان هدفها التيسير وإن لم
ذلك لكن هذا الهدف كان يعتمد على الحفظ في الذاكرة فما لم يف
الدارس يمكن أن يحفظه أولاً ثم يفهمه في مرحلة تالية أو أن يكون
المنظومة هدف آخر وهو تذكر قواعد النحو بعد الفراغ من دراسته وك
نوتة جيب أو مفكرة.

النظم والتيسير

كان الشعر ولا يزال ديوان العرب يجمع مفاخرهم ويتنظم عواظ
ومشاعرهم، والشعر يتميز على سائر الأجناس الأدبية بموسيقاه، و
الموسيقى التي تميز بها هي التي جعلته أنسب القوالب التعبيرية لـ

العاطفة الإنسانية فيه، وإظهارها بما يثير ويؤثر في النفس، وبما يشبع ويمتع الروح وتلك الموسيقى هي التي جعلت الشعر أسلس قياداً للحفظ، وأيسر وأشيع في الناس وعلى الزمان، فليس كالشعر ما يظل حتى قديمه الضارب بجذوره في عصور التاريخ محفوظاً على صفحات الصدور تردده الألسنة في شتى المناسبات مادحة أو راثية أو مفتخرة أو واعظة وليس من الناس كبيرهم وصغيرهم، بل متعلمهم وجاهلهم من لم يحفظ من الشعر ما يستدل به على موقف من مواقف الحياة أو يتغنى به في ساعة من الساعات.

والموسيقى التي تضمنها شعرنا العربي غزيرة ومتنوعة^(١). غير أن المنظومات العلمية ومنها المنظومة النحوية اتخذت من بحرى الرجز والسريع وسيلة لتنظيم العلوم لما لهما من إمكانات تتسع لتنظيم العلوم وإن كان السيوطي في منظومته النحوية المعروفة (بالدرة الفريدة) قد نظم فيها آياتاً قليلة على بحرى البسيط والهزج خصوصاً عند صياغة أمثلة المتنوع من الصرف والملاحظ على الشعر التعليمي كله أنه كان من العوامل القوية التي حررت الشعر في القرن الثاني من نظام القصيدة التقليدية وخاصة في القوافي. وذلك لأن طبيعة الشعر التعليمي وصوغه لمعارف وعلوم شتى، أكرمت الشعراء بالاتجاه إلى المزدوج وغيره من ضروب النظم، وإسحق بن حنين له قصيدة تعليمية في تاريخ الطب (من الطويل) يقول فيها:

أنا ابنُ الذين استودعَ الطبَ فيهمُ	وِسْمِي بِهِ طِفْلٌ وَكَيْهْلٌ وَيَافِعُ
يَبْصُرُنِي أَرَسْتَطَالِيْسُ بَارِعاً	يَقُومُ مِنِّي مَنْطِقٌ لَا يَدَافِعُ
وَيَقْرَاطُ فِي تَفْضِيلِ مَا أُثْبِتُ الْأَلَى	لَنَا الضَّرُّ وَالْإِسْقَامُ طَبٌّ مُضَارِعُ
وَمَا زَالَ جَالِيْتُوسُ يَشْفِي صَدُورِنَا	لَمَّا اخْتَلَفْتِ فِيهِ عَلَيْنَا الطَّبَّائِعُ
وَيَحْيِي بِنِ مَاسُويِهْ وَاهْرُنْ قَبْلَهْ	لَهُمْ كَتَبَ لِلنَّاسِ فِيهَا مَنَافِعُ ^(١)

(١) د/ محمود على السمان، فن الموسيقى في الشعر العربي، ج ١، ص ٧، الشركة المصرية للطباعة

والنشر، ١٩٧٨م.

(٢) لويس شيخو، شعراء النصرانية بعد الإسلام، ص ٢٤٩، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت،

١٩٢٦م.

إن الشعر التعليمي كان اتجاهاً جديداً من اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري، دعا إلى وجوده انتشار التعليم وامتزاج الثقافات ودخول علوم ومعارف أجنبية إلى الفكر العربي، وسواء أكانت نشأته عربية خالصة أم بتأثير هندي أو يوناني، فهو ليس فناً مؤثراً ولا شعراً خالداً وليس له من الشعر إلا اسمه، أو كما عبّر عنه د/ طه حسين قائلاً: (هو فنّ ليس له في نفسه قيمة أدبية ولا سيما في العصور المتحضرة كعصر العباسيين، وإنما قيمته في تلك العصور التي لاحظ لها من علم ولا من حضارة، والتي تنتشر فيها الكتابة ولايسهل فيها تسجيل العلم وتدوينه، ففي مثل هذه العصور ينفع الشعر التعليمي ويفيد لأنه أيسر حفظاً من النثر)^(١).

فالوزن والقافية ركنان أساسان من أركان القصيدة العربية، أو قاعدتان لا يمكن أن يقوم بناؤها إلا عليهما^(٢).

وهما حجر الأساس في موسيقاها الخارجية التي يقيسها العروض وحده^(٣). والوزن أعظم أركان حد الشعر، وأولاها به خصوصية وهو مشتمل على القافية وجالب لها ضرورة^(٤). وللوزن إيقاع يطرب الفهم لصوابه، وما يرد عليه من حسن تركيبه واعتدال أجزائه^(٥).

إن التزام نقاد العرب القدامى بالوزن والقافية والتمسك بهما ركنين من أركان القصيدة أمر له نظيره في النقد الأجنبي الحديث. فاللغات الأوروبية الحديثة لم تعد تكتفي بالموسيقى الداخلية للقصيدة إنما تضيف إليها ما

(١) د/ طه حسين، حديث الأربعاء، ج ٢، ص ٢٢١، نشر دار المعارف بمصر، ١٩٥٨م.

(٢) يوسف خليفة، مقدمة ديوان نداء القمم، ص ١٥، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٦م.

(٣) د/ شوقي ضيف، الفن ومذاهبه في الشعر العربي، ص ٧٨ - ط ٣، بيروت، ١٩٥٦م.

(٤) ابن رشيق القيرواني، الممددة، ج ١، ص ١٣٤، تحقيق محيى الدين عبد الحميد، ط ٣، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٦٣م.

(٥) ابن طباطبا العلوي، عيار الشعر، ص ١٥، تحقيق د/ طه الحاجري ود/ زغلول سلام، شركة فن الطباعة، القاهرة، ١٩٥٦.

تولده القافية - على اختلافها - من موسيقى^(١).

وفي نقدنا الحديث، فيقف طه حسين في مقدمة النقاد القائلين بضرورة الوزن في الشعر في مواطن متعددة من تواليقه. يقول: «الركن الثالث الذي لا بد للكلام أن يستوفيه ليكون شعراً هو الوزن»^(٢) ويقول: «وإذن فنحن نستطيع أن نعرف الشعر آمين بأنه الكلام المقيد بالوزن والقافية والذي يقصد به الجمال الفني»^(٣). ويتبنى د/ محمد النويهي آراء ت. س. اليوت في الوزن، التي تقوم على تأكيد أهمية الوزن وضرورته في الشعر، وترفض التحرر منه، لأن الشاعر الحق لا يسعى إلى التحرر من الوزن. والوزن ليس شيئاً زائداً يمكن الاستغناء عنه، وليس مجرد شكل خارجي يكسب الشعر زينة ورونقاً، بل إنه يختص بالشعر الذي يختص بالعاطفة الإنسانية إذا كانت في حالة زائدة الشدة، وهو يتناول أقوى العواطف وأكبرها حدة وأكثرها اهتزازاً، والاهتزاز هو السمة الأولى للعاطفة والوزن معاً^(٤). وهذا ما يجعل الدارس يتقبل المعلومات المنظومة وأن صعبت على حين أنه لا يتقبلها مبسوطاً، ولعل هذا هو الوتر الذي عزف عليه ناظمو العلوم ومن كتبوا في الشعر التعليمي على مر عصوره.

وكان المعيار الأول للعلم مقدار ما حفظ منه، وكان العلماء يتباهون بمقدار ما حفظوا، ويمتدحون إذا أملوا من حوافظهم وتذكر كتب التراجم أن أبا بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) كان يحفظ ثلاثة عشر صندوقاً من الكتب كما كان يحفظ مائة وعشرين تفسيراً من تفاسير القرآن

(١) محمد مندور، الأدب وفنونه، ص ٢٤، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٣ م.

(٢) د/ طه حسين وآخرون، التوجيه الأدبي، ص ١٤٣، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة،

١٩٥٤ م.

(٣) د/ طه حسين، في الأدب الجاهلي، ص ٣١٢، دار المعارف بمصر، ١٩٦٤ م.

(٤) د/ محمد النويهي، قضية الشعر الجديد، ص ٢٨ - ٣٠، ص ٢٧ أيضاً، معهد الدراسات العربية

العالية، القاهرة، ١٩٦٤ م.

بأسانيدها^(١). كما تذكر الروايات أن أبا عمر الزاهد أملى من حفظه ثلاثة آلاف ورقة لغة^(٢)، فطريقة الحفظ هي التي كانت تسود الموقف التعليمي، المراحل المختلفة فعلى المتعلم أن يحفظ ما يلقي إليه ويستظهر ما يملى عا حتى يصل إلى الغاية ثم يستقل عن شيخه وقلما يعترض المتعلم المتلقى عا معلمه وإن اعترض فسند ما يحفظ^(٣).

واحتاج العلماء بسبب فساد الألسنة إلى تحبيب علم النحو الذى ن فى القرن الثانى واستقرت أوضاعه إلى الناشئة، ولهذا نجد لهم شعراً تعليه فى مدحه، ربما كان هو الأساس فيما بعد لألفية ابن مالك وغيرها . النظم التعليمى فى النحو. ومن ذلك الشعر قول إسحق بن خلف البهرانى .

النحو ييسر من لسان الألكن والمرء تكرمه إذا لم يلبح
وإذا طلبت من العلوم أجلها فأجلها منها مقيم الألسن

وللكسائي قصيدة فى هذا المعنى أيضاً (من البحر المديد) يقول فيها:

إتما النحو قياس يتبع وإذا ما أبصر النحو فتى
فأتقاه كل من جالسها وإذا لم يبصر النحو فتى
فتراه ينصب الرفع وما يقرأ القرآن لا يعرف ما
والذى يعرفه يقرؤه ناظراً فيه وفى إعرابه
فهما فيه سواء عندكم وبه فى كل أمر ينته
مر فى المنطق مرأ فاته من جليس ناطق أو مسته
هاب أن ينطق جيباً فأنقه كان من خفض ومن نصب ر
حرف الإعراب فيه وصه فإذا ما شك فى حرف ر
فإذا ما عرف اللحن صد ليست الألسن فينا كالبد

(١) ابن الأنبارى، نزهة الألباء، ص ٣٦٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٧٨.

(٣) المصدر السابق، ص ١٧٦ : ١٧٧.

(٤) المبرد، الكامل، ص ٢٣٩، نشر وليم راييت، ط١، ليبزج، ١٨٦٤م.

كم وضئيع رفَع النَّحْوُوكُم مِّنْ شَرِيفٍ قَد رَأَيْنَاهُ وَضَعَ (١)
لم يحاول النحويون العدول عن الطريقة التي تلقوها من سيبويه، فظلت
كتب النحو تعد لتحفظ وتستظهر مع أن الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) بين ما
لطريقة الحفظ والاستظهار وما عليها، ونادى بأن يتبع في التعليم الاستنباط
والتفكير مع عدم إهمال الحفظ فقط:

«وكرهت الحكماء الرؤساء أصحاب الاستنباط والتفكير جودة الحفظ
لمكان الاتكال عليه، وإغفال العقل من التمييز حتى قالوا: الحفظ عذق
الذهن» (٢). ولأن مستعمل الحفظ لا يكون إلا مقلداً، والاستنباط هو الذي
يفضى بصاحبه إلى برد اليقين، وعز الثقة.

والقضية الصحيحة والحكم المحدود: أنه متى أدام الحفظ أضر ذلك
بالاستنباط، ومتى أدام الاستنباط أضر ذلك بالحفظ، وإن كان الحفظ أشرف
منزلة منه، ومتى أهمل النظر لم تسرع إليه المعاني، ومتى أهمل الحفظ لم
تعلق بقلبه، وقل مكثها في صدرها» (٣).

ولو أن النحويين أفادوا من دعوة الجاحظ تلك لبدت ملامح التغيير في
مصنفاتهم. لكن ميل ابن مالك إلى نهج نظم القواعد بأمثلتها جاء اتباعاً لما
ورد عند ابن الحاجب والزمخشري وسيبويه غير أن الفرق بين كل نحوي
وأخر هو اختيار محور للتصنيف يختلف عن المحور الذي اختاره غيره.

غير هناك ميزة امتازت بها منظومة ابن معط، وهي إثارة اهتمام الطلاب
وجلب انتباههم؛ وإثارة روح المنافسة بينهم بإثارة مسائل تحتاج إلى سرعة
الخاطر وإلى الفطنة. وكأنه تربوي يغير من أسلوبه بين الفينة والفينة ليحصل
على المزيد من اهتمام الطلاب بإثارة مثل هذه المسائل فيقول:

(١) حافظ البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٤١٢، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٣١ م.
(٢) الجاحظ «رسائل الجاحظ» ج ٣، ص ٢٩، اختيار عبد الله بن حسان، الخانجي، مصر،
١٩٧٩ م.
(٣) المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٩.

مسألة بها امتحان النشأة أعطى بالمعطى به ألف مائة
وكسى المكسور فرداجبة ونقص الموزون ألفا حبة

والحقيقة أن استعمال النظم وسيلة للتيسير عند كل من ابن مالك وابن
معط هو طريقة تربوية تشبه الأساليب التربوية الحديثة لأن هذه التجربة نظرت
إلى ماسبقها من تجارب فى التيسير وهى تأليف المختصرات وتعدد محاور
التصنيف والتدرج فى التأليف عند المؤلف الواحد كما هو الحال عند ابن
جنى وابن مالك وابن هشام وكذلك شرح المؤلف لمؤلفاته وشرح مؤلفات
غيره وكذا التخفيف من قضايا الأصول وكذا التعديل فى ترتيب أبواب النحو
وفصوله ثم الميل إلى تأليف كتب متخصصة فى النحو وحده أو فى الصرف
وحده أو فى الأدوات والحروف أو فى ظواهر صرفية أو أخرى نحوية مستقل
بها مؤلف واحد والمنظومة النحوية تعد وسيلة من وسائل التيسير التى مر بها
النحو العربى فى تاريخه غير أن هذه المنظومة صبغت النحو بصبغة معيارية
ستوضح فى المبحث التالى.

(٢) معيارى

المعيارية ضرورة تعليمية

شاع استعمال مصطلح المعيارية فى مقابل مصطلح الوصفية فى العالم
العربى بعد عودة المبعوثين من الجامعة المصرية إلى أوروبا وهم ما أطلق عليهم
دعاة البنيوية الوصفية بعد عام ١٩٤٠ ميلادية ومن هؤلاء الدكتور محمود
السرران والدكتور محمد أحمد أبو الفرج من جامعة الإسكندرية والدكتور
كمال محمد بشر والدكتور تمام حسان والدكتور عبد الرحمن أيوب من
جامعة القاهرة وبعد تلك الفترة عدّ المنهج المعيارى منهجاً معيباً إذا ما
استعمل فى تععيد القواعد وأن المنهج الوصفى هو المنهج الأمثل فى دراسة
اللغة وأن الأنحاء التقليدية القديمة كانت فى معظمها معيارية ولذا فهى
جديرة بالنقد والتوجيه والإصلاح واستطاع هؤلاء أن يدرجوا أصول النحو
العربى تحت المعيارية وبدأوا بعد ذلك فى تناول قضايا النحو ومسائله تحت

هذا المسمى فأبدوا ملاحظتهم ونقدتهم وتوجيههم لنحاة العربية ولم يكن هناك تفريق حقيقي بين أى مرحلة من مراحل التأليف النحوى على مر عصوره واستطاع هؤلاء أن يدعموا تقدمهم بإحياء دعوة ابن مضاء القرطبي المستندة إلى آراء ابن جنى من قبل وبتقدمهم هم من بعد ابن مضاء بحيث أصبح النحو العربى جميعه ماثراً للنقد فالقياس وهو أصل من أصول العمل النحوى بل هو أساس الدراسات النحوية والصرفية عدّ من المعيارية والقياس قديم قدم النحو العربى منذ نشأته منذ عبد الله بن أبى اسحق الحضرمى وعيسى بن عمر الثقفى وهؤلاء لم يستمدوا قياسهم من قوانين النحو وإنما من مستوى اللغة الأدبية المشتركة أى النسق الفصيح من اللغة وعليه تتبع الحضرمى أخطاء الفرزدق الشعرية وتتبع الثقفى النابغة كذلك وحين أجاز سيبويه الضرورة الشعرية أجازها على أساس الاستعمال العربى المتنوع فى لهجات متعددة من استعمالات القبائل العربية وجد لكل ضرورة شعرية وجهاً من استعمالات القبائل وعلى هذا يكون القياس فى مراحل الأولى من اللغة وليس من قوانين النحو^(١).

ويحاول بعض المحدثين^(٢) من اللغويين العرب تجاوز قيود المعيارية فى بحوثهم متطلعين إلى تطبيقات وآفاق نظرية، تعتمد على الدرس الوصفى المجرد ثم تنقلب إلى صياغة حياة معاصرة، فيها عربية تختلف كثرة وقلة فى ضوابطها عن الموزون التقيدى والاستعمالى^(٣).

فالمعيار Norme هو نموذج أو مقياس مادي أو معنوي لما ينبغي أن يكون عليه الشيء. فهو فى (الأخلاق) نموذج السلوك الحسن وقاعدة العمل السديد، وفى الاكسيولوجيا مقياس الحكم على القيم، وفى علم الجمال

(١) د/ إبراهيم أنيس، اللهجات العربية، ص ٢١٧، ط الأنجلو، القاهرة، ١٩٧٢ م.
(٢) د/ محمود فهمى حجازى، علم اللغة العربية، ص ٢٣٤، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣ م.
(٣) د/ تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٦١ - ٦٢، الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٨ م.

مقياس الحكم على الإنتاج الفنى، وفى المنطق قاعدة الاستنتاج الصحيح،^(١).

وتتجاوز المعيارية sciences normatives وصف ما هو كائن إلى دراسة ما ينبغى أن يكون. فهى تتضمن دراسة القيم من حقّ وخير وجمال^(٢). واللغويون العرب كانوا يقيسون الأداء اللغوى سواء فى مستوى التعامل اليومى أو فى التتاج الفنى والفكرى والعلمى بمعاييرهم التى استنبطت فى عصور الاحتجاج، ومن ثمّ تصدر الأحكام لتبرز التوافق أو التنافر، أى الصواب أو الخطأ، وقد تبنى المحدثون فكرة أن قواعد النحاة كانت سابقة على تأملهم ونقدهم ولاسبيل إلى درس وصفى يمكن أن يؤدى إلى إثبات ما يخالف أصلاً عرف مكانه فى منظومة تعيدية^(٣).

إن الكلام فى التطور اللغوى يأخذ لدى بعض الباحثين الأجانب وجهة تغفل روح الفصحى الذى تعيش به، وينكرون الحفاظ على القوالب القديمة وينحون باللائمة على أصحاب الجهود اللغوية منذ صنفت المؤلفات فى التاريخ العربى الإسلامى، لأنهم لم يسايروا حقيقة التغير الحاصل فى حياة لغة الناس، والتفتوا إلى كم محدود وهيكلى قديم يسكبون مدادهم فى تزيينه وتلميعه، أى أنه ينبغى أن تساير كما هو الشأن فى اللغات الأوربية الناشئة والمتولدة عن أصلها اللاتينى - على سبيل المثال - إذ كانت لهجات للغة واحدة، فتبدلت المجتمعات ونطق أهلها بأشكال عدة، فقعدت لها القواعد إلى أن استوت لغة جديدة عن هذه الجماعة الجديدة هنا أو هناك^(٤).

(١) مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفى، ص ١٨٨، القاهرة، ١٩٧٩م.

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

وانظر:

Dicalphabétique et analogique de la langue française V. 4 pp. 809 - 810.

(٣) د/ فايز الداية، علم الدلالة العربى، ص ٩٨، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ط ١، دمشق، ١٩٨٥م.

(٤) د/ رمضان عبد التواب، لحن العامة، ص ٣١، ط ١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧م.

والنمو لا يبدأ أن يكون تالياً لوعى بخصائص العربية الفصحى، فلا تقع في شراك تبنى على مغالطة (علمية وتاريخية) تحول دون فهم اللغة العربية ومن ثم تؤدي إلى نتائج لغوية غير مجدية في التطبيق لأنها توصل في نهاية الشوط إلى امحاء لمعالم العروبة والعربية.

لقد أفاض دعاة الوصفية في وصف جوانب النقص في النحو العربي الذي أطلقوا عليه (التقليدى) ومنها أن الإعراب والبناء هما من خصائص الكلمات المفردة، أما التركيب فلا يكون معرباً ولا مبنياً، ولا داعى للإعراب التقديرى، وأن أنماط الجملة، يجب دراستها على أساس أنها أشكال قائمة بذاتها، لا على أساس اعتبارها أشكالاً «منحرفة» من الجملة الخيرية. وبالرغم من نقد الوصفيين للنحو العربي ونحاته فإن هذا النحو مازال سائداً في مراحل التعليم المختلفة، لأن النحو الوصفى لم يقدم حتى الآن نحواً شاملاً يضارع ما قدمه التقليديون^(١). وعليه نميل إلى الدعوة لإعادة النظر في النحو التقليدى الذى نعلمه لتلامذتنا اليوم، وذلك بدرس اللغة من جديد على أساس المنهج الوصفى التقريرى، بغية تبسيط قواعدها، دون المساس بأى شئ منها، ولا يخفى ما لتبسيط قواعد النحو من أثر فى تحجيب اللغة العربية للنشء العربى، والإقبال بالتالى، على دراستها وإنمائها^(٢).

والحقيقة أن المنظومة النحوية أوفت ببعض هذا الغرض لولا ماشاها من بعض جوانب القصور التى أوضحناها فى الفصول السابقة.

والبنويّة (Structuralism) - كما هو متعارف - منهج فى النظر

(١) د/ عبده الراجحي، النحو العربى والدرس الحديث، ص ٤٨، طبعة بيروت، ١٩٧٧م.

(٢) د/ أميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، ص ١٠٧، طبعة دار العلم للملايين، ١٩٨٢م.

وانظر: ماربو باى، أسس علم اللغة، ص ١٢٩، ترجمة وتعليق د/ أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط ٢، القاهرة، ١٩٨٣م.

اللغويّ خلف المنهج التاريخي المقارن بين اللغات^(١)، على أن «موضوع علم اللغة الوحيد والصحيح هو اللغة معتبرة في ذاتها ومن أجل ذاتها» «يدرسها من حيث هي لغة، يدرسها كما هي، يدرسها كما تظهر» و «يدرسها لغرض الدراسة نفسها يدرسها دراسة موضوعية تستهدف الكشف عن حقيقتها»^(٢). والنحو في إطار هذا المنهج «شكليّ أو صوريّ، إنّه ينظر إلى الصور اللفظيّة المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات، ثم يصنّفها على أسس معيّنة، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفاً موضوعياً»^(٣) وقد ظهرت البنيوية، في أوروبا، فيما يشبه ردّ الفعل، استدراكاً على المنهج التاريخي المقارن، والتفتاناً لوجه آخر من النظر في اللغة الحيّة نظراً آتياً شمولياً^(٤).

أما البنيوية، في أمريكا، فقد وضحت بصورة رئيسة من خلال عمل اللغويين هناك في وصف اللغات الهندية الأمريكية^(٥). وهما - البنيوية في أوروبا والبنيوية في أمريكا - متلاقيتان إلى حدّ كبير، وإن يكن المنشأ وسياق التطور مفترقين، وخاصّة أن البنيوية في أمريكا قد غلبت عليها النزعة الصوريّة^(٦). وما لبثت أسس المنهج الوصفي أن تعارضت مع أصول النحو العربي كالعامل والقياس والتعليل مما جدد الدعوة بهدمها ومحاولة بناء النحو العربي على أسس مغايرة بالرغم من أن ذلك؛ كان تحقيقه غير ممكن ويشيوع أفكار المدرسة التوليدية التحويلية ارتد للنحو العربي وأصوله اعتبارهما

(١) د/ محمود السمران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٣٦١، ط، ١٩٦٢م.

وانظر: زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، ص ٤٧، مكتبة مصر بالقجالة، ١٩٧٦م.

(٢) د/ محمود السمران، علم اللغة، ص ٥٢.

(٣) للمصدر السابق، ص ٢٢٥.

(٤) للمصدر السابق، ص ٢٦٢ - ٢٣١.

(٥) للمصدر السابق، ص ٢٧٧.

(٦) د/ نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص ٢٨، ط ٢،

الأردن، ١٩٨٧م.

فأصبح العامل والقياس والتعليل والخروج على المؤلف في بعض الاستعمالات من ميزات هذا النحو الذي نفخر به جميعاً، ولا ريب أن وضع النحو العربي في إطار جديد يتقابل فيه القديم العربي والحديث الغربي يسعف في تجديد إحساسنا بالنحو العربي في مفهوماته ومنطقاته وأبعاده بعد طول إلف به في لغته الخاصة ومصطلحه الخاص ومنهجه الداخلي فالحقيقة أنه يجب ألا نرفض كل ما يقدم من مناهج الدرس الحديث فهي في الحقيقة تبعث الحياة في تراثنا القديم وتوقظ فينا الغيرة عليه والرغبة فيه وفي التمسك به بالرغم من أنها تبدو في ظاهرها أي النظريات الحديثة وكأنها محاولة هدم للتراث فعلى سبيل المثال لم تتجدد ذكرى عبد القاهر الجرجاني إلا بظهور الأسلوبية أو علم الأسلوب وهي إحدى مشتقات نظرية النحو التحويلي كما لم تحمد أصول النحو العربي بقدر ما أحمدت في ظل أفكار النظرية التحويلية ولم يعرف لعلماء العربية فضلهم في التأديب والتدريس والتعليم ولطريقتهم في عقد الحلقات العلمية في المساجد كما عرف ذلك الفضل في إطار معرفة فضل الطريقة المعيارية ضرورة تعليمية ولكن ما علاقة ذلك كله بالمنظومة النحوية، دفعني إلى هذا الكلام الطويل وجرتني إليه أن المنظومة النحوية تعدّ أولاً حلقة من حلقات التأليف النحوي وأنها ثانياً كانت مدعاة ونموذجاً للاستشهاد والاستدلال على ما أخذ به الوصفيون النحو العربي من عيوب خصوصاً ألفية ابن مالك بشهرتها وذيوها في أوساط الدارسين ومعاهد العلم المختلفة مما دفع بعض الوصفيين كالدكتور تمام حسان إلى عدم الاعتقاد في جدوى نظرية العامل والإعراب وأراد أن يستبدلها بنظام القرائن بأنواعها وذلك في كتابيه اللغة بين المعيارية والوصفية، واللغة العربية معناها ومبناها. وأن ما قدم من بدائل لبعض أفكار النحو العربي كانت مبنية على أن النحو هو الألفية وهذا ما سنعرض له عرضاً مفصلاً فيما يأتي.

ومن البديهي أن اللسان يخضع لتنظيم قائم بذاته وأنه على الألسنى أن

يعمل فكره لإيجاد نظرية ذكية تصلح لتحليل اللسان الذي يدرس، ومن ثمة لإخضاعه لمنهج يتوافق وتلك النظرية.

وهنا يبدو تساؤل وهو هل تعدّ مسألة نظم القواعد نظرية؟ أم أنها طريقة أداء لوصف القواعد لا وصف اللغة. فالحقيقة أن المنظومة النحوية التي ألفها ابن مالك لم تكن وصفاً للقواعد وحسب وإنما هي تتسم بمنهج خاص من حيث أنها تتضمن صياغة القواعد ومعها أجزاء من الشواهد كما أنها لا تعتمد إلى تلخيص قواعد النحو بطريقة مبسطة موجزة بل تأخذ بأفكار نحاة الكوفة ونحاة البصرة لتجمع بين المنهجين، ومن ثم فهي ليست طريقة أداء وحسب أو وسيلة تعليمية مميزة.

وكان القدامى قد عادوا إلى المتون وإلى الرواة لسنّ قوانين اللغة وقواعد اللسان، وأرادوا الاحتجاج بالنصوص، بدون أن يمسوا جوهر اللغة ونادوا بنصوص احتجاج عدّوها تتألف من اللغة النموذجية. إن فكرة اللغة النموذجية التي تصلح معايير قياس هي التي أوحى للغويين القدامى استقاء شواهدهم أو نصوص احتجاجهم من القرآن الكريم وكبار الكتاب والشعراء وعصور معينة، وقد تذرّع هؤلاء بأنهم يعودون إلى نصوص خلت لغتها من الشوائب. يتبين لنا مما تقدم أن الخلاف بين القدامى والمحدثين هو خلاف فى الكم وفى النوع، وهو خلاف يؤدي إلى صراع بخصوص المدونة بالذات، والحقيقة أن ابن مالك لم يسمع عن العرب ولم يرو عنه ولم يسن القواعد وفقاً لسلوك المفردات والتراكيب وإنما أخذ مادته من قواعد النحويين المصوغة فنظمها نظماً محكماً حرص فيه على الشكل أى الوزن ونظام التقفية وفى هذا الإطار أعنى إطار الشعر التعليمى أفلتت منه كثير من التحليلات فاضطر إلى عدد لا حد له من الضرورات كثيراً ما تلبس على المتعلم كما أنه خلط بين القواعد والشواهد بصورة تؤدي إلى الغموض، ومن أهم السمات الأسلوبية فى لغة المنظومة هي توكيد الفعل بالنون ثم قلبها ألفاً من أجل القافية وهذه الأفعال المؤكدة ونسبتها الكبيرة توضح الجانب المعيارى أضف ذلك إلى ورود بعض المعمولات يعقبها الفعل

الأصلي وغالباً ما يكون فعل أمر قد يؤكد أحياناً وقد لا يؤكد كذلك في أحيان أخرى لكنه يعكس الجانب المعياري في المنظومة.

إن الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ، فرضت على هذا النحو أن يتسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحواً معيارياً لا نحواً وصفياً، ولعل أحسن تلخيص لموقف النحو العربي من هذه الناحية المعيارية هو قول (ابن مالك) في ألفيته «فما أبيع أفعال ودع ما لم يبيع».

ولقد تعلقت الإباحة وعدمها بقواعد معيارية تفرض نفسها على الاستعمال وعلى المسموع وكان توصل النحاة إلى هذه القواعد نتيجة نشاط استقرائي تحليلي للغة سواء في ذلك مفرداتها وتراكيبها، ولكنهم بعد وصولهم إلى ما ارتضوه من قواعد جعلوا هذه القواعد (أحكاماً) فكانت في نظرهم أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع، ومن ثم أعملوا فيما خالف قواعدهم من النصوص مهارات التخريج والتأويل فإذا لم يتأت لهم ذلك قالوا في المسموع يحفظ ولا يقاس عليه^(١).

ولكن مع بداية العصر الحديث أخذت مشكلة دراسة اللغة العربية وتدريسها طابعاً حضارياً نتيجة لشعور حاد بتخلف العربية عن تلبية حاجات المتكلمين بها في مواجهة الحضارة الغربية الحديثة وتمثل ذلك في سؤال عريض: هل اللغة العربية وافية بمطالب العلوم والفنون في العصر الحديث، وكان من أثر هذا القصور الذي شعر به الكتاب والعلماء^(٢) ظهور دعوات لتيسير وإصلاح النحو العربي سميت آنذاك بتجديداً وهي أبعد ما تكون عنه إذا ما فهمنا التجديد على أنه دعوة لإعادة وصف اللغة العربية وفق أصول

(١) د/ تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص ١٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.

(٢) د/ حلمي خليل، العربية وعلم اللغة النبوي، ص ٤٧، ٤٨، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨م.

نظرية وعلمية جديدة أى وضع نموذج وصفى يخالف النموذج البصرى ويتعامل مع التغيير اللغوى الذى طرأ على العربية منذ أن وضعت البصرة أصولها ومنهجها فى تحليل هذه اللغة ودراستها وتمثل دعوات التيسير وإصلاح هذه مرحلة جديدة ومتميزة فى تاريخ الفكر النحوى العربى الحديث قبل الاتصال بعلم اللغة الحديث.

والمنهج المعيارى (Prescriptive method) من أقدم مناهج البحث اللغوى وأكثرها إثارة للجدل وثبات قدم فى مجالات الدرس اللغوى.

ويهدف هذا المنهج إلى التوصل إلى شكل من أشكال النحو يسمى بالنحو المعيارى (Prescriptive grammar) ويتضمن لونين من القوائم (١):

قائمة من القوانين المتعلقة بإيضاح الاستخدام المناسب للصيغ والتراكيب، وليس من الضرورى أن يقدم هنا دائماً تبرير لهذا اللون من القوانين. وقائمة من صور النهى الخاصة بالأشكال والتراكيب التى ينبغى أن تتجنب.

ويتطلب الوصول إلى هذا اللون من النحو البدء بلغة مكتوبة تستخدم معياراً للمقارنة، وغالباً ما تكون ذات نفوذ واسع وتأثير ملحوظ (٢)، ولقد تكونت فى تاريخ الدرس وجهتا نظر متعلقتان بقيمة النحو المعيارى، وجدوى الإبقاء على ما يقوم عليه من منهج: فهناك من الباحثين من يرى أن النحو المعيارى بعيد عن الصورة التى ينبغى أن يكون عليها النحو، فهو ليس بتسجيلات لما يصنعه المتكلم، بل طرازاً لما ينبغى أن يفعله، وبخاصة تلاميذ المدارس (٣).

والنتيجة الطبيعية لهذا التصور الأخير للنحو رفض ألوان عديدة من

- (1) Dinneen, F.P. An Introduction to General Linguistics, p. 129, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1967.
- (2) Gleason, H.A. An Introduction to Descriptive Linguistics, p. 209, Revised edition, Holt, Rinehart and Winston, 1975.
- (3) Do Linger, Dwight, Aspects of Language, p. 508, second edition, Harcourt Brace Jovanovic International New York, 1975.

الاستخدام اللغوي جملة وتفصيلاً، وأن نعيب كثيراً من الكتاب بغض النظر عن شهرتهم بسبب ما ذكر من سوء استخدامهم للغوي المتكرر^(١).

وهذا الصنيع كان دأب عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي وكان قياساً وهو أول من بعج النحو ومدّ القياس مع الفرزدق وهو من تميم أفصح العرب ومثله صنيع عيسى بن عمر الشقفي مع النابغة وكانت مقاييس الجودة الشعرية عند نقاد العربية الأوائل هي سلامة اللغة والأوزان العروضية فقد قسم الشعراء إلى طبقات وفقاً لهذه المقاييس من الجودة كما في (طبقات فحول الشعراء) (لاين سلام الجمحي) (والشعر والشعراء) لاين قتيبة الدينوري والمعايير نفسها استعملها الأمدى في كتابه (الموازنة بين الطائيين) أي البحتري وأبو تمام فقد كانت تتم الموازنة على أساس خلو الشعر من نسبة الأخطاء اللغوية والعروضية وكذلك البنية والإعراب لكن القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني طوّر هذه النظرة في كتابه (الوساطة بين المتنبى وخصومه) حيث جعل ما يوجه إلى الشاعر من لوم على الخطأ في الاستعمال من قبيل الخصائص الأسلوبية التي تتناسب مع المعنى والاستعمال والغرض الشعري وهذا ما وافق بأخرة منهج التحويليين الذي اشتقت منه الأسلوبية، والنقد الذي لم يسلم منه الشعراء، لم يسلم منه أيضاً اللغويون والنحاة أصحاب المسلك نفسه على مر عصور العربية وتاريخ التأليف النحوي لكن هذا النقد غالباً ما كان يتخذ شكل الخصومة أي العداة الشخصية الذي ما يلبث أن يتحول إلى علم نحوي وهو أهم سمة يتسم بها. وقد كان لأبي حيان موقف من الألفية، إذ إنه كان ينقص من قدرها ويعيبها ويقول: «ما فيها من الضوابط والقواعد حائد عن الطريق الصواب والسداد وقد ذكر بعض أصحابه أن:

ألفية ابن مالك مطموسة المسالك
وكم بها مشتغل أوقع في المهالك^(٢)

(1) Gleason, H.A. An Introduction to Descriptive Linguistics, p. 209.

(٢) المقرئ، نفع العلي، ج٢، ص ٤٣.

ولكن لابن مالك أنصاراً ومؤيدين لم يقفوا من هؤلاء الناقدين في صمت وسكون بل ردوا عليهم قولهم ومن هؤلاء ابن الوردي حيث قال:

يا عائباً ألفتة ابن مالك وغائباً عن حفظها وفهمها
أما تراها قد حوت فضائلها كثيرة فلا تجر في ظلمها
وازجر لمن جادل من يحفظها برابع وخامس من اسمها

يعنى «صه» فإنها عند الاستقلال بمعنى اسكت^(١).

وكشأن أبي حيان في إصدار آرائه نحو ابن مالك، مادحاً وذاماً، رافعاً وخافضاً قال عن هذه الألفية في موضع آخر «وهي كما قبل: غزيرة المسائل، ولكنها على الناظر بعيدة الوسائل، وهي مع ذلك كثيرة الإفادة موسومة بالإجادة وليست لمن هو في هذا الفن في درجة ابتدائه بل للمتوسط يترقى بها درجة انتهائه»^(٢). وبمقارنة قوله نجد الاضطراب واضحاً، والحكم مزعجاً شأن أبي حيان دائماً مع منافسه الكبير ابن مالك. ولكن الذي يدعو إلى العجب، ويستوجب الدهشة والغرابة أن ابنه بدر الدين تلميذه الذي تربى في كنفه تهجم على أبيه في الألفية بأسلوب إذا صح ما قاله فإنه يدل على عقوق كبير نحو أبيه الذي دوت له الدنيا بأسرها في ميدان العلم والفن. قال ابن الوردي في تاريخه: إن ابنه بدر الدين كان يقول - على ما بلغنى - مازال والدي يتخبط حتى نظم الخلاصة^(٣). كما أن النقد يتخذ وجوهاً أخرى غير العداء الشخصي كأن يكون ضد مذهب أو اتجاه متعلق بالنحو كالفقه وأصوله خصوصاً أن الأوائل من علماء العربية عملوا بالأمر الشرعية كما عملوا بالنحو لكن الأمر الشرعية كانت أولى. أهم في العهد الأول من حياة الأمة الإسلامية لتثبيت أركان الدين وإقرار الشريعة واستنباط الأحكام من النصوص. لقد هاجم ابن حزم القياس والقياسيين في مواضع

(١) المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٣.

(٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٣.

(٣) ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج ٢، ص ٢٢٢، المطبعة الوهية.

متفرقة من كتابه «الإحكام فى أصول الأحكام» وفى غيره من كتبه، التى يسير فيها مطبقاً ظاهرته التى تنكر القياس ولا تعتمد إلا على النص، وجسد ابن مضاء أفكار ابن حزم فى كتابه الرد على النحاة.

وكانت دعوة ابن مضاء - فى كثير من جوانبها - دعوة إلى إصلاح النحو، والرجوع به إلى الغرض الأساسى الذى نشأ من أجله وهو صحة النطق باللغة فى مفرداتها وتراكيبها على نحو ما كان العرب الفصحاء ينطقون، دون حاجة إلى كثير من التعليلات والأقيسة التنظيرية التى وضعها النحاة، ولذلك يهاجم ابن مضاء القياس الذى اخترعه النحاة ويدعون أن العرب راعوه فى كلامهم وأنهم حملوا كذا من الأفعال أو الحروف أو الأسماء فى العمل على كذا للشبه بينهما كما يقولون رفع نائب الفاعل قياساً على الفاعل بعلة الإسناد، أو عملت «إن» وأخواتها النصب فى الأسماء قياساً لها على الأفعال المقدم مفعولها على فاعلها، برغم ثبوت هذه الأحكام عن طريق استقراء كلام العرب^(١).

كما ينكر ابن مضاء العلل المختصرة التى يشغل بها النحاة أنفسهم، والتى لاتوصلنا إلى ثمرة عملية، ولا إلى صحة النطق كما نطق العرب، ويحاول إسقاطها من النحو^(٢).

ولايعترف ابن مضاء إلا بالعلل الأولى التى سماها الزجاجى من قبل بالعلل التعليمية التى توصل إلى معرفة كلام العرب فعلة رفع زيد من «قام زيد» أنه فاعل، وكل علة تلى هذه العلة فهى تزيد غير مفيد، ويضعف ابن مضاء من هذه العلل الثوانى والثالث التى اخترعها النحاة ويدافعون عنها، فهو مثلاً يهاجم هذه العلل الثوانى والثالث التى يدعيها النحاة فى منع صرف ما لاينصرف من الأسماء وقولهم إنما شبهت فى ذلك بالأفعال

(١) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ٣٨ و ١٣٤، تحقيق شوقى ضيف، دار المعارف، ط ٢، ١٩٨٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٥ و ١٣١ و ١٤١.

وذلك أنها فروع كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء، فلما كان هناك تشابه - على حد قول النحاة بين هذه الأسماء وبين الأفعال استحقت هذه الأسماء أن تأخذ حكم الأفعال فى سقوط التنوين وعدم الخفض^(١).

والحقيقة أن الأحكام النحوية قد ثبتت عن طريق استقراء كلام العرب، وقد صرح النحاة بذلك فى تعريفهم للنحو بأنه «علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب».

وقد يستخدم قياس التمثيل أحياناً عند النحاة فى إثبات الحكم الذى لم يرد به نقل عن العرب ويستخدم أحياناً فى تعليل الأحكام التى ثبتت من قبل عن طريق الاستقراء وذلك بإيراد النظائر المشابهة على نحو ما يفعل سيبويه كثيراً فللنحو المعيارى قيمة وينبغى ألا يرفض بصورة مطلقة لأنه ليس معيماً فى ذاته أى بوصفه ممثلاً لأشكال معينة من النحو، بل لما ارتبط به من أخطاء لو أمكن التغلب عليها لتحقق للنحو المعيارى صورة مقبولة فى إطار التفكير اللغوى الصحيح^(٢).

ويضيف أصحاب هذا رأى أن النحو المعيارى ذو فائدة، فقد تتطلبه دواعٍ سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تربوية تعليمية أو تحريرية. كأن ترى الجماعة اللغوية لداعٍ من هذه الدواعى أو لجملة منها أنها فى حاجة إلى الاجتماع حول معيار لغوى والاهتداء بقوانينه المميزة لنماذجه الصحيحة^(٣)، ونمط المنظومة لا يعدّ نحواً جديداً وإنما هو وسيلة تعليمية جديدة معيارية بل تعدّ المنظومة سبباً من الأسباب التى جعلت الوصفيين العرب ينقدون النحو العربى ويطلقون عليه مصطلح معيارى وهذه التجربة أى المنظومة استمدت جذورها من تجربة ابن ولاد المصرى وابن مضاء القرطبى الذى نقد النحو العربى فى أصوله التى بنى عليها وكانت تجربته تخضع لعوامل أخرى خارج اللغة سياسية واجتماعية وغيرها.

(١) المصدر السابق، ص ١٣٧.

(2) Gleason, H.A. An Introduction to Descriptive Linguistics, p. 209.

(3) Ibid., p. 209.

مظاهر المعيارية في نحو الألفية

والألفية التي كانت يتمرس بها عدد كبير من المصنفين، ثم يخالفونها ويفرعون عليها قواعدهم، ويبدون أحياناً بأرائهم، بشكل يغلب عليه طابع الحشو والسرد والاستطراد والتطويل الذي لا يكتفى بالتفسير المعقول بل يتجاوزه إلى تفسير التفسير وشرح الشرح ومتابعة ذلك فالألفية شرحها ابن الناظم وهو ابن صاحب الألفية (القرن السابع للهجرة) ثم شرح الشرح للسجاعي (نهاية القرن الثاني عشر للهجرة) وشرح ابن عقيل (القرن الثامن للهجرة) ثم شرح الشرح للخضري (القرن الثاني عشر للهجرة) وشرح أبي حيان (القرن الثامن للهجرة) ثم شرح ابن هشام (القرن الثامن للهجرة) ثم شرح الشرح للأزهري (القرن العاشر للهجرة) ثم حاشية على شرح الشرح للعليمي (نهاية القرن الثالث عشر للهجرة) وشرح الأشموني (القرن العاشر للهجرة) ثم شرح الشرح للصبان (مطلع القرن الثالث عشر للهجرة).

وما اعتبرنا الألفية فيما تقدم، منطلقاً لبحثنا إلا لاستقراء القضايا المتعلقة بها، ولنرى ما يمكن أن نقيده منه وأن نأخذ عنه، وما تتبعنا ما نتج عنها من شرح وشرح الشرح والحواشي على شرح الشرح .. إلا لتلاحق ما خامر أذهان أصحابها، ولنرى ما كانوا يقصدون من وراء عملهم، ولنستنتج مدى فائدة ذلك ونفعه أو ضرره من الشروحات التي أعقبت الألفية.

فالألفية اتخذت في نظر المتأخرين صفة الكمال الذي لا يتغير والذي لا يتبدل، حتى أنها أضحت المثال الأصل الذي له على أحسن تقدير ما يساويه في الإبداع، ولكن ليس له ما يفوقه، والألفية في الحقيقة ضرب من المعيارية البعيد كل البعد عن صفة الكمال، وذلك تلحظه في مفرداتها وعباراتها وأمثلتها كقوله: (افتح وضم) و (انصب) و (خذ، وامنع، وابح) بالإضافة إلى (قالوا) (وأخذوا) و (رفعوا) ويقصد بذلك النحاة واللغويين من ناحية والعرب من ناحية أخرى دون تمييز بين القاعدة والاستعمال بالإضافة إلى خوضهم في تفاصيل النحو وأصوله واستعمالاته الخاصة وقضاياه غير العملية التي قد لا يحتاج إليها المتعلم أو بالأحرى لا يفيد منها والتي لم

يحسن الناظم نفسه التعبير عنها تعبيراً صريحاً واضحاً لكنك تحصل عليها في كتبه الأخرى التي بسط فيها قواعد النحو أو من خلال الشروح والتفاسير التي نشير إليها.

أشار (بالمر) Palmer إلى أنه من الخطأ النظر إلى النحو على أساس أنه مجموعة من «القوانين المعيارية» Normative، ثم بين بعد ذلك أن تلك المعيارية لها فائدتها، لأن «النحو المعيارى» يعلمنا أن نقول It is I، بدلاً من It's me ويعلمنا أيضاً كيف نستخدم «حروف الجر» مع الأفعال وغير ذلك (١).

ومن هنا تتجاوز فكرة النحو التوليدي مجرد الوصف إلى محاولة تحديد «مجموعات الإمكانيات التعبيرية» في اللغة قيد الدراسة، وهذه الإمكانيات كامنة عند مستخدم اللغة، حتى إنه يستطيع بالمختزن لديه منها أن يفهم جملاً وتعبيرات لم يسبق له أن سمعها أو قرأها (٢) أضف إلى ذلك أن عمل اللغوى عند التحويليين لا يمكن أن يقتصر «على إقامة ثبت الصيغ التي تنبنى عليها لغة من اللغات، وإنما يتعدى ذلك إلى تفسير نشأة تلك الصيغ، وتأويل تركيبها حتى يهتدى إلى حقيقة الظاهرة اللغوية» (٣).

وللمعيارية مكانة هامة عند التحويليين، بل إنهم جعلوها من أسس منهج درس اللغوى عندهم، ولذلك استخدمها بعض اللغويين فى تعليم اللغة، حيث إن «علم اللغة التطبيقى» Applied Linguistics يهتم بمشكلة تعليم اللغة الثانية لغير أهلها، ومن بين الأمور التى يؤكد عليها علماء اللغة أن نبين للمتكلم الوسائل التى تعينه على التفريق بين الصحيح نحويًا، وغير

(1) Palmer, Frank: Grammar; p. 150 - Penguin Book, 1971.

(٢) د/ محمود فهمى حجازى، المدخل إلى علم اللغة، ص ٨٠، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٦م.

(٣) د/ عبد السلام المسدى، الأسلوبية والأسلوب «نحو بديل لى فى نقد الأدب»، ص ٢٥، الدار العربية للكتاب ليبيا، تونس، ١٩٧٧م.

الصحيح نحويًا، يدلنا على ذلك الجمل التالية⁽¹⁾:

John Explained { The problem
Me the problem

The problem was explained { To me
Me

It was lent { Bill
to Bill

The question was { asked
explained } him
given

What did you { say } him ?
tell

والنحو يلعب دوراً كبيراً ورئيساً في تعلم اللغات المعربة وضبطها، واللغات المعربة تلك التي تتغير أواخر الكلمات فيها إما بسبب موقعها من الإعراب أو لسبب مطابقتها غيرها في التذكير أو التأنيث أو الجمع أو الثنية كاللغة العربية واللغة اللاتينية .. ومن هذه الحقيقة يمكن أن نصل إلى استنتاج لا يحتاج إلى كبير ذكاء وهو أن النحو في الأصل صورة اللغة وكلما كانت اللغة صعبة متعددة الارتباطات كان النحو صعباً وقواعده متشابكة متداخلة، وبالنسبة للغة العربية كان النحو دوماً كبش القداء وهناك حملات مستمرة عليه منذ أن ألف سيويه كتابه حتى اليوم.

فالنحو صورة اللغة ولغتنا العربية مبنية على علاقات متداخلة ويحتاج

(1) Coder, S. pit: Introduction Applied Linguistics: p.p. 344 - 345. Penguin Book, 1976.

المتكلم بها إلى ملاحظة ارتباطات متعددة ولاسيما في هذه الأيام إذ ماتت السليقة اللغوية وصارت اللغة تؤخذ بالتلقين والتعليم لا بالفطرة والطبيعة، ومهما بلغ متكلم العربية اليوم من طول الباع ورسوخ العلم فإنه لا يستطيع إلا أن يولي الناحية اللغوية جانباً من نشاطه الذهني أثناء النطق أو الكتابة، فعليه مثلاً أن يلاحظ محل الكلمة من الإعراب ليحرك آخر الحرف فيها على نحو ما يقتضى الحال، وعليه أيضاً أن يلاحظ المطابقة في التعريف والتنكير وفي التذكير والتأنيث وفي الأفراد والثنية والجمع، وعليه أن يحتاط لما ينصرف وما لا ينصرف وأن يحترس لإعراب المثني والجمع السالم وأن يلاحظ آخر الاسم المنقوص إلى آخر ذلك من الارتباطات التي يستحيل مراعاتها إلا بإتقان النحو إتقاناً جيداً وهكذا يتبين أن النحو من حيث المبدأ غير ملوم وأنه لا بد من أن يأتي صعباً معقداً لأن اللغة غنية متنوعة الارتباطات ونحن لا نؤمن أن دراسة النحو تمكن الدارس من ناحية اللغة وتقدره على التعبير الصحيح ولكننا نعتقد أن للنحو شأنه في تقويم اللسان وفي ضبط اللغة وهو دور، مهما قلنا من شأنه يظل محتماً لاسبيل إلى إهماله. على أننا نجب أن نفرق بين أمرين:

الأول: بناء النحو نفسه، والثاني: الطريقة الفضلى لتدريس النحو

فمن حيث بناء النحو جرت محاولات في مصر وغيرها لإدخال تغييرات أساسية عليه ولسنا في مجال يتيح لنا أن نعدد هذه المحاولات أو نفاضل بينها، ولكننا نستطيع أن نفترض أن معظم هذه المحاولات متأثر بطرائق الغربيين في دراسة النحو وتنظيم القواعد.

إننا بحاجة إلى منهج الغربيين أكثر من حاجة إلى استنتاجاتهم ومعلوماتهم في المجال النحوي بوجه خاص، وتطبيق منهج البحث العلمي على علم النحو العربي ونشأته يفيدنا أن هذا العلم ربما وجد فيه مأخذان أولهما اعتماد منطلق أرسطو أساساً لتنظيم القواعد وتكبير اللغة بالقيود الصارمة الجامدة، وهذا الأمر لم يفت العرب القدامى وأنت مدرسة الكوفة في القديم ثورة على (منطقة) اللغة والنحو وتعبيراً عن استياء العربي ابن

السليقة من تجميد اللغة ولكن هذه المدرسة لم يتح لها أن تنمر وتؤدي رسالتها لأسباب تتعلق بالعصر من جهة وبطبيعة القائمين على هذه المدرسة من جهة أخرى.

أما المأخذ الثاني فهو يتعلق بالاستقرار وهو شديد الصلة بالمأخذ الأول فكأن النحويين سارعوا باستنباط القواعد حسب المنطق قبل أن يستكملوا جمع المادة اللغوية وتصنيفها فكان هذا سبباً في كثرة الاستثناءات والشواذ في قواعد اللغة حتى أصبحت عبارة: (في المسألة قولان) كالعلامة المسجلة يدمغ بها الناس النحو والنحويين وإن كان للشواذ سبب آخر هو اختلاف لهجات القبائل العربية قبل الإسلام. وهكذا لا تكون قضية التبسيط مسألة (بسيطة) كما يظن كثيرون، وما أحسبنا بحاجة إلى التبسيط بقدر حاجتنا إلى تطبيق المنهج العلمي ودراسة اللغة العربية ونحوها على أسس أسلم وأدق. والحق أن قضية التبسيط ترد حين نتحدث عن الطرق التربوية الفضلى لتدريس النحو، وقتئذ يمكن أن نستفيد من طرائق الغربيين في التربية والتعليم ونصطفى منها ما يتناسب وطبيعة لغتنا حتى نتوصل إلى طريقة لتدريس النحو تختصر على الشادن أكبر جهد ممكن وتزین له دراسة اللغة وتوصله إلى المورد عن أقرب طريق^(١).

لقد رسم عبد القاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز) طريقاً جديداً للبحث النحوي، تجاوزاً لأواخر الكلمات، وعلامات الإعراب، وبين أن للكلام نظماً وأن رعاية هذا النظم وإشباع قوائمه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام، وبرهن على أهمية النظم، ورجوع مميزة الكلام إلى أصوله. ولا يكون الضم فيها ضمّاً ولا الموقع موقِعاً حتى يكون قد توخى فيها معاني النحو، وإنك وإن عمدت إلى ألفاظ فجعلتها تتبع بعضها بعضاً من غير أن توخى معاني النحو لم تكن صنعت شيئاً تدعى به مؤلفاً، وتشبهه معه بمن

(١) اللغة العربية إضاءات عصرية، د / حسام الخطيب، ص ٨١، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

عندل تسميها، أو مبيح على البسلة مبيحاً ولم يتسور أن تكون قد تبيحت، لهما
المواقع» (١).

وقد استعمل ابن مالك ما يمثل المعيارية بقوله:

(فَوَحَّدٌ - وَثْنٌ - وَأَجْمَعٌ - وَأَفْرَدًا)

يريد أنه لا يجوز ثنية المصدر المؤكد لعامله، ولا جمعه، بل يجب إفراده،
فتقول: «ضربت ضرباً» أما المبين للعدد فيثنى ويجمع، نحو: «ضربتين،
وضرباً» وأما المبين للنوع، فيجوز ثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه، نحو:
«سرت سيري زيد الحسن والقييح».

صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٢٩٠- وَمَا لَتَوْكَيْدٍ فَوَحَّدٌ أَبَدًا وَثْنٌ وَأَجْمَعٌ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا

(لتوكيد) صلة ما، (ما لتوكيد) ما اسم موصول في محل نصب على
المفعولية بوحد، (وحد) لأنه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع،
(غيره) أي غير المؤكد، و (وما) اسم موصول في محل نصب على المفعولية
بوحد والموصوف بها محذوف، و (لتوكيد) في موضع الصلة لما والعائد إليها
الضمير المنتقل من الفعل إلى الظرف، و (فوحده) بكسر الحاء المشددة فعل
أمر وفاعله مستتر فيه، و (أبدا) منصوب على الظرفية متعلق بوحد (وثن
واجمع) فعلا أمر معطوفان على وحد، و (غيره) منصوب باجمع وهو
مطلوب أيضاً من جهة المعنى لئن على سبيل التنازع والضمير المضاف إليه
عائد على ما، و (وأفردا) فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المبدلة في الوقف
ألفاً ومفعوله محذوف مماثل للمذكور لأن شرط التنازع فيه أن يكون مؤخرأ
عن طالبه على الصحيح وتقدير فوحده المصدر الذي استقر لتوكيد وثن
واجمع غيره وأفرد غيره.

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٤٠، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة
القاهرة، ١٣٩٧ هـ، ١٩٧٧ م.

وفى باب المفعول معد استعمل (يَجِبُ) اَعْتَقَدُ، تُصِيبُ) فى قوله:

٣١٥- وَالنُّصِبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبُ

أَوْ اَعْتَقَدُ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِيبُ

(والنصب) مبتدأ، و (إن) حرف شرط، و (لم) حرف نفى وجزم، و (يجز) فعل الشرط مجزوم بلم، و (العطف) فاعل يجز، و (يجب) خبر المبتدأ، و (أو اعتقد) معطوف على يجب وأو للتخيير وجاز عطف اعتقد وهو طلب على يجب وهو خبر لأن يجب فى معنى أوجب، و (إضمار) مفعول اعتقد، و (عامل) مضاف إليه، و (تصيب) مجزوم فى جواب الأمر على أنه جواب لشرط مقدر، وإن لم يمكن العطف، تعين النصب على المعية، أو على إضمار فعل يليق به، كقوله تعالى: (فأجمعوا أمركم وشركاءكم) ف (شركاءكم) منصوب على المعية، أو على إضمار فعل يليق به.

استعمل فى باب الاستثناء: (انصب) فى قوله:

٣١٧- إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَأَنْصَبُ مَا انْقَطَعَ

وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ

و (إتباع) مرفوع على أنه نائب الفاعل (باتتخب) فى البيت السابق:

٣١٦- مَا اسْتَنْتَ إِلامَعِ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَعَدَ نَفِيٍّ أَوْ كَنَفِيٍّ ائْتَخِبُ

و (ما) موصول اسمى فى محل جر بإضافة إتباع إليه والمنعوت بها محذوف وجملة (اتصل) صلة ما ومتعلقة محذوف، و (وانصب) معطوف على اتتخب لكونه فى معنى الطلب، و (ما) موصول اسمى فى محل نصب على المفعولية يانصب والمنعوت بها محذوف أيضاً وجملة (انقطع) صلة ما ومتعلقة محذوف أيضاً، و (وعن تميم) متعلق بوقع على تقدير مضاف، و (فيه) خبر مقدم، و (إبدال) مبتدأ مؤخر وجملة (وقع) فى موضع النعت لإبدال والتقدير واتتخب إتباع المستثنى الذى اتصل بالمستثنى منه بعد نفى أو مثل نفى وانصب المستثنى الذى انقطع عن المستثنى منه وفيه إبدال وقع عن

بهي تميم. وإن كان ألقابهم غير مرتبة - رغم ذلك، فإنه قد أوردنا ذلك -
إن كان مستقصاً، فإن نصبه على الأمتثال، وسأوردنا، على أنه يدل من
مستويته، وهو اختاره وذلك نعت: «ما قام أحد إلا زيداً، وإلا زيداً، وإن كان
الاستثناء منقطعاً، تعين النصب عند جمهور العرب، وأجاز الإتيان بنبي
تميم.

فابن مالك هاجر إلى المشرق في ريعان شبابه لأن كتب التاريخ تقرّر أن
من شيوخ ابن مالك في المشرق أبا النضر بن نجم الدين مكرم بن محمد
القرشي وأبا صادق الحسن بن صباح وقد توفي أبو صادق سنة ٦١٢ هـ (١)،
ومعنى ذلك أن ابن مالك المولود في نهاية القرن السادس أو في منتصف القرن
السابع قد هاجر إلى المشرق وأخذ من هذين الشيخين اللذين توفيا وهو في
نهاية العقد الثالث من عمره، أي أن ابن مالك لم يهاجر شيخاً كبيراً أو
حدثاً صغيراً إلى المشرق، وإنما هاجر، وقد اكتمل تكوينه العلمي. أما كتاب
«نفع الطيب» فإنه ذكر أن «شيوخه بالأندلس هم: ثابت بن خيار، وأحمد
ابن نوار (٢) أبو العباس أخذ عنه القراءات، وقرأ كتاب سيويه على أبي عبد
الله بن مالك المرشاني». أما شيوخه بالمشرق فقد سجلتهم في صفحاتها
أغلب كتب التواريخ والتراجم، ولم يخيم عليهم النسيب الذي خيم على
شيوخه بالمغرب فقد ذكر ابن العماد في التذرات أنه جالس بحلب ابن
عمرون (٣).

وزيد نفع الطيب، على ذلك بأنه جالس بحلب شيخ ابن عمرون (٤).
ودائرة المعارف الإسلامية تذكر أنه درس على ابن الساجب وعلي مكرم
والحسن بن السخاوي بدمشق (٥) وابن الجزري في غاية النهاية بذكر أنه تلمذ

(١) ابن العماد الحنبلي، تذرات الذهب، ج ٥، ص ١٧٤، ط ١٤٨٩، ط ١٣٥١ هـ.

(٢) المقرئ، نفع الطيب، ج ٢، ص ٤٢١.

(٣) ابن العماد الحنبلي، تذرات الذهب، ج ٥، ص ٣٣٩.

(٤) المقرئ، نفع الطيب، ج ٢، ص ٤٢١.

(٥) دائرة المعارف الإسلامية، م ١ عدد ٤: ٢٧٢.

دمشق فأخذ عن أبي الحسن السخاوي، ومن مكرم بن محمد وأبي صادق ابن الصباح. ولما دخل حلب لازم حلقة ابن يعيش ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون^(١) ولزمه. وإذا كان ابن مالك قد هاجر إلى المشرق في سن قد اكتمل فيها تكوينه العلمي فلم إذن تذكر له هذه المصادر والمراجع لتلمذته على هؤلاء الشيوخ أظن أن السبب في ذلك هو قدوم ابن مالك إلى مجالس هؤلاء العلماء شاباً ولا بد له في هذه المرحلة من أن يجالس أهل الفن بدافع التعرف عليهم وأن يتخذ مكاناً له في مجالسهم تمهيداً للقيام بدوره وعمله في هذه المجالس العلمية ولكي يتحقق له ما يتحقق فيما بعد بحيث أصبح شيخاً في هذه المجالس أضف إلى ذلك أن الرحلة إلى المشرق ولقاء علمائها كان مطلباً ضرورياً لأهل المغرب. وبعد أن أخذ ابن مالك عن علماء عصره، وأعيان زمنه تبع نبوغاً عظيماً وبخاصة في علوم اللغة مما جعله يحتل الصدارة لتعليم العربية في مدينة حلب^(٢). ويبدو أنه في حلب نظم الكافية الشافية ثم ذهب بعد ذلك إلى (حماة) وتصدر بها، ونظم هناك: الخلاصة الألفية. قال ابن الوردي في تاريخه «أخبرني شيخنا قاضي القضاة شرف الدين هبة الله البارزي قال: نظم الشيخ جمال الدين الخلاصة الألفية بحماة عندنا يرسم اشتغالي فيها وكنت شاباً وخدمته^(٣) ولعل ابن مالك بعد أن رحل إلى مراكز الثقافة العربية والإسلامية في دمشق وحلب وحماة أراد أن يرحل إلى القاهرة ليتعرف على علمائها وقد تمّ له ما أراد لأن المقرئ في نفع الطيب يذكر أنه قدم إلى القاهرة، ولم يبين المدة التي أقامها في القاهرة أو العلماء الذين التقى بهم، والشيوخ الذين أخذ عنهم.

وتدريس النحو في الأندلس بدأ منذ استقر العرب هناك حيث أخذ المؤدبون منهم عرض قطع مختارة على التلاميذ تتضمن ألفاظاً غريبة

(١) ابن الجوزي، غاية النهاية في طبقات القراء، ج ٢، ص ١٨٠ عن بنشره ج. برجستراسر، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.

(٢) جورحي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج ٣، ص ١٥١، مطبعة دار الهلال.

(٣) ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج ٢، ص ٣٢٢.

تشرح، ومشكلة نحوية توضح على النحو الذى نراه فى أمالى القالى^(١)، وهدفهم من ذلك نشر أكبر عدد ممكن من النصوص العربية بين الأسباب المستعربين لأن هذه النصوص بما تتضمن ألفاظ تساعد على ازدياد محصولهم اللغوى، وبذا يساعدون على نشر العربية. ومن المفردات تكون الجمل التى تطبق عليها القواعد، فتعلم القواعد يتم فى مرحلة ثانية. علاوة على أن المؤدبين أنفسهم لم يكن لهم معرفة تامة بعلم النحو.

لقد وجد «ابن مضاء» فى القرن السادس فوجد هذا الاتجاه التقليدى السائد بعد أن عرف النحاة ما عند المشرق من مؤلفات كوفية وبصرية فدرسوه وأنضجوه وقاموا بالتعليق والشرح والاختصار على أشهر مؤلفات المشاركة كما فعل علماء المشرق من قبل ومن بعد، فكانت ثورته على مناهج التفكير فى النحو، فناقشها، وقدم فيها رأيه واجتهاده.

وكانت تجربة ابن مالك فى ألفيته المنظومة امتداداً لمحاولات صدرت عن الأندلسيين خصوصاً من سبقوه مثل ابن حزم وابن مضاء.

فقد وقع متأخرو النحاة من المشاركة فى درس النحو بأسلوب المنطق ولهذا كانت قبضة المنطق عليهم أقوى فلم يخرج من بينهم من حمل حملة صادقة على منطقة النحو وأبرز عيوبها، إنما جاء تلك الحملة الصادقة من بين نحاة المغرب ومن الأندلس على وجه الخصوص.

هاجم ابن حزم القياس (ت ٤٥٦ هـ) - انطلافاً من مذهبه الظاهرى الذى يرفض القياس طريقاً إلى استخلاص الأحكام الفتهية - كما هاجم علل النحو وحكم بأنها (فاسدة جداً)^(٢) وقد كان ابن مضاء نحويًا بل ومجتهداً فى النحو علاوة على شهرته كفقيه وقد وجه سهامه فى هذه المحاولة - أو الثورة التى ضمنها كتابه (الرد على النحاة) - إلى النحاة ومناهجهم فى درس النحو وأغلب الظن أنه يعنى نحاة المشرق الذين غلب المنطق على

(١) أحمد أمين، ظهر الإسلام، ج ٣، ص ٩١، ط ٤، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦م.

(٢) أكبر حبيب مطلق - الحركة اللغوية فى الأندلس، ص ٢٧٥، بيروت ١٩٦٧م.

دراساتهم النحوية، وهو في ذلك متأثر بعض التأثر بموقف فقهاء الظاهرية وسخطهم على فقه المشرق ومذاهبه معروف^(١).

هاجم ابن مضاء آراء النحاة في عدد من الأصول التي قامت عليها دراستهم للنحو، وكلها أصول ولدها ونماها استخدام المنهج المنطقي في هذه الدراسة: هاجم نظرية العامل وما تولد عنها وهاجم العلل الشوانى والثوالت والقياس وأخيراً التمارين غير العملية.

ناقش ابن مضاء - بطريقة فلسفية - نظرية العامل وآراء النحاة فيها، واستعان على رفضها بحجج منطقية ودينية إلى جانب الاحتجاج اللغوى. وقد أعطى ابن مضاء إبطال هذه النظرية أهمية بالغة نظراً لأن فكرة العامل في النحو هي العمود الفقري الذى تدور حوله كثير من أبحاثه الرئيسية والفرعية^(٢) وما تولد عنها من مشاكل وصعوبات فى درس النحو.

ولابن حزم قول فى تعليم النحو إذ يقول: «أقل ما يجتزئ من النحو كتاب الواضح للزبيدي أو مانحا نحوه «كالموجز» لابن السراج^(٣) وما أشبه هذه الأوضاع «فمن يزيد فى هذا العلم إلى إكمال كتاب سيبويه فحسن». وابن حزم هنا يعبر عن وجهة نظره هو بصفته فقيهاً أخذه دون المتخصصين ويرى «التعمق فى علم النحو فضولاً لا منفعة بهابل هى مشغلة عن الأوكد ومقطعة دون الأوجب والأهم وأن الاشتغال بغير هذا أولى وأفضل» ولكنه لا يمانع تأديبه «لمن أراد أن يجعله معاشاً فهذا وجه فاضل لأنه باب من العلم»^(٤).

هذا وللأندلسيين أسلوب فى تعليم النحو يجمع بين القواعد والشواهد، وهو يتجه فيه إما من الشاهد إلى القاعدة وإما من القاعدة إلى الشاهد إلى

(١) على النجدى ناصف - من قضايا اللغة والنحو - ص ١٠٤ - القاهرة - ١٩٥٧ م.

(٢) د/ محمد عيد - أصول النحو العربى - ص ٢٣٥.

(٣) باقوت الحموى - معجم الأدباء - ج ٧ - ص ٩.

(٤) ابن حزم - رسائل ابن حزم الأندلسى - ص ٦٤-٦٥ تحقيق د/ إحسان عباس - مكتبة الخانجى بمصر - ومكتبة المثنى ببغداد.

القاعدة وإما من القاعدة إلى الشاهد، وفي ذلك يقول ابن خلدون: «وأهل صناعة العربية بالأندلس ومعلموها أقرب إلى تحصيل هذه الملكة وتعليمها من سواهم لقيامهم فيها على شواهد العرب وأمثالهم والتفقه في الكثير من التراكيب في مجالس تعليمهم»^(١). وقد امتدح ابن خلدون هذا الأسلوب، وفضّله على الأسلوب المشرقي.

والأندلسيون ياتباعهم هذا الأسلوب إنما تأثروا بمنهج سيبويه في كتابه، فسيبويه «لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة»^(٢).

ولما كان هذا الأسلوب يمتاز بالصعوبة ابتعد المشاركة عن اتباع ذلك المنهج الذي سار عليه سيبويه في كتابه فيما بعد^(٣) إذ إنهم رأوا أن الشواهد التي كان يأتي بها سيبويه تحتاج إلى شرح وتفصيل من ناحية معاني ألفاظها وعباراتها، وهم يريدون أن يقدموا النحو بطريقة تعليمية يسهل على الطالب أن يحصلها دون تعقيد، يدلنا على ذلك تلك العبارات الافتراضية التي كانوا يكتنونها واضعين خلالها عبارات أو جملاً سهلة في معانيها وألفاظها يريدون توصيلها إلى الطالب، وفي هذا يقول ابن خلدون: «وأما من سواهم - أي سوى أهل الأندلس - من أهل المغرب وأفريقية وغيرهم فأجروا صناعة العربية مجرى العلوم بحثاً، وقطعوا النظر عن التفقه.

وكان ابن مالك ملماً باللغة خبيراً باللهجات العربية لم يلزم نفسه مذهب البصريين، أو يجعلها تدور على نسق الكوفيين فهو رجل بحانة ماصحح دليله أخذه، ومالم يصح رفضه.

وكان ابن مالك يراعي السهولة في أقيسته، لم يتشدد كما تشدد البصريون كان يحترم كل مسموع، ويقيس عليه لأنه كان يرى أن اللغة متطورة وأنها ظاهرة اجتماعية يجرى عليها ما يجرى على هذه الظواهر من

(١) ابن خلدون - مقدمة ابن خلدون - ص ٥٦١.

(٢) المصدر السابق - ص ٥٦٠ - ٥٦١.

(٣) المصدر السابق - ص ٥٦١.

التطور والتغير وكلما زادت أساليبها وكثر المروى منها وكلما اتخذ هذا المروى - مهما كان قليلاً - أساساً للقياس عليه، كانت اللغة حيّة نامية متحركة. من أجل هذا كان ابن مالك محقّقاً الحق كله في أنه يحترم المسموع ويقيس عليه مهما كان ذلك المسموع، ولو كان بيتاً واحداً، لأن الرواة لم يحيطوا بكل لهجات العرب ولغاتهم حتى يردوا ذلك المسموع القليل، وربما كان لهذا المسموع نظائر كثيرة لم يستوعبها الرواة.

وكان ابن مالك محقّقاً أيضاً حينما عنى في كتبه بنقل لغة لخم وخزاعة وقضاة وغيرهم لأنه لا يوجد المقياس الذي يجعل النحوى يأخذ لغة قبيلة ويرفض لغة أخرى فاللغات للقبائل العربية كلها حجة مهما قال أبو حيان: إن ذلك ليس من عادة أئمة هذا الشأن^(١).

وابن مالك لا يفرق بين مسموع قليل، أو مسموع كثير فكلاهما يقيس عليه من غير أن يفضل أحدهما على الآخر «فلا النافية للجنس مثلاً عملها في نظر ابن مالك أكثر من إعمال إن مع أن (إن) عملت نشراً ونظماً و«لا» لم يرد منها صريحاً كما يقول أبو حيان إلا قوله:
تعزّ فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله واقياً
والبيت والبيتان كما يقول أبو حيان لاتبنى عليهما القواعد^(٢).

ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن المفعول معه سماعي، وذهب إليه غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط وهو ما اقتضى إيراد الناظم وهو الصحيح^(٣).

وقوع المصدر المتكرر حالاً:

هو عند النحاة مقصور على السماع. وقاسه الناظم في ثلاثة: الأول قولهم: أنت الرجل علماً فيجوز أنت الرجل أدباً ونبلاً - والمعنى الكامل في حال علم، وأدب، ونبيل. الثاني: نحو زيد زهير شعراً. الثالث: أما علماً فعالم

(١) الاقتراح: ٢٤.

(٢) الهمع: ٢٤.

(٣) الأشموني ٢: ١٤١.

القاعدة وإما من القاعدة إلى الشاهد، وفي ذلك يقول ابن خلدون: «وأهل صناعة العربية بالأندلس ومعلموها أقرب إلى تحصيل هذه الملكة وتعليمها من سواهم لقيامهم فيها على شواهد العرب وأمثالهم والتفقه في الكثير من التراكيب في مجالس تعليمهم»^(١). وقد امتدح ابن خلدون هذا الأسلوب، وفضله على الأسلوب المشرقي.

والأندلسيون يتابعهم هذا الأسلوب إنما تأثروا بمنهج سيبويه في كتابه، فسبويه لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة»^(٢).

ولما كان هذا الأسلوب يمتاز بالصعوبة ابتعد المشاركة عن اتباع ذلك المنهج الذي سار عليه سيبويه في كتابه فيما بعد^(٣) إذ إنهم رأوا أن الشواهد التي كان يأتي بها سيبويه تحتاج إلى شرح وتفصيل من ناحية معاني ألفاظها وعباراتها، وهم يريدون أن يقدموا النحو بطريقة تعليمية يسهل على الطالب أن يحصلها دون تعقيد، يدلنا على ذلك تلك العبارات الافتراضية التي كانوا يكتنونها واضعين خلالها عبارات أو جملاً سهلة في معانيها وألفاظها يريدون توصيلها إلى الطالب، وفي هذا يقول ابن خلدون: «وأما من سواهم - أي سوى أهل الأندلس - من أهل المغرب وأفريقية وغيرهم فأجروا صناعة العربية مجرى العلوم بحثاً، وقطعوا النظر عن التفقه.

وكان ابن مالك ملماً باللغة خبيراً باللهجات العربية لم يلزم نفسه مذهب البصريين، أو يجعلها تدور على نسق الكوفيين فهو رجل بحاث ماصح دليله أخذه، ومالم يصح رفضه.

وكان ابن مالك يراعى السهولة في أقيسته، لم يتشدد كما تشدد البصريون كان يحترم كل مسموع، ويقيس عليه لأنه كان يرى أن اللغة متطورة وأنها ظاهرة اجتماعية يجرى عليها ما يجرى على هذه الظواهر من

(١) ابن خلدون - مقدمة ابن خلدون - ص ٥٦١.

(٢) المصدر السابق - ص ٥٦٠ - ٥٦١.

(٣) المصدر السابق - ص ٥٦١.

التطور والتغير وتلكما زادت أساليبها وكثر المروى منها وكلمما اتخذ هذا المروى - مهما كان قليلاً - أساساً للقياس عليه، كانت اللغة حية نامية متحركة. من أجل هذا كان ابن مالك محققاً الحق كله في أنه يحترم المسموع ويقيس عليه مهما كان ذلك المسموع، ولو كان بيتاً واحداً، لأن الرواة لم يحيطوا بكل لهجات العرب ولغاتهم حتى يردوا ذلك المسموع القليل، وربما كان لهذا المسموع نظائر كثيرة لم يستوعبها الرواة.

وكان ابن مالك محققاً أيضاً حينما عنى في كتبه بنقل لغة لخم وخزاعة وقضاة وغيرهم لأنه لا يوجد المقياس الذي يجعل النحوى يأخذ لغة قبيلة ويرفض لغة أخرى فاللغات للقبائل العربية كلها حجة مهما قال أبو حيان: إن ذلك ليس من عادة أئمة هذا الشأن^(١).

وابن مالك لا يفرق بين مسموع قليل، أو مسموع كثير فكلاهما يقيس عليه من غير أن يفضل أحدهما على الآخر «فلا النافية للجنس مثلاً عملها في نظر ابن مالك أكثر من إعمال إن مع أن (إن) عملت نثراً ونظماً و«لا» لم يرد منها صريحاً كما يقول أبو حيان إلا قوله:

تعز فلا شئ على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا
والبيت والبيتان كما يقول أبو حيان لا تبني عليهما القواعد^(٢).

ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن المفعول معه سماعي، وذهب إليه غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط وهو ما اقتضى إيراد الناظم وهو الصحيح^(٣).

وقوع المصدر المنكر حالاً:

هو عند النحاة مقصور على السماع. وقاسه الناظم في ثلاثة: الأول قولهم: أنت الرجل علماً فيجوز أنت الرجل أدباً ونبلاً - والمعنى الكامل في حال علم، وأدب، ونبل. الثاني: نحو زيد زهير شعراً. الثالث: أما علماً فعالم

(١) الاقتراح: ٢٤.

(٢) الهمع: ٢٤.

(٣) الأشموني ٢: ١٤١.

تقول ذلك لمن وصف عندك شخصاً بعلم وغيره منكرأ عليه وصفه بغير العلم، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر إنسان في حال علم فالمذكور عالم^(١).

ضمير المثني والجمع المؤنث بعد أفعال التفضيل: قال السيوطي في الهمع: وضمير المثني والجمع المؤنث بعد أفعال التفضيل كغيره نحو أحسن الرجلين وأجملهما، وأحسن النساء وأجملهن وقيلن: يجوز فيه حينئذ الأفراد والتذكير كحديث «خير النساء صوالح قريش أحناء على ولد في صغره وأرعاه على زوج في ذات يده».

وقول الشاعر:

وَمَيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جَيِّدًا

وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَدَالًا

وهذا رأى ابن مالك. وردة أبو حيان بأن سيبويه نصّ على أن ذلك شاذّ اقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه^(٢).

وصل ما الزائدة بإن وأخواتها:

وصل ما الزائدة بإن وأخواتها يطل إعمالها لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيئتها للدخول على الفعل فوجب إعمالها لذلك. نحو إنما زيد قائم قال ابن مالك: وقد يبقى العمل وتجعل «ما» ملغاة، وذلك مسموح في ليت لبقاء اختصاصها كقوله:

قالت ألا ليتم هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد يروى بنصب الحمام على الأعمال، ورفع على الإعمال وأما البواقي فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازه فيها قياساً ووافقهم الناظم، ولذلك أطلق في قوله: (وقد يبقى العمل)^(٣).

(١) الأشموني ٢ / ١٧٤.

(٢) الهمع ١: ٥٩.

(٣) الأشموني، ج ١، ص ٢٨٤.

تقابل الأصول

المعيارية عند د/ تمام حسان هي القياس والتعليل وإغفال الجانب الاجتماعي والشخصي في التحليل اللغوي والنظر إلى اللغة على أنها شيء ثابت لا يتغير وهو منهج سيطر على الفكر النحوي العربي خصوصاً في العصور المتأخرة حيث سادت فكرة التعليل الأرسطي بالعلل الغائية وتفشى التمارين القياسية.

تنطلق وصفية د. تمام التي يدعو إليها من مبادئ «دى سوسير» ومن النظرة الاجتماعية للغة كما هي عند «فيرث».

إن الصورة التقريبية التي استوت ملامحها عن النظرية النحوية العربية تستمد من تلك المظاهر الثلاثة: أمثلة الكلام وكتب النحو وكتب الأصول، وتستند إلى التداخل المتكامل بينها.

لقد احتفظت اللغة العربية بظاهرة الإعراب، وهي من صفات اللغة العربية الموهلة في القدم، ومن خصائصها الحركات الإعرابية ومعاني النحو تلك التي تنبه لها الأقدمون أمثال الخليل بن أحمد وسيبويه وابن فارس وابن جنى ورأوا أن الحركات الإعرابية جزء من بنية الكلمة وأجمعوا على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني. وأشار أحمد بن فارس إلى هذه الظاهرة بقوله: «من العلوم الجليلة التي خصت العرب، الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه لما ميز بين فاعل ومفعول، ولا مضاف من منصوب، ولا تعجب من الاستفهام، ولا نعت من توكيد، ولما أصابت العربية خطأ من التطور أضحى الإعراب أقوى عناصرها وأبرز خصائصها بل سر جمالها. وأمست قوانينه وضوابطه هي العاصمة من الزلل والمعوضة عن السليقة»^(١).

هذا ويتصل الدرس النحوي العربي بالاسم والفعل والحرف الذي يربط المعنى مع غيره في ائتلاف الكلمات، والصلة بين النحو والصرف صلة متينة في اللغة العربية، وأن أحكام الكلمة تأتي في إطار الجملة مع العلاقات

(١) صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص ١١٨، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٦٩م.

النحوية التركيبية، وتكون في خدمتها وبذلك لا يمكن الفصل بين النحو والصرف في المواقف الوظيفية وأن دراسة الصرف تكون في خدمة السياق النحوي، ثم لا يستطيع الاهتمام بأحدها دون الآخر.

يقول عبد القاهر: «هذا وأمر النظم في أنه ليس شيئاً غير توخى معانى النحو بين الكلم، وأنت ترتب المعانى في نفسك ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك وأنا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعانى لم يتصور أن يجب فيها نظم أو ترتيب»^(١).

وتبع عبد القاهر في هذا الاتجاه الزمخشري، وعبد القاهر استقى عناصر نظريته هذه من أفكار ابن جنى والفراء وسيبويه وإن لم يكونوا جميعاً معاصرين له ومن فكرة التواشج والتأصر بين عناصر اللغة ومباحثها جعل ابن مالك الألفية تشتمل على أبواب النحو وأبواب الصرف وإن كان قد أخرج أبواب الصرف في نهاية الألفية غير أن بعض الظواهر الصرفية التي تنطلق بالتركيب قد دمجت داخل أبواب النحو خصوصاً في أبواب المشتقات والمصادر التي تعمل عمل فعلها وهذا ما نلخصه في كتاب سيبويه حيث بعثت مسائل الصرف داخل أبواب النحو. لكن المرحلة التي ألف فيها ابن مالك الألفية كانت العلوم فيها قد نضجت واستقلت بل أن مسائل النحو والصرف واللغة قد استقلت هي الأخرى في مؤلفات منفصلة.

فعلم النحو نما نمواً متدرجاً، وأنه كان في أول نشأته محدود الدائرة ممتزجاً باللغة والأدب. ثم أخذ ميدان النحو يتسع عن طريق اهتمام العلماء بتمحيص مسأله ومباحثه وتدوين هذه المسائل والمباحث في كتب خاصة بالنحو.

وظلت هذه الكتب تتدرج وتنمو حتى وصلت إلى ما بأيدينا الآن من كتب ألفت بجميع أطراف البحوث ووصلت في تمحيصها إلى أعماق حدود البحث والاستيعاب.

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٩٥.

وإن النسب الذي يربط النسب مستحقاً في بعض مسائل التصرف مثل: رسالة
الكسائي، في: من الأندلس والمؤثر والمؤثر للفراء، والمتمتعود والممدود لابن
ولاد المصري، المتوفى سنة ١٢٢١هـ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم
لابن خالويه، وملحة الإعراب للحريري سنة ٥١٦هـ، وإصلاح المنطق لابن
السكيت، وسر النحو لأبي العباس ثعلب الكوفي.

ويهتم التدبير في بدراسة التشكيلات الصرفية التي تحدد وتعين بشكل
خاص الوظيفة النحوية لأشكال الكلم الناتجة ومنها في العربية:

أشكال الفعل الماضي والمضارع المتصلة بضمائر الرفع البارزة: «قال قالا
قالوا» إلى آخره، «يقول. يقولان. يقولون» إلى آخره. فهي - أي الأشكال -
تحدد التراكيب التي نستعمل فيها الكلمات المنتمة إليها، فيمكن أن يقال
«المدرسان قالا» و «المدرسون قالوا» لا «المدرسان قالوا» أو «المدرسون قال».

كما تكشف علاقة الأشكال ذاتها بغيرها من أشكال الكلمات حقائق
تتعلق بالشخص أي بالغيبة والخطاب والتكلم، والعدد والنوع.

وعلامات، التثنية وجميع المذكر السالم وهي تحدد السلوك التركيبي لما
ترتبط به كلمات، كما تكشف عن حقائق تتعلق بالعدد.

وعلامات الرفع والنسب والجر التي تحدد الوظائف النحوية لما التحقت
به من كلمات، ومن ثم سلوكها التركيبي، فبملاحظة الحالة الإعرابية
الكلمة «الرجلان» يمكن أن نذكر الوظائف النحوية التي تستطيع القيام بها.
فقد تقع فاعلاً أو «بتداً أو نائب فاعل أو اسم لكان .. إلى آخره كما في
الأمثلة التالية:

جاء الرجلان.

الرجلان صبيان.

أكرم الرجلين

كان الرجلان مسرعين.

وأما التشكيلات، المنتهية فهي لا تتضمن بشكل مباشر أية إشارة إلى

السلوك التركيبى لما تولده من كلمات، وإنما تبدو أهميتها النحوية فيما تحدثه أحياناً من تغير لقسم الكلام الذى تنتمى إليه الكلمات، التى طبقت عليها. فالأعضاء أقسام الكلم المتولدة عن طريق الاشتقاق المكانية النحوية نفسها، والنماذج التصريفية التى لأعضاء الأقسام نفسها البسيطة أى غير الاشتقاقية والملاحظ أن ابن مالك مزج بعض مسائل الصرف فى باب الفاعل وباب المشتقات التى تعمل عمل الفعل لأنها تؤدى وظيفة فى التركيب ولأجل فكرة العامل التى لم تنفصل المنظومة فى عرضها عن سائر كتب النحو السابقة ولكن عمدت المنظومة فى الثلث الأخير منها إلى تناول بعض أبواب الصرف وأحسن ابن مالك بعدم فائدتها فألف (لامية الأفعال) وهى منظومة مستقلة.

وقد اتسمت المؤلفات النحوية بالطابع التقريرى أى تقرر القاعدة وتلقيها على المتعلم حقيقة مقررة بدءاً بكتاب سيبويه. يقول سيبويه فى باب الترخيم^(١): «اعلم أن الترخيم لا يكون إلا فى النداء إلا أن يضطر الشاعر» «واعلم أن الحرف الذى يلى ما حذف ثابت على حركته التى كانت فيه قبل أن تحذف»^(٢) «ويقول فى باب النفى بالآ: «ولا تعمل فيها بعدها فتنصبه بغير تنوين» ويقول فى باب الاستثناء بالآ^(٣): «أعلم أن لا يكون الاسم بعدها على وجهين: فأحد الوجهين ألا تغير الاسم عن التى كان عليها قبل أن تلحق ... والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام ..».

يقول أبو جعفر النحاس فى كتاب التفاحة:

«اعلم أن العربية على ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى...»^(٤).

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٩، تحقيق هارون.

(٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٧٤، تحقيق هارون.

(٣) المصدر السابق، ج ٢، ص ٣١٠، تحقيق هارون.

(٤) أبو جعفر النحاس، التفاحة فى النحو، ص ١٤، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد.

«اعلم أن الإعراب ينبنى أربعة أوجه: الرفع والنصب والجر والجرم»^(١).
«ورفع الاثني بالألف ونصبهما وخفضهما بالياء»^(٢). «اعلم أن الأفعال
على أربعة أقسام فعل ماضٍ، وفعل مستقبل والأمر والنهي»^(٣). «اعلم أن
المفعول الذي لم يسم فاعله رفع أبداً لأنه قام مقام الفاعل»^(٤). «اعلم أن
الحال نصب أبداً. وهو كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة قدتم الكلام
دونه»^(٥).

«إذا ناديت اسماً معرفة مفرداً فارفعه بلا تنوين»^(٦).

«اعلم أن الاسماء التي لا تنصرف على عشرين وجهاً»^(٧). ويقول
المجاشعي في كتابه المقدمة في النحو:

«التمييز منصوب وهو على ضربين ..»^(٨).

«والحال هيئة الفاعل أو المفعول وهي منصوبة أبداً وشرطها أن تكون بعد
معرفة قدتم الكلام دونها»^(٩). ويقول الزجاجي في كتاب الجمل:

كل منادى في كلام العرب منصوب إلا المفرد العلم فإنك على التسم
وهو في موضع نصب^(١٠).

«إذا تعجبت من شيء فجعلت في أول كلامك «ما» مع الفعل فانصب
المتعجب منه بوقوع ذلك الفعل عليه»^(١١).

(١) المرجع السابق، ص ١٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٢١.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٣.

(٦) المرجع السابق، ص ٢٥.

(٧) المرجع السابق، ص ٢٧.

(٨) المجاشعي، المقدمة في النحو، ص ٣٨.

(٩) المرجع السابق، ص ٣٦.

(١٠) الزجاجي، الجمل، ص ١٤٧.

(١١) المرجع السابق، ص ٩٩.

فصيغة الأمر بالعلم كثيرة الورد وتلقى القاعدة على المتلقى إلقاء من غير أن يكون له في استنباطها نصيب في الموقف التعليمي. حقا يسوق النحويون أمثلة ولكن ليس الغرض من سوقها أن يستنبط المتعلم منها قاعدة بل الهدف توضيح القاعدة وأن يناظر المتعلم عليها عند ما يكتب أو يتكلم^(١).

إن القاعدة النحوية في الدراسة الوصفية من وجهة نظر دكتور تمام حسان هي جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية^(٢). ويرى أن جمهرة كتب النحو، ولاسيما المتأخر منها، تقع في هذه المعيارية الصارخة ويقصد المنظومات وما استتبعها من شروح^(٣).

والدكتور محمد فتوح يرى أن الخطأ المتعلق بالنحو المعيارى يرتبط بما يمكن أن يسمى بقدرسية القوانين المعيارية أى النظر إليها على أنها الأساس الوحيد للحكم بصحة التراكيب اللغوية أو فسادها. ولاتبدو خطورة هذه القدرسية إلا فى المراحل التالية لصنع النحو - وقد يستغرق ذلك سنياً وربما قروناً - حين يتغير المعيار نتيجة للتباعد الزمنى وما يهيه من فرص لأسباب التغير أن تفعل فعلها^(٤)، وحين يبدو الانفصام واضحاً بين قوانين النحو المعيارى والواقع الفعلى للمتكلمين الذين كان يستهدفهم ويقصدهم. ومن ثم تتعدم قيمة النحو، لأنه لم يعد مرشداً للاستعمال الصحيح بل فى صراع معه^(٥).

ولقد مرت ألوان من النحو المعيارى بهذه الظروف نخص بالذكر منها النحو العربى.

وأما النحو العربى - وهو معيارى الطابع - فنلاحظ تدرأ من التشابه بين

(١) د. محمد إبراهيم عباده، النحو التعليمى، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٧م.

(٢) د. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٢٢.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٤ - ٢٥.

(4) Loyns John; introduction to the Theoretical linguistics, p 49, Cambridge University Press, London, 1968.

(5) Gleason, H.A. An introduction to descriptive linguistics, p. 209.

الظروف التي مر بها وتلك التي صاحبت مسيرة النحو اللاتيني عبر العصور، فهو مثله لم تدرس قواعده في ضوء نصوص ممثلة للغة التي أقيم عليها، ويكفي للتدليل على ذلك الرجوع إلى الكتب التقليدية النحوية، وملاحظة المادة اللغوية التي تصحب عرض القواعد والقوانين^(١).

وقد ترتب على هذه الطريقة التدريسية أن فشلت في عصرنا الحاضر قواعد النحو المعيارى فى أداء مهمتها أى توجيه الناس وجهة لغوية خاصة بحيث يكتبون نصوصاً تشبه تلك التى أقيمت عليها ويتكلمون - حتى فى المناسبات الخاصة والرسمية جداً - كما كان يتكلم، فهى بالطبع أقل فى كتابات هؤلاء الكتاب والمثقفين الذين يتميزون بخلفية عربية أصيلة.

وتتبدى فى أمرين صور الاختلاف بين العريتين العربية المعاصرة، وعربية عصر الاستشهاد. وهما كما يلى:

اختفاء كثير من النماذج التركيبية أو الصيغ الاشتقاقية التى تسمح بها قواعد النحو المعيارى وذلك من بعض فصول النحو العربى التى تمثل جانباً من هذه القواعد، اختيرت اعتباطاً وهى: الفصل الخاص بأحوال الصفة المشبهة مع معمولها، والفصل الخاص باشتقاق فاعل من أسماء العدد واستعماله على سبعة أوجه، وباب جمع التكسير.

لقد جاءت كتب النحو التى تحتوى على النماذج التركيبية للعربية أولاً ثم ترتبت عليها وتألقت الكتب الجامعة لأصول أحكام هذه التراكيب ثانياً. وإذن فقد ألف سيبويه والمبرد وابن السراج قبل أن يستخرج ابن جنى وابن الأنبارى «أصول» النحو:

وهكذا يصبح التسلسل واضحاً للنظرة الأولى. وفى علم النحو والصرف واللغة خاصة فإن حاجة البلاد الأعجمية إليها أشد من حاجة البلاد العربية فغرب البادية والحجاز لم يكونوا بحاجة إلى النحو واللغة لأنهم يعرفون لغتهم ويتكلمون بها صحيحة عن سليقة.

(١) محمد فتوح - فى الفكر اللغوى - ص ٢٦ - دار الفكر العربى - ط ١ - القاهرة - ١٩٨٩م.

فإذا كان الباعث على النصب مظهر من اللحن، كان طبيعياً أن يكون منشؤه بلداً أعجمياً، ولا أفضل في ذلك من العراق فقد جمع إلى أعجميته ثقافة موروثية.

فالقياس الذي استخدمه في الفقه شيوخ أبي حنيفة في العراق ثم أكمله أبو حنيفة ووسعه - هذا القياس قد لعب دوراً كبيراً في اللغة والنحو في العراق أيضاً.

على أن أمر القياس في اللغة والنحو لم يلق إجماعاً من العلماء، فمنهم من شجعه ومنهم من عارضه.

فالخليل بن أحمد كان في اللغة والنحو قياساً يجيد القياس كما كان أبو حنيفة في الفقه، وكان الأصمعي كشيوخ المحدثين متشدداً واقفاً عند النص اللغوي يكره القياس ويعارضه.

وهذا القياس الذي مهر فيه الخليل بن أحمد هو الذي أوجد النحو ووسع اللغة من عدة وجوه: فأولاً: أن القواعد التي وضعوها قد اشتقوها من طريق استقراء ناقص، فطردها وعممها في الباب كله.

فقد سمعوا مثلاً أفعالاً، ثم وضعوا لها قواعد مثل: أن الماضي إذا كان كذا، كان مضارعه كذا، وأمره كذا، واسم فاعله كذا، واسم مفعوله كذا، وهم لم يسمعوا كل فعل، وكل اسم فاعل، وكل اسم مفعول، وقالوا: إن ما كان من الأسماء على وزن (فعل) بفتح الفاء وسكون العين وكان ثلاثياً صحيح الفاء والعين غير المضعف، نحو: دهر، وشهر، ونفس فجمعه في التكسير للقلبة على وزن (أفعل) نحو أدهر وأشهر وأنفس، وجمعه في التكسير للكثرة على وزن (فعلول) نحو: دهور وشهور ونفوس. وهم كذلك لم يسمعوا كل الجموع التي جاءت على هذا الوزن.

واشتقاق القواعد من طريق استقراء ناقص مكن النحويين من وضع القواعد العامة، وعدّ ما لم يكن سائراً على مقتضاها شاذاً، كما أنه وسع اللغة إلى حد كبير.

وعدم سماعنا من العرب كل مشتقات الكلمة جعلنا تتبع القواعد

الموضوعة من هذا الاستقراء الناقص، فتضخمت بذلك اللغة وتمت مواضع التنقص فيها.

ثانياً: أن النحاة قاسوا على كلمة وردت كلمات أخرى من قبيلها، من ذلك قولهم «موت» اذا كتبت «ما» و «لويت» اذا كتبت «لا» و «كوفت» كافاً حسنة» و «دولت» بالأجيدة» و «زويت» زايماً قوية». وواضح أن العرب لم تنطق بهذا كله، ولكن النحويين قاسوه على كلام العرب واستعملوه.

ثالثاً: إن الطريقة التعليمية التي استخدمها النحويون والصرفيون جعلتهم يتوسعون في ذلك إلى حد بعيد فيقولون: كيف تصوغ على وزن صمصحح من الضرب، والقتل والخروج، فتقول ضرب، ومن القتل قتل، ومن الخروج: خرج.

ويقولون لو سميت رجلاً بعلى أو إلى أو لدى فكيف تشيها، وكيف تجمعها، وكيف تصغرها؟ إلى كثير من أمثال ذلك. وقد تجاوز بذلك الواقع إلى الفروض. وهذا بعينه ما وقع لفقهاء الحنفية في فرض الفروض، وطلب الأحكام لها.

رابعاً: اختراعهم علة لما ورد ثم قياسهم عليها. كأن يعللوا قلب الواو والياء ألفاً بأنهما متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً، ثم يقيسون على ذلك.

وهذا القياس الذي اخترع منه النحاة كليات القواعد كان له أثر كبير في اللغة العربية.

فالنحاة بقياسهم قد أهدروا وأبطلوا كثيراً من الاستعمالات التي كان ينطق بها العرب في نظير وضع قواعدهم الكلية.

هذه القواعد التي شددوا في احترامها حتى خضع الناس لها، لما كان لهم من سيطرة على التعليم. وقد سموا ما خرج عن قواعدهم شذوذاً، وتعسفوا في تأويله ليتفق ومذهبهم، حتى لقد كانوا يضعون الأبيات من الشعر للاستشهاد عليه. والواقع أن هناك فروقاً كبيرة بين اللغة كما حكيت عن العرب، وكما قعدها النحاة. فاللغة نفسها لا تخضع دائماً للقياس،

ولاتسير دائماً على قواعد. والعرب لا يعرفون ما وضع النحاة، وهم إن فهموا منهم بعض النحو فإنهم لا يفهمون كلامهم في الصرف.

قال عمار الكلبي وقد عيب عليه بيت من شعره:

ماذا لقينا من المستعربين ومن

قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا؟

إن قلت قافية بكرة يكون بها

بيت خلاف الذي قاسوه أو ذرعوا

قالوا: لحتت. وهذا ليس منتصباً

وذاك خفض، وهذا ليس يرتفع

كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم

وبين قوم على إعرابهم طبعوا

ما كل قولى مشروحاً لكم، فخذوا

ما تعرفون، وما لم تعرفوا فدعوا

والنحاة ينقسمون - بصفة عامة - إلى طائفتين: طائفة تثبت القياس وتحتج له بالحجج والبراهين، وتمثل هذه الطائفة الجمهور الأكبر من النحاة، وطائفة تنكر القياس والتعليل وتجد الفرصة الكبيرة في مهاجمة ما أسرف فيه الأولون من افتعال أقيسة متكلفة وإيجاد فروض وهمية وتعليلات لا أصل لها، وأهم من يمثل هذه الطائفة ابن مضاء القرطبي.

أما المحتجون للقياس فهم يحتجون لقياسهم ويرون أن «إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو قياس كله، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب. فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة»^(١). وبعد أن ذكر ابن الأنباري أن منكر القياس منكر للنحو جعل يثبت حججاً النحو

(١) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص ٩٥، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق

١٩٥٧م.

وكيف أنه شرط في رتبة الاجتهاد، ويعدّد فضائل النحو، ثم يعود للحديث عن إثبات القياس وضرورته في النحو.

فالقاعدة النحوية مهما بلغت من قوة فإنها لا يمكن - في أكثر الأحيان - أن تطرد اطراداً مطلقاً في جميع جزئياتها، ولكن ذلك ليس معناه أن نضع قاعدة أخرى على أساس ذلك الاستعمال الفذ، أو أن نخضعه للقاعدة المطردة برغم استئماله بالصورة المخالفة التي جاء عليها، وفي ذلك يذكر فرديناند دي سوسير أن «القياس يميل إلى التنظيم ويجنح لأن يوجد المشتقات من حيث البنية والتصريف، ولكن هذه المشتقات غير منتظمة فيجانب KRanze و KRanz... إلخ توجد Salz, Salz, Tage, Tag... إلخ. التي لسبب أو لأخر قد امتنعت عن القياس، ولذلك فلا يمكننا أن نقول سلفاً إلى أي مدى ستطرد محاكاة القاعدة أو أي الكلمات سوف تمهد لها السبيل»^(١).

ومن قبل نجد ابن السراج يقرر في أصوله «أنه ربما شذ شيء من بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرّد في جميع الباب لم يكن بالحرف الذي يشذ منه، هذا مستعمل في جميع العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى سمعت حرفاً مخالفاً لاشك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً أو نحانحواً من الوجوه، أو استهواه أمر غلطة»^(٢).

مجمع الاتجاهات ومبعث النقود

إن ابن مالك له شخصيته المستقلة في الدراسات النحوية فهو لا ينتمي

(1) De Saussure (Ferdinand) Coursein General Linguistics, p. 162.

Translated from the French by: wade Baiskin, philosophical Library, New York.

(٢) السيوطي، الزهر، ج ١، ص ٢٣٢، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار إحياء الكتب العربية (بدون تاريخ)

إلى اتجاه معين، فلا هو بصرى، ولا هو كوفى، ولا هو بغدادى، وإنما همه فى هذه الدراسات أن يضع المسألة النحوية على بساط البحث ويوجه إليها كل ما يملك من رصيد ثقافى ليضعهما فى ميزانها الصحيح، فإذا استبان له وجه الحق فيها بعد هذا البحث الدقيق أخذ بها بغض النظر عن مصدرها ومنبعها، ومن هنا وافق ابن مالك البصريين فى كثير من المسائل التى سلم لهم بها. والنحو البصرى عرف طريقه للأندلس عن طريق محمد بن يحيى الريحى الجياني (ت ٣٥٣هـ) فقد أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس، إذ إنه رحل إلى المشرق فلقى بمصر النحوى المشهور أبا جعفر النحاس وحمل عنه كتاب سيبويه رواية، وقد قال عنه أبو بكر الزبيدى: «ولم يكن عند مؤدىبى العربية ولا عند غيرهم من عنى بالنحو كبير علم (بالعربية) حتى ورد محمد ابن يحيى عليهم، وذلك أن المؤدبين كانوا يعانون إقامة الصناعة فى تلقين تلاميذهم العوامل وماشاكلها، وتقريب المعانى لهم فى ذلك، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها والاعتلال لمسائلها، ثم كانوا لا ينظرون فى إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية، ولا يجيبون فى شئ منها حتى نهج لهم للسبيل النظر، وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن فى الشرق، من استقصاء الفن بوجوهه واستيفائه على حدوده، وإنهم بذلك استحقوا اسم الرياسة». ويقول القفطى عن محمد بن يحيى إنه لما ورد قرطبة أخذ فى التدقيق والاستنباط والاعتراض والجواب وطرده الفروع إلى الأصول، فاستفاد منه المعلمون طريقه، واعتمدوا ما سنه من ذلك.

ولعله من المفيد الإشارة إلى أنه كان يعاصر بن يحيى فى قرطبة أبو على القالى البغدادي (ت ٣٥٦هـ) الذى نزل الأندلس (سنة ٣٣٠هـ) فى عهد عبد الرحمن الناصر، وقد كان له دور مهم فى الحياة اللغوية والأدبية، خاصة حين حمل معه كتاب سيبويه بعد أخذه عن عبد الله بن جعفر بن درستويه عن المبرد.

ويعد ابن سيده (ت ٤٤٨هـ) واحداً من أعلام الحياة اللغوية فى الأندلس، ولم يكن فى زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما

يتعلق بها. ولا بن سيده عدة أعمال علمية يأتي على رأسها موسوعته (المخصص) التي تقع في سبعة عشر جزءاً والتي احتوت على أبحاث لغوية كثيرة، من بينها تنظيمه لشرح السيرافي لكتاب سيويه داخلها.

وقد استعان ابن سيده في حشو معجمه (المحكم والمحيط الأعظم) بأعمال أبي علي الفارسي وتلميذه أبي الفتح عثمان بن جني وهما مؤسسا «المدرسة البغدادية»، وفي ذلك الدلالة البينة على أننا لانصل إلى ابن سيده حتى ينغمس نحاة الأندلس في النحو البغدادى بجانب انغماسهم في النحو البصرى والكوفى ويكون ذلك إيذاناً بأن تتضح شخصيتهم في النحو ودراساته، فقد تعمقوا في مصنفاته على مر العصور وتعمقوا في اتجاهاته^(١).

على أننا نستثنى بعض النحويين الأندلسيين ممن تتلمذوا على يد نحاة الكوفة. علاوة على ذلك أن نحاة البصرة المأخوذ عنهم كان تخصصهم في علم اللغة لا في علم النحو^(٢).

والأقشيق محمد بن موسى (ت ٣٠٧ هـ) حسب ما تشير الروايات^(٣) هو أول من أدخل كتاب سيويه الأندلس، حيث رحل إلى المشرق «فلقى أبا جعفر الدينورى وانتسخ كتاب سيويه من نسخته وأخذه عنه رواية»^(٤). ولم تمض مدة على دخول كتاب سيويه حتى نرى العلماء هناك يوجهون إليه جل اهتمامهم فتناولوه بالدراسة والتأليف.

وعلى الرغم من أن كتاب الكسائى هو أول الكتب النحوية المشرقية التي دخلت الأندلس، فإنه لم يلق من الاحتفاء والتقدير ما لقيه كتاب سيويه،

(١) دكتور شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص ٢٩٢، دار المعارف القاهرة، ط ٢، ١٩٧٩ م.

(٢) أبو موسى الهلورى والغازى بن قيس رحلا إلى المشرق ولقيا الأصمى وأبا زيد الأنصار وكلاهما يتسع في اللغات، طبقات الزبيدى، ص ١٦٥ - ١٧٤.

(٣) الأقشيق: هو محمد بن موسى بن هاشم بن زيد، كان متصرفاً في علم الأدب والخبر ورحل إلى المشرق، فلقى أبا جعفر الحكم وكتاب طبقات الكتاب، وتوفى ٣٠٧ هـ، طبقات الزبيدى، ص

٢٨١: ٢٨٢.

(٤) الزبيدى: الطبقات، ص ٢٨٢.

فمن أشهر المهتمين بكتاب الكسائي ولهم شرح عليه، البغل^(١)،
والجوفى^(٢)، ومحمد بن إبان^(٣)، ودرلود^(٤).

ابن عبد الله بن دحيم «كان إماماً في معرفة كتاب سيبويه»^(٥) وعبد الله
ابن غلبون من أهل قرطبة سكن بلنسية وأقرأ كتاب سيبويه طوال إقامته
بلنسية^(٦)، أما أحمد بن يوسف بن حجاج فقد «كان كتاب سيبويه بين
يديه لا يني عن مطالعته في حال فراغه وشغله وصحته وسقمه»^(٧). ولشدة
اهتمامهم به أصبحت معرفة قراءة الكتاب هي مقياس ثقافة العالم عندهم،
فالعالم الذي «لا يقرأ كتاب سيبويه لا يعرف شيئاً»^(٨). على أن اهتمامهم
بكتب المشاركة لم يمنعهم من تأليف كتب وتدريسها لطلابهم، بل لعل
علم النحو هو أول علم يؤلف فيه الأندلسيون كتباً ويدرسونها لأبنائهم،
وكان أول مؤدب أندلسي ألف في النحو، وحاضر في كتابه هو جودي بن
عثمان النحوي، وأطلق على كتابه اسم «منبّه الحجارة»^(٩) ثم جاء بعده عدد
من المؤدبين درسوا مادتهم المؤلف من ابن أبي غزالة، وأبو بكر بن خاطب،
والبغل، والبرشقيري^(١٠)، وابن القوطية، والزبيدي، وتلميذ ابن القوطية سعيد

(١) البغل: هو أبو الحسن مفرج بن مالك النحوي، كان ذا صلاح وفضل، ونية في تعليم المتعلمين،
راجع «طبقات الزبيدي»، ٢٧٣.

(٢) محمد بن سليمان الأنصاري المكفوف، كان حسن الإفهام منجياً في التأديب، «طبقات
الزبيدي»، ٢٨٥.

(٣) محمد بن إبان بن سيد: روى عن أبي علي القالي، وحدث بكتاب الكامل ت ٣٨٣ هـ، «بغية
الوعاء» للسيوطي ١/ ٢٩١.

(٤) درلود: عبد الله بن سليمان بن المنذر الملقب بدرود، وربما قيل له: درلود، كان أعمى، شرح
كتاب الكسائي ت ٣٢٥ هـ، ذكره الزبيدي في الطبقات، ٢٩٨.

(٥) السيوطي: بغية الوعاء: ١/ ٥٨٤.

(٦) شكيب أرسلان: الحفل ١٩٥ / ٣ نقلاً عن ابن الأبار «الحفل السندسية في الأخبار والآثار
الأندلسية» منشورات دار الحياة، بيروت ١٣٥٥ هـ.

(٧) الزبيدي «الطبقات» ٢٩٩.

(٨) السيوطي: بغية الوعاء، ١/ ٣٣١.

(٩) راجع بغية الملتبس ١/ ٤٩٠ (لابن عميرة الضبي) دار الكتاب العربي ١٩٦٧ م.

(١٠) البرشقيري: هو عثمان بن إبراهيم، كان عالماً بالمرية والحساب مؤدباً بها وله تأليف في النحو
«طبقات الزبيدي» ٣٠٨.

ابن محمد السرقسطي المنبوي بالحمار^(١).

على أن بعضهم ترك مطالعة كتب النحو «وكان يعول على قياسه وتعليقه»^(٢)، فهو بعمله هذا حاول إبراز شخصية المؤدب الأندلسي المستقل، فهو لم يكن يتحاز إلى الاتجاه البصرى أو الكوفى بل اعتمد على قياساته وعلمه، وعمله هذا يعدّ اللبنة الأولى فى بناء ما عرف «بالاتجاه النحوى الأندلسى أما الذين اهتموا بكتاب سيبويه فى عصر سيادة قرطبة فهم أكثر عدداً من المهتمين بكتاب الكسائى، نذكر منهم عبد الله بن حمود الزبيدى الأشبيلي ابن عم أبى بكر الحسن الزبيدى اللغوى، جمع شرحاً لكتاب سيبويه (ت ٣٧٣ هـ = ١٩٨٣ م)^(٣) ومحمد بن الحسن الزبيدى (ت ٣٧٩ هـ = ١٩٨٩ م)^(٤)، له كتابان هما كتاب أبنية سيبويه وكتاب الاستدراك على أبنية سيبويه، وأحمد بن إبان بن سيد (ت ٣٨٢ هـ = ٩٩٢ م) ألف شرحاً على كتاب سيبويه^(٥) وهارون بن صالح بن جندل (ت ٤٠١ هـ = ١٠١٠ م) صنّف تفسير عن سيبويه^(٦).

هذا وقد اختص بعض المؤدبين الأندلسيين بتأديب كتاب سيبويه -حتى أنهم اشتهروا بذلك منهم سعيد حتى إذا ما وطئ القالى أرض الأندلس ساعد على تشييد هذا البناء، بما أملاه من مؤلفات، وما حمّله معه من كتب،

(١) سعيد بن محمد السرقسطى: كتاب الأفعال: تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة د. محمد مهدى علام، مجمع اللغة العربية، القاهرة: ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م: ١١ / ١.
ابن غزالة: طبقات الزبيدى، ٢٥٩.

(٢) الزبيدى: الطبقات: ٣٠٥.

(٣) عبد الله بن حمود الزبيدى: من مشاهير أصحاب القالى، وهو الذى بات فى منود الدابة حتى يكون أول وارد على القالى «بغية الوعاة للسيوطى» ٤١ / ٢ رقم ١٣٨٠.

(٤) ترجمته فى مطمح الأنفس ومسرح التأنس فى ملح أهل الأندلس لأبى نصر الفتح بن خاقان ٥٤ الطبعة الأولى، مطبعة الجرائب القسطنطينية ١٣٠٢ هـ.

(٥) آخر محمد بن إبان وروى عنه يوسف بن عبد الله بن خيرون النحوى وغيره «راجع بغية المنتمس فى تاريخ رجال أهل الأندلس» لابن عميرة الضبى ١٧٠.

(٦) هارون بن صالح: من أهل قرطبة، كان من التقلابى دينه وعلمه معجم البلدان لياقوت الحموى ٤٢٠ / ٤.

فتوافد عليه طلبه العلم يأخذون عنه وينشرون علمه.

هذا وقد طلب الأندلسيون النحو، وأقبلوا عليه إقبالاً شديداً حرصاً منهم على ضبط اللغة التي انتشرت على ألسنة المستعربين، والاستعانة به على تجويد قراءة القرآن، والحديث، فقد روى أن أحمد بن محمد الأعرج (ت ٣٤٥هـ = ٩٥٦ م) سمع الحديث ورواه عن عدد من المحدثين الأندلسيين «ثم مال إلى النحو فغلب عليه، وقيل: إنه طلب النحو ليستعين به على علم الحديث والفقهاء»^(١) والسعي وراء المكانة العليا التي ينالها النحوي، فكان النحو بالنسبة لهم مقياس علم العلماء^(٢).

لهذا نراهم يقبلون على تعلم النحو حتى فاقوا بكثرة عددهم علماء المشرق موطن النحو، يقول في ذلك الدكتور سعيد الأفغاني فعمدت إلى بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي فأحصيت ما فيه من تراجم فإذا هو نحو من (٢٤٥٠) ترجمة لعلماء من جميع الأقطار الإسلامية، ووجدت للأندلسيين بينها نحو (٧١٢) ترجمة، وهذه نسبة عالية جداً أن يبلغ في هذا المصدر علماء الأندلس الصغير المساحة قريباً من ثلث العالم الإسلامي له^(٣).

وابن مالك يتجه إلى البصريين في بعض المسائل وقد يتجه إلى الكوفيين في بعضها الآخر. وقد يتردد بين المذهبين في بعض الأحيان.

والباحث في آراء ابن مالك، ومذاهبه في النحو يراه أنه لا يقتصر على هذا فحسب بل يحاول أن يمزج بين المذهبين البصري والكوفي في بعض المسائل ليستخرج من هذا المزج مذهباً ثالثاً، ويتضح لنا ذلك فيما يأتي:

علة إعراب الفعل المضارع: يرى ابن مالك أن وجه نبيه الفعل المضارع

(١) الزبيدي، الطقات، ٢٩٩.

(٢) المقرئ التلمساني، «نقح الطيب من غصن الأندلس الرطيب»، ٢٢٣/١، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م.

(٣) سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، ص ١٠: ١١، ط ٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٩ م.

بالاسم أنه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك في الاسم ولا يميّز بينهما إلا الإعراب كما في مسألة «لاتأكل السمك، وتشرب اللبن» فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب لكن الاسم ليس له ما يعينه عن الإعراب لأن معانيه مقصورة عليه، والمضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه، فلهذا جعل في الاسم أصلاً والمضارع فرعاً، قال، والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصص ودخول لام الابتداء لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جرى بالإعراب بخلاف المشابهة التي اعتبرتها.

وعلق ابن هشام على كلام ابن مالك بقوله:

وهذا مركّب من مذهب البصريين والكوفيين معاً، فإن البصريين لا يسلمون بقبوله ويرون إعرابه بالشبه، والكوفيون يسلمون ويرون إعرابه كالاسم. وابن مالك سلّم، وأدعى أن الإعراب بالشبه^(١). وعطف عامل حذف، وبقي معموله على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد: ويمثل ابن مالك لهذا العطف بقوله تعالى: «والذين تبوءوا الدار والإيمان»^(٢) أصله كما يقول ابن مالك: واعتقدوا الإيمان فاستغنى بمفعوله عنه لأن فيه، وفي تبوءوا معنى لازموا وألفوا: وقول الشاعر:

علفتها تبناً وماء بارداً^(٣)

أى وسقيتها والجامع: الطعم

وزججن الحواجب والعيونا^(٤)

أى وكحلن، والجامع: التحسين.

وجعله الجمهور من عطف الجمل بإضمار فعل مناسب لتعذر العطف.

(١) السيوطي، همع الهوامع، ص ١: ١٨.

(٢) سورة الحشر، آية ٩.

(٣) السيوطي، شرح شواهد المعنى، ص ٣١٣، المطبعة البهية بمصر.

(٤) شرح ابن عقيل، ص ٢: ١٨٠.

وجعله قومٌ من عطف المفرد بتضمين الفعل الأول معنى يتسلط به عليه
فيقدّر آثروا الدار والإيمان ونحوه.

قال أبو حيان: فركب ابن مالك من المذهبين مذهبا ثالثا^(١).

وابن مالك إمام نحويّ، له في النحو نظرات، وفي مسأله آراء وفي
مشكلاته توجيهات، وله مع ذلك آراء تفرّد بها، ومسائل لم يسبقه أحد
إليها، نظر إلى النحو البصريّ نظرة الناقد المحص الذي لا يرى له طلبه غير
الوصول إلى الحق وإلى ما صحّ دليله، ووضحت حجته.

أخذ مسائل النحو البصري ما قوى دليله، ورفض منها ما لم تؤيده
الحجة، أو يدعمه البرهان. وسار على هذا النهج في النحو الكوفي، أخذ
ورفض، وعلل وناقش فوجهته في المذهبين أن يأخذ أصحهما دليلاً،
وأقواهما حجة، ويرفض ما لم يكن كذلك، وإذا رفض لم يرفض اعتباطاً أو
تقليداً، وإنما لأسباب يسطها وعلل يوضحها.

ومع أن النحو كان إلى هذا العصر يدور حول هذين المذهبين ولكل
مذهب أنصار وأتباع، فإن ابن مالك لم يتجه إزاءهما وجهة معينة فقد يكون
بصرياً في بعض المسائل، وقد يكون كوفياً حين يقتنع بوجهة نظرهم في
بعض المسائل الأخرى، وأحياناً كان يترك المذهبين ليأخذ بآراء كبار النحاة
الذين كانت لهم في النحو نظرات كالأنخفش، وسيبويه، والخليل وأبي علي
الفارسيّ، والشلوبين وغيرهم وابن مالك كان مقلداً لهؤلاء، يتبع خطاهم
ويقتفي أثرهم لأنه كان يناقشهم في كثير من المسائل على أن لابن مالك
آراء خاصة، وتوجيهات معينة ومسائل معروفة خالف فيها جميع النحاة، بل
لم يسبقه أحد إليها.

ففي باب التنازع في العمل قال ابن مالك:

٢٨١- كَيْحَسَنَانَ وَيُسِيْ اِبْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَاَعْتَدِيَا عَيْدَاكَا
(كَيْحَسَنَانَ) الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مَحْذُوفٍ وَيَحْسَنَانَ فَعَلَ وَفَاعِلٌ، وَ

(١) السويطي، الهمع، ص ٢: ١٣٠.

(وسى أبناكا) فعل وفاعل وهذه الجملة معطوفة على التي قبلها وهذا المثال على اختيار البصريين فى أعمال الثانى والإضمار فى الأول، (وقد) حرف تحقيق، و (بغى) فعل ماضى، و (واعتديا) فعل وفاعل، و (عبدাকা) فاعل بغى وهذا على اختيار الكوفيين فى إعمال الأول والإضمار فى الثانى وجملة يحستان إلى هنا فى موضع نصب بالقول المحذوف والقول ومقوله خير لمبتدأ محذوف والتقدير، وذلك كقولك يحستان إلخ وألف ابناكا وعبدাকা للإطلاق، مثال ما التزم فيه الإضمار أن تقول:

«يُحِسْتَانُ وَيُسَى ابْنَاكَ» فتعمل الثانى، وتضم فى الأول، وتقول: «يُحَسِّنُ وَيُسَيِّمَانُ ابْنَاكَ» فتعمل الأول، وتضم فى الثانى، وفى قوله:

٢٨٥- نَحَسْرُ أَظُنُّ وَيُظَنَّنَانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا
(نحو) خير مبتدأ محذوف أو منصوب بفعل محذوف وهو مضاف لقول

محذوف، و (أظن) فعل مضارع يحتاج لمفعولين، و (ويظنناني) فعل وفاعل ومفعول أول، و (أخا) مفعول يظنناني الثانى وكان حقه أن يؤتى به ضميراً لكنه تعذر الإضمار وذلك لأن (زيداً) مفعول أول لأظن، (وعمرأ) معطوف عليه، و (أخوين) مفعوله الثانى فقد استوفى أظن مفعوليه وبقي يظنناني محتاجاً إلى مفعول ثان وهو خير عن ياء المتكلم ومفسره أخوين وهما تثنية أخ فإن أضمر مفرداً ليطابق الخبر عنه وهو الياء خالف مفسره وهو أخوين وأن أضمر مثني مطابقاً لمفسره خالف الخبر عنه وهو الياء فعدل به إلى الإظهار، و (فى الرخا) متعلق بـيظنناني وهو مطلوب أيضاً لأظن وجملة يظنناني إنما معطوفة على جملة أظن قبل استيفاء معمولها ولو لم تكن هذه المسألة من باب التنازع لما حسن هذا العطف إذ لا يغتفر العطف قبل تمام الجملة فى غيره. ولما تعذرت المطابقة مع الإضمار وجب الإظهار، فتقول: «أُظُنُّ وَيُظَنَّنَانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ» ولاتكون المسألة حينئذ من باب التنازع، لأن كلا من العاملين عمل فى ظاهر، وهذا مذهب البصريين.

وفى باب المفعول المطلق: ينتصب المصدر بمثله، أى بالمصدر، أو

بالفعل، أو بالوصف، ومذهب البصريين: أن المصدر أصل، والفعل والوصف مشتقان منه، وهو الصحيح، لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة.

صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٢٨٧- بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نَصَبٌ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَازِلِينَ انْتِخِبَ
(أصلاً) في الاشتقاق، و (نصب) أى المصدر، و (لهازلين) الإشارة
عائدة إلى الفعل والوصف، و (انتخب) أى اختير وهو مذهب البصريين، و
(بمثله) متعلق بنصب و (أو فعل أو وصف) معطوفان على مثله، و (نصب)
فعل ماض مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى المصدر وكذلك
الهاء من مثله، و (كونه) مبتدأ والضمير المضاف إليه اسمه، و (أصلاً) خبره
من جهة نقصانه، و (لهازلين) متعلق بأصلاً والإشارة عائدة إلى الفعل
والوصف وجملة (انتخب) بالبناء للمفعول بمعنى اختير فى موضع خبر
المبتدأ والتقدير وكون المصدر أصلاً للفعل والوصف اختير.

وقال ابن مالك فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

٤١٨- فَصْلٌ مِضَافٍ شَبِهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ وَلَمْ يُعَبَّ

٤١٩- فَصْلٌ يَمِينٍ وَاضْطِرَّارًا وَجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

فى البيت الأول المسائل الثلاث لجواز الفصل فى السعة، اثنان منها
يلخصهما الضابط «أن يكون المضاف شبه فعل» فيفصل بينه وبين ما
أضيف إليه بالمفعول أو الظرف، أما المسألة الثالثة فهى الفصل باليمين
«القسم». أما ما يجوز اضطراباً فذكر فى بقية البيت الثانى ثلاث مسائل
هى: الفصل بالأجنبى ونبعت المضاف وبالنداء - وهنا - مسألة أخرى لم
يذكرها هى (أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه مفعوله والفاصل فاعله
- فكملة أربعة.

ورأى البصريين له وجاهته فى مسائل الضرورة، فالفصل فيها قلق

لايتفق مع منطق اللغة فى الفهم الميسر.

أما رأى الكوفيين فله وجاهته فى مسائل السعة، فإن الفصل الوارد فيها

لاينو عنه ذوق مستعمل اللغة ولا يؤدي إلى التعقيد في المعنى وتعويق فهمه بهذا الفصل.

وتابع ابن مالك البصريين في قضية الحروف العاملة في مسألة إضمار (أن) :

٦٨٠- وَنَصَبُوا بِـ (إِذْنَ) الْمُسْتَقْبَلَاً إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلَاً
٦٨١- أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينِ وَأَنْصَبَ وَارْفَعَا إِذَا (إِذْنَ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

(إذن) تنصب المضارع الذي يدل على المستقبل إذا جاءت في صدر الجواب، واتصل بـ (إذن) أو قبله القسم اليمين - إذ يباح الفصل به - ويجوز نصب الفعل ورفعه إذا وقعت (إذن) بعد حرف عطف - الواو أو الفاء - باعتبار أن (إذن) بعد العاطف بقى لها الصدارة أو خرجت عنها. إضمار (أن) وجوباً.

قال تعالى: (وَمَا كَانَ اللَّهُ يُظْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ) (١) بعد «اللام». (وَأَنْ طَأَفْتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) (٢) بعد «أَوْ» (رَبِّ وَقَفَّنِي فَأَعْمَلَ الْخَيْرَ وَأَدْفَعَ الشَّرَّ مَا اسْتَطَعْتُ) بعد «فَاءِ السَّبِيَةِ».

(لَا تَنَّهُ عَنِ الْخُلُقِ قَوْلًا وَتَفْعَلُ مِثْلَهُ) بعد «وَإِذَا الْمَعِيَّةُ» يرى البصريون أن الحرف (أن) يضم وجوباً بعد ثلاثة من حروف العطف، وهي (أَوْ - فَاءِ السَّبِيَةِ - وَإِذَا الْمَعِيَّةُ).

فهى حروف جر أو عطف لاتنصب الفعل المضارع، لأن ذلك يتعارض مع قاعدة من قواعد «العامل» وهى (شروط الحرف العامل أن يختص بما عمل فيه من الأفعال أو الأسماء وغير المختص لا يعمل). وهذه الحروف غير مختصة فالأولان يدخلان على الأفعال والأسماء - والثلاثة الأخيرة يمكن

(١) سورة آل عمران، آية ١٧٩.

(٢) سورة الحجرات، آية ٩.

أيضاً أن يجيء بعدها الأفعال والأسماء - ومن أجل ذلك لم ينصبوا بها المضارع بل قدروا لنصبه (أن: مضمرة).

وابن مضاء يرفض العمل والعامل وما ترتب عليهما، ويرى أن المضارع منصوب بعد هذه الحروف لا بها، وكل جملة يتحقق لها خصائص نصب المضارع بعد هذه الحروف يكون منصوباً دون تقدير - ولاتأويل. وهذا خلل منهجي سببه النظم من حيث عدم اتساع طاقته على الوفاء بمنهج واحد مستقيم فهو يضع التفاصيل التي يستغنى ^{عنها} المتعلم مرةً وفي مرات أخرى يحشو نظمه بالآراء المختلفة سواء للبصريين أم للكوفيين أم للعلماء متفردين من الاتجاهين. والجمع بين اتجاهات النحو العربي ومذاهبه في بيئاته العلمية المختلفة أعان على نقد النحو العربي بأكمله من خلال الانطباع المأخوذ على المنظومة النحوية وما تبعها من شروح وتقاير وتعليقات.

المنهج التفسيري القائم على النظر لظاهر الكلام دون تقدير أو تأويل أو البحث عن علة العلة، هو المنهج الذي رفض على أساسه ابن مضاء النظرية البصرية ... وهو منهج أقرب إلى الوصفية التي تبتعد عن استخدام التعليقات المنطقية، وعلى هذا الأساس استطاع ابن مضاء أن يتبع ما ترتب على آثار نظرية العامل من تأويلات وتقديرات تؤدي إلى هدم العلاقة بين المبنى والمعنى.

ولذلك كان ابن مضاء أول من ناقش أصول النحو العربي كما وضعته البصرة، وحاول ردها، وبذلك وضع يده على ما تصوره من مشاكل النحو وقضاياها التي تحتاج إلى إصلاح وتيسير. ولكن رغم محاولة ابن مضاء هذه، وهي المحاولة الأولى في إطار الحضارة الإسلامية بعيداً عن أية مؤثرات أجنبية. ومع ذلك فإن هذه المحاولات جميعاً، سواء ما يتصل منها بالاختصار أو الإيضاح أو حتى محاولة التجديد، كما فعل ابن مضاء لم تذهب سدى، وإنما كانت مصدر الإلهام وتوجيه محاولات الإصلاح والتيسير التي لاتعد في جوهرها ثورة على النحو العربي وإنما على الطريقة التي وصل بها إلينا النحو العربي وهذه التجربة أعنى المنظومة لم تخرج على قواعد النحو العربي

بل التزمت به التزاماً حرفياً بحيث جمعت في نظمها بين الاتجاهات النحوية في البيئات العلمية العربية. لم يقف ابن مالك أمام مسائل النحو موقف العاجز، الحائر، أو موقف المقلد التابع، لأنه استطاع أن يعيش على مائدة هذا العلم فترة من الزمن، لم يكن له هم فيها إلا أن يستوعب كل ما ورد من العرب ويدرس كل ما ورد عن النحاة، ويقابل هذا بذلك، ويقارن الأقوال بعضها ببعض فإذا وضحت له فكرة خاصة أو رأى جديدة، أو نقد بناءً، حرر ذلك كله في منطلق قوى، وعبارة متينة وأيده بكل ما يملك من أدلة وحجج، وكان يؤمن في هذا المجال بقول الجاحظ «ما على الناس شيء أضر من قولهم ما ترك الأول للآخر شيئاً»^(١).

لهذا فإن لابن مالك آراءً انفرادية، واتجاهات اختصّ بها لم يقلد في هذه الآراء أحداً ممن سبقه، ولم يتجه في هذه الاتجاهات وجهة معينة بصرية أو كوفية، أندلسية أو بغدادية.

وسنكتفي بإيراد بعض المسائل التي انفرد بها ابن مالك لتكون دليلاً يؤيد ما ذهبنا إليه: الضرورة عند ابن مالك^(٢)، وورود الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض^(٣)، وإن إذا خفضت لا يليها إلا الماضي^(٤)، ولام الجحود^(٥)، و «ما، ومهما»^(٦)، و «ونى ورام بمعنى زال»^(٧)، والعلم والضمير^(٨)، والعطف بأى المنقطعة^(٩)، والواو قد تستعمل بمعنى أو^(١٠)،

(١) ابن جنى، الخصائص، ج ١، ص ١٩١.

(٢) الشيخ خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ج ١، ص ١٤٢.

(٣) السيوطى، الاقتراح، ص ١٤.

والسيوطى، الهمع، ج ١، ص ٢٢٧.

(٤) السيوطى، الهمع، ج ١، ص ١٤٢.

(٥) الأشموني، ج ٣، ص ٢٩٢: ٢٩٣.

(٦) الأشموني، ج ٤، ص ١٢.

(٧) السيوطى، الهمع، ج ١، ص ١١٢.

(٨) السيوطى، الهمع، ج ١، ص ٥٦.

(٩) وخالد الأزهرى، التصريح، ج ٢، ص ١٤٤. وابن هشام، المغنى، ج ٢، ص ٤٤.

(١٠) ابن هشام، المغنى، ج ٢، ص ٣٣.

ونقدم المستثنى على صفة المشتق،^(١) وسواء إعراب الدل المقارن^(٢)
وغير أن طاقة التنظيم التي عرضنا لها عرناً منفصلاً في الفهم اللغوي
حدثت من إظهار الآراء التي انفرد بها ابن مالك وقام بهذه الرظيفة شراً
الألفية وكتب ابن مالك التالية على تأليف الألفية.

ولطبيعة المنظومة المختصرة في لغتها وذات الإيقاع السريع لتنظيمها على
بحر الرجز بأضربه وأعاريضه الكثيرة نجد أن الباب النحوي أو الظاهرة اللغوية
تخطر فجأة على المتعلم دون تمهيد كأن يقال مثلاً إن العلامات أنواع منها
الأصلية كالحركات القصار (الفتحة والكسرة والضمة) ومنها ما ينوب عنها
في بعض الأسماء العربية وهي المسماة بالعلامات الفرعية (كالألف والواو
الياء) وهكذا والحقيقة أن هذه المهمة لم تؤدها الألفية أو النظم بل تركت
لجهد الشراح وأصحاب الحواشي والتقارير وذلك ما صنعه الأشموني في
باب الإعراب بالحركات في جمع المؤنث السالم والممتوع من الصرف^(٣).

والمبتدأ والخبر^(٤) والحروف العاملة عمل ليس^(٥) وأفعال المقاربة^(٦) ولا
النافية للجنس^(٧) وما لا ينصرف وغيرها.

وهذا مثال لذلك من باب المبتدأ والخبر:

المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة فخيراً عنه أو
وصفاً رافعاً لمستغنى به فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو (وأن تصوموا خيراً
لكم)^(٨) وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه والعارى عن العوامل اللفظية

(١) الأشموني، ج ٢، ص ١٤٩.

(٢) السيوطي، الاقتراح، ص ٦٢.

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٩٢.

(٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ١٨٩.

(٥) المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٧.

(٦) المصدر السابق، ج ١، ص ٢٥٨.

(٧) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٦٩.

(٨) البقرة ١٨٤.

مخرج لنحو الفاعل واسم كان وغير الزائدة لإدخال نحو (بحسبك درهم) وهل ما خالق غير الله ومخبراً عنه أو وصف إلخ مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب ورافعاً لمستغنى به ليشمل الفاعل نحو: أقائم الزيدان ونائبه نحو: مضروب العبدان.

وخرج به نحو أقائم من قولك: أقائم أبوه زيد وأو في التعريف للتنويع لا للترديد أى المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر وقد أشار إلى الأول بقوله:

مبتدأ زيد وعاذر خبير إن قلت زيد عاذر من اعتذر^(١)
والحملات الشديدة من النقد التي طالت النحو العربي والنحاة في مراحلها المختلفة أصابت أيضاً المنظومة النحوية إصابات مباشرة.

ويرى الدكتور محمد كامل حسين أنه من أكبر الدلائل على تدهور علوم اللغة ما فعله ابن مالك حين وضع ألفيته المعروفة. وليس من المبالغة أن نقول إنها ساعدت بدورها في هذا التدهور، وعنده أنها عادت بأضرار جسيمة على اللغة العربية. وهي على أحسن حال يمكن تلخيصها على أنها النحو للتحويين المحترفين والعناية بها من الأسباب التي باعدت بين التحويين والكتاب.

الأضرار التي ألحقتها ألفية ابن مالك باللغة العربية كثيرة . منها أنها نظم سقيم لا يقبله من عنده أقل قدر من الذوق الأدبي . ولا أظن أن أحد ممن حفظوها يستطيع أن يكتب شيئاً ذا بال في غير النحو . وهي من الأمور التي ساعدت على انطواء التحويين على أنفسهم كأن النحو بمعزل عن كل ما يفيد من الكاتب والأديب ، ثم إنها ركزت جهد المتعلمين على درس القواعد كأنها غاية في ذاتها . والتأكيد على قواعد اللغة والحاجة إلى تذكر تفاصيلها يعوق المتعلمين عن الانطلاق في التفكير ، ومن هنا أصبح العلم باللغة احترافاً .

(١) المصدر السابق، ج ١، ص ١٨٩.

الألفية من مجموعة طلائع لا تفهم إلا بعد شرحها شرحاً وافياً، ولا يفيد أحد منها إلا بعد شرح هذا الشرح حتى إذا بلغ الإنسان جوهر القاعدة وجد أنها لا تستحق شيئاً من هذا الجهد. قيل أنها سهلت العلم بالقواعد، ولكن فائدة هذا النظم تضييع بين سوء النظم وشرح الشراح، ولذلك تعددت الشروح والتقارير والحواشي. ولولا وجود الألفية لا استطعنا أن نحفظ من قواعد اللغة بما نكون في حاجة إليه. والألفية ظاهرة من ظواهر الانحطاط في علوم اللغة، وهي كذلك سبباً من أسبابه^(١).

إن المنظومة النحوية وشروحها وحواشيها والتقارير التي كتبت عليها لم تحاول أن تتخلص كلية من المنهج الذي سلكه الأقدمون، بمعنى أن المرفوع ظل ثابتاً لدى كل النحاة المتأخرين، وبالتالي تأخر المجرور دائماً في الترتيب وهي الظاهرة نفسها التي نجدتها في كتب الأقدمين.

يقول الدكتور أحمد طاهر حسنين:

«إن أحداً من هؤلاء النحاة لم يحاول أن يمس جوهر تصنيف القدماء للنحو أو نقول جوهر جدولتهم لموضوعاته، بمعنى أنه حتى الآن لم يصدر كتاب نحوي يقدم المجرور على المرفوع والمنصوب»^(٢).

والحقيقة أن باب الإضافة وباب الجر قدم على المنصوبات في كتاب الواضح للزبيدي وكثير من أوجه القصور في المختصرات فقد عولجت عند ابن هشام وغيره.

ألف ابن هشام كتاب (أوضح المسالك على ألفية ابن مالك) وهو إيضاح لألفية ابن مالك قريب المأخذ بعيد عما يجيء في المتون المنظومة من التواء في العبارة أو غموض في المعنى. وقد قال في مقدمته: «إن كتاب الخلاصة الألفية في علم العربية كتاب صغر حجماً وغزر علماً غير أنه لإفراط الإيجاز قد كاد يعدّ من الألغاز».

(١) الدكتور محمد كامل حسين - اللغة العربية المعاصرة - ص ٥٥: ٥٦، دار المعارف بمصر - ١٩٧٦ م.

(٢) أحمد طاهر حسنين - نظرية الاكتمال اللغوي عند العرب - ص ٣٢٢.

«وقد أسعفت طالبيه بمختصر يدانيه وتوضيح يسايره وبياره، أحل به ألفاظه وأوضح معانيه، وأحلل به تراكيبه وأنقح مباينه ولا أخلى منه مسألة من شاهد أو تمثيل، وربما أشير إلى خلاف أو نقد أو تدليل ولم آل جهداً في توضيحه وتهذيبه وربما خالفته في تفصيله وترتيبه».

وقد شرح هذا الكتاب الشيخ خالد الأزهرى وعلق عليه الشيخ يس العليمى الحمصى بحاشية طبعت مع الشرح. فإذا أخذنا المنظومة بعدد من الملاحظ والعيوب فحلقة النحو العربى التى تكتمل بابن هشام وغيره قد عالجت كثيراً من القصور، والمنظومة النحوية تعدّ حلقة من حلقات النحو العربى ومرحلة من مراحل التأليف فيه أثرت فيما تلاها من مؤلفات.

ومن محاولات إصلاح المؤلف نفسه لمنهج المنظومة تأليفه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للمؤلف كما أشرنا فى الفصل الأول جمع ابن مالك بين خبرات نحاة المغرب ونحاة المشرق حيث درس النحو فترة شبابه فى الأندلس مسقط رأسه - ثم رحل إلى الشرق واستوطن الشام وتأثر بعلمائه^(١) وقد تعددت مؤلفاته النحوية ما بين منظوم ومثور ومتن وشرح ومن المرجح أن كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) كان آخرها ميلاداً وهذا واضح النسبة لمتنه المسمى (الفوائد) أو يعدّ (التسهيل) - كما ينطق عنوانه - بمثابة الشرح والتكميل له لهذا جاء منهجه فى التسهيل خلاصة لتجاربه ودراساته الطويلة^(٢) ولخبراته فى تدريس العربية التى تصدر لإقرانها زمناً فى حلب ثم فى دمشق^(٣).

وقد غلب الطابع التعليمى أو الدراسى على منهج ابن مالك فى بناء كتابه وفى طريقة تقديمه لمسائل النحو وربط بعضها ببعض وقد نظم رؤوس المسائل فى أبواب وفروعها فى فصول^(٤).

وقد بلغت جملة الأبواب ثمانين والفصول مائتين وأحد عشر، تناول

(١) نشأة النحو، محمد الطنطاوى، ص ٢٢١.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ابن مالك، مقدمة المحقق، ص ٤٤.

(٣) نشأة النحو، محمد الطنطاوى، ص ٢٢١.

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، مقدمة المحقق، ص ٤٤.

مسائل النحو في سبعة وستين باباً أعقبها بمسائل الصرف وبعض المباحث الصوتية في ثلاثة عشر باباً.

وعلى الرغم من أن ابن مالك تأثر في منهجه هذا بالمؤلفات التي تقدمت عليه، وخاصة (الألفية) لابن معطى (والكافية) لابن الحاجب^(١) فقد كانت له شخصيته المتميزة وجهده الخاص الذي ميز كتابه فجاء صورة واضحة لمنهج المعلم الذي أتقن فنه وأحاط بتفاصيله والمميزات التي يمكن أن تعدّ لكتاب التسهيل هو وضوح الترتيب على مستوى الباب وفصوله بشكل خاص ومحاولة لمخ جهاات الصلة والارتباط بين الباب والباب، بالإضافة إلى وضوح الأسلوب والقرب به من مستوى الدارسين. وإن كان يؤخذ عليه تأخير مباحث الصرف والأصوات إلى ما بعد مباحث النحو، وهو في هذا متأثر بحن سبقوه وكذلك عدم محاولته تقسيم مباحث النحو تقسيماً إجمالياً - كما فعل الزمخشري مثلاً في المتصل لتتضح به صلة الأبواب بعضها ببعض. وهذا ما دعاه إلى القول على ابن الحاجب بأنه تأثر بنحوى ضعيف ويقصد بذلك الزمخشري الذي عدل هو بنفسه عن نهجه في التأليف بالرغم من أن موضوعات النحو وقضاياها واحدة عند كل منهما غير أن الزمخشري المفسر البلاغى يتناول مفردات النحو على الوصل أى على اتصال الوحدات بعضها مع بعض في سياق متصل وطبيعة دراسات البلاغيين تقوم على الفصل والوصل غير أن طبيعة تأليف المختصرات لاتباح للمصنف فرصة تناول الجمل والتراكيب وخصائص العلائق بين مفرداتها فيكون التركيز فيها على خصائص المفردات وهذا الأمر هو ما حدث في ألفية ابن مالك. إن التراث النحوى ليشهد للسابقين بدورهم في تغيير النمط الذى جاء عليه كتاب سيبويه، ويأتى الزمخشري فيعيد النظر فى التصنيف المؤلف، وابن عصفور يعيد النظر فى الهيكل العام ويصب القواعد والأحكام فى هيكل جديد، ويجمع ابن مالك رؤوس المسائل فى أبواب ويشقق الأبواب إلى فصول يتناول فيها الجزئيات. ويعمد ابن هشام إلى لف المباني والأقسام معالجاً بذلك نشر القواعد والأحكام.

(١) المرجع السابق، ص ٤٣ - ٤٤.

خاتمة ونتائج

تلك هي المنظومة النحوية التعليمية بمالها وما عليها من خلال التحليل ولقد جلبت هذه المنظومة على النحو العربي كثيراً من النقود في العصر الحديث خصوصاً على يد البنيويين الوصفيين الذين تأثروا باتجاهات علم اللغة عند الغربيين فوجه هؤلاء نقدهم للنحو العربي وعدّوه نحواً معيارياً لاوصفياً ونقدوا أصوله التي بنى عليها مستمدين ذلك كما يقولون ومتأثرين بابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة وما نقدوا به النحو العربي لم يثبت على مر الأيام بل سرعان ما وهن هذا النقد في إطار ظهور مبادئ النظرية التحويلية وظهرت حينئذ اتجاهات مضادة تدافع عن النحو العربي وتنافح عنه وتشيد بأصوله وأنه لايدل عن هذه الأصول لقدرتها على تحليل تراكيب اللغة العربية ووصف سلوك مفرداتها وأنه لايدل عن هذا النحو خصوصاً أنه لم يقدم أحد من هؤلاء الناقدين بديلاً عن نظام النحو العربي.

وهذه النقود التي وجهت للنحو العربي لا تنطبق على مؤلفات النحاة الأوائل مثل الخليل وسيبويه وابن جنى والفراء والمبرد إلخ. لكنها يمكن أن تنطبق على مؤلفات النحاة المتأخرين خصوصاً النحاة الذين توغلوا في الفلسفة والمنطق وأغرقوا مسائل النحو وقضاياها فيه كالرمانى وغيره والفريق الآخر من النحاة هم الذين نظموا قواعد النحو ثم جاءت بعد ذلك الشروح والحواشى وهؤلاء جميعاً هم المعنيون بنقد المحدثين من اللغويين ولذا فنقد النحو العربي في العصر الحديث مشغول عنه من أغرقوا في المنطق والجدل ومن صنعوا المنظومات والحواشى والشروح. فالمتابع للتراث النحوى العربي يجد وصفاً للخليل بأنه عبقري العربية، وسيبويه نسيج وحده والفراء لولاه ما كانت العربية، وابن جنى هو العالم الفذ الفرد، والزمخشري أول مصنف لكتاب نحوى شامل تتناسب الأبواب فيه على نحو لم يسبق إليه فإذا كانت هذه هي حال نحاة العربية ولغوييها الذين استمدت صفاتهم من مؤلفاتهم

فما السبب إذن في الحملات التي شنت ضد النحو العربي منذ ابن مضاء القرطبي؟

ومن تحليلنا للمنظومة النحوية يمكن أن نسجل النتائج الآتية:

١- لكثير من أبيات الألفية وجهان من القراءة ومن ثمّ التفسير والتحليل وبيان وظائف الوحدات إن لم يكن لذلك تأثير على القاعدة النحوية بفضل تعدد الشروح.

٢- قد يشغل البيت الواحد من النظم ثلاث حالات من الباب الذي يعرض له وقد يأتي البيت أو البيتان وليس بهما جديد سوى التمثيل.

٣- يعد بابا نائب الفاعل والمفعول المطلق من الأبواب التي تتداخل فيها مباحث الصرف مع أبواب النحو بحيث يتناولها الناظم تناولاً مفصلاً يشغل كما كبيراً من النظم الذي أفرده أصلاً للنحو.

٤- استعمل الناظم جملة تكرر في كثير من أبياته وفي كثير من أبواب النحو شغلت شطراً كاملاً وهي (فما أبيع) (افعل ودع ما لم يبع) بالرغم من أن الباب يحتاج إلى العديد من الأمثلة والايضاحات. كما أن الإباحة والمنع إنما يصدران عن النحاة المتقدمين والأعراض الناطقين وهذا ما لا يتاح للمتعلم لمبادئ النحو.

٥- إن نظم قواعد النحو يعدّ وسيلة تعليمية ثانوية بعد بسط قواعد النحو وتوضيحه ولا يمكن عدها وسيلة تعليمية أساسية أولى للجوء كلاً من ابن مالك وابن معط إلى وضع مؤلفات في النحو تشرح ما نظموه شعراً.

٦- تكون العبارات الدالة على المعيارية أجلى ما تكون في المنظومة النحوية مثل (دع ذا - خذ - ابع - امنع - اجز - انصبين - اجرر - افتح وضم).

٧- نتيجة لغلبة الجانب المعيارى فى المنظومة نجد الأفعال الدالة على ذلك مؤكدة بالنون ثقلها وخفيفها التى تقلب ألفاً للضرورة.

٨- ليس للناظم منهج فى التمثيل أو نظم القواعد فقد يستثمر البيت فى قاعدة وتمثيل وقد يستثمر الشطرين فى مثالين قد يستثمر الشطرين فى شاهد شعرى منظوم على أحد صور الرجز كما فى باب المفعول له بالرغم من أنه يجتزئ فى بعض الشواهد ولو كانت فى آية قرآنية مثل: (فإمّا منّا).

٩- وظف ابن مالك النظم فى خدمة الطرق التعليمية وذلك بأن ضمنّ النظم التمثيل والاستشهاد.

١٠- لم يستطع ابن مالك فى منظومته أن ييسط منهجه النحوى الذى وضعه فى كتبه الأخرى بالرغم من أن المنظومة اتسعت للاستشهاد والتمثيل وأقوال العرب وآراء النحاة والضرائر الشعرية والمصطلحات النحوية والاستعمالات الخاصة بالقبائل وكل ما لا يتطلب منهج التعليمى.

١١- حصر النحاة أوجه الضرورة الشعرية فيما يتعلق بالبنية والإعراب لكن النظم يضطر الشاعر لأن يتصرف فى هيئة التركيب بأكبر قدر من الاتساع وذلك ما لم يمنعه النحاة ولذا فهو يعدّ من الضرائر غير المحصورة فى كتب النحو والضرائر.

١٢- تعدّ بساطة القاعدة النحوية ووضوح النظم شريطتا تحقق جدوى المنظومة وسيلة تعليمية بديلة.

١٣- حققت المنظومة النحوية مطلبين متعارضين هما اختصار لغة القواعد وشمول أبواب النحو ومسائله وقضاياها جميعاً.

- ١٤- مرتيسير النحو بمراحل هي تصنيف المختصرات والتعديل في محاو
التصنيف ونظم القواعد شعراً.
- ١٥- أدى ظهور كتب مستقلة مفردة في كل من النحو والتصريف
والحروف إلى تشقيق أبواب النحو وتفريعها كما أدى إلى تعدد محاو
التصنيف في كتب النحو تطويراً للنهج الذي نهجه كتاب سيبويه.
- ١٦- قصرت طاقة النظم عن الوفاء بالحدود والتعريفات واقتصرت على ذكر
المصطلح يتبعه المثال أو جزء من الشاهد.
- ١٧- اعتمدت المنظومة النحوية على ذاكرة الدارس وعلى أنه يتقبل بالحفظ
والموسيقى ما لم يتقبله بالنثر أو أنها مفكره يتذكر بها ما فرغ من دراسة
وحفظه سابقاً.
- ١٨- المعيارية ضرورة تعليمية استوجبها عمل النحاة واللغويين بالتأديب في
قصور الخلفاء أو في المساجد العامة.

أولاً: المصادر والمراجع العربية

- الأدب وفنونه لـ محمد مندور، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٦٣ م.
- أسس علم اللغة لماريو باي ترجمة وتعليق د/ أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط ٢، القاهرة ١٩٨٣ م.
- الأسلوبية والأسلوب د/ عبد السلام المسدي، نحو بديل ألسنى فى نقد الأدب، الدار العربية للكتاب ليبيا - تونس - ١٩٧٧ م.
- الأشباه والنظائر للسيوطى حيدر آباد ١٣٦١ هـ.
- أصول النحر العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث د/ محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٩ م.
- أصول النقد الأدبى د/ أحمد الشايب، مطبعة السعادة القاهرة، ١٩٦٠ م.
- إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهرى، ط، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (د. ت).
- الأعلام لخير الدين الزركلى، القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م.
- الاقتراح للسيوطى، حلب ١٣٥٩ هـ.
- ألفية ابن مالك فى النحو والصرف للداغستانى، مكتبة الآداب، القاهرة ١٩٨٤ م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى، ط - دار الكتب، ط ١٩٥٥ م.
- الإيضاح فى علل النحو للزجاجى، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة ١٩٥٢ م.
- البحث اللغوى عند العرب، د/ أحمد مختار عمر، دار المعارف بمصر، ١٩٧١ م.
- بغية الملتمس فى تاريخ رجال أهل الأندلس لابن عميرة الضبى، دار الكتاب العربى، ١٩٦٧ م.

- بغية الوعاة للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، القاهرة.
- تاريخ آداب اللغة العربية، جورجى زيدان، مطبعة دار الهلال، (د. ت).
- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ترجمة د/ عبد الحلیم النجار، القاهرة ١٩٦٨م.
- تاريخ بغداد للبغدادي، مطبعة السعادة القاهرة، ١٩٣١م.
- تاريخ ابن الوردي لابن الوردي، المطبعة الوهية.
- تطور الدرس النحوي، د. حسن عون، القاهرة ١٩٧٠م.
- التفاحة فى النحو لأبى جعفر النحاس، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة العانى، بغداد ١٩٦٥.
- التوجيه الأدبى، د. طه حسين وآخرون، مطابع دار الكاتب العربى، القاهرة ١٩٥٤م.
- ثلاث رسائل لابن جنى نشرها وجيه فارس الكيلانى، مطبعة لنن مصر.
- الجمل فى النحو للزجاجى، تحقيق د/ على توفيق الحمد، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥م.
- حديث الأربعاء، د. طه حسين، دار المعارف مصر، ١٩٥٨م.
- الحركة اللغوية فى الأندلس، ألبير حبيب مطلق، بيروت، ١٩٦٧م.
- الحلل السندسية فى الأخبار والآثار الأندلسية لابن الآبار، منشورات دار الحياة، بيروت ١٣٥٥ هـ.
- الخصائص لابن جنى، تحقيق محمد على النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.
- ١٩٥٦م.

- تاريخ المسارح، الإصدار الرابع، م ١٩٦٤.
- دراسات في نقد اللغة، د. سمير عيسى، الصالح، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٦٩ م.
- دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي - مكتبة القاهرة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق د/ عزة حسن بيروت ١٩٧١ م.
- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق د/ شوقي ضيف دار المعارف، ط ٢، ١٩٨٨ م.
- رسائل الجاحظ، اختيار عبد الله حسان، الخانجي مصر، ١٩٧٩ م.
- رسائل ابن حزم الأندلسي تحقيق د/ إحسان عباس مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثني ببغداد.
- شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢١، القاهرة ١٩٧٦ م.
- شذرات الذهب لابن العماد الحلبي، ط ١٣٥١ م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك دار إحياء الكتب العربية القاهرة.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- شرح التصريح على التوضيح الشيخ خالد الأزهرى، مطبعة الحلبي، القاهرة.
- شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين، ط ١٥، ١٩٧٨ م.
- شرح شواهد المغنى للسيوطي، المطبعة البهية بمصر.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،

- ط ١، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م، مطبعة السعادة الناشر المكتبة التجارية الكبرى
القاهرة.
- شرح قطر الندى (لابن هشام) بهامش حاشية السجاعي على شرح القطر
المطبعة العثمانية بالقاهرة ١٣٢٢ هـ.
- شرح وتعليق على ألفية ابن مالك، لمحمد عبد العزيز العبد، دار الصحابة
للتراث، طنطا، ط ١، ١٩٩١ م.
- شعراء النصرانية بعد الإسلام، لويس شيخو، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت،
١٣٢٦ هـ.
- طبقات النحويين واللغويين الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار
المعارف مصر، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م.
- ظهر الإسلام / أحمد أمين، ط ٤، مكتبة النهضة المصرية، ط ١٩٦٦ م.
- العربية يوهان فك، ترجمة د/ عبد الحليم النجار، مطبعة دار الكتاب العربية
١٩٥١.
- العربية وعلم اللغة البنيوي، د/ حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية
١٩٨٨ م.
- علم الدلالة العربي، د. فايز الداية، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ط ١،
دمشق ١٩٨٥ م.
- علم اللغة العربية، د/ محمود فهمي حجازي، وكالة المطبوعات الكويت،
١٩٧٣ م.
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، د/ محمود السعران، ط دار المعارف مصر،
١٩٦٢ م.

- العمدة لابن رشيق القيرواني، تحقيق محيى الدين عبد الحميد، ط ٣، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٦٣م.
- عيار الشعر لابن طباطبا العلوي، تحقيق د/ طه الحاجري ود/ زغلول سلام، شركة فن الطباعة القاهرة ١٩٥٦م.
- غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى عنى بنشره ج. برجشتراسر، مكتبة الخانجى بالقاهرة، ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢م.
- الفصول الخمسين لابن معط، تحقيق د/ محمود الطناحى، ١٩٧٧م.
- فقه اللغة العربية وخصائصها، د/ أميل بديع يعقوب، طبعة دار العلم للملايين، ١٩٧٢م.
- فن الموسيقى فى الشعر العربى، د/ محمود على السمان، الشركة المصرية للطباعة والنشر ١٩٧٨م.
- فنون التقييد وعلوم الألسنية، د. ريمون طحان، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، ١٩٨٣م.
- الفن ومذاهبه فى الشعر العربى، د. شوقى ضيف، ط ٣، بيروت ١٩٥٦م.
- الفهرست لابن النديم، المكتبة التجارية بالقاهرة ١٣٤٨ هـ - ١٩٢٨م.
- فى الأدب الجاهلى، د/ طه حسين، دار المعارف مصر، ١٩٦٤م.
- فى إصلاح النحو العربى، عبدالوارث مبروك سعيد، ط ١، دار القلم الكويت، ١٩٨٥م.
- فى الفكر اللغوى، د. محمد فتيح، دار الفكر العربى، ط ١، القاهرة، ١٩٨٩م.
- الكامل للمبرد، نشر وليم رايت ليزج، ١٨٦٤م.

- الكتاب، سيويه، ط عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٦٦ - ١٩٧٧ م.
- كتاب الأفعال للسرقسطى، تحقيق د. حسين محمد محمد شرف مراجعة د. محمد مهدي علام مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك حقه وقدم له محمد كامل بركات دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٨ م.
- الكشاف للزمخشري دار الكتاب العربي ط بيروت (د.ت).
- كشف الظنون حاجي خليفة استانبول ١٩٤٣ - ١٩٦٢ م.
- لحن العامة د/ رمضان عبد التواب دار المعارف القاهرة ١٩٦٧ م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية د/ تمام حسان الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٥٨ م.
- اللغة العربية إضاءات عصرية د/ حسام الخطيب الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣ م.
- اللغة العربية معناها ومعناها د/ تمام حسان الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ط ١٩٧٩ م.
- اللغة العربية المعاصرة د/ محمد كامل حسين دار المعارف مصر ١٩٧٦ م.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث عباس حسن القاهرة دار المعارف، ١٩٦٦ م.
- لمع الأدلة، لابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغانى، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٧ م.
- اللمع فى العربية، لابن جنى، تحقيق د/ حسين شرف القاهرة، ١٩٧٨ م.
- اللهجات العربية، د/ إبراهيم أنيس، ط الأنجلو، القاهرة ١٩٧٢ م.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفى، القاهرة، ١٩٧٩ م.
- المدارس النحوية، د. شوقى ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٢ م.

- المدخل إلى علم اللغة، د/ محمود فهمى حجازى، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٦ م.
- المدرسة النحوية فى مصر والشام فى القرنين السابع والثامن من الهجرة، د/ عبد العال سالم مكرم، دار الشرق القاهرة، ط ١، ١٩٨٠ م.
- المزهرة السيوطى، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار إحياء الكتب العربية (بدون تاريخ).
- مشكلة البنية، د/ زكريا إبراهيم، مكتبة مصر بالفجالة، ١٩٧٦ م.
- مطمح الأنفس ومسرح الأنس فى ملح أهل الأندلس، لأبى نصر الفتح بن خاقان، ط ١، مطبعة الجوانب القسطنطينية، ١٣٠٢ هـ.
- معجم الأدباء ياقوت الحموى، مكتبة عيسى البابى الحلبي، ١٩٣٨ م.
- معجم المؤلفين عمر كحالة، دمشق، ١٩٥٧ م.
- معجم البلدان لياقوت الحموى، دار صادر بيروت ١٩٥٥ م.
- المفصل فى علم العربية للزمخشري، دار الجيل، بيروت لبنان.
- المقتضب (المبرد)، تحقيق عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط ٢.
- مقدمة ابن خلدون، ط دار إحياء التراث العربى، بيروت، ١٩٧٨ م.
- مقدمة ديوان نداء القمم، د/ يوسف خليفة، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٥٦.
- المقدمة فى النحو للمجاشع، تحقيق د/ حسن شاذلى فرهود، دار التزات بالقاهرة ١٩٨٠ م.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبورى، مطبعة العانى بغداد، ١٩٧٢ م.

- المستعنى التصريف ابن عصفور، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ط ٣، بيروت ١٩٧٨م.
- من قضايا اللغة والنحو على النجدي ناصف، القاهرة ١٩٥٧م.
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق د/ محمد عبد الحميد الطويل، مطبعة المدينة القاهرة، ١٩٨٦م.
- نحو الألفية شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك د/ محمد عيد قسمان القسم الأول مكتبة الشباب ط ١ القاهرة ١٩٩٠م، والقسم الثاني، ط ١٩٩٢.
- النحو التعليمي في التراث العربي، د. محمد إبراهيم عبادة منشأة المعارف الإسكندرية ١٩٨٧م.
- النحو العربي والدرس الحديث، د/ عبده الراجحي، طبعة بيروت ١٩٧٧م.
- النحو المصفى، د. محمد عيد، مكتبة الشباب القاهرة ١٩٩٤م.
- زهرة الألباء فى طبقات الأدباء، كمال الدين الأنبارى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٧م.
- نشأة النحو محمد الطنطاوى، ط ٢، القاهرة ١٩٦٩م.
- نظرات فى اللغة عند ابن حزم الأندلسى سعيد الأفغانى، ط ٢، دار الفكر بيروت ١٩٦٩م.
- نظرية الاكتمال اللغوى عند العرب، للدكتور أحمد طاهر حسنين، ط ١، القاهرة ١٩٨٧.
- نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث، د/ نهاد الموسى، ط ٢، الأردن ١٩٨٧م.

- نفع الطيب للمقرئ، ط المطبعة الأزهرية المصرية ١٣٠٢ هـ، وط أخرى بتحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- مع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ١٣٢٧ هـ.
- الواضح في علم العربية للزبيدي، تحقيق د/ أمين على السيد، دار المعارف . ١٩٧٥.
- وفيات الأعيان، لابن خلكان، ١٣١٠ هـ.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية

- Coder, S. Pit:

Introducing Applied Linguistics, Penquin Book, 1976.

- De Saussure (Ferdinand):

Course in General linguistics, translated from the french by: wade Baiskin philosophical library, New York.

- Dinneen, F. P.:

An introduction to general linguistics, holt, Rinehart and Winston, New York, 1967.

- Dolinger, Dwight:

Aspects of language, Second edition Harcourt brace Jovanovic international New York, 1975.

- Gleason, H.A:

An introduction to descriptive linguistics, Revised edition, Holt, Rinehart and Winston, 1975.

- Loyns, John:

Introduction to theoretical linguistics, Cambridge University Press, London, 1968.

- Palmer, Frank:

Grammar, Penguin Book, 1971.



فهرست

٥ المقدمة
١٣ الفصل الأول: أداء الناظم وكفاءة المنظومة
١٣ ١- الألفية
١٣ - الشعر التعليمي
١٤ - الألفيات
١٦ - البيئة العلمية
١٧ - المنشور والمنظوم من أعمال الناظم
٢٠ - خصائص مؤلفاته
٢١ - بسط المنظوم
٣٧ - خصائص نحو المرحلة
٤٦ ٢- بساطة القاعدة ووضوح النظم
٩٥ الفصل الثاني: طاقة النظم
١٨٣ الفصل الثالث: التمثيل والاستشهاد
٢٦٥ الفصل الرابع: المنهج
٢٦٥ ١- تعليمي
٢٦٥ - محور التصنيف
٢٧٦ - الاتجاه التعليمي والتصنيف النحوي
٢٨٣ - المنظومة النحوية هدف للتيسير
٢٩٨ - النظم والتيسير
٣٠٤ ٢- معيارى

٣٠٤	المعيارية ضرورة تعليمية
٣١٧	مظاهر المعيارية في نحو الألفية
٣٣١	تقابل الأصول
٣٤١	مجمع الاتجاهات ومبعث النقود
٣٥٩	خاتمة ونتائج
٣٦٣	مصادر ومراجع عربية
٣٧١	مصادر ومراجع أجنبية
٣٧٣	الفهرست

رقم الإيداع

٩٨/٨٩٥٤

الترقيم الدولي

I.S.B.N

77 - 273 - 193 - 2

طبعة ياسر
٥٣٣١٢٠ - اسكندرية
لوهنت - سلوهان - بشر و كلة





مكتبة إسراء العريبي

رفع أ. علاء الدين شوقي أسكنه الله الفردوس